



المركز الجامعي أفلو-الجزائر
مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مجلة
المقرزي

للاستudies الاقتصادية والمالية

المجلد 2
العدد 2
ديسمبر 2018

ر.د.م.د: 2571-9955 ISSN
الإيداع القانوني: جوان 2017

المجلد 2 العدد 2 ديسمبر 2018
Review EL-MAQRIZI Vol 2 Number 2 December 2018

University Center of Aflou- agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Institute of Economic and Commercial and Management



Review
EL-MAQRIZI
FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 2
Number 2
December 2018

ISSN: 2571-9955
Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

مسؤول النشر : د. طلحة أحمد

هيئة التحرير

-د.بوفاتح بلقاسم

- أ/ بوجلخة ابراهيم

-د. فتحي مولود

- أ/ شنافي مولاي

- أ/ جخيوة الطاهر

- د.طلحة محمد

التدقيق والمراجعة

أ. قطوفي ياسين

التدقيق اللغوي

أ. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

سكرتير

غريب عبدالقادر

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د .مقدم عبيرات	جامعة الأغواط	د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران2
أ. د . شنوف شعيب	جامعة بومرداس	د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة
أ. د. قريشي محمد جموعي	جامعة ورقلة	د. علماوي أحمد	جامعة غرداية
أ. د . كمال رزيق	جامعة البليدة	د . بن ثابت علال	جامعة الأغواط
أ. د. فرحي محمد	جامعة الأغواط	د. لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ. د . إلياس بن الساسي	جامعة ورقلة	د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة
أ. د . سليمان ناصر	جامعة ورقلة	د . بوزيد عصام	جامعة ورقلة
أ. د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	د . مخلوفي عزوز	جامعة الأغواط
أ. د . شريط عابد	جامعة تيارت	د. صلاح محمد	جامعة المسيلة
أ. د . قندوز عبدالكريم	جامعة الملك فيصل السعودية	د. الحاج قويدر قورين	جامعة الشلف
أ. د . تومي كوثر	جامعة تولوز3 فرنسا	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د.زهرة علي بني عامر	جامعة الأردن
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. خالد حيرش	جامعة تيارت
أ.د منصور الزين	جامعة البليدة	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
د.البشير عبدالعالي	جامعة الأغواط	د . داوود سعد الله	جامعة الجزائر3
د.كاتب كريم	جامعة وهران	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د.نجية ضحاك	جامعة الجزائر3	د.نصير أحمد	جامعة الوادي

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات والاستفسارات إلى

البريد الإلكتروني للمجلة :

eco.elmaqrizi@cu-aflou.dz

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة المقرريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (24*17)بهاشم الصفحة من الأعلى 1 و الأسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.

2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14 ، و Times New Roman (Titres CS) للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـGras؛

3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني: و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ، أحدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الأخرتين؛

4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال وبعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛

5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

7. تهتميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA).

8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتي؛

9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛

10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : <https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2>

11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

ملاحظة : ننبه على أن أي مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهيئة المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك .

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا للمجلة ساعين إلى نشر الفكر في

ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع دراسة ثقافة السياسة

الاقتصادية والمالية في المجتمع..

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا

يتناول بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية ودورهما في تفعيل وقيادة

الاستراتيجية في المؤسسة على اعتبار ان المؤسسات تحتاج بدراسة معمقة الى تقدير

الموازنات التقديرية وبناء استراتيجية طويلة المدى ، واخر يتعلق أثر تقلبات العوائد

النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر بالإضافة الى موضوع التهيئة الإقليمية

وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

ص	عنوان المقال
1	تحليل أداء دول شمال افريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة د: بن زيدان فاطمة الزهراء جامعة الشلف - الجزائر
18	الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر بين الواقع والمأمول د: طويطي مصطفى جامعة غرداية - الجزائر د: مجدوب خيرة جامعة تيارت - الجزائر
40	مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة د: زعرورنعيمة جامعة بسكرة - الجزائر د : السبتي وسيلة جامعة بسكرة - الجزائر
54	بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية ودورهما في تفعيل وقيادة الاستراتيجية في المؤسسة أ. محرز عبدالقادر جامعة سعيدة- الجزائر أ.قطوفي ياسين المركز الجامعي أفلو- الجزائر
77	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية د. عنيشل عبدالله جامعة غرداية - الجزائر د. بيثي اسماعيل جامعة غرداية - الجزائر
98	أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016) د: شبيي عبد الرحيم المركز الجامعي مغنية - الجزائر أ. هوارى علي المركز الجامعي مغنية - الجزائر
119	إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أ. عطية خديجة المركز الجامعي افلو - الجزائر أ : منال قدوري جامعة الجزائر 3 - الجزائر
147	التعرف على تفضيلات العملاء من أجل الخدمة الفندقية المقدمة من قبل الفنادق باستخدام تقنية ANALYSE CONJOINTE دراسة حالة مدينة سعيدة

	د:مولاي آمنة المركز الجامعي البيض -الجزائر أ. زواية عبد الصمد جامعة سعيدة -الجزائر
165	أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة أ. بن عوالي الخالدية المركز الجامعي افلو -الجزائر
186	أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على تحسين مستوى الأداء -دراسة تطبيقية على مؤسسات الاتصالات ولاية سعيدة-الجزائر- د. حميدي زقاي جامعة سعيدة- الجزائر
197	قياس جودة الخدمة المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة د. حازم أحمد فروانة جامعة تلمسان- الجزائر
217	البعد القانوني لحوكمة الشركات ودوره في مكافحة الفساد المالي والإداري -دراسة حالة الجزائر- د:حلموس محمد الأمين أ. حلموس مسعودة أ: طويريش عبد المالك جامعة الأغواط- الجزائر جامعة الأغواط - الجزائر جامعة مستغانم - الجزائر
242	أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر د: بن يوب لطيفة د.عوار عائشة د. بن خالدي نوال جامعة سيدي بلعباس- الجزائر جامعة تلمسان- الجزائر جامعة تلمسان -الجزائر
259	تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي أ. لشلح صافية المركز الجامعي افلو - الجزائر
279	الثقافة السياحية ودورها في تدعيم المنتج السياحي الوطني د.بلواضح الجيلاني جامعة المسيلة- الجزائر
293	التهيئة الإقليمية وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر د. بن نعمان محمد د. رملوي عبد القادر د. بشرول فيصل جامعة معسكر- الجزائر جامعة معسكر- الجزائر جامعة معسكر - الجزائر
320	التعلم التنظيمي وعلاقته بتمكين العاملين دراسة ميدانية على عمال مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء بولاية الأغواط أ. جوادي بلقاسم أ. ذرذاري موسى جامعة بسكرة- الجزائر جامعة الأغواط -الجزائر

340 - 362	<i>Le diagnostic touristique de la wilaya d'Oran au service de la bonne gouvernance.</i> <i>r. Zouad Rajaa Dr. Remmas Mohamed Amine</i> <i>Université Saida Université Saida</i>
-----------------	--

تحليل أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة

Analysis of the performance of North African countries in the renewable energy index

د. بن زيدان فاطمة الزهراء*

جامعة الشلف - الجزائر

f.benzidane@univ-chlef.dz

Received: 23/06/2018.

Accepted: 17/10/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تعتبر دول شمال إفريقيا محدودة من حيث مصادر الطاقة الأحفورية (المغرب، تونس، مصر) ما أثر على ظهور عجوزات في ميزان الطاقة لهذه الدول ماعدا الجزائر، بالإضافة إلى جملة من المشاكل والكوارث البيئية، لذا ارتأت أن ترسم خطة تنموية تعتمد فيها على مصادر الطاقات النظيفة من أجل ضمان تنمية متواصلة والإسهام في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتحقيق تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية، وهذا من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، فهي من أكثر الدول جاذبية بالنسبة لقطاع الطاقة المتجددة "حيث تقود تلك الدول مساعي حثيثة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا بفضل احتلالها مرتبة عالية من حيث إمكانات طاقة الرياح والطاقة الشمسية وأداء أفضل في مؤشر الطاقة المتجددة .

الكلمات الدالة : الطاقة المتجددة ، مؤشر الطاقة المتجددة ، كفاءة الطاقة

تصنيف JEL: P28, Q42

Abstract :

North Africa is limited in terms of fossil energy sources (Morocco, Tunisia, Egypt), which has affected the emergence of deficits in the energy balance of these countries except Algeria, in addition to a range of environmental problems and disasters, it was therefore decided to draw up a development plan that would depend on the sources of clean energies in

* المؤلف المرسل: د. بن زيدان فاطمة الزهراء ، الإيميل : f.benzidane@univ-chlef.dz

order to ensure Continuous and contributing to the reduction of carbon dioxide emissions and the realization of the aspirations of present and future generations.

This, through investment in renewable energy, is one of the most attractive countries for the renewable energy sector, "where those states are leading for the development of the renewable energy sector in North Africa by virtue of its high level of wind and solar energy potential and better performance in the energy index .

Key words: Renewable energy ‘Renewable Energy Index ‘ Energy efficiency

Jel Classification Codes: P28,Q42

1. مقدمة:

يتجه العالم إلى إنتاج الطاقة من مصادر بديلة ومستدامة لسببين رئيسيين أولهما تلويثها لجو الأرض بثاني أكسيد الكربون وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، والثاني هو محدودية موارد الطاقة الأحفورية واحتمال نضوبها من باطن الأرض. ففي الجانب الأول الذي يتعلق بتلويث البيئة نجد أن مساهمة الدول العربية في انبعاثات غازات الدفيئة لا تتجاوز 5%، إلا أن التغير المناخي العالمي سيكون له تأثيره على المنطقة العربية وسيكون له مترتبات وانعكاسات على المكاسب الاقتصادية و التنموية في المنطقة وفي مقدمتها الأمن الغذائي الذي يعتمد على الزراعة و المياه.

من هنا كان توجه دول شمال إفريقيا للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة من أجل تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر لإنتاج الكهرباء، ولكون كلفة إنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية متدنية. لهذا لجأت إلى انتهاج استراتيجيات تمكنها من تحقيق أهدافها الطاقوية وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي:

هل تنعكس الإمكانات الطاقوية لدول شمال إفريقيا على أدائها في مؤشر كفاءة الطاقة المتجددة ؟
ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف كان أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر كفاءة الطاقة المتجددة ؟
- ماهي الاستراتيجيات المقترحة من طرف هذه الدول لتحقيق أهدافها الطاقوية ؟
- هل اثر الاستثمار في الطاقة المتجددة في خلق وظائف ؟

1.1 فرضيات البحث:

- بالنظر إلى الإمكانيات الطاقوية التي تمتلكها المنطقة تمكنها من احتلال مراتب متقدمة في مؤشر الطاقة المتجددة .
- تبنت دول شمال إفريقيا استراتيجيات تختلف من دولة إلى أخرى ،مركزة على الدعم المالي بالإضافة إلى توفير البيئة القانونية للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة .
- يساهم قطاع الطاقة في خلق وظائف غير مباشرة .

2.1 أهمية الدراسة :

ازداد مؤخراً ما يعرف باسم " تجارة الطاقة المتجددة " والتي تعتبر من الأعمال التي تتدخل في تحويل الطاقات المتجددة إلى مصادر للدخل والترويج لها، وهناك ما يقارب 65 دولة تخطط للاستثمار في الطاقات المتجددة، ولقد تطورت سوق الطاقة المتجددة في منطقة شمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة وقد كشف مجموعة من البلدان عن مشاريعها وسياستها في هذا المجال

3.1 أهداف الدراسة :

- معرفة مدى التزام دول شمال إفريقيا بالاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالطاقة المتجددة التي وضعتها لتحقيق أهدافها الطاقوية .
- معرفة أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة .
- الآثار الاقتصادية للاستثمار في الطاقة المتجددة.
- وتم تقسيم البحث الى محورين :
- معطيات حول الطاقة المتجددة في دول شمال إفريقيا.
- تحليل أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة واستراتيجيات المتبعة لتنمية مصادر الطاقات المتجددة بالدول شمال إفريقيا.

2. معطيات حول الطاقة المتجددة في دول شمال إفريقيا

بفضل ما تزخر به منطقة شمال إفريقيا من مؤهلات مناخية كونها تستقطب نسبة عالية من أشعة الشمس الساطعة في صحاريها وعلى مدار السنة، وارتفاع وتيرة سرعة الرياح بالحقول والهضاب العليا ناهيك عن تربتها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ،هذه الإمكانيات حاولت استغلالها بإنتاج الطاقة المتجددة وهذا ما يظهره الجدول رقم 1 الذي يوضح المغرب كأول

منتج للطاقة المتجددة سنة 2015 ب2758,57 ميغاواط /السنة والتي تمثل نسبة 35,63 % من إجمالي إنتاج الطاقة ، إذ تعتبر من بين الدول الرائدة في هذه الصناعة انتقل فيها من بلد يعتمد بشكل رئيسي على استيراد النفط والغاز بنسبة 95 % لإنتاج الطاقة إلى بلد منتج كبير للطاقة المتجددة تليها مصر ب3729 ميغاواط /السنة بنسبة 11,48 %، ثم الجزائر ب533 ميغاواط /السنة بنسبة 4,1 % وفي الأخير تونس ب331 ميغاواط /السنة بنسبة 7,37 % وقد كانت هذه الطاقة موزعة من حيث مصادرها كما يلي

الجدول رقم 1: مصادر إنتاج الطاقة المتجددة لدول شمال إفريقيا سنة 2015 ميغاواط / السنة

البيان	طاقة الرياح	%	الطاقة الشمسية	%	الخلايا الفوتوفولطية	%	الطاقة المائية	%	إجمالي الطاقة المتجددة	%
الجزائر	10	1,88	270	50,66	25	4,69	228	42,78	533	4,1
تونس	245	74,02	20	6,04	-	-	66	19,94	331	7,37
مصر	745	19,98	90	2,41	20	0,54	2874	77,07	3729	11,48
المغرب	790,5	28,66	15	0,54	183	6,63	1770	64,17	2758,5	35,63

Source :League of Arab States Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency, and International Renewable Energy Agency," Renewable Energy in the Arab Region Overview of developments, "IRENA 2016,P11

1.2 الطاقة الشمسية : تقع دول المنطقة في منطقة الحزام الشمسي، وتعتبر الجزائر الرائدة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية بإنتاج 270 ميغاواط /السنة أي بنسبة 50,66 % من إجمالي إنتاج الطاقة المتجددة ،ارتفاع هذه النسبة راجع لمساحتها وموقعها الجغرافي حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، حيث تقدر متوسط معدل مدة إشراق الشمس حوالي 3050 ساعة في السنة (موزعة على المناطق ب2650 ساعة /السنة في المناطق الساحلية ،و3000 ساعة /السنة للمناطق الهضاب العليا و 3050 ساعة /السنة) (وزارة الطاقة والمناجم، 2007)، هذه المدة تمكنها من استقبال كمية الطاقة الواردة ب5 كيلواط/سا/م² وتصل إلى 7 كيلواط/سا/م² ، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط/سا/م² ، وهذا ما يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالم و 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء. (منور اوسرير، شماني وفاء،، 2004)

أما مصر فتبلغ كمية الإنتاج بـ 90 ميغاواط / السنة بنسبة 2,41%، حيث تتمتع مصر بإشعاع شمسي مباشر يتراوح شدته ما بين (3000- 3200) ك.و.س/م² / سنة من شمالها حتى جنوبها يتراوح المتوسط اليومي لسطوع الشمس بين (8 – 10) ساعة /يوم، ويتزايد عدد ساعات سطوع الشمس ليبلغ أقصاه 12 ساعة/ يوم في شهرى جوان وجويلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2015).

في حين بلغ إنتاج المغرب من الطاقة الشمسية حوالي 15 ميغاواط بنسبة 0,54%، حيث أن شدة الإشعاع الشمسي بالمغرب تتراوح ما بين 2100 إلى 2350 كيلو واط / ساعة /م² / السنة، وهذا يعني أن كل متر مربع من الأرض يسقط عليه سنويا من 2100 إلى 2350 كيلو واط /سا من الطاقة الشمسية ولتعزيز إنتاجها من الطاقة الشمسية قامت بتدشين محطة نور بمنطقة ورزازات، في 4 فيفري 2016 أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، ويؤكد هذا المشروع تصميم المغرب على تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، والتحول إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة، والمضي نحو تبني استراتيجية إنمائية منخفضة الانبعاثات الكربونية. (البنك الدولي، 2016)

وتتمركز أيضا أعلى قدرة شمسية بتونس في جنوب البلاد حيث تقدر استطاعة الطاقة الممكن توليدها من أشعة الشمس بـ 2 كيلوواط/ساعة/م² / اليوم بشمال البلاد، مقابل قدرة قد تفوق ما استطاعته 3 كيلوواط /ساعة/م² يوميا بجنوب البلاد. (United Nations Economic Commission for Africa،)

2.2 طاقة الرياح : تعد طاقة الرياح الأقل تكلفة بين أنواع الطاقة المتجددة، لذا تعتبر موردا هاما للطاقة بعد الطاقة الشمسية في دول شمال إفريقيا، وتعتبر المغرب أول منتج للطاقة الرياح بـ 790.5 ميغاواط / السنة بنسبة 28,66%، هذه القيمة المرتفعة راجعة إمكانيات طاقة الرياح التي تحتويها المنطقة، حيث تزيد سرعة الرياح بالمغرب عن 3 م/ثا بقدرة 3444 ميغاواط في الجهة الغربية القريبة من المحيط الأطلسي وفي كل من أعالي طنجة وتطوان والعيون (United Nations Economic Commission for Africa،) ثم تأتي مصر بإنتاج 745 ميغاواط في السنة بنسبة 19,98% تتوفر مصر على سرعات رياح شبه مستقرة على مدار العام، تتراوح رواح بين 5 م/ثانية إلى أكثر من 10 م/ثانية، حيث خصصت الدولة أراضٍ ببقع جغرافية متعددة، ذات سرعات رياح عالية، كخليج السويس

وشرق وغرب النيل، تستطيع استيعاب قدرات مجتمعة تصل إلى أكثر من 30 جيجاوات. (يونس، 2017)

أما تونس والتي تبلغ فيها سرعة الرياح وتزيد عن 4 م/ثا و3 م/ثا في سواحل تونس وخاصة في أعالي بنزرت وتيطاوين. حيث بلغ إنتاجها 245 ميغاواط /السنة بنسبة 74,02%، وفي الأخير أتت الجزائر بإنتاج 10 ميغاواط /السنة بنسبة 1,88% رغم توفرها على إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح حيث تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 3 م /ثا في حالة رياح ذات سرعة 5,1 م/ثانية، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة. (مداحي، محمد، 2015-2016)

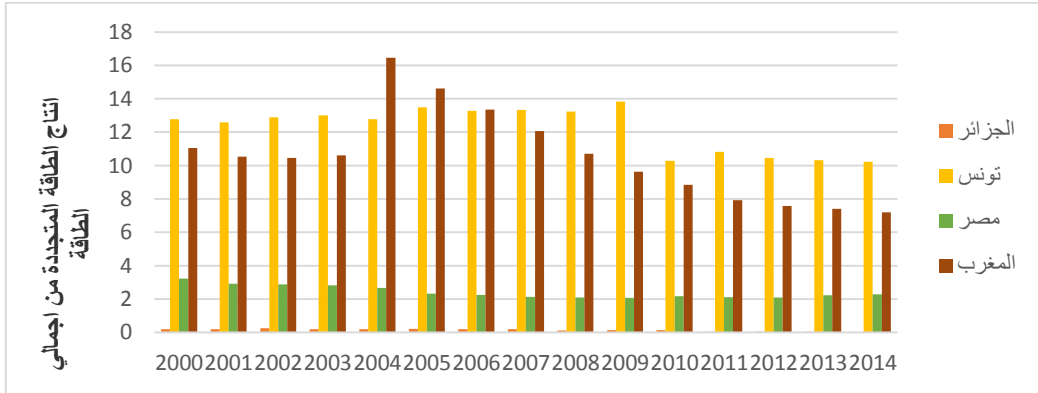
هذا المجمّع هو أول مجمّع للطاقة الشمسية على مستوى المرافق في المغرب بكلفة 600 مليون يورو، ويُعد خطوة بالغة الأهمية في برنامج المغرب للطاقة الشمسية الذي يستهدف إنتاج الطاقة الشمسية بقدرة مركّبة قدرها 2 جيجا واط بحلول عام 2020. ومن المتوقع أن ينتج مجمع نور-ورزازات المؤلف من ثلاث محطات، أكثر من 500 ميغاواط من الطاقة المركبة، وسيوفر الكهرباء في نهاية المطاف لما يبلغ 1.1 مليون مغربي بحلول عام 2018. ومن المتوقع أن تقلص المحطة اعتماد البلاد على النفط بنحو 2.5 مليون طن في الوقت الذي ستخفض فيه من الانبعاثات الكربونية بنحو 760 ألف طن في العام.

3.2 الطاقة المائية: تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها وتعتمد انتاجها بالدرجة الأولى على المسطحات المائية سواء كانت خزانات أو سدود ونظرا لاحتواء مصر على كميات هائلة من الموارد المائية فهي تنتج حوالي 2874 ميغاواط /السنة بنسبة 77,07% حيث يولد السد العالي من 8% إلى 10% من إجمالي الطاقة الكهربائية بمصر، تليها المغرب ب1770 ميغاواط/السنة بنسبة 64,17 %، ثم الجزائر ب 42,78 ميغاواط /السنة بنسبة 42,78%، وفي الأخير تونس ب 66 ميغاواط /السنة بنسبة 19,94 %

4.2 الخلايا الفوتوفولطية: تنتج دول المنطقة هذه الطاقة بنسب أقل فهي لا تتجاوز 6,63% بالمغرب و4,69% بالجزائر و0,54% بمصر كونها تعتمد على تكنولوجيا عالية الأمر الذي يتطلب استثمار من طرف هذه الدول في هذا المجال .

3. استهلاك الطاقة المتجددة في دول شمال إفريقيا: تتوافر دول شمال إفريقيا على عناصر الطاقة المتجددة، غير أن هذه الدول قد انخرطت متأخرة في مشاريع الطاقة البديلة مقارنة ببلدان لا تمتلك هذه الكمية من الثروات التي يمتلكها معظمها، وقد عرف استهلاك الطاقة المتجددة تباين بين دول المنطقة نبيها الشكل رقم 1 نوضحها كما يلي :

الشكل رقم 1 : تطور نسبة استهلاك الطاقة المتجددة في دول شمال افريقيا من (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي

- المغرب: تحول المغرب من بلد يستورد كل احتياجاته من النفط والغاز و94% من احتياجاته من الطاقة بشكل عام، إلى منتج كبير للطاقة المتجددة، بحيث يغطي ما لا يقل عن 42% مما يحتاجه من الطاقة، باستغلال أشعة الشمس، ما جعلها بلد رائد في مجال الطاقة المتجددة ومن الأسباب التي دفعت بالمغرب إلى الصدارة في إنتاج الطاقة المتجددة وتصديرها عربيا هي المبادرة المغربية لاستثمار الطاقة الشمسية التي لاقت تأييداً على الصعيد العالمي، إذ كان المغرب من بين الدول القلائل التي تحركت للتنفيذ الفوري في ظل تزايد النداءات من أجل الحد من الانبعاثات الغازية التي تهدد الأرض، متوجهة نحو استخدام الطاقة النظيفة كبديل.

حيث عرف إنتاج الطاقة المتجددة في المغرب أعلى ارتفاع له سنة 2005 بنسبة 14.61% من إجمالي إنتاج الطاقة، هذه النسبة انخفضت لتصل إلى 7.19% سنة 2014، هذا الانخفاض كان نتيجة أثار الأزمة الاقتصادية 2008.

وتعد محطة "نور1" للطاقة الشمسية في مدينة ورزازات جنوب شرقي البلاد، المرحلة الأولى ضمن مشروع هو الأكبر من نوعه لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم.

يتوقع أن يكون المغرب من الدول العربية الرائدة بتصدير الطاقات النظيفة، خاصة مع انطلاق العمل في محطتي "نور2" و"نور3" لتهيئة مساحة ممتدة على 220 هكتاراً بطاقة إنتاجية تقدر بـ70 ميغاوات.

وقد بدأ العمل على المرحلتين "نور2" و"نور3" في 2017. أما الخطوة الرابعة من المشروع، فمن المتوقع البدء بها عام 2020.

- مصر: ما زالت مصر تعتمد على مصادر غير متجددة للطاقة بنسبة تفوق 90% لسد احتياجاتها بينما يتزايد استهلاك الطاقة بنسبة 5-7% سنوياً، حيث يمثل بلغ متوسط إنتاج الطاقة المتجددة (2000-2014) 2.14 %.

- تونس: تتجه تونس نحو تعزيز إنتاجها من الطاقات البديلة معتمدة على إمكانياتها الطبيعية من الشمس والرياح، فهي تستهلك تونس ما نسبته 12.15 % وهذا باستخدام الطاقة المتجددة أما باقي النسبة 89.26% تستهلكها من الطاقة الأحفورية.

- الجزائر: يمثل استهلاك الطاقة المتجددة في الجزائر أقل نسبة بين دول المنطقة فهو لا يتجاوز 0.14 % من إجمالي استهلاك الطاقة، سبب هذا الانخفاض يعود إلى اعتمادها الكلي على الطاقة الأحفورية في إنتاج الطاقة والتي تمثل نسبة 99.98 % من إجمالي الاستهلاك.

4. تحليل أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة واستراتيجيات المتبعة لتنمية مصادر

الطاقات المتجددة

يعتبر مؤشر كفاءة الطاقة المتجددة بمثابة مقياس لمدى تطور استثمارات الطاقة المتجددة في دول المنطقة، ويقدم المؤشر تحليلاً كمياً وكيفياً للمحاور الأساسية للسوق فيما يتعلق بمجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ويقدم هذا المؤشر شرحاً للجوانب الأساسية المكونة لسوق الطاقة ومن بينها السياسات والقدرات المؤسسية والفنية والاستراتيجيات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات،

1.4 أداء دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة: يعتبر المؤشر العربي لطاقة المستقبل

الذي طرح أول مرة سبتمبر 2013 بمثابة مرآة لواقع الطاقة المتجددة في هذه الدول ويظهر

الجدول 2 مقارنة أداء الدول في كل من تسعير الطاقة، اطار السياسات؛ والقدرات المؤسسية .
(أنظر الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2: ترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر الطاقة المتجددة لسنة 2016

الدولة	الإطار القانوني المتجددة طاقة	التخطيط لتوسيع الطاقة المتجددة	حوافز الدعم التنظيمي المتجددة للطاقة	حوافز مالية تنظيم	تسعير الكربون	التقييم النهائي	ترتيب في مؤشر الطاقة المتجددة
الجزائر	100	87	88	56	0	51	3
تونس	100	41	50	67	0	50	4
مصر	100	75	75	89	0	65	2
المغرب	100	50	75	83	0	65	1

International Bank for Reconstruction and Development "REGULATORY INDICATORS FOR SUSTAINABLE ENERGY A Global Scorecard for Policy Makers, 2016 RISE report, 2017 206-210

- المغرب : احتلت المغرب المرتبة الأولى عربيا بمجموع 65 نقطة في المؤشر، حيث توزعت قيمة هذا المؤشر بين تقديم أفضل الحوافز الدعم التنظيمي للطاقة المتجددة بـ 75 نقطة .بالإضافة إلى الحوافز المالية بـ 83 نقطة ، هذا الترتيب الجيد كان نتيجة الجهود التي بذلت لإصلاح قطاع الطاقة ورفع الدعم عن البنزين والوقود للصناعة .المغرب لديها أعلى أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي في المنطقة . ولديها أيضاً برامج لإدارة الطلب على الطاقة من خلال مرفق الكهرباء، وتشمل هذه البرامج تعريفات الكهرباء المتغيرة طبقاً للتوقيت والتعريفات الخاصة للعملاء المنزليين، وكذلك برامج توزيع المصابيح الموفرة في الطاقة وغيرها .المغرب وضعت إطارا تشريعيا ملائماً لكفاءة الطاقة .

- مصر احتلت مصر المرتبة الثانية بين دول المنطقة والمرتبة الثالثة عربيا بـ 65 نقطة ، كان افضل أداء لها في المؤشر الفرعي الحوافز المالية بـ 89 نقطة حيث بدأت مصر الإصلاح التدريجي لدعم الطاقة، إذ انخفض إلى حد كبير الدعم على البنزين والديزل والغاز الطبيعي، واعتمدت الدولة الخطة الخمسية للتخلص التدريجي من الدعم في قطاع الكهرباء .ويمثل كل ذلك إنجازاً بارزاً وتحتاج مصر إلى مزيد من

الإسراع الجهود القائمة نحو تعزيز وتحسين قدرتها المؤسسية والعمل تحديداً نحو تحسين الإجراءات التنفيذية.

- الجزائر: احتلت المرتبة الثالثة بين دول المنطقة والمرتبة السادسة عربياً بـ 51 نقطة، كان أفضل أداء لها ضمن مؤشر حوافز الدعم التنظيمي المتجددة للطاقة بـ 88 نقطة، حيث تتميز الجزائر بإطار تنظيمي متقدم نسبياً لكفاءة الطاقة ولديها أكبر عدد من اللوائح القانونية التنفيذية لكفاءة الطاقة بعد تونس. ولديها أيضاً قدرة مؤسسية قوية. ومع ذلك فإن أسعار الطاقة في الجزائر مدعومة بشكل كبير.

- تونس: احتلت المرتبة الرابعة بين دول المنطقة والمنطقة السابعة بـ 50 نقطة، حققت احسن أداء في مؤشر الحوافز المالية بـ 67 نقطة، وتتمثل أهم ملامح تقدم تونس في تنفيذ استراتيجية دعم الطاقة المتجددة من خلال إلغاء كل دعم الطاقة لشركات الإسمنت، بالإضافة إلى الأدوات التنظيمية والمالية والضريبية، والتي تغطي الكهرباء وغيرها من أشكال الطاقة.

2.4. تحليل الآثار الاقتصادية للطاقة المتجددة لدول شمال إفريقيا

الاستثمار في الطاقة المتجددة له آثار متنوعة منها تحسن نوعيه البيئة، أو التخفيف من آثار تغير المناخ أو الآثار الاقتصادية من حيث ارتفاع العمالة، وقد كان للاستراتيجيات التي اتبعتها دول شمال إفريقيا آثار اقتصادية خاصة في مجال خلق وظائف

- تونس: لقد تم تحليل الآثار الاقتصادية لخطة تونس المعتمدة على الطاقة الشمسية في دراسة نشرتها الوكالة الوطنية لإداره الطاقة في 2012، التي ترى هذه الدراسة أن الاستراتيجية التي اتبعتها تونس لتطوير الطاقة الشمسية استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعا وتوقعات النمو اقل يقينا مما كانت عليه في 2011 ويظهر هذا من خلال ما قدمته هذه الدراسة بدراسة واقع سوق العمل الحالي في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تم إضافة أكثر من 25,000 وظيفة في هذا المجال، بالإضافة الى دراسة كفاءة الطاقة وأفاق التنمية في إطار الرؤية الجديدة للطاقة. أما المغرب: تم إنشاء ما يقارب 230.000 الف وظيفة في هذا القطاع .

- مصر: قطاع الطاقة قطاع رئيسي للتنمية في مصر. وهي تسهم بنسبه 20% إلى الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص العمل لأكثر من 300.000 شخص منذ 2007 منذ 2007، ومع ذلك ذلك تعاني مصر من عجز في إمدادات الطاقة. ويخضع قطاع الطاقة المصري عده ضغوط وتحديات. فقد تضاعف تقريبا نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء من 0.98 ميغاواط/فرد في السنه 2000

إلى 1.70 ميغاواط/فرد في السنه 2014 (إحصاءات الوكالة العامة للطاقة) والي 1.94 ميغاواط/فرد في 2016.

3.4. استراتيجيات تنمية مصادر الطاقة المتجددة

تشهد سوق الطاقة المتجددة في دول شمال إفريقيا توسعا سريعا يظهر جليا من خلال إعلان العديد من الدول عن مشروعات شتى وسياسات عدة ترمي إلى حصد وفورات المنطقة من موارد الطاقة المتجددة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز أمن الطاقة، (ورومان وزيسلر، كريستين لينس ، 2013) لذا قامت بتبني الأهداف الاستراتيجية الكمية المعتمدة للطاقة المتجددة نحددها في الجدول رقم 3

- الجزائر: إن الطلب المحلي المتزايد باستمرار على الطاقة، أجبر على الحكومة الجزائرية إلى تبني استراتيجية لقطاع الطاقة المتجددة، اذ من المتوقع أن يتم إنتاج 40% من الكهرباء بالاعتماد على إمكانيات التي تزخر بها الجزائر من موارد متجددة، حيث سيتم بحلول سنة 2020 إنتاج الطاقة الشمسية بنسبة 60% وطاقة الرياح بنسبة 16.67% والخلايا لفوتوفولطية بنسبة 23.33%، أما بحلول سنة 2030 سيتم إنتاج طاقة الرياح بنسبة 10.38 %، الخلايا الفوتوفولطية بنسبة 31.95 % الطاقة الشمسية المركزة بنسبة 57.67 %، وقد أقرت عدة إجراءات لتحقيق أهدافها نذكرها كمايلي :

لعام 2002 بشأن الكهرباء وتوزيع الغاز للقطاع رغم اصدر قانون سنة 2002 يسمح للقطاع الخاص بتوليد الطاقة من المصادر المتجددة بنسبة 25%، إلا أنه لا يوجد حالياً، منتجون مستقلون للطاقة من مصادر متجددة.

الجدول رقم 3 : الأهداف الإجمالية للطاقة المتجددة المقدمة من قبل دول شمال إفريقيا

الدولة	الأهداف الإستراتيجية الكمية المعتمدة للطاقة المتجددة
الجزائر	انتاج 40 % من إجمالي الكهرباء المنتجة محلياً ذات أصول متجددة بحلول 2030 موزعة كمايلي : بحلول سنة 2020 انتاج الطاقة المتجددة قيمتها 2601 م وتساهم فيها : - طاقة الرياح ب2700 م وبنسبة 16.67 % - الخلايا الفوتوفولطية ب831 م وبنسبة 23.33 % - الطاقة الشمسية المركزة ب1500 م وبنسبة 60.00 % أما سنة 2030 انتاج 12000 م ومن الطاقة المتجددة تساهم فيها : - طاقة الرياح ب2000 م وبنسبة 10.38 % - الخلايا الفوتوفولطية ب2800 م وبنسبة 31.95 % - الطاقة الشمسية المركزة ب7200 م وبنسبة 57.67 %
تونس	انتاج 4000 م وبنسبة 40% من إجمالي الطاقة بحلول 2030 تساهم فيها : - طاقة الرياح ب1700 بنسبة 42.5 % - الخلايا الفوتوفولطية ب1500 بنسبة 37.5 % - الطاقة الشمسية المركزة ب500 م وبنسبة 12.5 % - الكتلة الحيوية ب300 م وبنسبة 7.5 %
مصر	انتاج 6000 م وبنسبة 20 % من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام 2020 ، تساهم فيها : - طاقة الرياح بنسبة حوالى 12 % تعادل 7200 م و. - الطاقة الشمسية بنسبة حوالى 2 % ، - الطاقة المائية بنسبة 6 % - توليد طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية بقدرة حوالى 3500 م وبحلول عام 2027 على النحو التالي : - 2800 م و من الطاقة الشمسية الحرارية. - 700 م ومن الطاقة الكهروضوئية .

المغرب

- انتاج 42% من الطاقة بالاعتماد على الطاقة المتجددة بحلول 2020 تساهم فيها :
- طاقة الرياح ب 2000 م وبنسبة 14 %.
 - الطاقة الشمسية 2000 م و 14 بنسبة 14%.
 - الطاقة المائية ب2000 م و بنسبة 14 %

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على المراجع التالية

- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ، "نبذة عن الطاقة المتجددة 2013"، على الرابط www.rcreee.org
- إدارة الطاقة بأمانة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، " الإطار الإستراتيجي العربي للطاقة المتجددة"، جامعة الدول العربية 2015 ، ص ص 7-8
- تم إنشاء صندوق للطاقة المتجددة ديسمبر 2011 ، لكن في نفس الوقت لا توجد سياسة لتوفير الضمان المالي لمستثمري القطاع الخاص لضمان الدفع بموجب اتفاقية شراء الطاقة . كما لا يوجد إعفاء من الرسوم الجمركية أو مزايا ضريبية داخلية لمشروعات الطاقة المتجددة.
- تم نشر أطلس للطاقة الشمسية، استناداً إلى هذا الأطلس، تم تحديد المناطق التالية من أجل الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية الكبرى.لنا بعض النقائص في هذه الاستراتيجية نذكرها :
- لم يتم نشر أطلس مفصل للرياح.
- لم يتم بعد تخصيص أراضي لمشروعات الرياح الكبرى كي يقوم القطاع الخاص بتطويرها .
- لم يتم بعد تخصيص أراضي لمشروعات الطاقة الشمسية الكبرى كي يقوم القطاع الخاص بتطويرها (مركز الإقليمي للطاقة المتجددة الطاقة، وكفاءة، 2012)
- تونس : بادرت الحكومات بوضع استراتيجيات طاقوية وطنية في لائحة اهتماماتها الأولية، وقد وضعت هدف انتاج 40 % من الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030 ، لذا قامت الحكومة التونسية في العقد الأخير خططا وأعدت دراسات وأبحاث لتأمين مصادر الطاقات المتجددة حتى تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة كالطاقة الشمسية بنسبة 12.5 % وطاقة الرياح بنسبة 42.5 %، الخلايا الفوتوفولطية بنسبة 37.5 %، ومن الإجراءات نذكرها :
- وفقاً لتشريعات الضرائب، كل معدات ومكونات الطاقة المتجددة والتي ليس لها أي بدائل محلية معفاة تماماً من رسوم الاستيراد الجمركية والضرائب الداخلية.
- انشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (FNME) يوفر التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتتوفر تلك الحوافز المالية لمشروعات الطاقة المتجددة على :

- 30% من الاستثمار في الخلايا الفوتوفولطية بحيث يمنح 150 دينار تونسي للمتر المربع كحد أقصى
- 40% من قيمة الاستثمار للقطاع الزراعي والاستخدامات الريفية (الإضاءة وضخ مياه الري) بحيث يتم منح 20000 دينار تونسي لكل مشروع كحد أقصى.
- 30% من قيمة الاستثمار للأسطح الشمسية بحيث يتم منح 15000 دينار تونسي لكل مشروع كحد أقصى.
- المشاريع التي تم إنجازها عن طريق الإنتاج الذاتي للطاقة من المصادر المتجددة تدفع 20 % من تكاليف الاستثمار مع حد أقصى يعتمد على معدل الاستهلاك السنوي للطاقة.
- السماح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء بعد الحصول على موافقات من قبل السلطات الحكومية، ويوجد إطار تنظيمي جديد قيد الإعداد للسماح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة بدون موافقة الحكومة. تبلغ قدرة التوليد الإجمالية للكهرباء التقليدية بواسطة منتجي الطاقة المستقلين 498 ميجاواط بنسبة 12%. (وكفاءة، 2012)
- مصر: هناك مجموعة من العوامل تدفع الحكومة المصرية لتبني سياسات مسبقة للطاقة المتجددة بهدف تنميتها وتسويقها. وتتفق تلك السياسات مع الوضع الحالي لترشيد استخدام الطاقة بصفة عامة. ومن تلك العوامل إدراك الازدياد التدريجي في الميزة التنافسية للطاقة المتجددة مع الطاقات التقليدية مع الاهتمام المتنامي بمشكلة النقص المستمر في موارد الطاقة البترولية وتأثيرها على تأمين احتياجات الطاقة المستقبلية وعلى الميزان القومي للمدفوعات ولهذا فقد تم في هذه الدراسة وضع بعض الأهداف القومية اللازمة لرسم الاستراتيجية وخطة العمل كما يلي:
- تحقيق نسبة 40% من الطاقة المولدة باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 (أنظر الجدول رقم 3-6) وتركيب 2.1 مليون متر مربع من نظم سخانات المياه الشمسية.
- تحقيق نسبة 50% من الطاقة المولدة باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2050 (الصناعة، 2006)
- إنشاء صندوق لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، واعفاء مشروعات الطاقة المتجددة من الرسوم الجمركية، كما يجب على المستثمرين التقدم إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بقائمة المعدات التي تحتاج للإستيراد، وتقوم الهيئة بالتصديق على المعدات المؤهلة للإعفاء من الرسوم الجمركية.

- تم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة بنسبة 7% بإنتاج الكهرباء، بينما القطاع العام يشارك بنسبة 93% . (لمركز الإقليمي للطاقة المتجددة، 2012)
- المغرب : تركز سياسة الحكومة المغربية على إنتاج نسبة 42% من الكهرباء باستخدام مزيج الطاقوي من أجل خلق توازن في ميزان الطاقة (14% طاقة الرياح، 14% طاقة شمسية و14% طاقة شمسية) لذا تم اتخاذ مجموعة من التدابير نذكرها كمايلي :
- إنشاء أضخم مشروع لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي على الصعيد الدولي هو نور بوزرقات، حيث يمكن هذا المشروع من اقتصاد 500 مليون طن معادل بترول سنويا وبالتالي التقليل من انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون بمعدل 3.7 مليون طن سنويا.
- استحداث وكالة متخصصة لمواكبة مشروع ورزقات مدعمة من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية
- المشاركة في المشروع برأسمال عمومي يساهم فيه كل من الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشركة الاستثمارات الطاقية والمكتب الوطني للكهرباء. (الإحصاء، 2009)
- السماح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء، وتمثل قدرات الإنتاج الإجمالية للكهرباء التقليدية بواسطة منتجين الطاقة المستقلين حوالي 23%.
- تم إنشاء صندوق تنمية الطاقة (FDE) سنة 2010 ويحتوي الصندوق على رأس مال يقدر بواحد مليار دولار أمريكي (200 مليون من صندوق الملك الحسن الثاني، 300 مليون من الإمارات العربية المتحدة و 500 مليون من المملكة العربية السعودية).
- إنشاء شركة الاستثمارات الطاقية (SIE) بهدف تطوير الطاقة المتجددة وتحتوي على رأس مال يقدر بمليار درهم أقرتها الحكومة (7 %) وصندوق الملك الحسن الثاني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

5. الخاتمة

تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في ترجمة أبعاد التنمية المستدامة، وتساهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة. من خلال تبني استراتيجيات اقتصاديات الطاقات المتجددة أن تساهم في الرفع من كفاءة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في دول المنطقة من خلال تعزيز مجانية الإمداد الطاقوي مستقبلا وانخفاض التكاليف المتعلقة بالطاقة في آفاق سنوات 2020 إلى 2030.

لذا يجدر بدول شمال إفريقيا تشجيع الطاقات المتجددة على الأقل في ميادين توليد الكهرباء والاستخدامات المنزلية وذلك بتوفير التكنولوجيات الجديدة والتعود عليها تحسبا لعدم التبعية في المستقبل للدول المتقدمة في ميادين الطاقة.

6. قائمة المراجع

- 11-الإحصاء، م. (2009). *المشروع المغربي للطاقة الشمسية الشمسية*. المملكة المغربية: تقرير الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة.
- 2- الدولي، أ. (2016). افتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم بالمغرب.
- 3-الصناعة، م. ت. (2006). *قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية*. التقرير النهائي مركز التحديث الصناعي.
- 4-الطاقة، أ. أ. (2012). *نبذة عن الطاقة المتجددة بمصر*. www.rcreee.org.
- 5-الطاقة، م. أ. (2012). *نبذة عن الطاقة المتجددة بالجزائر*. www.rcreee.org.
- 6-زيسلر، ك. ل. (2013). *الطاقة المتجددة*. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
- 7-مداحي، م. (2015-2016). فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر -التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية. *Dans مذكرة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية*. (p. 199) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر.
- 8-منور، ش. و. (s.d.). مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر. *مجلة اقتصاد الجديد*. 39، 1(14)،
- 9-والإحصاء، أ. أ. (2015). *دراسة مستقبل الطاقة الشمسية في مصر*. جمهورية مصر العربية.
- 10-والمناجم، و. أ. (2007). دليل الطاقات المتجددة.
- 11-وكفاءة، م. أ. (2012). *نبذة عن الطاقة المتجددة*. تونس: www.rcreee.org.
- 12-يونس، م. (2017). *خريطة الطاقة المتجددة في مصر*. 2016 مكتب مصر: مؤسسة فيدرش إيبرت.

13-Africa, U. N. (s.d.). Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, The Renewable Energy Sector in North Africa : Current Situation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Ene.

14-Africa, U. N. (s.d.). Office for North Africa, General Secretariat. Arab maghreb union.

الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر بين الواقع والمأمول
Algeria's sustainable environmental economy between reality and prospects

د. مجدوب خيرة

د. مصطفى طويطي *

جامعة تيارت – الجزائر

جامعة البويرة – الجزائر

Prof.medjdoub@gmail.com

Kaizen1982@gmail.com

Received: 09/09/2018

Accepted: 20/10/2018

Published: 31/12/2018

الملخص:

حاولنا في هذا المقال تسليط الضوء على موضوع الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر فلاحظنا أن واقع وحالة البيئة في الجزائر لم تكن أحسن من السنوات السابقة رغم الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا الجانب لما له من اثر مباشر على التنمية الاقتصادية و هذا ناتج عن الآثار السلبية للسياسات التنموية المنتهجة من طرفها مما دفعها إلى العمل على حماية البيئة دون تباطؤ أو تأجيل و ذلك إبتداء من مطلع ثمانينات القرن الماضي من خلال سنها لعدد من القوانين إضافة إلى تطبيقها إجراءات اقتصادية لحماية البيئة كاعتمادها للإستراتيجية الوطنية للبيئة الممتدة ما بين 2001/2011 ساعية بذلك إلى التقليل من التلوث و تقليص الهدرو الضياع الاقتصادي من خلال ترشيد استخدام الطاقة و الموارد الطبيعية لتحسين صورتها و زيادة تنافسيتها، إلا أن المشاريع التي تم انجازها و حتى تلك التي لا تزال قيد الانجاز لم تحقق بعد نتائج تخدم البيئة و الاقتصاد وتخلق نموا مستداما.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد البيئي، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، معوقات الاقتصاد البيئي

المستدام.

تصنيف Q50:JEL

Abstract :

In this speech, we tried to shed light on the issue of sustainable environmental economics in Algeria. The reality and the state of the environment in Algeria were not better than previous years, despite the attention given by the State to this aspect because of its direct impact on

* المؤلف المرسل: د.طويطي مصطفى ، الإيميل: Kaizen1982@gmail.com

economic development. Which led to the protection of the environment without postponement, through the enactment of a number of laws in addition to the implementation of economic measures to protect the environment as the adoption of the national strategy for the environment extended between 2001/2011, Aiming to reduce pollution and reduce waste and economic loss by rationalizing the use of energy and natural resources to improve their image and increase their competitiveness. However, the projects that have been completed and even those that are still under implementation have not yet achieved results that serve the environment, economy and Create sustainable growth.

Keywords: *environmental economics, sustainable development, renewable energies, sustainable environmental economy constraints.*

Jel Classification Codes: Q50

1. مقدمة

كان للتقدم الصناعي و التكنولوجيا الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية اثر كبير في إحداث مشكلات بيئية خطيرة، الأمر الذي أدى إلى إحداث ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية خاصة تلك الموارد غير المتجددة، مما احدث اختلال توازن النظام البيئي و مع تزايد حجم المشكلات البيئية وتطور اهتمام الفكر الإنساني بالبيئة إلى الحد الذي أدى إلى ظهور وعي بيئي لدى حكومات و مواطني الدول المتقدمة منذ أواخر الستينات حيث تم إنشاء العديد من الجمعيات و المعاهد العلمية لدراسة مختلف المواضيع البيئية و تكونت الأحزاب السياسية (التي سميت بالأحزاب الخضراء) التي جعلت من أهدافها حماية و صيانة البيئة للإنسان.

الجزائر و على غرار بقية الدول النامية اهتمت باستقطاب مختلف التغيرات التي تفرضها الوضعيات المتباينة في العالم بين فترة و أخرى، من أهم هذه التغيرات ظهور فرع الاقتصاد البيئي كفرع جديد من فروع الاقتصاد، و الذي يعنى بمسالة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة و الذي يعتبر من مقومات التنمية المستدام التي تبنتا لتحقيق نمو اقتصادي غير مضر بالبيئة من خلال وضع سياسة و استراتيجيات و القيام بمشاريع تهدف إلى التقليل من الأضرار البيئية و كذلك الحفاظ على

الموارد الطبيعية الضرورية على اثر سيورة الجزائر في عملية التنمية المستدامة و التأكيد عليها في مختلف التشريعات و القوانين نطرح الإشكال التالي:

ما هو واقع و آفاق الاقتصاد البيئي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم مداخلتنا إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

- قراءة في المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في إطار الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة.
- واقع الاقتصاد البيئي المستدام بالجزائر ومعوقاته.
- آفاق الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر.

2. قراءة في المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في إطار الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة

في دراسة حديثة تعود إلى سنة 2012 ، أجراها مركز يال للسياسات و القوانين البيئية YALE CENTER FOR ENVIRONNEMENT LAW AND POLICY التابع لجامعة يال الأمريكية و الخاص بمؤشر الفعالية البيئية في الوسط الصناعي و التي مست 132 دولة، تحتل الجزائر المركز 86 (1). Yale center for environmental law and policy، 2012) و في دراسة أخرى أجراها مركز GTZ للتعاون الألماني سنة 2007 حول الوضع البيئي للقطاع الصناعي في الجزائر، تبين أن " الخسائر الايكولوجية التي يتسبب فيها هذا القطاع تتراوح بين 850 و 950 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 1.8% إلى 2% من الناتج المحلي الداخلي للجزائر، (BARK) و يسود هذا الوضع السلبي بالرغم من كل ما تبذله السلطات العمومية في الجزائر من مجهودات في مجال البيئة، فموضوع التنمية المستدامة يعتبر من المواضيع الأكثر حضورا و تداولاً في كل من الأوساط السياسية و الاقتصادية في الجزائر.

و فيما يلي قراءة في كل ما تقوم به الدولة من مجهودات تحفيزية و ردعية في نفس الوقت من اجل جعل المتعاملين الاقتصاديين أكثر مسؤولية اتجاه البيئة.

1.2 على المستوى المؤسسي (السياسي و التشريعي):

- وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: و التي سميت بالخطة الوطنية من اجل البيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) الذي قامت بإعداده وزارة تهيئة الإقليم و البيئة سنة 2002 على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تمتد من الفترة ما بين 2001 و 2011 (Ministère de l'Environnement'Aménagement du Territoire et de l'Janvier 2002) و تشمل الأدوات التي تم

وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ما يلي:

— القيام بدراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف العديد من المؤسسات الاقتصادية.

— القيام بالتدقيق البيئي ببعض المؤسسات الاقتصادية.

— مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية الإيزو 14001.

— إصدار القوانين و التشريعات البيئية: أن أهم القوانين و التشريعات التي أصدرتها الدولة لحماية البيئة ما يلي:

— إدماج الرسم الايكولوجي (الجباية البيئية) منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ انه على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن و الهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة. في هذا الصدد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005 و صدرت في نفس السنة تعليمية وزارية توضح كيفية تطبيق الرسم حيث حدد مبلغ الرسم بـ 10500 دج عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا. (Ministère des finances, 2008)

— كما تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001 وأهمها:

- القانون 19-01 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير و مراقبة و التخلص من الفضلات.
- القانون 20-01 المؤرخ يوم 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 10-03 المؤرخ يوم 19 جويلية 2004 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 09-04 المؤرخ يوم 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 20-04 المؤرخ يوم 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

2.2 الآليات التمويلية: تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات صديقة للبيئة ، أهم هذه الصناديق هي: صندوق تحسين

التنافسية الصناعية FOPROCI الذي تشرف عليه وزارة الصناعة و الصندوق الوطني للبيئة و محاربة التلوث FEDEP و الذي تشرف عليه وزارة البيئة و تهيئة الإقليم و الذي يهتم بتهيئة المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة الإدارة البيئية.

- ففي إطار الصندوق الوطني لتحسين التنافسية الصناعية FOPROCI تم إدراج الحصول على شهادة ايزو 14001 إصدار 2004 ضمن برنامج التأهيل، فكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على هذه الشهادة يعتبر ضمن عمليات التأهيل و يتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما تقتضيه الإجراءات المعمول بها و المتمثلة في تحمل الدولة نسبة 80% من تكاليف وضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية ايزو 14001/2004 و كذلك تكاليف الحصول على الشهادة على أن تتحمل المؤسسة ما نسبته 20% المتبقية. للإشارة تم اعتماد هذا الأسلوب الجديد في التمويل بدءا من سنة 2011 بعدما تم ملاحظة عزوف الكثير من المؤسسات عن تبني هذا البرنامج، حيث كانت النسب المعمول بها سابقا هي 50% على عاتق الدولة و 50% على عاتق المؤسسة الاقتصادية.

- تم دعم الإستراتيجية الوطنية المذكورة أعلاه بإنشاء الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث FEDEP و الذي تم إقرار ميزانيته في قانون المالية التكميلي لسنة 2001، (sommet، 2002) ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى جاهدة للقضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات و معالجتها و يحصل هذا البرنامج على تمويله من مصدرين: الأول يتمثل في دعم من خزانة الدولة و يقدر بثلاثة مليارات دينار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و ثاني متأتي من إيرادات الرسم الايكولوجي الذي اقره المجلس الشعبي الوطني في قانون المالية لسنة 2002 ، (Environnement O'Aménagement du Territoire et de l'Ministère de l)، كما يمول هذا الصندوق برامج أهمها برنامج عقود الفعالية البيئية الذي تشرف عليه وزارة البيئة و تهيئة الإقليم. و مما يشمل هذا البرنامج أن تلتزم المؤسسات الاقتصادية المنخرطة فيه طوعية بتطبيق و احترام كل القوانين التي تسمح بحماية البيئة حيث تحدد إدارة المؤسسة الاقتصادية بشكل طوعي التزاماتها البيئية و التي قد تكون تحديد الإجراءات و تطبيقها المتعلقة بالحد من التلوث و تطوير تلك الإجراءات و رد الاعتبار للأراضي التي أصابها التلوث بفعل النشاط الممارس من طرف المؤسسة و إدارة النفايات الصلبة، و يشمل العقد التزامات للطرفين (الوزارة و المؤسسة الاقتصادية)، فمن ضمن التزامات الوزارة تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعد على تحقيق

الإنتاج النظيف و الخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي ومن جانبها تلتزم المؤسسة بتنفيذ كل البرامج التي تديرها الوزارة و أهمها وضع أنظمة للإدارة البيئية و وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات و مكافحة التلوث و صياغة ميثاق البيئة للمؤسسة و إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى كل مؤسسة إقتصادية.

3.2 الاستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبية:

تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي الذي نفذته الجزائر تحت إشراف وزارة البيئة و تهيئة الإقليم فقد تم الاستعانة بجملة من الخبرات الأجنبية في المجال البيئي و ذلك بإجراء دراسات تقنية تدخل ضمن جملة الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة حيث استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية من الخبرات التقنية التالية:

- برنامج ECOSYS ايكوسيس: حيث يقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تسمى "Méso PROFIL" و التي تهدف إلى ما يلي:

- التعرف على الفوائد الاقتصادية للقطاعات الصناعية عند انتهاجها لسياسات حماية البيئة.
- التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة الطبيعية للبلد.
- اقتراح الامتيازات و الحوافز الاقتصادية التي يمكن تطبيقها من اجل التحكم في الآثار السلبية للقطاع على البيئة.

- برنامج مراقبة التلوث البيئي و الذي يتولى تنفيذه و تمويله مشروع التعاون التقني الجزائري الألماني GTZ ، هذا البرنامج الذي ينشط كثيرا في مجال التنمية المستدامة يتولى إضافة إلى هذا تمويل جملة من المشاريع الأخرى و أهمها: (شريف، أفريل 2008)

- مشروع كونفورم PME CONFORM 1997 : من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية و في وضع المواصفات القياسية ايزو 14001 و التدقيق البيئي.

- مشروع الإدارة البيئية المربحة و الذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:
-تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف.
-تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات و المياه المستعملة و الهواء المنبعث و كل المخلفات الأخرى.

- برنامج دلتا DELTA: (الرحمان، 2012)

برنامج دلتا هي منظمة تعتبر جزءا من خطة عمل لنشاط مركز الأعمال المستدامة SBA Sustainable Business Associates، هذه المنظمة تنشط مع المؤسسات من اجل حثها على الاهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين فعاليتها الاقتصادية و التقليل من الآثار السلبية للنشاط الذي تمارسه على البيئة. دلتا هو اختصار للتسمية Action Developing Environmental Leadership Towards (مركز الأعمال المستدامة و ABCD: لوحة القيادة البيئية: أداة الشركات للمتابعة و الاعلام، 2003) و تم تأسيسه من اجل ترجمة ما جاءت به أجندة 21 التي تم وضعها في قمة الأرض سنة 1992 و تتكون شبكة دلتا من مجموعة من الخلايا بما فيها برنامج دلتا في المشرق و المغرب العربي و يتكون هذا الأخير من مدراء المؤسسات التابعة لإحدى عشر بلد عربي منخرط و قد استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من الدعم التقني لهذا البرنامج خصوصا المصانع العمومية لصناعة الاسمنت و من أهم ما تم الاستفادة منه وضع لوحات قيادة الأداء البيئي و التدريب على كيفية إجراء التشخيص البيئي الذاتي فلوحات القيادة هي أداة تم تطويرها من طرف SBA بالتعاون مع جمعية أخرى تسمى بـ ABCD-Durable programme، 2003) و بواسطة هذه اللوحة يقوم البرنامج بوضع اللبنة الأولى التي تهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفات القياسية ايزو 14001/2004 و من أهداف اللجوء لوضع هذه الأداة ما يلي:

- الحكم على أدائها البيئي للمصنع.
 - التعرف على الإجراءات التي يجب عليها وضعها من اجل تحقيق الفعالية البيئية.
 - تهيئة المؤسسة الاقتصادية للمشروع في وضع لنظام إدارة البيئة المطابق للمواصفات القياسية ايزو 14001/2004.
- كما استفادت مؤسسات أخرى من عمليات تدريب على كيفية إجراء التشخيص الذاتي في المجال البيئي، هذه العملية تتمثل في وضع دليل يسمح للإدارة أن تستعين به من اجل التعرف على الآثار البيئية للمؤسسة سواء كانت هواء أو سائل أو صلب التي تسبب فيها المؤسسة الاقتصادية و من تقييم درجة خطورتها، و ينجم عن هذه العملية وضع برنامج عمل يسمح بالتخلص و التقليل من تلك الآثار للإشارة فان دليل التشخيص الذاتي البيئي تم تطويره من طرف منظمة تنشط في مجال البيئة و تسمى الشركات من اجل البيئة.

أن الأهداف التي من أجلها يتم اللجوء للاستعانة لوضع هذا الدليل هي:

- تحليل التوافق بين المظاهر البيئية الأكثر أولوية لنشاطات المؤسسة الاقتصادية.
- اتخاذ التدابير اللازمة بعد إجراء عملية التحليل.
- إعداد خطة عمل تندمج في إطار مشروع المؤسسة الاقتصادية لوضع نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات القياسية ايزو 14001/2004.

3. واقع الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر ومعوقاته

1.3 واقع الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر: في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفي

سبيل تحقيق اقتصاد صديق للبيئة يلبي احتياجات الأفراد دون الإضرار بالبيئة، اتخذت الجزائر

من الطاقة البديلة أو ما يعرف بالطاقة المتجددة الأداة المناسبة و الفعالة للوصول إلى هدفها

البيئي المتمثل في تفعيل اقتصادها في ظل ضوابط الاستدامة.

حيث عرفت الطاقة المتجددة في هذا السياق على أنها الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح و

الكتلة الحيوية و الحرارة الجوفية و المائية و كذلك الوقود الحيوي و الاحفوري و الهيدروجين

المستخدم من المصادر المتجددة و التمييز فيما بينها كما يلي:

- الطاقة الشمسية: تزرخ الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية

نظرا لمساحتها و موقعها الجغرافي حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، حيث تقدر كمية

الطاقة الواردة بـ 5 كيلوواط /سا/م² و تصل إلى 7 كيلوواط /سا/ م² و هو ما يتيح إشعاعا سنويا

يتجاوز 3000 كيلوواط/سا/ م²، و هذا يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا و 4 مرات

الاستهلاك العالمي، 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء و هذا حسب وزارة الطاقة و المناجم

الجزائرية. (المناجم، جانفي 2008)

و الجدول الموالي يوضح القدرة الشمسية في الجزائر:

الجدول رقم (01): القدرة الشمسية بالجزائر:

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة	4	10	86
المدة المتوسطة لاشعاع الشمس (سا/العام)	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة (كيلووات/سا/م ² /سنة)	1700	1900	2650

Source : <http://www.mem.algeria.org/fr/emr/pot.html>.

- **طاقة الرياح:** تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جية و اقتصادية تبلغ أكثر من 5م/ثا كمنطقة تندوف و وهران، كما نلاحظ أن أكثر المناطق ذات سرعة الرياح العالية مثل منطقة ادرار، تيميمون و عين صالح و التي تبلغ أكثر من 6 م/ثا تعتبر كحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، كما تمتلك قدرات إقليمية هائلة في صورة أزيد من 1622.8 كلم من السواحل و 1500 كلم تفصل شمال البلاد عن جنوبها. (بلعربي، 2012)

- **الطاقة المائية:** تتساقط على التراب الوطني كميات كبيرة من الأمطار السنوية تقدر بحوالي 65 مليار م³ إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء منها نتيجة تمركزها بمناطق محدودة و تبخر جزء آخر منها أو تدفقها نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية و تقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة بـ 25 مليار م³ ثلثا هذه الكمية سطحية (130 سد منجز و 50% في طور الانجاز) و الباقي مياه جوفية. (حمو، 2010)

- **الطاقة الحرارية الجوفية:** إن المعلومات الجيولوجية و الجيوكيميائية و الجيوفيزيائية سمحت برسم خريطة جيومترية أولية تجمع أكثر من 200 منبع ساخن في المناطق الشمالية للبلاد و التي يمكن استغلالها في التدفئة و التجفيف الزراعي و تربية الحيوانات و صناعة الأغذية الزراعية و يعد ثلث هذه المنابع ذات درجات حرارة تفوق 45⁰ كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 118⁰ في عين ولان، 1990 في بسكرة، و هو ما يسمح بإنشاء محطات توليد الكهرباء إلا أنها غير

مستغلة حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية مما يعني إهدار إمكانيات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية. (المناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، 2007)

2.3 معوقات التنمية البيئية المستدامة في الجزائر:

الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة و حماية البيئة ، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها ، فمن بين هذه المعوقات نجد:

- تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة ، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما : الحق في التنمية والحق في حماية البيئة . فالبيئة عنصر أساسي إذا ما سئ استخدامها فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية ، فتلوث البيئة ظهر بسبب لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تجملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة ، وانعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية. تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخل والقدر الشرائية للأسر.

و تلوث الهواء و المياه ونذرتها: ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة . نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية. عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم .

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: هناك مساحات كبيرة يتم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات ، وقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1 هكتار عام 1962 إلى 0.53 هكتار في 1980 و يتوقع أن تقل عن 0.15 هكتار في منتصف القرن الحالي.

الجدول رقم (02) العيش في المناطق الحضرية في البلدان العربية:

سكان المناطق الحضرية أكثر من 80%	سكان المناطق الحضرية (50%-80%)	سكان المناطق الحضرية أقل من 50%
الكويت	الجزائر	جزر القمر
البحرين	جيبوتي	مصر
قطر	العراق	المغرب
الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الصومال

المصدر: جامعة الدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للأجيال القادمة، أيقونة الخدمات المطبعية، الأردن، 2002، ص 42.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تقع ضمن فئة الدول التي يتميز الانتقال إلى العيش في المناطق الحضرية فيها ما بين 50-80%، مما يعني زيادة الضغط على المناطق الحضرية و بالتالي استنزاف الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة التلوث.

- مشكلة التصحر:

يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة لهذا الخطر تتركز معظمها بالمناطق السهلية.

الجدول رقم (03): المساحات المتصحرة و المهدة بالتصحح بالسهبوب في الجزائر (لوحدة/الهكتار).

المناطق المعرضة للتصحح	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق قليلة أو غير الحساسة	إجمالي المساحة السهبوبية المهدة
487902	2215035	5061388	3667035	2379170	13820530	المساحة (الهكتار)
%3.53	%6.03	%36.62	%26.61	%17.51	%100	النسبة من الإجمالي

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر. عبر الرابط

http://www.uneed.int/action_programmes/africa/national/2004_algerie.fee.pdf

4. آفاق الاقتصاد البيئي المستدام

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنمية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل للأجيال القادمة، فرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بوضع عدة مشاريع قيد الدراسة منها ما قد تم انجازه و منها ما هو في طور الانجاز لذا سنتطرق إلى بعض المشاريع التي قامت بوضعها كالآتي:

1.4 مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر: سمحت الميزة الموجودة في الصحراء الجزائرية و هي توفرها على إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية بتنمية تكنولوجيات الطاقة الشمسية و وسائلها التطبيقية في الإنتاج الصغير لتوفير الكهرباء و يظهر أساسيا في البرنامج الخاص بإيصال 18 قرية نائية و معزولة في الجنوب، ذات المعيشة القاسية و البعد عن الشبكة بحيث يصعب إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية. (محمد، نوفمبر 2012)

و لقد تمت الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع في عام 1998 و تعتبر شركة سونلغاز هي المسؤولة عن انجاز هذا المشروع، حيث تثبت هناك سونلغاز وجودها بتسخير كل ما تملك من كفاءة و اختصاص في خدمة تكنولوجيا المستقبل، حيث أنجزت برنامج من الإنارة الريفية بواسطة الطاقة الشمسية و التيار المنتج تحت ضوء الشمس ممولا من مخصصات الدولة لصالح 1000 أسرة. (فروحات، 2012)

ولقد خصص هذا الأخير لمناطق مهجورة في أقصى الجنوب، وهي متواجدة في كل من ادرار، اليزي، تمنراست، وهي موضحة في الجدول رقم (04) الآتي:

الولاية	البلدية	القرية	تاريخ انطلاق التشغيل
تندوف	غار جبيلات	غار جبيلات	أوت 1999
	ام العسل	حاسي منير	فيفري 2000
	تندوف	الضيعة الخضراء	اكتوبر 1999
ادرار	مطارفة	حمو موسى	مارس 2000
	تيميمون	تالة	مارس 2000
اليزي	اليزي	افني	ماي 2000
		امهور	ماي 2000
		واد سمن	جوان 2000
		تمجارت	اكتوبر 1999
		تمهاهيوت	جوان 2000
تمنراست	تمنراست	تهيفات	سبتمبر 1994
		تهارنانت	نوفمبر 2000
		عين دلاع	سبتمبر 1999
	إدس	امقودة	اكتوبر 2000
	عين امقل	مولاي لحسن	أوت 1998
		ارك	نوفمبر 1999
	تازروك	عين بلات	سبتمبر 2000
		تين تاراين	سبتمبر 2000

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، 2017، ص 57.

ومن أهم أهداف المشروع نذكر ما يلي: (حدة، 2012)

- إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طريقها للنفاذ.

- استخدام مصدر طاقة نقي و نظيف و غير ناضب.

- باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية.
- توفر مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتناس البطالة.
- الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.
- تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.
- المساهمة في محاربة ظاهرة النزوح و ذلك عن طريق توفير طاقة لاستخدامها في مختلف المراحل الزراعية.
- دراسة وضعية الأجهزة التي تستجيب للمحيط الطبيعي والصعب و ذات درجات الحرارة المرتفعة و الرمال.
- مقارنة مع العائد الاقتصادي للبترو و القوة الحرارية قوة ضغط الكهرباء المقدمة للمناطق النائية.
- و في إطار البرنامج 2009/2006 تم وضع مشروع آخر مكمل لمشروع تنمية مناطق الجنوب يتمحور حول تزويد 16 قرية بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية و هذا لإتاحة الفرص لجميع السكان، فالجزائر تقوم بالتحكم في تكنولوجيا الطاقة المتجددة من خلال السياسة المطبقة من طرف المحافظة السامية للطاقات المتجددة في إظهار ما تقدمه وحداتها لتطبيقه للمجالات الحرارية للطاقات المتجددة.
- (مداحي م.، /)
- و الجدول الموالي يوضح القرى التي استفادت من مشروع التزود بالكهرباء عن طريق برنامج الطاقة الشمسية 2009/2006.

الجدول رقم (05): القرى التي استفادت من مشروع تزويد 16 قرية بالكهرباء عن طريق برنامج الطاقة الشمسية 2006/2009:

الرقم	الولاية	البلدية	المركز	سكنات	مسافة الشبكة (كم)
01	اليزي	اليزي	اكبرات ترات	30	70
02	اليزي	جانت	ريكين	52	140
03	اليزي	جانت	إسندلين	12	90
04	اليزي	برج الحواس	ديدر	20	50
05	تمنراست	إدس	ابد نيزي	3	270
06	تمنراست	تزرؤك	ايت أو كلان	20	150
07	تمنراست	عبالسة	عين ازارو	26	90
08	تمنراست	تمنراست	تيقانونين	70	70
09	تمنراست	تمنراست	إيديكال	25	50
10	تمنراست	تمنراست	تيت لوكتان	15	44
11	تمنراست	تمنراست	إلمان	20	25
12	تمنراست	تمنراست	تنسو	20	120
13	المسيلة	سيدي عيسى اولاد عبد الله لعقالة	زيرات	100	50
14	الوادي	دوار الماء	الغانمي	40	45
15	الوادي	بن قريسة	المقلية	60	40
16	غرداية	المنيعه	حاسي غانم	72	60
المجموع				548	

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم 2017 ، ص 69.

2.4 مشروع الطاقة المتجددة:

من بين المشاريع المنجزة والتي هي في طريق الانجاز نذكر:

- تزويد محطة خدمات نفطال البريجة سطواوي بالطاقة الشمسية: (المتجددة، 2007)

لقد تم تدشين أول محطة خدمات تسير حصريا بالطاقة الشمسية في 26 أفريل 2004 في المكان المسمى بالبريجة بسطواوي (الجزائر العاصمة) من طرف السيد وزير الطاقة و المناجم السابق، و قد أوكلت دراسة هذا المشروع و انجازه إلى وحدة تطوير التجهيزات الشمسية ببوزيعة، و تم انجاز هذه العملية في مدة ثلاث عشر أسبوع و تعمل المحطة التي قدرت تكلفة انجازها بـ 12.7 مليون دينار بالإضاءة المحيطية من خلال 22 عمود مستقل و بطاقة إنتاجية تقدر بـ 18 واط لكل عمود إضافة إلى 22 عمود من الألواح الضوئية يمكن أن تعمل 12 ساعة يوميا دون أشعة الشمس.

-انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بتندوف: (جحموم، 2010/2011)

تم انجاز هذه الحديقة الهوائية مع شركة نافطال، سونطراك و سونلغاز و مجموعة سيم (السميد الصناعي لمتيجة) و استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة السكران التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويان بالإضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز و الطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل و هي تمثل اكبر حقل غازي في إفريقيا و هي مرشحة لان تكون مصدر طاقي بديل و نظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 221 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

-الشروع في بناء أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية في الجزائر: (مريزق، 2001)

قد تم التوقيع على عقد اتفاق تعاون و شراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالجزائر و ألمانيا لإعداد دراسة و تصميم تتعلق بانجاز اكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدس عبد الله بالجزائر العاصمة، إذ يسمح هذا المشروع بإنتاج ما سعي بكهرباء الطاقة الشمسية فضلا على اعتماده كتجربة علمية رائدة يمكن الاستفادة منها على المستويين العربي و الإفريقي بالنظر للتكنولوجيا العالية التي سيعمل بها هذا البرج و سيساعد البرج في عملية الاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية التي تتمتع بها الجزائر، ضف إلى كل ما سبق سيمهد هذا الانجاز لتعميم الاستفادة من تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية لا سيما المناطق الصحراوية الشاسعة حيث

تزيد درجة الحرارة على الأربعين و تبلغ عتبة الخمسين درجة في فصل الصيف بعمق الصحراء الجزائرية.

أن هذا المشروع هو مشروع قيد الانجاز في إطار شراكة علمية مع ألمانيا و تم التوقيع على هذا المشروع عن طريق عقد اتفاق تعاون و شراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة و التصميم المتعلقين بهذا الصرح العلمي الكبير الذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية.

و يوجد بعض المشاريع الأخرى قيد الانجاز منها ما يلي: (جحموم، أفاق إحلال الطاقة المتجددة في الوطن العربي، مرجع سابق)

مصنع الصفائح الكهروضوئية مؤجل بعدما كان مرتقبا دخوله نطاق الخدمة في ديسمبر 2011 ثم جرى تأجيله إلى مارس 2012 بسبب العراقيل الكثيرة التي واجهت تجسيده و قد انفق فيه الكثير من الجهد و المال، و مع تباطؤ الممولين في التجهيزات اللازمة ما يجعل الإنتاج الأولي للصفائح الكهروضوئية مؤجلا إلى إشعار غير معلوم في 2012 و هذا المصنع يمكن أن يستحدث 200 ألف منصب شغل (100 ألف في مجال الإنتاج الوطني و 100 ألف منصب شغل أجنبي).

تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر بطاقة تقدر بـ 10 ميغاواط بأدرار و لقد وكلت مؤقتا المجمع CEGELEC المشترك بين فرنسا و الجزائر، إذ اقترح أفضل عرض في المناقصة المفتوحة بخصوص هذا المشروع.

3.4 المشروع الجزائري الألماني ديزرتاك:

تعود فكرة ديزرتاك إلى مبادرة نادي روما أطلقها علماء و سياسيون عام 2003، و تتضمن المبادرة أبعادا عدة أهمها: تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا و دول منطقة شمال إفريقيا أيضا، و كذلك توفير ما يكفي من الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط و يتوقع مخططو المشروع الضخم أن ينتهي تنفيذه بالكامل في أفاق 2050.

و يأتي برنامج ديزرتاك من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء و حدد له غلاف مالي يقدر بـ 400 مليار أورو لتلبية حاجيات أوروبا من الطاقة الشمسية انطلاقا من الصحراء الجزائرية الكبرى، حيث يعمل هذا المشروع في الجزائر إلى إقامة محطات شمسية عملاقة بالجزائر مع إمكانية تمديدها لكل منطقة الصحراء الكبرى لإفريقيا....و ذلك لاستخراج طاقة

نظيفة من اجل إرسالها إلى أوروبا ما قد يمكن القارة الأوروبية من تغطية قرابة 15% من احتياجاتها الطاقوية في أفق 2020.

ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية لمشروع ديزرتاك لكهرباء الطاقة الشمسية على التنمية في الجزائر كما يلي:

- القطاع الزراعي: ويتكون من عنصرين أساسيين هما الري والدرس.

– الري في القرى التي ينخفض فيها مستوى المياه على مستوى الأراضي الزراعية الأمر الذي يستلزم رفع المياه من الآبار الارتوازية وغيرها لري هذه الأراضي عن طريق وسائل حديثة تدار بالكهرباء.

– الدرس: يتم درس القمح و الشعير و الحلبة و الفول إما بوسائل بدائية كالآلات التي تدار بجارات تستخدم الوقود و حينما يقل التيار الكهربائي إلى الريف فانه يمكن قياس الآثار الاقتصادية من هذا التحول من الوقود إلى الكهرباء بمقدار انخفاض تكلفة الدرس بالنسبة لكل آلة.

- الإنتاج الحيواني:

– فرز الألبان عن طريق الفرازات التي تدار يدويا ثم تحولت إلى الكهرباء أو عن طريق الفرازات المستخدمة و المصممة أساسا لتدار بالكهرباء.

– التفرغ: أن أهم آلات الإنتاج الحيواني و التي يمكن أن تدار بالكهرباء و أجهزة التفرغ و تشغيل هذه الآلات بالكهرباء سيكون أرخص نسبيا من تشغيلها بالوسائل المألوفة في الريف و خاصة إذا ما استعملت في تشغيل الطاقة الكهربائية الفتوفولطية بالنسبة للمناطق النائية و المشتقة من الطاقة الشمسية.

- قطاع الصناعة:

– النسيج: سواء كان نسيج الأقمشة أو السجاد فان دخول الكهرباء إلى الريف يؤدي إلى تحول مصانع النسيج اليدوية آلة مصانع آلية تدار بالكهرباء و ينتج عن ذلك ما يلي:

- خفض تكلفة الإنتاج بالنسبة للوحدات المنتجة و بالتالي زيادة الدخل الصافي من هذه الصناعة.

- زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة و التوظيف في قطاع الصناعة في الريف وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل.

- تصنيع المنتجات الزراعية: و التي من شأنها تحقيق ما يلي:

- تعليب الخضرو تجفيف الفواكه مثل عصير الطماطم و الخضرة المعلبة.

- صناعة المربي مثل المشمش، التين، العنب.

و من بين الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية نتيجة دخول الكهرباء إلى الريف هي قيام الصناعة بامتصاص البطالة و توفير الطلب و الاحتياجات المحلية من هذه المنتجات و كذلك المحافظة على مستوى مقبول من الأسعار خلال موسم إنتاج هذه المحاصيل ووفرة المحصول و زيادة حاجة الاستهلاك المباشر مما يترتب عليه زيادة الدخل من الزراعة من جهة و من جهة أخرى زيادة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعي.

- تصنيع مشتقات الحليب: الأمر الذي يرفع من دخل المنتج كما يترتب عليه تشغيل أيدي

عاملة إضافية أي زيادة حجم العمالة في الصناعة و بالتالي زيادة الدخل و القيمة المضافة نتيجة تصنيع الألبان.

- قطاع التجارة: أن الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن تزويد الريف بالتيار الكهربائي

سينعكس بالضرورة على النشاط التجاري بمعنى ضرورة زيادة المعاملات التجارية سواء من

حيث الكم أو النوع.^(بوسيس، 2010/2009)

5. الخاتمة :

إن الجزائر تعاني من تدهور سلبي كبير جراء عدة عوامل أهمها السياسات التصنيعية المنتجة في الماضي و التي لم تول فيها البيئة أية أهمية و هو ما اضعف قوة القوانين الداخلية التي هدفت فيما بعد إلى الإلمام بكل ما يهدد الموارد التي تعد الأساس في تحقيق التنمية المستدامة و التي تقتزن بحقوق الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة لطلبك كان لابد من إدراك هذه المسألة و الأخذ بعين الاعتبار الطابع الترابطي بينها و بين العديد من وسائل الحماية التي جسدها التشريعات في مختلف دول العالم و من بينها الجزائر و التي أولت اهتماما كبيرا بحماية البيئة من خلال استحداث وزارة خاصة بها و بحمايتها و إتباع استراتيجيات اقتصادية جديدة تركز على عملية اتخاذ القرارات

سواء من جانب الحكومات أو الجهات الفاعلة في الاقتصاد كالمقطع الخاص على سبيل تعزيز الاستدامة البيئية بدلا من تهديدها للوصول فعلا إلى تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

- 1-الإحصاء م. (2009). *المشروع المغربي المغربي للطاقة الشمسية الشمسية*. المملكة المغربية: تقرير الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة.
- 2-الدولي، أ. (2016). افتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم بالمغرب.
- 3-الرحمان، أ. ع. (2012). *التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة*: 253. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
- 4- الصناعة م. ت. (2006). *قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية*. التقرير النهائي مركز التحديث الصناعي.
- 5- المتجددة، و. أ. (2007). وزارة الطاقة و المناجم مديرية الطاقة الجديدة و المتجددة. *دليل الطاقات المتجددة، الجزائر*. 45،
- 6-المناجم، و. أ. (2007). مديرية الطاقة الجديدة و المتجددة. *دليل الطاقة المتجددة*. 42،
- 7-المناجم، و. أ. (2008). *الطاقة الشمسية، مجلة الطاقة و المناجم*. (08)
- 8-بلعربي، س. (2012). *واقع طاقة الرياح في الجزائر*. مجلة الطاقة المتجددة. 23، (01)
- 9-بوسيس، س. (2009/2010). *الآثار الاقتصادية للاستثمار في الطاقة البديلة، دراسة حالة الطاقة الشمسية بالجزائر*. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 212-216، 3-
- 10-جعموم، ر. (2010/2011). *أفاق إحلال الطاقة المتجددة في الوطن العربي*. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف. 101،
- 11-جعموم، ر. (مرجع سابق). *أفاق إحلال الطاقة المتجددة في الوطن العربي*. 102.
- 12-حدة، ف. (2012). *الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر*. مجلة الباحث. 154، (11)

- 13-حمو، ع. ا. (2010). نحو تبني تصور استراتيجي لتنمية الطاقة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات تأهيل المؤسسات الاقتصادية*.
- 14-زيسلر، ك. ل. (2013). *الطاقة المتجددة*. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
- 15-شريف، ا. ع. (أفريل 2008). *التنمية المستدامة و المتطلبات الجديدة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للجزائر: المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*، جامعة سطيف، أفريل 2008، ص 18/19. 18/19.
- 16-فروحات، ح. (2012). انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*. 155، (05).
- 17-محمد، م. ر. (نوفمبر 2012). *صناعة الطاقة المتجددة و المشاريع الاستثمارية المتعلقة بها في الجزائر كمرحلة ما بعد البترول*. *الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية و تشغيل ترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية*. 12،
- 18-مداحي، م. (2015-2016). *فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر -التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية*. Dans *مذكرة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية*. (p. 199) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر.
- 19-مداحي، م. ر. (مرجع سابق). *صناعة الطاقة المتجددة و المشاريع الاستثمارية المتعلقة بها في الجزائر كمرحلة ما بعد البترول*. 11.
- 20-مريزق، ع. (2001). *دور برامج الطاقة المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة*، قراءة للواقع الجزائري. *ملتقى الطاقة المتجددة، المدرسة العليا للتجارة*. 02،
- 21-منور، ش. و. (s.d.). *مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر*. *مجلة اقتصاد الجديد*. 39، (14)، 1.
- 22-يونس، م. (2017). *خريطة الطاقة المتجددة في مصر*. 2016 مكتب مصر: مؤسسة فريدريش إيبيرت.
- 23-مركز الأعمال المستدامة و ABCD: *لوحة القيادة البيئية: أداة الشركات للمتابعة و الاعلام*. (2003). 03: مركز الأعمال المستدامة.

- 24-Yale center for environmental law and policy, Y. U. (2012). 1. Yale center for environmental law and policy, Yale University, Environnemental performance.
- 25-Africa, U. N. (s.d.). Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, The Renewable Energy Sector in North Africa : Current Situation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Ene.
- 26-BARK, D. S. (s.d.). *innovations écologiques : expériences à l'échelle européenne – défis maghrébins, étude de synthèse : la mise à niveau environnementale. Etat des lieux et opportunités, expertise sur l'ordre de la Deutsche Gesellschaft für T.*
- 27-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, O. (s.d.). 110.
- 28-Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, P. N. (Janvier 2002). 72-90.
- 29-Ministère des finances, d. g. (2008). www.impotsdz.
- 30-programme, D. (2003). *DELTA programme, Tableau de bord environnemental : cas pratique*. 02: SBA.

مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Contribution of the loan with rent in financing small and medium enterprises

د. السبتي وسيلة

د. زعرور نعيمة *

جامعة بسكرة - الجزائر

جامعة بسكرة - الجزائر

sebti.wassila@yahoo.fr

naimaz@ymail.com

Received: 23/06/2018

Accepted: 20/11/2018

Published: 31/12/2018

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أحد إستراتيجيات النمو في الدول المتقدمة والنامية ومساهمتها في توفير الشغل وزيادة الناتج المحلي لكنها تواجه مجموعة من العوائق أهمها عائق التمويل ومن أهم صيغ التمويل الجديدة القرض بالإيجار وهو بديل فعال وناجح في عدة دول، وذلك من خلال دراسة مفهوم القرض بالإيجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التطرق لمساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: قرض لإيجار، عقد قرض لإيجار، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل.

تصنيف H81,G10:JEL

Abstract:

This study aims at clarifying the contribution of the loan to rent in the financing of small and medium enterprises as it is one of the growth strategies in developed and developing countries and its contribution to the provision of labor and increasing the GDP, but it faces a number of obstacles, the most important of which is the financing constraint. By studying the concept of the loan for rent and small and medium enterprises, as well as addressing the contribution of the loan to rent in the financing of small and medium enterprises.

Keywords: loan for rent, loan contract for rent, small and medium enterprises, finance.

Jel Classification Codes: H81,G10

* المؤلف المرسل: د. زعرور نعيمة ، الإيميل: naimaz@ymail.com

1. مقدمة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة مناصب الشغل والنتاج الوطني ورغم أهميتها فهي تعاني من مجموعة من الصعوبات ومن بينها صعوبة التمويل لأنه يعتبر من العناصر الضرورية للإنشاء والتوسع لتلبية احتياجات من أصول متداولة أو غير المتداولة فنجد أن المؤسسات تقوم بالإقتراض من البنوك وهنا نجد مشكل الحصول على هطذه القروض من كثرة الاجراءات وكذا الضمانات وغيرها، وهنا تم استحداث صيغة جديدة تعتبر بديل فعال وناجح في العديد من الدول وهو قرض بالإيجار لأنه وسيلة حديثة للتمويل.

وعليه جاءت إشكالية هذه البحث كما يلي:

كيف يساهم القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

أولاً: القرض بالإيجار.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 أهداف البحث

- توضيح ماهية القرض بالإيجار.
- تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.
- التطرق إلى مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تساعد في توفير مناصب الشغل وكذا لأن القرض بالإيجار يعتبر وسيلة من وسائل التمويل الهامة وهو كبديل للأساليب التقليدية، وكذا محاولة إبراز مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. القرض بالإيجار

1.2 مفهوم القرض بالإيجار: يعتبر القرض للإيجار من طرق التمويل الحديثة وهناك العديد من التعريفات نذكر منها:

"هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مالية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار." (لطرش، الطاهر، 2001)

أما المشرع الجزائري فإنه يعتبر عقد التأجير التمويلي "عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل المؤسسات المالية وشركة تأجير مؤهلة ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، وتكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بالأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهي أو بالمحلات التجارية." (الامانة العامة للحكومة الجزائرية، 1996)

وهو كذلك "قيام المستأجر وهو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمالك مقابل ثقة في الحصول على الأصل الإنتاجي واستخدامه." (الحمزاوي، 2000)

ويعرف بأنه "نوع من أنواع الائتمان ويشتمل على عنصر الإيجار ويمكن للمستأجر فيه أن يستفيد من خيار الشراء، فالمؤجر في هذا العقد هو قبل كل شيء الممول الذي يكون مهمته منح الائتمان فهو يحور الشيء محل الإيجار نفسه وهو عقد يخضع إلى تنظيم خاص." (البدالي، 2005)

ومما سبق نستنتج أن القرض للإيجار يقوم على: (لطرش، مرجع سابق، 2001)

- المؤسسة المستأجرة:

وهي المؤسسة المستفيدة من التمويل وهي غير مطالبة بتسديد المبلغ الكلي للاستثمار وإما يكون على دفعات تسمى ثمن الإيجار وتشمل جزء من ثمن الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة والمصاريف المتعلقة بالأصل المتعاقد عليه.

- ملكية الأصل أو الاستثمار:

أثناء فترة العقد تعود الملكية إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة فهذه الأخيرة تستفيد من حق الأعمال فقط.

- في نهاية فترة العقد:

تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات وهي:

- إما تطلب تحديد عقد الإيجار لمدة أخرى.
 - أن تشتري هذا الأصل بالقيمة المتبقية.
 - أو تمتنع عن تجديد العقد أو شراؤه وهنا يتم إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.
- 2.2 أنواع وأطراف عقد القرض للإيجار:
- 1.2.2 أنواع القرض للإيجار:
- يمكن تقسيم أنواع القرض للإيجار حسب طبيعة الأصل أو الخدمات محل الاستئجار وهي: (ملكية، زغيب، 2005)
- استئجار الخدمة (التشغيلي):
- يتميز هذا النوع من العقود بانتفاع المؤسسة بالأصل المؤجر إضافة إلى الانتفاع بخدمات الصيانة التي تأخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير الإيجار بينما المؤسسة المستأجرة تتحمل أقساط الإيجار وتكلفة التشغيل.
- الاستئجار المالي:
- يعني الانتفاع بالأصل ولا يقدم خدمة الصيانة.
- البيع وإعادة الاستئجار:
- يعني أن المؤسسة مالكة العقارات ذات الاستعمال المهني بالتنازل عنها لشركة تمويل بالاستئجار، بهدف الحصول منها عن القرض للإيجار يسمح بالاحتفاظ باستعمال هذه العقارات.
- التأجير الرفعي:
- يتدخل في هذا النوع من عقود الإيجار ثلاثة أطراف وهم المؤجر، المستأجر والمقرض ويتعلق بالأصول مرتفعة القيمة.
- 2.2.2 أطراف عقد قرض للإيجار:
- يمكن تقسيم الأطراف المكونة لعقد الإيجار فيما يلي: (العبادي، 2010)
- المؤجر: وهو المصرف الممول للعملية وهو الذي يقوم بشراء الأصل بغرض تأجيره إلى المستأجر وطالما أن الأمر كذلك فهو يقوم بالشراء لما يريده المستأجر أي أن الذي يحدد المواصفات المتعلقة

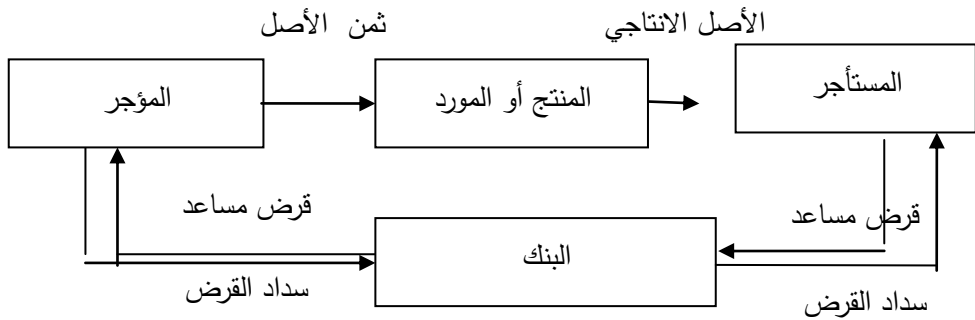
بالأصل المستأجر هو المستأجر والأصل ينتقل مباشرة من المنتج إلى المستأجر مع احتفاظ المؤجر بكافة حقوقه في امتلاك الأصل.

- المستأجر: وهو الذي تتم عملية الإيجار لصالحه أي أنه يحدد ما يريد استئجاره وهو الذي يستخدم ويلتزم بدفع الأقساط الإيجارية في المواعيد المتفق عليها.

- المنتج (المورد/ البائع): وهو الذي يقوم بتصنيع الأصل محل الإيجار بناء على مواصفات المستأجر وبتكلفة بذلك المصرف (المؤجر) حيث يقوم بدفع الثمن والاتفاق على مكان التسليم ويكون بين المصرف والمورد عقد الشراء.

ومما سبق يمكن توضيح الأطراف المكونة لعقد قرض الإيجار في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) الأطراف المكونة لعقد قرض الإيجار



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المصارف: مصر،

2000، ص 432.

3.2 خطوات منح القرض للإيجار:

تمر عملية منح قرض للإيجار بالخطوات التالية: (العبادي، نفس المرجع)

1.3.2 الدراسة العملية لطلب منح القرض: تتم وفق المراحل التالية:

- يقدم المستأجر طلب إلى البنك بتأجير معدات أو سلعة ما ويرفق الطلب بالوثائق التالية:
- دراسة جدوى اقتصادية عن المشروع المطلوب تمويل معداته إن أمكن.
- طبيعة المعدات أو السلع ومصدرها.
- فاتورة مبدئية بالثمن.

- الضمانات المقدمة للوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.
- مركزه المالي.
- الميزانيات، الضرائب، التأمينات.
- السجل التجاري والبطاقة الضريبية.
- يقوم المصرف بدراسة موقف المستأجر من خلال:
- الاستعلام عن المستأجر من حيث سمعته والتزاماته الأخلاقي.
- الاستعلام عن سمعة المستأجر ومقدرته المالية والائتمانية والتسويقية وخبرته العلمية من مصادر مختلفة.
- اجراء استعلام عن السلعة.
- إذا تم التأكد من موقف المستأجر وموقف السلعة بالسوق يتم أخذ الموافقة من السلطات المخولة باتخاذ القرار في البنك.
- تنفيذ العملية: وتتم كما يلي:
- يقوم البنك بشراء المعدات أو السلع من البائع وبتملكها وبدفع الثمن المطلوب.
- يمكن للبنك أن يمنح توكيلا للمستأجر في استلام السلع أو المعدات وانتهاء كل ما يتعلق بها.
- يمكن للبنك اعطاء توكيلا للمستأجر بأن يرجع بالضمان مباشرة إلى البائع في حالة وجود عيوب في تلك المعدات أو السلع.
- بعد تحقق المستأجر من المعدات أو السلع ومن مطابقتها للمواصفات المطلوبة التي حددها يقوم بتحرير محضر استلام يقدمه إلى البنك.
- بعد محضر الاستلام يوقع الطرفان على عقد الإيجار.
- المتابعة:
- يقوم كل من الطرفين بالالتزامات المفروضة طيلة مدة العقد بحيث يلتزم المؤجر للمستأجر بالاستفادة من المعدات أو السلع وكذا التزام المستأجر بدفع الأقساط الإيجارية في الوقت المحدد.
- إعداد تقارير دورية عن المتابعة.
- إنهاء عملية الإيجار:

عند انتهاء المدة الإيجارية يكون أمام المستأجر أحد الحالات وهي إما يرد المعدات إلى البنك أو يقوم بعملية الإيجار مرة أخرى أو أن يقوم بشراءها.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر علم الاقتصاد بأنها "استثمار يوجد لإنتاج محدد لتحقيق عائد (ربح) وعائد نفعي على المجتمع ويتميز بانخفاض رأسمال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة. (هيكل، محمد، 2003)

كما يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول كما يلي:

ألمانيا: تعرف بأنها "مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد هائل من العمال قد يصل إلى 500 عامل وتحقق مبيعات صافية اقل من 100 مليون DM في السنة." (هيكل، نفس المرجع السابق)

الاتحاد الأوروبي: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد الأوروبي، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي: (يوسف، توفيق عبد الرحيم، 2002)

- مقياس المستخدمون للمؤسسات المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء.
- مقياس رقم الأعمال للمؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو.

- مقياس الحصيلة السنوية والاستقلالية فالمؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية تشغل اقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو.

الولايات المتحدة الأمريكية: اصدر الكونغرس الأمريكي عام 1953 قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يركز على المعايير التالية: (البرنوطي، سعاد نائف، 2005)

استقلالية الإدارة، ملكية المؤسسة تكون لمقاول مستقل، أن لا تكون المؤسسة مسيطرة على السوق.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه." (هيكل، مرجع سابق)

بريطانيا: عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروعات المتوسطة والصغيرة بأنها ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,6 مليون دولار أمريكي.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.

الجزائر: أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

حيث يعرف القانون 01/18 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية". (جواد، 2007)

وقد ميز المشروع الجزائري ما بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسات المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال (دج)	200 مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	(500-100) مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص.06.

على الرغم من اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول بحيث تنفرد كل دولة بتعريف خاص بها، وذلك نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة النشاط الاقتصادي، بحيث نستنتج أن هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستخلصها فيما يلي:

- المعايير الكمية: وتشمل مجموعة المؤشرات الاقتصادية مثل حجم الإنتاج، عدد العمال....

- المعايير النوعية: وتشمل المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق المالك، السوق....

و الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان كما يلي:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان

عدد العمال	المجموعات	9 . 1	250 . 10	$500 \leq$
الولايات المتحدة الأمريكية	%79.6	%25.0	%0.4	
اليابان	%71.3	%28.0	%0.7	
التجمع الأوروبي	%81.85	%17.95	%0.20	

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دارالمحمدية: الجزائر، ط2، 1998، ص65.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاقتصاد العالمي يكاد يكون مكون من المؤسسات متوسطة وصغيرة خاصة في أوروبا. إلا أن هذه المؤسسة لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية، وهذا ما سنراه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد في عدة بلدان

500 ≤	250 . 50	9 . 1	الحجم	الولايات المتحدة الأمريكية
% 1.2	% 43.5	% 55.3	عدد المؤسسات	
% 64.7	% 31.6	% 3.7	اليد العاملة	
300 >	300 . 10	9 . 4	الحجم	اليابان
% 0.9	% 42.4	% 56.7	عدد المؤسسات	
% 27.8	% 58.6	% 13.6	اليد العاملة	
500 ≤	250 . 10	9 . 1	الحجم	المجموعة الأوروبية
% 0.6	% 26.7	% 72.5	عدد المؤسسات	
% 42.9	% 45.9	% 11.2	اليد العاملة	

المصدر: ناصردادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دارالمحمدية: الجزائر، ط2، 1998، ص96.

هذا الجدول يبين لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم البلدان الصناعية، إلا أننا نجد الاعتماد على اليد العاملة بدرجة كبيرة في اليابان بـ 58 % وذلك بسبب أنها تسير على المعتقدات الدينية التي تؤمن بها، كما يلاحظ أن أعلى النسب تتواجد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المؤسسات الكبيرة، نظرا لإمكانية التوسع بدخول مساهمين أو مشاركين جدد في رأس المال، وعدم تعرضها للأخطار في السوق بنفس الحجم الذي تتعرض له المؤسسات الكبيرة خاصة عند إدخال منتج جديد أو تكنولوجيا جديدة. (novembre 25-24, leger-jarniou)

2.3 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها: (Catherine leger-jarniou)

- انخفاض رأس المال اللازم لإقامتها لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارات ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تتميز بكثافة عنصر العمل بحيث تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدود جغرافيا، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية وجهوية.
- درجة المخاطرة ليست كبيرة خاصة مخاطر السوق.
- تتميز بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول من إنتاج سلع وخدمات تناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم، مما يسهل عملية التحول الاقتصادي.
- تتميز باتجاهها إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.
- لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج كما أنها تستعمل طرق تسير غير معقدة وبسيطة.
- إن صغر حجمها يسمح باختيار موقعها بسهولة أكثر من الصناعات الكبيرة، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية للاقتراب من الأسواق.
- لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لأن السوق الذي تنشط فيه يعتبر محدود (محلي أو جهوي غالبا).

3.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- بعد التعرف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها سنتطرق إلى دورها وأهميتها في خدمة مصالح الفرد والمجتمع والاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي ونتيجة لذلك فهي تنتشر بصورة متسارعة وتتجسد هذه الأهمية فيما يلي: (CULLIERE)
- زيادة الناتج المحلي الخام.
 - المساهمة في التجديد والابتكار بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر من مصادر الإبداع والابتكار.

- خلق فرص عمل مما يساعد في حل مشكلة البطالة.
- المساهمة في تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.
- العمل على تعبئة الادخار من خلال امتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية.
- المساهمة في تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية.

4. مساهمة القرض بالإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد صدور الأمر رقم 96/09 أصبح بإمكان المؤسسات الجزائرية اللجوء إلى القرض بالإيجار التمويلي للحصول على عتاد جديدة بكل ارتياح حيث أن هذا النمط التمويلي يمكن أن يمثل بالنسبة لها بديلا للصيغ التمويلية الأخرى وهذا لإنجاز البرامج الاستثمارية والحفاظ على هيكل الأموال الدائمة، وعموما يمكن اعتبار القرض للإيجار كوسيلة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتوقف على مدى ملائمة خصائصها للحاجات التمويلية لتلك المؤسسات، مما يجعلها النمط التمويلي المفضل وبالتالي يساهم بطريقة فعالة في تمويلها، تنميتها وتطويرها ولهذا نجد أن القرض للإيجار يتكيف مع الوضعية المالية للمؤسسات وتعطي فرص إضافية من شأنها أن تلي الاحتياجات الاستثمارية وعليه فالقرض للإيجار يعطي للمؤسسات ما يلي: (سياحي، خليفة، 2013)

- فرصة للمؤسسات التي لديها مديونية عالية.
- فرصة للمؤسسات التي لديها عجز في الخزينة من أجل مواجهة احتياجات الدورة.
- فرصة للمؤسسات التي ترى أن شروط القرض غير ملائمة من ناحية التكلفة ، المدة.

5. الخاتمة:

يعتبر قرض للإيجار من بين صيغ التمويل وهو بديل من أجل الحصول على خدمات أو حيازتها لمدة معينة شرط وفاء المؤسسة المستأجرة بالالتزامات المنصوص عليها في العقد. وقد حاولت هذه الورقة البحثية توضيح مساهمة قرض للإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر قرض بالإيجار عقد يربط بين المؤجر والمستأجر.
- القرض للإيجار يتميز بحصول المستأجر على الأصل مقابل تسديد أقساط للمؤجر.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.
- ظهر القرض للإيجار كوسيلة تمويلية من أجل تقليل من الصعوبات التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. قائمة المراجع

- 1- البدالي ف. إ. (2005). عقد الإيجار التمويلي. دار الجامعية الجديدة للنشر: القاهرة.
- 2- البرنوطي، س. ن. (2005). إدارة الأعمال الصغيرة. (1. éd.) دار وائل: عمان.
- 3- الحمزاوي، م. ك. (2000). اقتصاديات الائتمان المصرفي. منشأة المصارف: مصر.
- 4- الرحمان، أ. ع. (2012). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة: 253. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
- 5- العبادي، أ. ص. (2010). أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع - القروض - الخدمات المصرفية. دار الفكر: الأردن.
- 6- جواد، ن. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان.

- 7-سياحي، خ. (2013). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وكالة بسكرة خلال الفترة (2011-2012) مذكرة ماستر: ورقلة.
- 8-شريف، ا. ع. (أفريل 2008) التنمية المستدامة والمتطلبات الجديدة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للجزائر: المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، أفريل 2008، ص 18/19. 18/19
- 9-لطرش، ا. (2001). تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر.
- 10-مليكة، ز. (2005). استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة. مجلة العلوم الانسانية:بسكرة)السابع.
- 11-هيكل، م. (2003). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. مجموعة النيل العربية: القاهرة.
- 12-يوسف، ت. ع. (2002). إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. (1. éd.) دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- 13- Catherine leger-jarniou, Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire se aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre

بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية ودورهما في تفعيل وقيادة الاستراتيجية في المؤسسة

The balanced scorecard and the discretionary budget system and their role in activating and leading the strategy in the organization

أ. قطوفي ياسين
المركز الجامعي أفلو – الجزائر
g.yacine16@gmail.com

أ. محرز عبد القادر*
جامعة سعيدة – الجزائر
Mehrez03@gmail.com

Received:27/08/2018

Accepted:14/11/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الموازنات التقديرية وبطاقة الأداء المتوازن في مجال قيادة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة وذلك على اعتبار أن هاتان الأدتان تعتبران بحق من أهم الأدوات التي ظهرت في مجال الرقابة والتخطيط الاستراتيجي على مر العقود الماضية. عبر هذه الدراسة استعرضنا جملة من النقاط والتي تضمنت بعض النتائج التي توصلت اليها الأبحاث والدراسات في هذا المجال خصوصا تلك المقدمة من قبل الباحثان نورتن وكابلن. بحيث تظهر هذه الدراسات أن نظام رقابة التسيير بصيغته التقليدية والذي يعتمد على نظام الموازنات التقديرية هو يتجه أكثر نحو التحكم بكون نظام الرقابة الذي يبنى حول هذا النظام لا يتعدى البعد التكتيكي. التنافسية العالية التي يفرضها المحيط من جهة، ونظام القيادة التنازلي من الأعلى الى الأسفل الذي يفرضه نظام الموازنات والتخطيط من جهة أخرى، يجعل من نظام الرقابة التقليدي يفتقر الى التغذية العكسية ذات البعد الاستراتيجي. على هذا الأساس جاءت بطاقة الأداء المتوازن ببعض الحلول التي تساعد على تدعيم نظام التغذية العكسية المنبثق من نظام الموازنات التقديرية وذلك بإدماجه وفق نظام متكامل للإدارة الاستراتيجية تكون بطاقة الأداء المتوازن ركيزته الأساسية، هذا النظام يزواج فيما بين مفهومي التعلم الاستراتيجي والتحكم وذلك لضمان بناء وتنفيذ أفضل لاستراتيجية المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الموازنات التقديرية، بطاقة الأداء المتوازن، استراتيجية المؤسسة.

تصنيف H68:JEL

*المؤلف المرسل: أ. محرز عبد القادر، الإيميل: Mehrez03@gmail.com

Abstract

The main purpose of this research paper is to highlight the role played by the most important tools that have been appeared in the field of control management and strategic planning to monitor and execute the organization strategy; the balanced scorecards and budgeting. Through this study, we reviewed a number of points, which included some results of research and studies in this area especially, that has been represented by Norton and Kaplan. The studies show that the traditional system of control management is almost backed up with a tactical control system based on budgeting. the high competitiveness of the organization's environment on one hand, and the linear system (top-down relation) that imposed by traditional planning and budgeting on another hand; makes the management system lacking to the strategic feedback system, To deal with this problem, Norton and Kaplan came up with a solution that has been proposed in the balanced scorecard, this tool can be used as a cornerstone to build a strategic management system that integrating the budgeting and upgrading the strategic feedback by wedding between learning and monitoring to build and execute the organization strategy.

Key words; budgeting; balanced scorecard; BSC, organisation strategy.

Jel Classification Codes:H68

1. مقدمة:

يشهد المحيط التنافسي للمؤسسة العديد من التطورات والمتغيرات اللامتناهية والتي افضت ولا زالت تفضي الى توالي الأبحاث والدراسات والتي تهدف الى تطوير اساليب التسيير بما يتوافق والديناميكية التي تشهدها المنافسة. فبداية من نظام الموازنات التقديرية والذي تزامن ظهورها في المؤسسة مع بداية القرن الماضي مروا بمختلف مدارس الادارة والتخطيط الاستراتيجي وانظمة ادارة الجودة الشاملة وصولا الى بطاقة الأداء المتوازن ولازالت القائمة طويلة. هي كلها مناهج وانظمة اوجدتها ظروف معينة وتكاد تعدهما شروط وظروف اخرى تفرضها وتلقي بها متطلبات المنافسة، مما يدفع بالمسيرين أحيانا الى التخلي عن بعض المناهج واستبدالها بأخرى، أو محاولة تحديثها في أحيان أخرى، أوحتى دمجها في محاولة الاستفادة من المزايا التي يمنحها كل منهج. وفي هذا الصدد فقد ارتأينا عبر هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد أهم أداتين ظهرتنا في مجال الرقابة والتخطيط

الاستراتيجي والمعتبر عنهما في الموازنات التقديرية وبطاقة الأداء المتوازن؛ فمن جهة نجد أن الموازنات التقديرية وباعتبارها أعرق أدوات مراقبة التسيير نجدها لازالت لحد الان وعلى الرغم من الانتقادات تحفظ بمكانتها كتقليد راسخ تمارسه مختلف المؤسسات في مجال التخطيط ورقابة الأداء، اذ لا تكاد تخلو أي مؤسسة من هذه الأداة وذلك على اختلاف اشكالها. و من جهة اخرى تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أحد أهم الأفكار الادارية الحديثة التي سيطرت على الساحة مذ نهاية القرن الماضي نظرا لما استقطبته من ابحاث ودراسات والانشار الواسع الذي عرفته عبر مختلف المؤسسات عبر ارجاء المعمورة مما دفع بجامعة هارفارد الى تصنيفها ضمن أهم الافكار الادارية الحديثة التي ظهرت خلال العقود الأخيرة، هذه الأداة كبدية جاءت على اثر الانتقادات الموجهة لنظام الموازنات التقديرية والطرق التقليدية للادارة والقياس لتأتي بحلول واقتراحات جديدة فيما يتعلق بالقياس، لكن مع الوقت تطور المفهوم لتنتقل هذه الاداة وفي ظرف وجيز من مجرد أداة للقياس الى منهج متكامل للادارة الاستراتيجية، وذلك على اعتبار أنها الجسر الرابط فيما بين عمليات تنفيذ الاستراتيجية في المستوى الأدنى والمتوسط مع عمليات الصياغة والتوجيه في المستوى الأعلى، وعلى هذا الأساس فهي تندمج مع مختلف ادوات التخطيط بما فيها الموازنات التقديرية وهو ما سنسلط عليه الضوء عبر هذه الورقة البحثية عبر الاشكالية التالية:

1.1. مشكلة الدراسة

- كيف تتكامل بطاقة الأداء المتوازن مع نظام الموازنات التقديرية لتحقيق وقيادة استراتيجية المؤسسة؟

التساؤلات الفرعية: وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بنظام الموازنات التقديرية ؟ وما هي اهميتها بالنسبة للمؤسسة ؟
- ماهي بطاقة الاداء المتوازن ؟ وكيف تعمل هذه الأداة على تحقيق مفهوم الادارة الاستراتيجية ؟
- كيف يمكن المكاملة فيما بين بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية لقيادة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة؟

2.1. المنهج المتبع

لاتمام هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي ، وذلك بالرجوع الى الابحاث المقدمة من بعض المفكرين المتخصصين في مجال مراقبة التسيير و استراتيجية المؤسسة على رأسهم اصحاب

منهج القياس المتوازن نورتن وكابلن وما قدماه من أفكار امن أجل تحديد أليات عمل كل من بطاقة الأداء المتوازن والموازنات التقديرية ودرجة التكامل والاتساق فيما بين هذين الأداتين من أجل قيادة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة.

3.1. محاور الدراسة

سنحاول الإجابة عن الإشكاليات السابقة من خلال خمس محاور رئيسية كالتالي :

- الموازنات التقديرية
- بطاقة الأداء المتوازن
- المكاملة فيما بين بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية لقيادة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة.

2. نظام الموازنات التقديرية

2-1- ماهية نظام الموازنات التقديرية

قبل التطرق الى تعريف نظام الموازنات التقديرية ينبغي الإشارة الى عنصر أساسي ألا وهو مخطط الأعمال وتحديد أهميته في إعداد تنظيم الموازنات التقديرية داخل المؤسسة. اذ يعرف مخطط الأعمال على أنه ذلك المخطط الذي يعبر عن مجموع التقديرات التي تتراوح فيما بين المدى الطويل والمدى القصير ، عموما ثلاث سنوات ، حيث يهدف هذا الأخير إلى التقليل قدر الإمكان من عوامل عدم التأكد في المستقبل وذلك بالسماح بإجراءات أكثر تفصيلا للتأكد من التناسق فيما بين التوجهات الطويلة الأمد وشروط التنفيذ . (P L. Boscos et al , 1997, p. 30)

بعد إعداد مخطط الأعمال والذي يعتبر المرحلة الأولى في الإنتقال من الواقع النظري إلى الواقع العملي تأتي عملية إعداد الموازنة التقديرية ، والتي تعتبر المرحلة الثانية والنهائية لعملية الإنتقال من الإستراتيجية إلى التنفيذ وعلى هذا الأساس توجد هناك عدة تعريفات للموازنات التقديرية فهي تعرف على أنها: "أداة تشخيص وتخطيط تنتهي وفق قياسات خاصة من أجل عملية التحسين في الأداء (P L. Boscos et al , 1997)" كما تعرف ايضا على انها : " ذلك النظام الذي يعتمد من خلاله المسؤولون إلى ترجمة خياراتهم التخطيطية المعبر عنها في أنشطة وأفعال إلى أرقام تعكس القدرة والحقيقة الإقتصادية للتنظيم " (Henry Bouquin, 1998, p. 326) .

تجمع الموازنات التقديرية فيما بين ثلاث وظائف رئيسية للإدارة وهي التخطيط والتنسيق والرقابة وعلى هذا الأساس هي تعرف على أنها: "تعبير كمي لخطة الأعمال تساعد على تحقيق التنسيق والرقابة (فركوس محمد، 2001، صفحة 4)

التعاريف السابقة كلها تصب في اتجاه واحد، وهو أن نظام الموازنات يعتبر بمثابة آخر مرحلة في مرحلة التخطيط، وما يجب التنبيه إليه هنا هو أن الموازنات التقديرية ليست مجرد ترجمة رقمية للخطة، وإنما تقوم الموازنة على عملية توزيع الموارد والتي غالباً ما تكون نادرة، لذلك على أخذ القرار أن يضمن توزيع الموارد بما يضمن نجاح المؤسسة وذلك من خلال وضعه وترتيبه للأولويات التي يجب أن تأخذها المؤسسة، لذلك فإن القرارات المرتبطة بالموازنة تكتسي طابع القرارات القيادية (Peter F. Drucker,, 2002, p. 118)

2-2- أهداف نظام الموازنات

تهدف الموازنات التقديرية إلى تحسين مستوى التسيير في المؤسسة من خلال ضمانها للعناصر التالية :
(ناصر دادي عدون، 2001، الصفحات 78-79)

- العمل على تحديد المتطلبات والموارد الضرورية وتوزيعها حسب رزنامة زمنية لتنفيذ الأهداف المسطرة في إطار تخطيط العمليات ؛
- توزيع المسؤوليات على مختلف الأقسام والمصالح، ووضع مختلف الموارد المالية والبشرية تحت تصرف هؤلاء المسؤولين وتوجيههم ضمن الإطار العام لإستراتيجية المؤسسة ؛
- متابعة حركة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، بحيث تعتبر الموازنة فرصة للقيام بالدراسات والإطلاع على وضع السوق وعلى إمكانيات المؤسسة الداخلية؛
- تعتبر الموازنة كمصدر ومنبع للإستراتيجيات التكتيكية، وهي إستراتيجيات للتعديل في الأجل القصير مع الحفاظ على الأهداف العامة في الأجل الطويل .

وهي بهذا تظهر ك :

- أداة من أدوات السياسة الداخلية، فهي إذا ما تم إستغلالها جيداً تعتبر كفرصة لإشراك المتعاملين الداخليين أثناء إعداد الموازنة وذلك من أجل عملية التحفيز وتجديد الإلتزام بالإستراتيجية، خصوصاً فيما يتعلق بالمستويات الدنيا والقائمين على البرامج التنفيذية والتي تعاني نوع من التهميش، وفي حالة عدم إستغلالها جيداً فهي ستظهر كوسيلة للتعارض وتضارب المصالح فيما بين مختلف الإئتلافات داخل المؤسسة ؛

- أداة لمراقبة ومتابعة وتقييم الأداء في مختلف الأقسام و أجزاء المؤسسة وتحديد المسؤوليات ، ونظام المكافآت ، وتدعيم نظام التغذية العكسية (ناصر دادي عدون، 2001 ، صفحة 79)
- أداة تنسيق يتم من خلالها التأكد من أن مختلف الوظائف تتحرك وفق نسق واحد نحو تحقيق الهدف العام للمؤسسة ، بحيث تسمح عملية الرقابة الموازنة من معالجة أي خلل يظهر على مستوى هذه الوظائف؛
- أداة أساسية لتسيير التنبؤات ، وذلك بعملها على تحديد الصعوبات المستقبلية ، وإختيار برامج الأنشطة مع الأخذ بعين الإعتبار للمتغيرات الممكنة وحالة عدم التأكد (Henry Bouquin, 1998, p. 326)

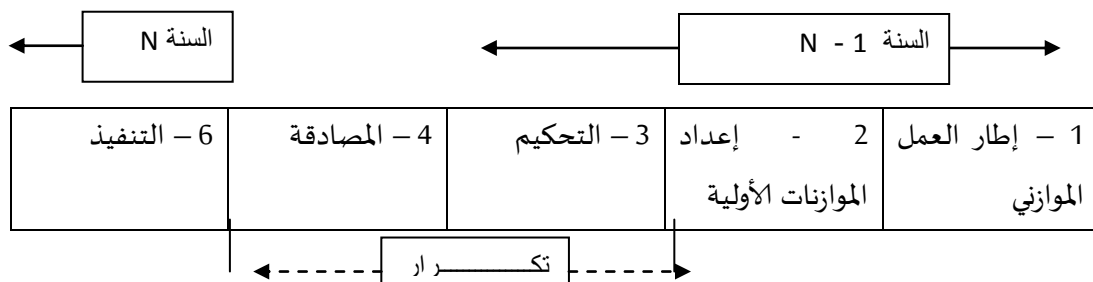
2 - 3- مراحل إنجاز الموازنات التقديرية

- يختلف الحيز الزمني لإعداد الموازنة من مؤسسة لأخرى ، حيث يرتبط ذلك بعدة عوامل ، منها حجم المؤسسة ، عدد وحداتها وأنشطتها إلخ ، إلا أن عمليات إعداد الموازنة عموما تتشكل في الغالب حول أجندة سنوية تمتد من سبتمبر إلى ديسمبر. وتظهر الإجراءات الموازية حسب الشكل (1) حيث يمكن شرح مختلف الإجراءات كالآتي : (P L. Boscós et al , 1997, pp. 151-153)
- إرسال السيناريوهات العامة للعمل إلى مختلف الوحدات و الوظائف و المجسدة بواسطة مصلحة التخطيط أو مصلحة مراقبة التسيير ، إضافة إلى إستحضار التوجهات المثبتة بواسطة الإدارة العامة المنحدرة من مرحلة التخطيط ، خاصة فيما يتعلق بالأهداف ، الإستثمارات المنجزة ، العمالة المقدرة ... إلخ . ومختلف المعلومات عن دوران العمليات ، أجندة العمل و المسؤوليات ، بحيث تحدد هذه المعطيات إطار العمل الموازي .
 - إنجاز الموازنات الأولية داخل الفروع ، وذلك حسب درجة المركزية المأخوذ بها ، بحيث تناقش الأهداف على مستوى كل مركز مسؤولية ، و تجرى دراسات على هذا المستوى بهدف تحصيل التقديرات الضرورية و محاكاة مختلف الخيارات الممكنة ، بعدها ترجع الوثائق الموازية إلى مراقب التسيير من أجل تجسيد التناسق وإنجاز المصادقة الأولية .
 - مبادلة المعلومات فيما بين الفروع والإدارة ممثلة في مراقب التسيير بهدف التحرك لإقامة التحكيم عبر المديرية العامة والتحول إلى الموازنة النهائية ، وهنا يتجسد مفهوم Navette Budgétaire والذي يعبر عن حركة التواصل التي تبنيها الموازنة أفقيا وعموديا ، هذه المرحلة تسمح بمعالجة عدم التناسق الذي يظهر على مستوى الموازنات الأولية فيما بين مختلف الفروع وفيما

بين الفروع والمديرية العامة كما يسمح بإجراء التناسق العام فيما بين هذه الأخيرة و مخطط الأعمال .

- - المصادقة النهائية على الموازنات .

الشكل (1) الأجنحة الموازنة



Source; Henry Bouquin , Le Contrôle de Gestion, Op.Cit.P.152.

3. بطاقة الأداء المتوازن

في هذا المحور سنحاول التطرق إلى بطاقة الأداء المتوازن من مختلف جوانبها من التعريف والمبادئ إلى لوحة القيادة كمنهج إداري متكامل.

3-1 : ماهية بطاقة الأداء المتوازن

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها : " أداة لتكميل قياسات الأداء المالي التقليدية بقياسات الأداء النوعي والعملياتي والتي تقوم على : إرضاء العملاء ، تحسين العمليات الداخلية ، الرفع من وتيرة التعلم والنمو داخل المؤسسة. (Robert S. Kaplan & Robin Cooper, 1998, p. 147)

هذا التعريف يلقي الضوء على بطاقة الأداء المتوازن كأداة للقياس، لكن مفهوم هذه الاداة تجاوز نطاق القياس ليتعداه الى الادارة الاستراتيجية وفي هذا الصدد تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها: " تلك الاداة التي تساعد المؤسسة على تحقيق رؤيتها واسراتيجيتها من خلال مساعدتها على الاجابة على تلك الاسئلة الجوهرية من النوع : (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 1996, p. 126)

- كيف نرضي المساهمين ؟ - المحور المالي - ؛
- كيف نرضي العملاء ؟ - محور العملاء - ؛
- كيف نستطيع الاستمرار في تحسين وخلق القيمة ؟ . محور التعلم والنمو. ؛
- فيما يجب أن نبرع ؟ - محور العمليات - .

التعريف السابق يظهر لنا كيف تعمل بطاقة الأداء المتوازن على ترجمة رؤية ورسالة المؤسسة وفق شبكة متكاملة من القياسات، هذه القياسات كما يشير اليه نورتن وكابلن تشكل إطار استراتيجي وكنظام إداري يشتمل على إجراءات شاملة تقيس كيفية خلق القيمة للزبائن الحاليين والعملاء المستقبليين ، وكيفية تحسين القدرات الداخلية والإستثمار في العامل البشري ، في النظام ، وفي الإجراءات لتحسين الأداء الحالي والمستقبلي" (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 1996, p. 8)

3-2 : المبادئ الأساسية التي تقوم عليها بطاقة الأداء المتوازن

المبادئ الأساسية التي تعمل وفقها بطاقة الأداء المتوازن يشير إليها الباحثان (نورتن وكابلن) Norton & Kaplan بـ "Principles of a Strategy – Focused Organization" "مبادئ المنظمة المركزة إستراتيجيا" والتي تعمل على جعل الإستراتيجية في قلب الأحداث والعمليات في الأجل القصير ، حيث يقسم الباحثان هذه المبادئ إلى خمس مبادئ أساسية: (Robert S Kaplan & David P Norton, 2001, pp. 9-17)

المبدأ الأول : ترجمة الإستراتيجية وفق المنظور العملي

تعمل بطاقة الأداء المتوازن على تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمترجمة عبر مختلف محاور القيادة وفق سياق ترابطي منطقي لربط السبب بالآثر عبر مختلف العمليات والأنشطة .

المبدأ الثاني : رصف المنظمة بالإستراتيجية

المنظمة تتكون من مصالح وأقسام ووحدات ، بحيث تعمل بطاقة الأداء المتوازن على رصف هذه الأجزاء مع إستراتيجية المنظمة من خلال عملها على مواضيع إستراتيجية وأهداف محددة .

المبدأ الثالث : الإستراتيجية كمحدد للوظائف اليومية لكل فرد في المنظمة

الإستراتيجية تحدد في السلم الإداري الأعلى لكنها لا تحقق إلا من خلال الموظفين في جميع المستويات، ولتحقيق هذا الغرض يستعين المدراء بطاقة الأداء المتوازن لمناقشة وربط جميع المستويات في المنظمة بالاستراتيجية.

المبدأ الرابع : الإستراتيجية كسياق مستمر

معظم العمليات الإدارية تبني حول الموازنة ومخططات الأعمال ، حيث تقوم الرقابة الدورية على التحليل الموازي والمقارنة مع المخططات بتحليل الأداء الماضي مع إعادة تصحيح الأفعال في المخطط لتصحيح هذه الانحرافات مستقبلا، لكن دائما ما يكون هناك خلل في الروابط الاستراتيجية مع المستوى الأعلى وتبقى هذه العمليات تكتسي الطابع التكتيكي فقط . وهنا تعمل بطاقة الأداء المتوازن

تحقيق مفهوم "عمليات الحلقة المزدوجة" وذلك بالمكاملة المكاملة فيما بين الإدارة التكتيكية بالإدارة الإستراتيجية وفق سياق إستراتيجي مستمر.

المبدأ الخامس : قيادة التغيير من خلال الإجراءات القيادية

الشرط الأساسي للنجاح هو المشاركة الفعالة للفريق التنفيذي ، فالإستراتيجية تحتاج إلى فريق إداري لضبط مختلف المتغيرات والإنتباه المستمر والمركز على تغيير المبادرات والأداء وفق أهداف العملاء والملاك وهو ما تعمل عليه بطاقة الأداء المتوازن.

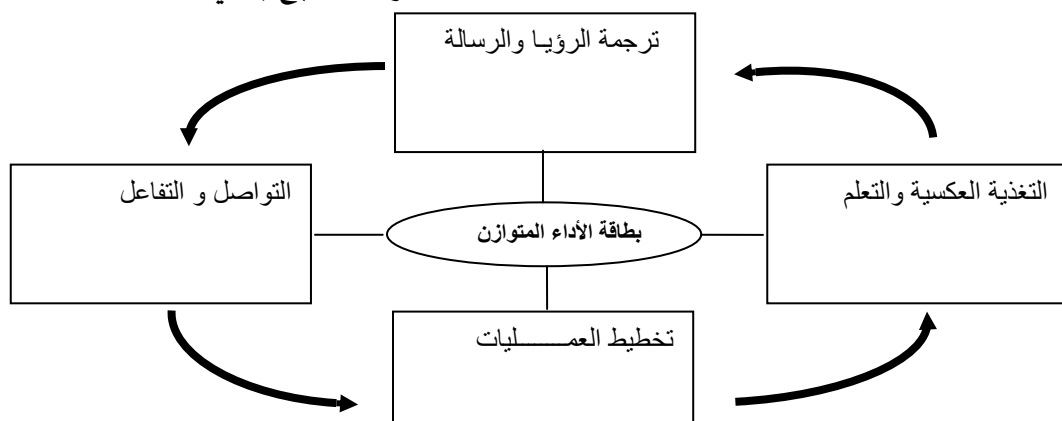
3-3 : بطاقة الأداء المتوازن كمنهج إداري متكامل

بطاقة الأداء المتوازن كمنهج إداري تتجسد من خلال أخذ المبادئ السابقة الذكر مفهومها خلال دورة إدارية متكاملة تبدأ بترجمة الرسالة والإستراتيجية وتنتهي إليها وفق عملية التغذية العكسية مروراً بأربع مراحل كما يظهر في الشكل (2)

- ترجمة الرؤية والرسالة وفق إستراتيجية المؤسسة؛
- عملية ايصال وربط الأهداف والقياسات الإستراتيجية على طول التنظيم ؛
- تخطيط العمليات ووضع الأهداف العملية؛
- تدعيم إستراتيجية التغذية العكسية والتعلم (Robert S. Kaplan & David P.

Norton, 1996, p. 9)

الشكل (2) بطاقة الأداء المتوازن كمنهج إداري .



Source: Robert S .Kaplan & David P.Noton , Strategy Focused Organization , p.Cit.P.24.

4. التكامل فيما بين بطاقة الاداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية لقيادة الإستراتيجية

نظرا لأهمية الموازنات التقديرية باعتبارها أهم أداة من ادوات التخطيط وبطاقة الأداء المتوازن كأهم الادوات الحديثة لقيادة الأداء الاستراتيجي وجب النظر في تكامل المفهومين وفق المستويين لتحقيق مفهوم أفضل للقيادة الإستراتيجية وهذا ما سنحاول إبرازه في النقاط الموالية .

4-1 : الموازنات التقديرية وإشكالية التعلم الإستراتيجي

يرى كل من (نورتن وكابلن) Norton & Kaplan أن نظام مراقبة التسيير الذي يقوم على العلاقة الخطية - في إشارة منهما إلى عملية رصف الإستراتيجية وفق نظام الموازنات التقديرية ومخطط الأعمال - يفتقر إلى نظام التغذية العكسية ذو البعد الاستراتيجي ، كما يفقد إلى المرونة اللازمة (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 1996, p. 16) ، وهو الأمر الذي تؤكد عليه عديد الأبحاث كتلك المقدمة من قبل الباحثان الأمريكيان (جونسون وكابلن) Johnson & Kaplan وذلك بعد الدراسة التي شملت بعض المؤسسات الأمريكية التي كانت أول من طور نظام مراقبة التسيير، خلالها وقف الباحثان عبر دراستهما التاريخية على حقيقة أن نظام مراقبة التسيير المعمول به في سنوات الثمانينات لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي كان معمول به في الثلاثينات كنظام قائم على مراقبة التكلفة والسلوك ، ومع التطورات الحاصلة أدى ذلك إلى فقدان نظام مراقبة التسيير لفاعليته كأداة مساعدة على اتخاذ القرار. (Gregory Wegmann, 2006, pp. 10-12)

قد يمتد أثر تحليل الانحرافات الموازناتية الى الإستراتيجية في بعض الأحيان، لكن في الغالب تصحيح هذه الانحرافات يكون ذو أثر تكتيكي أكثر منه استراتيجي بحيث يستدعي نظام مراقبة التسيير الذي يعتمد على الموازنات التقديرية والطرق التقليدية ذلك النوع من الإدارة التي تبحث وتنغمس غالبا في أدوات تصحيح الإنحرافات في الأجل القصير ، دونما إعادة النظر في النماذج المعتمدة لبناء الموازنات والمخططات ، هذه النماذج التي تم اعتمادها انطلاقا من الظروف والشروط السابقة (Françoise Giraud et al , 2004, pp. 288-289)

نظرا لافتقار الموازنات التقديرية الى الروابط الاستراتيجية فقد ظهرت العديد من الدراسات التي نادت بالتخلي عن هذا النظام واستبداله بأنظمة أخرى، كتلك الدراسة التي قادها كل من (هوب وفريرز) Fraser & Hope سنة 1999 والليان قادا مجموعة العمل cami- i والتي خلصت إلى إمكانية استبدال نظام الموازنات التقديرية بالخطوات التالية :

الخطوة الاولى : تشكيل الإستراتيجية وفقا لسياق تشاركي مستمر مع تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية؛

الخطوة الثانية : تثبيت الأهداف الرئيسية ؛

الخطوة الثالثة : تشكيل المبادرات الإستراتيجية حيث أن تثبيت الأهداف الإستراتيجية يجب أن يكون الباعث الرئيسي لتشكيل المبادرات الإستراتيجية داخل مجموعات العمل ؛

الخطوة الرابعة : تشكيل المشاريع الإستراتيجية ، هذه المشاريع التي يجب أن تقوم على قاعدة التكامل مع التطورات التي يمكن أن تحصل وليس على قاعدة الموازنات الثابتة .

أما نظام القياس فهو يقوم على المبادئ التالية :

أولا : تقييم وتصنيف الاستثمارات ، بهدف الادارة الفعالة لموارد المؤسسة حيث نصحت cam-i باستعمال منطق السوق الداخلي لتقييم وتصنيف الاستثمارات ؛

ثانيا : ادارة التكلفة بواسطة الأنشطة بهدف معرفة ما إذا كانت التكاليف تضيف القيمة أم العكس وبالتالي تقليصها أو التخلي عنها ؛

ثالثا : قياس ومراقبة الأداء باستعمال مؤشرات الأداء الرئيسية وباستعمال " المقارنة مع الأفضل Benchmarking "؛

رابعا : بناء نظام لتقييم الأداء وفق مؤشرات متنوعة وليست محصورة في الجانب المالي (Gregory Wegmann, 2006, pp. 135-136).

وإذا ما نظرنا إلى بعض الإحصاءات نرى بأن هذه الأفكار والآراء لها ما يبررها حيث تشير الأبحاث

إلى الآتي: (Robert S Kaplan & David P Norton, 2001, p. 274)

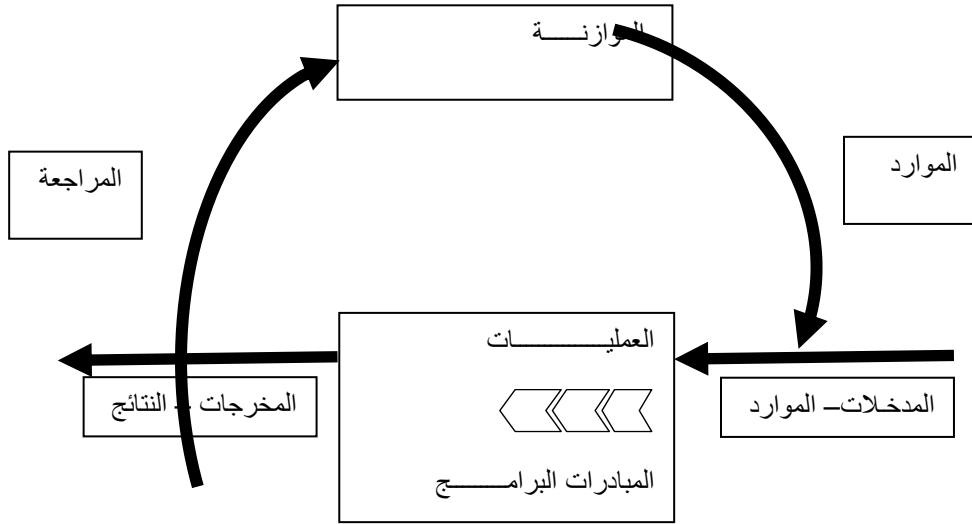
— 20 في المائة من المنظمات تأخذ أكثر من 60 أسبوعا لتحضير الموازنات مع العديد من الموازنات ليست حتى مكتملة مع بداية السنة الجبائية ؛

— 78 في المائة من المنظمات لا يغيرون موازناتهم أثناء السنة الجبائية ؛

— 60 في المائة من المنظمات لا يربطون فيما بين المخطط الإستراتيجي والموازنات.

الشكل أدناه يبين حدود الإمكانية التي تقدمها الموازنات التقديرية وفق نظرتها التقليدية والتي لا تتعدى الإدارة العملية وتفتقد إلى البعد الذي يربطها بالإدارة الإستراتيجية حسبما يراه نورتن وكابلن

الشكل (3) : مشكل غياب الحلقة الإستراتيجية وفق نظام الموازنات التقديرية



Source; Robert S kaplan and David P.Norton , The Strategy Focused Organization ,
Op.Cit. P.274.

وعلى الرغم من هذه المساوئ ، إضافة إلى وجود أدوات ومناهج بديلة من ضمنها بطاقة الأداء المتوازن ، إذ أنه يمكن أن تطبيق هذه الأخيرة بمعزل عن نظام الموازنات التقديرية، على الرغم من كل هذا ، إلا أن نظام الموازنات التقديرية كفكر إداري له مكانته الخاصة لا يمكن تجاهلها بهذه البساطة ، فهي أحسن وسيلة إدارة عمليات في الأجل القصير وإذا ما تم إستغلالها أحسن إستغلال فهي ستضمن:

(Robert S Kaplan & David P Norton, 2001, p. 279)

أ - تثبيت أهداف الأداء في الأجل القصير ؛

ب - توزيع الموارد في الأجل القصير للتمكن من إنجاز هذه الأهداف ؛

ج - تكييف الأداء بالنسبة للأهداف ؛

د - تكييف الأهداف الموضوعية على أساس معلومات جديدة وتعلم.

وبما أن نقطة ضعف نظام مراقبة التسيير هي في ضعف إرتباط أهم أدواته " الموازنات التقديرية" بالإستراتيجية ، وعدم توفيرها للتغذية الإستراتيجية اللازمة ، حيث توجد هناك هوة كبيرة فيما بين إدارة التكتيك والإدارة الإستراتيجية الناجم عن جمود الموازنة ، فالحل يكمن في تدعيم العلاقة فيما بين نظام الموازنات التقديرية والإستراتيجية وضمان الترابط فيما بين الإدارة الإستراتيجية و إدارة التكتيك ليتحقق مفهوم القيادة الإستراتيجية وفق تكامل المستويين وذلك بتكامل المعلومات ذات

الطابع النوعي التي تبعث بها لوحات القيادة والمعلومات ذات الطابع المحاسبي الكمي التي يبعث بها نظام الموازنات التقديرية . (Henry Bouquin, 2000, p. 19)

لتحقيق التكامل فيما بين الأداتين يوصي الباحثان (نورتن وكابلن) Norton & Kaplan بالإبتعاد عن تلك النظرة التي تضع الموازنة في صلب الإدارة وتتحول الإدارة من إدارة المواضيع الإستراتيجية إلى إدارة السلوك وفق منظور مالي بحت، فالرؤيا والإستراتيجية يجب أن تأخذ مكانها وتتوسط النظام الإداري ، بذلك فقط تستطيع المؤسسة الانتقال من التحكم والرقابة الجامدة إلى التعلم الإستراتيجي (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 2001, p. 18) ولتحقيق ذلك يجب أن يتكامل نظام الموازنات التقديرية مع بطاقة الأداء المتوازن والتي تزود بالوصفة الضرورية للربط فيما بين الأجل الطويل والأجل القصير (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 1996, p. 279):

".... المسيرين يجب أن يستعملوا بطاقة الأداء المتوازن للمساعدة على رصف الإستراتيجية وإنجاز الموازنة والتي تعمل على توزيع الموارد المادية والمالية في الأجل القصير عبر مختلف مراحل إنجاز الإستراتيجية ، فالموازنات التقديرية هي الأداة التقليدية التي تضمن ذلك ، لكن يجب على هذه الأداة أن تعمل بتكامل مع بطاقة الأداء المتوازن لضمان فعالية أكبر....".

تكامل المنهجين السابقين يتم عن طريق ما يسمى ب الحلقة المزدوجة للتعلم الاستراتيجي .

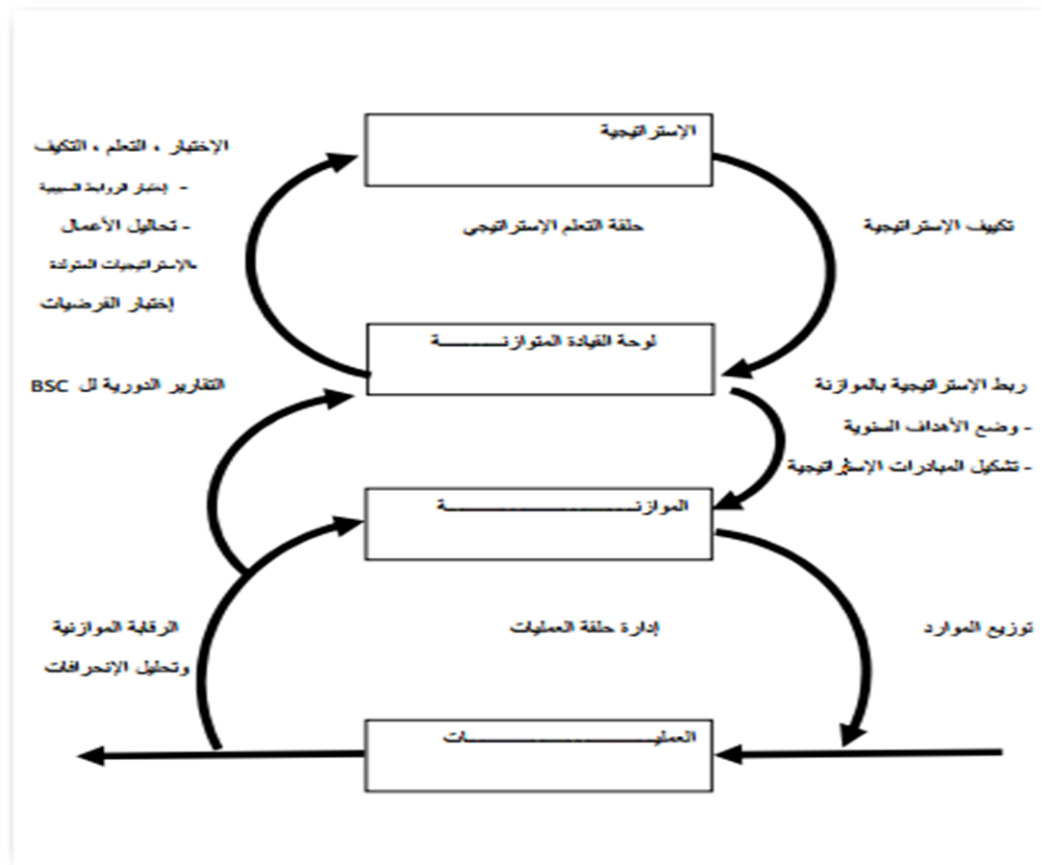
3 - 2 : بطاقة الأداء المتوازن و الحلقة المزدوجة للتعلم الإستراتيجي

"....الحلقة المزدوجة للتعلم الإستراتيجي تظهر عندما يظهر التساؤل من مدى فاعلية الفرضيات التحتية ومدى إنسجامها مع الوقائع والملاحظات والخبرة الحالية...." ، فكما يظهره الشكل (III - 2) فإن هذه الحلقة المزدوجة تتحقق وفقا لآلية الدعم ونظام التقرير الذي تبنيه بطاقة الأداء المتوازن والذي يظهر أثره على المستويين ، الرصف الإستراتيجي وتدعيم نظام التغذية العكسية. فبطاقة الأداء المتوازن كنظام تقرير تعمل على قيادة الإستراتيجية وأخذ الأفعال التصحيحية على حسب الحاجة مظهرة بذلك فعالية أكبر في التغلب على المشكل المتعلق بعدم فاعلية نظام الموازنات التقديرية في عملية التغذية العكسية والتعلم الإستراتيجي .

أولا : ربط الموازنة ببطاقة الأداء المتوازن

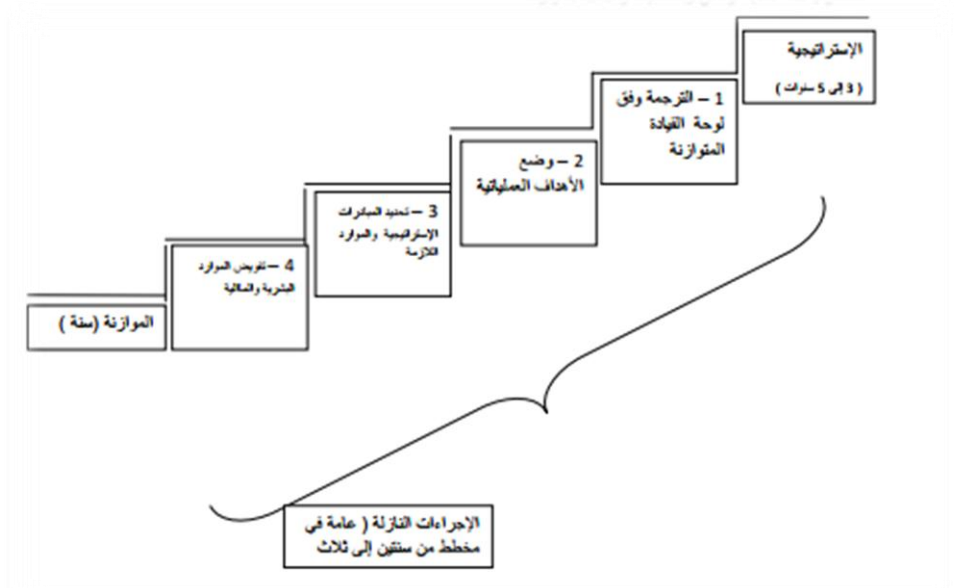
يقدم الشكل (4)مختلف المراحل التي تكامل فيما بين بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية ، وذلك وفق إجراءات معينة بخطوات متنازلة "step down procedure" تبدأ بعملية ترجمة الإستراتيجية وتنتهي إلى عملية توزيع الموارد

الشكل (4): الحلقة المزدوجة للتعلم الإستراتيجي وفق بطاقة الأداء المتوازن ونظام الموازنات التقديرية



Source: Robert S .Kaplan And David P.Norton , Balanced Scorecard The Strategy Focused Organization , Op .Cit. P .275.

الشكل (5) مراحل ربط الإستراتيجية بالموازنة



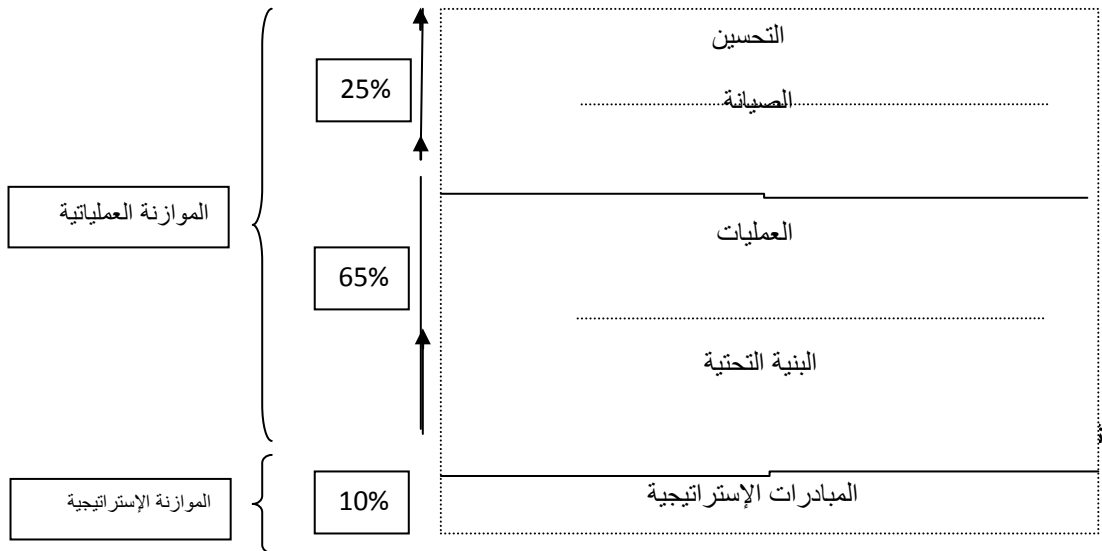
Source; Robert S.Kaplan And David P.Norton , The Strategy Focused Organization , Op.Cit.P.281.

- لترجمة وفق المحاور الأربع لبطاقة الأداء المتوازن : تتم عملية الترجمة وذلك من خلال تحديد الأهداف الإستراتيجية للمحاور الأربع للقيادة وفق متطلبات المنافسة الموقوف عيها .
 - عملية وضع المستهدفات : المستهدفات هي ما يجب تحصيله خلال السنة من الأهداف الاستراتيجية للأهداف الإستراتيجية وفق منطق القياسات المستعملة . وبعد تحديد أهداف مستقبل كل قياس يتم العمل على تحديد مخطط الفجوة لإعطاء الدافعية والتحفيز اللازم.
 - تحديد المبادرات الإستراتيجية والموارد المطلوبة لغلق مخطط الفجوة مما يسمح بتحقيق الأهداف الموضوعية .
 - تفويض الموارد البشرية والمادية للمبادرات الإستراتيجية والموازنة التشغيلية : وهنا تظهر الموازنات السنوية وفق مستويين ، الموازنة الإستراتيجية والموازنة التشغيلية ، حيث تهتم الأولى بالمتطلبات الإستراتيجية الجديدة ، بينما تهتم الثانية بإدارة كفاءة وفعالية المصالح والوظائف وخطوط الإنتاج. (Robert S Kaplan & David P Norton, 2001, p. 282)
- بالنسبة لعملية تحديد المبادرات وتفويض الموارد يجب أن تتم وفق النسق التالي

إستراتيجية ← الأهداف إستراتيجية - BSC ← التأسيس لقياسات الأهداف الإستراتيجية - BSC ← وضع المستهدفات الممتدة للأهداف الإستراتيجية وفق موضوع القياسات - التي تحدد إطار مخطط الأعمال - ← وضع المبادرات الإستراتيجية .

وعندما يتم تحديد جميع المبادرات ترسل هذه المبادرات من أجل الضمان المالي وإعداد الموازنة التي تأخذ بالموارد المادية والمالية اللازمة لهذه المبادرات إضافة إلى المشاريع القائمة ، والمحصلة أن الموازنة تظهر على مستويين كما يظهر في الشكل (6) ، حيث نجد أن الجزء الخاص بموازنة المبادرات الإستراتيجية في أغلب الأحيان لا تشكل إلا 10 في المائة من مجموع الموازنات وذلك لطابعها الإستثنائي الخاص ، في حين تتوزع النسب الباقية والخاصة بالموازنات التشغيلية فيما بين التحسين والصيانة بنسبة 25 بالمائة ، والعمليات والبنية التحتية بنسبة 65 في المائة .

الشكل (6) : الموازنة الإستراتيجية والعملياتية



Source; Robert S .Kaplan And David P.Norton , The Balanced Scorecard The Strategy Focused Organization , Op.Cit.P . 289.

كما رأينا في النقطة السابقة فإن عملية توزيع الموارد تتم إنطلاقاً من نظام الموازنات التقديرية ، وعلى مستوى هذه الأخيرة تجري عملية التحليل الموازني للنظر إلى الأداء المالي في الأجل القصير ، لكن تقييم الأداء الذي تقوده نظام الموازنات التقديرية ليس كافي ، ولأجل ذلك يجب إدارة نظام موازي لغلق الحلقة الإستراتيجية ليتمكن المدراء باستمرار من إختبار الفرضيات التحتية لإستراتيجية المؤسسة

وعملية الإنجاز (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 1998, p. 205)، فبعد القيام بعملية المراجعة الموازنة وتحليل الانحرافات، تتم عملية الاندماج مع نظام التقارير الذي تقدمه بطاقة الاداء المتوازن والتي تقود مستوى آخر من الرقابة في مختلف مستويات المؤسسة، وذلك عبر مختلف الفترات الزمنية والتي تتراوح من اليوم إلى السنة، هذا النوع من الرقابة على خلاف الرقابة بواسطة نظام الموازنات التقديرية يوسع أكثر في مضامين الأداء خارج النطاق المالي، كما يتوجه أكثر إلى المحيط التنافسي وينظر في الفرضيات الإستراتيجية التحتية ومتطلبات التكيف (Robert S Kaplan & David P Norton, 2001, pp. 275-276).

تقسم هذه المراجعات إلى : المراجعات العملياتية والمراجعات الإستراتيجية ولقاءات الاختبار والتعلم للتكيف .

أ - لقاءات المراجعة العملياتية : (Robert S. Kaplan & David P. Norton, 2008, pp. 72-73) يحتاج الفريق الإداري إلى عقد هذا النوع من اللقاءات بصفة دورية وباستمرار وبتردد زمني قد يصل إلى مرة أو مرتين في الأسبوع أو حتى يوميا لمراجعة العمليات التشغيلية والتقارير عن المبيعات، الإنتاج، الأعطال، الفرص الجديدة للمبيعات، إلزام الموظفين، تدمرات العملاء المهمين، وغيرها من المشاكل التي قد تظهر في الأجل القصير، إذ أن سرعة الحصول على المعلومات هي التي تحدد النطاق الزمني لتردد هذه اللقاءات، فإذا كان للمؤسسة القدرة على رصد مختلف المعلومات الخاصة بالتسيير كل ساعة أوكل يوم، فإن تنظيم هذه اللقاءات يوميا للتعلم وحل المشاكل هو أمر جد مستحسن، كما أنه ليس من الضروري أن يعقد هذا النوع من المراجعات على المستويات العليا، فكل مصلحة في المؤسسة قادرة على تنفيذ أجندة مراجعة بتردد زمني ثابت لمختلف عملياتها، فمثلا يمكن لعمال المبيعات أن يديروا المراجعات الخاصة بالخطوط العريضة للمبيعات، الفرص الجديدة لتنويع وتوسيع المبيعات، شكاوى العملاء... إلخ. كما يمكن لعمال مصلحة الإنتاج أن يديروا المراجعات الخاصة بمشاكل الإنتاج، العيوب، المردودية، الجدولة، تعطل الأجهزة، الوقت المستقطع، المناولة، التوزيع... إلخ، عمال المالية يجتمعون لمناقشة مواضيع، التدفق النقدي في الأجل القصير، المتحصلات، الدفعات المتأخرة للموردين... إلخ. بينما يدير الفريق التنفيذي اللقاءات التي تهدف إلى مراجعات التقارير المالية، ويتعلق تردد هذه اللقاءات أيضا بالدورة التشغيلية لكل مصلحة لكي يتمكن المدراء من التجاوب مع البيانات التشغيلية. بحيث يجب أن تكون هذه اللقاءات جد قصيرة، جد مركزة، ومقتادة البيانات، موجة الأفعال والنتائج، كما يذهب الباحثان في التفصيل في نوع الغرفة

التي تعقد فيها الاجتماعات والتي يفضل عدم احتوائها على كراسي لكي لا يفهم هذا اللقاء على أنه للإستماع وإنما للنقاش .

ب - لقاءات المراجعة الإستراتيجية : الفريق في السلم الإداري الأعلى يجب أن ينظم لقاءات دورية لمناقشة التقدم في الإستراتيجية ، بحيث يمكن للمدير التنفيذي ومعاونيه أن يثبتوا ساعتين إلى ثلاث ساعات شهريا لمراجعة الإستراتيجية ، وذلك للتأكد من أن الإستراتيجية لازالت تؤدي العمل المطلوب ، هذا الحيز الزمني للتردد في المراجعات الإستراتيجية هو مستحب بالنسبة للمؤسسات التي تحوي إداريها التنفيذيين في مركز واحد ، وفي حالة ما إذا كان إداريها متفرقين عبر مختلف الوحدات في مناطق متباعدة ، فإن المؤسسة يمكنها أن تنظم لقاءات بترددات رباعية ، إذ أن هذا التردد يسمح للفريق الإداري بالنظر في النتائج الإستراتيجية والتي عادة تتطلب أكثر من شهر أو شهرين لتبدأ معالمها بالوضوح وتولد نتائج مقاسة ، كذلك المتعلقة بتطوير كفاءات عاملة جديدة ، إعادة تحديد العلاقات ، تطوير منتج جديد ، بناء علاقات جديدة مع العملاء ، إعادة هندسة العمليات الأساسية...إلخ ، لكن ذلك يكون مع التمديد في مدة اللقاءات ، حيث يتطلب هذا النوع من اللقاءات أقله نهارا كاملا لتنشيط النقاش في جميع الأهداف الإستراتيجية و المواضيع . وفي هذا النوع من المراجعات ينصح الباحثان بالتركيز على موضوع أو موضوعين إستراتيجيين للخارطة الإستراتيجية كمحور للنقاش ، كما يجب أن تحتوي الأجندة على وقت مخصص لموضوع رئيسي متعلق بالإستراتيجية أو بالعمليات ، والذي يحمل طابع الإستعجالية ولكنه يقع خارج المواضيع الإستراتيجية المحركة للنقاش

ج - الإختبار ، التعلم ، و التكيف : في هذه المرحلة يقوم الفريق الإداري الأعلى بإعادة النظر في الافتراضات الأساسية والنماذج التحتية التي بنيت عليها الإستراتيجية ، مقررين في ذلك أين يمكن للتحسينات الجوهرية أن تكون كافية وأين هم يحتاجون إلى عمليات جديدة أو تحويل الإستراتيجية . وتحدث هذه العملية بتردد سنوي ، لكن يمكن أن يحدث ذلك أثناء السنة في حالة ما إذ كانت المؤسسة تمر بتغيرات مهمة ، بحيث تشتمل هذه العمليات على تحليل الإقتصاديات الحالية للمنتج والعملاء وذلك من خلال نظام التكاليف على أساس الأنشطة ، والتحليل الإحصائية للترابط فيما بين قياسات الأداء الإستراتيجي فيما بين مختلف الوحدات ، والنظر في العمليات الإستراتيجية المتولدة من داخل التنظيم وبالفرص والأخطار التي يبعث بها المحيط .

- تقارير الربحية والتكاليف : عندما تراجع المؤسسة إستراتيجيتها يجب عليها أولا أن تفهم الإقتصاديات الحالية لإستراتيجيتها وذلك بالإستعانة بتقارير نظام التكاليف على أساس الأنشطة ،

والتي تظهر مواطن الضعف ونقاط القوة في خطوط الإنتاج ، العملاء ، التقسيمات السوقية ، القنوات ، والنواحي ، من خلالها يستطيع الفريق الإداري النظر في العمليات التي تحقق فيها الإستراتيجية نجاحاتها وإخفاقاتها ، وعند ذلك يستطيع الفريق الإداري وضع المنهج الذي من خلاله يتغلب على مناطق الضعف في العمليات الغير مربحة ، وتدعيم مناطق القوة في العمليات المربحة .

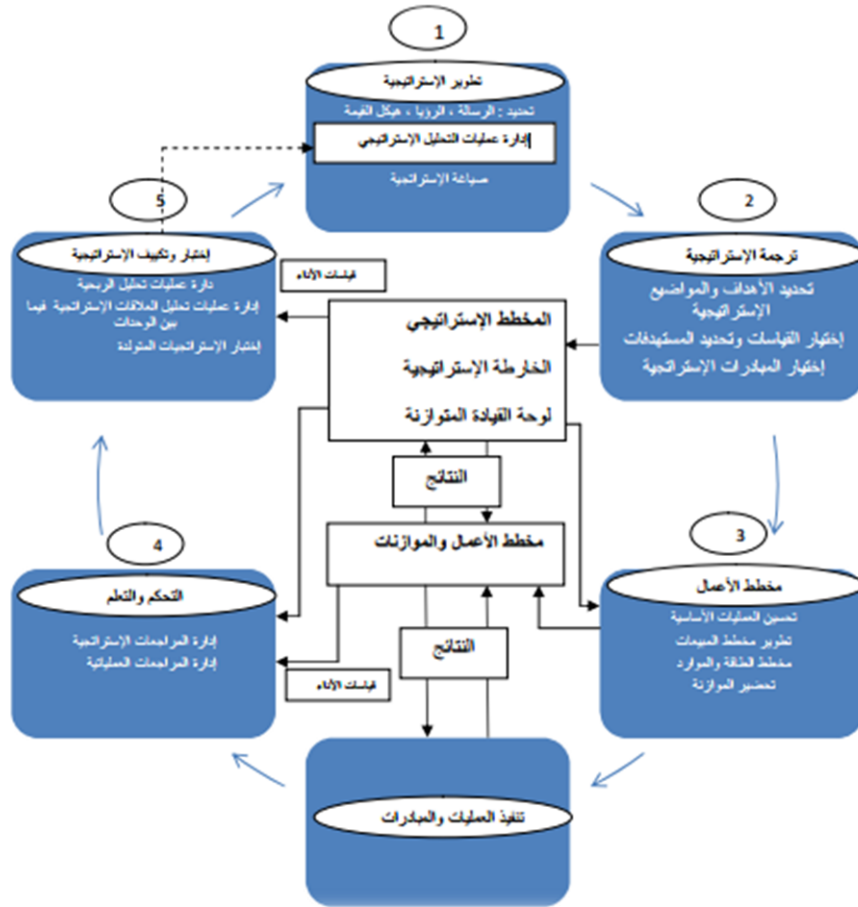
— التحاليل الإحصائية : المنظمات ، خصوصا تلك التي تمتلك عدد كبير من الوحدات ، تقوم بتسيير تحاليل إحصائية لتقدير العلاقات فيما بين الأداء الإستراتيجي عبر مختلف الوحدات ، بحيث تقوم هذه التحاليل عادة على إعادة تأكيد و تكميم الروابط فيما بين الإستثمارات ، فيما يخص على سبيل المثال، مهارات الموظفين ، أنظمة تكنولوجيا المعلومات ، الأداء المالي ، بحيث تظهر هذه التحاليل ما إذا كانت العلاقات المفترضة فيما بين هذه الوحدات تعمل بالكفاءة المطلوبة . هذه التحاليل قد ينجر عنها التخلي عن أجزاء من الإستراتيجية الحالية أو تدعيمها ، وذلك الذي يكون بالإستعانة بالخارطة الإستراتيجية وبطاقة الأداء المتوازن .

ج - النظر في العمليات الإستراتيجية المتولدة من داخل التنظيم ومن المحيط : الفريق الإداري يجب أن يتحرر من قيود الإستراتيجية الحالية ، إذ عليه أن يذهب إلى ما وراء إختبار أداء الإستراتيجيات الحالية ، والنظر في فرص الأخذ بإستراتيجيات جديدة ، وذلك من خلال عمليات التحليل الإستراتيجي التي يقوم بها الفريق الإداري الأعلى

إذا أدت عملية تحليل البيانات الداخلية ، المحيط التنافسي ، وفرص الإستراتيجيات المتولدة من الداخل ، إلى التخلي عن الإستراتيجية الحالية ، فهي بالتلازم قد أدت إلى تبني إستراتيجية جديدة ، وبالتالي يجب إتباعها بتغيير تنظيم الخارطة الإستراتيجية ، ولوحة القيادة ، والتي ستطلق حلقة أخرى من عمليات الترجمة الإستراتيجية ، وتخطيط العمليات ، مع أهداف جديدة ، مبادرات جديدة ، ومخطط أعمال جديد ، ومراجعة أوليات عمليات التحسين ، وتغيير متطلبات الطاقة و الموارد ، وتكييف المخطط المالي ، لتنتقل المؤسسة في إستراتيجية جديدة مع عمليات مراجعة إستراتيجية وعملياتية جديدة

بهذه المراجعات يتم بالانتقال من التحكم و الرقابة إلى التعلم الإستراتيجي وبهذا تفعل الحلقة الثانية التي تنتقل المسيرين من التحكم الى التعلم الاستراتيجي وهذا ما يلخصه الشكل (7) .

الشكل (7) لغة قيادة الإستراتيجية .



Source, S.Kaplan And David P.Norton.Mastering The Management System, Op.Cit,P.65.

4. خاتمة

عبر مختلف مجريات هذه الورقة البحثية حاولنا لتبسيط الضوء على أهم أداتين في مجال الادارة والتخطيط والمعبّر عنهما في نظام الموازنات التقديرية وبطاقة الأداء المتوازن ، اذ أن كل أداة من هذه الأدوات تمثل اتجاه قائم بحد ذاته، فالإتجاه الأول يهتم بالتنفيذ والتحكم وذلك انطلاقا من عمليات التخطيط والذي تعتبر الموازنة التقديرية ركيزته الأساسية ، بحيث تمثل عمليات الرقابة الموازنة جوهر نظام الرقابة والتخطيط في المؤسسة، أما الإتجاه الثاني والذي يدعو إلى ضرورة تدعيم نظام التغذية العكسية الإستراتيجي والتحرر من صرامة التخطيط والرقابة أثناء العمل على تنفيذ الاستراتيجية فتمثله بطاقة الأداء المتوازن والتي تنطلق من الإنتقادات الموجهة إلى النمط الإداري الذي يركز على نظام الموازنات التقديرية ومنهج التخطيط معيدة بذلك صياغة بعض العلاقات وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وذلك تزويدها بنظام التغذية المرتدة اللازم الذي يمتد اثره من خطوط التنفيذ الى المستوى الاداري الأعلى عن طريق تزويدها بالحلقة المزدوجة للتعلم الاستراتيجي، إذ أن المكاملة فيما بين نظام الموازنات التقديرية ولوحة القيادة المتوازنة تتم وفق اطار اشمل وهو المكاملة فيما بين عملية صياغة الاستراتيجية وعملية ترجمتها وذلك عبر مختلف مراحل التخطيط بدءاً من المخططات الاستراتيجية الى المخططات العملية وصولاً الى الموازنات التقديرية ، وعلى هذا الأساس فقط تتم عملية المكاملة بين عمليات: التخطيط والرقابة والتعلم ، وبالتالي المزاجية فيما بين مفهومي التعلم والتحكم لتحقيق مفهوم قيادة الإستراتيجية .

5. قائمة المراجع

- 1-فركوس محمد. (2001). ، *الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير*. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 2-ناصر دادي عدون. (2001) . ، *الإدارة والتخطيط الإستراتيجي* ، ، ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 3-Françoise Giraud et al . (2004). ، *Contrôle de Gestion et Pilotage de la Performance*, 2édition ,Gualino. PARIS.
- 4- Gregory Wegmann. (2006). ، *Pilotage des Cout et des Performance* , Editions EMS. , Paris ,.
- 5-Henry Bouquin. (1998). ، *Le Contrôle de Gestion* ,4 édition , , Paris .

- 6-Henry Bouquin. (2000). , *Comptabilité de Gestion , Economica* , ,. Paris.
- 7-P L. Boscos et al . (1997). , *Contrôle de Gestion et Management* , 4 éditons , Edition Montchrestien,. PARIS.
- 8-Peter F. Drucker,. (2002). *Management : Tasks ; Responsibilities ; Practices* ,Harper Collins ,,. USA.
- 9-Robert S Kaplan & David P Norton. (2001). ,*The Strategy Focused Organization; How Balanced Scorecard Companies Therive in The New Business Environment* , Harvard Business School Press , ,,. Boston , USA.
- 10-Robert S. Kaplan & David P. Norton. (1996). ,*The Balanced Scorecard Translating Strategy into action*. USA.
- 11-Robert S. Kaplan & David P. Norton. (1998). , *Using the Balanced Scorecard As a Strategic Management System* , Harvard Business Review on Measuring Corporate Performance. USA: ,, N338.06,.
- 12-Robert S. Kaplan & David P. Norton. (2008). ,*Mastering The Management System , Leadership & Strategy* ,Harvard Business Review ,,. USA: Reprint R0801D, January.
- 13-Robert S. Kaplan & Robin Cooper. (1998). , *Using Integrated Cost Systems To Drive Profitability and Performance* , Harvard Business School Press , ,. USA.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية

The impact of foreign direct investment on economic growth in light of financial globalization

د. عنيشل عبدالله * أ. بيشي اسماعيل

جامعة غرداية - الجزائر جامعة غرداية - الجزائر

ismail.bh47@gmail.com

aabdalahanichel@gmail.com

Received: 03/11/2018

Accepted: 09/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص: يهدف هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر أساسي للعولمة المالية والنمو الاقتصادي وكذا الدور الأساسي الذي تلعبه العولمة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبار أن الاستثمار الأجنبي أهم عنصر فيها، حيث شملت هذه الدراسة بيانات سنوية لثلاث دول : الجزائر، المغرب وتونس، للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2016، خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية ومتبادلة بين الاستثمار الأجنبي *FDI* والنمو الاقتصادي *GDP* وهذا يفسر بان حجم الاستثمارات المتلقية وحجم الاقتصاد عمدا بان تكون العلاقة السببية بينهما متبادلة.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*، الناتج المحلي الإجمالي *GDP*،

تصنيف G24 ,E62:JEL

Abstract

*This paper examines the relationship between foreign direct investment as an essential element of financial globalization and economic growth, as well as the essential role played by financial globalization in achieving economic growth, as foreign investment is the most important element. This study included annual data for some North African countries for the period 1990 To 2016, the study concluded that there is a causal relationship between foreign investment *FDI* and economic growth *GDP*, which explains that the size of the recipient investment and the size of the economy deliberately to be a causal relationship between them..*

Key words; Financial globalization, *FDI*, *GDP*,

Jel Classification Codes : G24 ,E62

*المؤلف المرسل: د. عنيشل عبدالله ، الإيميل: aabdalahanichel@gmail.com

1. مقدمة:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم لدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في لأساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة.

لذلك ابرز ما يمكن التكلم عليه في ظل العولمة المالية هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية، خاصة بعد تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة، هذا مما يوحى إلى وجود علاقة بين عناصر العولمة المالية والنمو الاقتصادي.

وباعتبار الاستثمار الأجنبي من أهم العناصر لأساسية للعولمة المالية بسبب الانفتاح وتحرير التجارة فان هذا الأخير له علاقة بمؤشرات النمو الاقتصادي للدول .

يسعى هذا المقال إلى الإجابة على الإشكالية التالية ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية وما طبيعة العلاقة بينهما؟

تبرز أهمية البحث في دراسة اثر الاستثمار الأجنبي كعنصر أساسيا للعولمة المالية على محددات النمو الاقتصادي .

جاءت هذه الدراسة من أجل فهم النظري لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل العولمة المالية ومدى إمكانية الاستفادة منها لتحسين مستويات النمو الاقتصادي للدول وسوف نتناول في هذا لدراسة المفهوم العولمة المالية والنمو الاقتصادي: الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسيا لعولمة المالي- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات النمو الاقتصادي:- السوق المالية آلية تدفع بالنمو الاقتصادي: تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي للدول المدروسة (الجزائر، المغرب، تونس).

2. مفهوم العولمة المالية والنمو الاقتصادي

1.2. العولمة المالية: تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو و

التطور الرأسمالي و التراكم المضطرد في رأس المال، (رميدي عبد الوهاب، سماي علي، 2013،

صفحة 10) وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال و بدون قيود بين الدول أو

على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي.

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال "أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، وتعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والسياسات المالية لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي (رميدي عبد الوهاب، سماي علي، 2013،

(صفحة 7)

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات؛
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية؛
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض والمنح؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتحويلات الأرباح.

2.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي: معدل نمو الدخل الفردي، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين؛

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسيا لعولمة المالية

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة. يؤدي نشر المعرفة هذا إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية. يحدث نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي التي تعمل معها في السوق المحلي. كذلك يحدث نشر المعرفة عندما تجبر المنافسة الحادة في السوق المحلي التي تشكلها الشركات الأجنبية للشركات المحلية لأن تكون أكثر كفاءة في استخدام مواردها، وإلا تواجه خطر الخروج من السوق. فضلاً عن ذلك تنتشر المعرفة عندما ينتقل الموظفون المحليون الذين تلقوا تدريباً جيداً خلال عملهم مع شركات الاستثمار الأجنبي للعمل في شركات محلية أو يقومون بتأسيس شركاتهم الخاصة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استراتيجيات تنمية قائمة على الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ويكون لها الدور الأهم في نمو الصادرات وتطوير تنافسية الاقتصاد العالمية، وتعتبر سنغافورة وماليزيا من النماذج التنموية الموجهة والتي تعتمد على تدفقات الاستثمارات المباشرة، في حين تعد كل من المكسيك وتايلاند ونماذج قائمة على الحرية الكاملة والمتأثرة بالسوق وحرية التدفقات الاستثمارية المباشرة (حسين كريم حمزة، 2011، صفحة 140)

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، فمن حالة الشكوك والكراهة لها وما يمكن أن تؤديه تلك الاستثمارات في عملية التنمية والتي سادت خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى حالة تبنيها كلياً وتبني مجموعة من التدابير التحفيزية التي تدعمها إيماناً منها بما تجلبه من فوائد تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، والدراسات النظرية والعملية

أكدت على دور العولمة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبار أن الـ FDI هو أحد عناصرها الأساسية، ويتم ذلك عن طريق قنوات كثيرة، وأن البعض منها له تأثيره المباشر على محددات النمو الاقتصادي، كالمخدرات المحلية، وانخفاض تكاليف رأس المال، ونقل التقنيات الحديثة والعلمية من الدول المتقدمة وتنمية القطاع المالي المحلي في الدول المتلقية للـ FDI، ومن القنوات غير المباشرة والتي تلعب في بعض جوانبها دوراً مهماً، وأكثر فاعلية من القنوات المباشر ومنها زيادة التخصص في الإنتاج وكذلك معالجة المخاطرة الإدارية وتطويرها وتحسين أدائها على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات معاً، ومن شأنها تقليل الضغوط والتأثيرات المنظمة للعولمة المالية وبحكم المنافسة (حسين كريم حمزة، 2011، صفحة 143)

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات النمو الاقتصادي

1.4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الـ FDI على البطالة:

تسعى بلدان العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الـ FDI آملاً في تحقيق آثار كثيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو للحد منها، لاسيما وأن إحدى الحلول المطروحة لهذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه لغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مشاريع جديدة، والغرض هو زيادة أعداد المشتغلين والذي من الاهتمامات الأولية لحكومات البلدان النامية خاصة التي تعاني من تلك المشكلة. وتعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الـ FDI على العمالة في البلدان النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار، فقد نلاحظ زيادة حجم العمل المطلوب في مجال التشغيل بمجرد دخول الـ FDI إلى ميادين جديدة ومواقع متنوعة، في حين اتخاذه لأسلوب الحياة والتملك لنشاط قائم سواء بشكل كلي أو جزئي قد يخفض من العمالة المطلوبة وكأثر مباشر له. (حسين كريم حمزة، 2011، صفحة 142)

ويلعب نوع النشاط الذي يتجه إليه الـ FDI دوراً في التأثير على العمالة، فهناك أنشطة تتطلب عمالة أكبر مثل صناعات النسيج والملابس وقطاعات النفط والغاز وبالتالي سيكون تأثير الـ FDI واضحاً على العمالة. في حين نجد أن هناك تركيز للـ FDI وفي الآونة الأخيرة في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الأخرى وأنشأت استثمارات مختلفة المجالات بهذا القطاع (البنوك - الخدمات المالية - الشركات الاستثمارية... الخ) وكان للـ FDI أثره في استيعاب جزء من القوى العاملة في الدول المضيفة. وقد يكون للـ FDI آثار غير مباشرة على العمالة ومن خلال الروابط الخلفية مع الصناعة المحلية وعبر علاقات المستخدم المنتج، ومن خلال صناعة السلع الوسيطة وتجهيز الـ TNCS على الرغم من ميلها

وخصوصاً عند استثمارها في الصناعات المتجهة للتصدير على الاستيراد الأكبر من الخارج على عكس الاستثمار المتجهة نحو السوق المحلية، هذا يعتمد على دور الـ TNCS في تعزيز أو تقليص فرص تطوير الشركات المحلية في مجال السلع الوسيطة والنهائية (محمد عبد العزيز عبد الله، 2005، الصفحات 101-105)، كذلك تلعب البيئة التنظيمية ومستوى المهارة التي يعمل فيها الـ FDI في البلد المضيف دورها في التأثير على سوق العمل والذي يرتبط بصلة وثيقة بجوانب التكنولوجيا لاسيما المتصل منها برفع مستوى المهارة إضافة إلى الاتفاق المبرم بين الطرفين.

عموماً فإن دور الشركات متعددة الجنسية في خلق وظائف في عموم البلدان النامية كان وما يزال ضئيلاً، ومع ذلك فإنها مارست دوراً في توفير فرص عمل، وفي بعض البلدان مثل كينيا، باراغواي، ماليزيا، تايلاند، في حين كانت حصة التوظيف عالية في دول أخرى خصوصاً في القطاع الصناعي، ففي سنغافورة كان 58%، والسنگال 68% ونجد أثر الـ FDI في مشاريع ذات التكنولوجيا العالية غير ذي أهمية باستثناء بعض مناطق تجهيز الصادرات .

شكل الاستخدام في الـ TNCS أكثر من 3% من حجم السكان الفعال اقتصادياً في معظم البلدان النامية، في حين تزداد هذه في حالة الاستخدام في الصناعة التحويلية في بلدان مثل الأرجنتين واندونيسيا والمكسيك وماليزيا، وقد سجلت بعض البلدان النامية زيادات ملموسة في عدد عاملها في الـ TNCS مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، هونغ كونغ والمكسيك وأخيراً بنما، وعموماً مثل الـ FDI الموجه للتصدير في مناطق تجهيز الصادرات (إحدى أنواع المناطق الحرة) حالة بالنسبة للتوظيف في البلدان النامية وهذا التوظيف يعتمد على توسع وانفتاح أسواق البلدان الصناعية للمنتجات كثيفة العمل (النسيج والملابس والمعدات الإلكترونية والكهربائية... الخ) والإحصاءات أشارت وجود أكثر من 200 منطقة تجهيز للصادرات في 60 بلداً نامياً وبلغت العمالة فيها عام 1990 نحو 4 مليون عامل شكلت الصين حوالي 50% منهم ثم المكسيك وبورتوريكو، وقد نما التشغيل في تلك المناطق بنسبة 9% ما بين عامي 1976 و1986 وبنسبة 14% ما بين عامي 1986-1990. (محمد عبد العزيز عبد الله، 2005، صفحة 296)

2.4. أثر الـ FDI على نقل التكنولوجيا

يرصف الـ FDI بأنه قناة لنقل التكنولوجيا إذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل بآثار الانتشار التكنولوجي من خلال ما يسمى بـ (أثر المضاعف التكنولوجي Technological)، إذ يعمل

المضاعف هذا على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع (محمد السيد سعيد، 1987، صفحة 146)، والتكنولوجيا بغض النظر عن درجة تقدمها وتطورها تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ولهذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب ال FDI أملاً في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يملكها المستثمر الأجنبي، وتمكنت بعض الدول من الاستفادة من ال FDI متمثلة على إقامة مشاريع إنتاجية ذات مستوى متقدم تكنولوجياً مثل مشروعات الصناعات النفطية والبروكيمياويات في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا، إضافة إلى مشروعات الصناعات الإلكترونية في جنوب شرق آسيا، واستفادت بعض الدول في تصميم وتنفيذ معظم مشاريع البنية الأساسية المتقدمة كالكهرباء والطرق والجسور، ومحطات تحلية المياه، والمطارات والموانئ، وهنا يؤشر أيضاً بأن ال FDI ساعد في سد الفجوة التقنية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصة في مجال صناعة الإلكترونيات الدقيقة (محمد عبد العزيز عبد الله، 2005، الصفحات 112-113)، وهناك الكثير من الأمثلة التي تدلل على ارتباط عملية نقل التكنولوجيا بال FDI وبشكل كبير كما هو الحال في تجربة الصين، فقد لعب ال FDI دوراً كبيراً في تجهيز الصين بمستويات عالية من التكنولوجيا المتطورة والحديثة، إن الجوهر الاقتصادي للتكنولوجيا بالمعنى الواسع لا يمثل في حالته الملموسة أو غير الملموسة وإنما قابليتها على التوزيع، إذ يتم نقلها بواسطة ال FDI وعن طرق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال، وبالتالي يكمن حصر تأثير ال FDI في مجال نقل تكنولوجي بما يأتي:

- يمكن أن يولد ال FDI آثاره على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات المنتسبة الأجنبية والمحلية وهذا ما يجبر الأخيرة على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضغط التنافسي، أو من خلال إقامة علاقات بين الاثنين في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.
- اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال إحداث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي ينقل هؤلاء المعاملون المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.

– قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية وبشروط ميسرة وكل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج سلع بالمواسفات العالمية.

– عمليات الاندماج مع الـ TNCS بحجة تطويرها للتكنولوجيا الوطنية.

– العقود الثنائية مع الـ TNCS أو غيرهم سواء كانت عقود إدارة أو تراخيص أو تسويق.

هناك عوامل متعددة تلعب دورها في نقل التكنولوجيا بواسطة الـ TNCS الناقلة للـ FDI منها ما يتعلق بالبلد المضيف كالظروف الاقتصادية خاصة مستوى التنمية البشرية فيه وتوفر الأيدي العاملة الجاهزة، الأجهزة الفنية والمدراء الأكفاء، حرية التجارة في إدخال التكنولوجيا المتطورة، كما ويلعب نوع الـ FDI دوراً في نقل التكنولوجيا، إذ نجد أن الاقتناء أو الاندماج لهما دور أكبر في نقلها من البلد الأم إلى البلد المضيف، أما إذا كان الـ FDI مشروع جديد فإن استفادة الشركات المحلية تكون محدودة. في حين أن الـ FDI المشترك هو الأفضل في نقل التكنولوجيا، كما ويلعب نوع النشاط وطبيعته دوراً في نقل التكنولوجيا أو عدمه حيث بعض الصناعات التنافسية تحتم على TNCS نقل التكنولوجيا للمنافسة، في حين توجد أنشطة لا تتصل بالمنافسة الشديدة لذلك يكون نقل التكنولوجيا محدود (حسين كريم حمزة، 2011، الصفحات 147-148) وقد يكون للمستثمر الأجنبي دوره الإيجابي أو السلبي في نقل التكنولوجيا من خلال درجة شروطه التي يفرضها على البلدان المضيصة، فضلاً عن مدى ملائمة التكنولوجيا التي ينقلها وكلفها مقابل الحصول عليها، لكن وعلى الرغم من نجاح بعض التجارب لنقل التكنولوجيا عبر الـ FDI إلى البلدان المضيصة، إلا أنها لم تساهم بشكل ملموس في تعزيز الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية للبلدان المضيصة سواء من حيث قيامها بتدريب الأيدي العاملة واكتسابها المهارات أو من حيث محدودية أنشطة البحث والتطوير المقامة في البلد المضيف (هنا عبد الغفار، السامري، 2002، صفحة 274)، علاوة على أن التكنولوجيا المنقولة بقيت تحت سيطرة الشركة الناقلة وذلك لزيادة الأرباح المترتبة على ذلك وليست لغرض تنمية البلد المضيف. إن الـ TNCS ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال والتي لا تتناسب مع عامل الكلف للبلاد النامية، وإنما تسند وظائف إدارية وأخرى خدمية بحيث ضيقت من فرص العمل المتقدمة وكل ذلك أثر على اكتساب المهارة للأيدي العاملة (UNCTAD, 1992, p. 20) فضلاً عن ميل المستثمر الأجنبي إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة وتصدير تكنولوجيا متقدمة لا تتناسب وحاجة البلد المضيف وكل ذلك أدى إلى إعاقة التقدم التقني وعدم تحقق أثر المحاكاة بين المستثمرين المحليين باقتباس

الطرق الحديثة والأساليب المتطورة، علاوة على تركيز استثمار الـ TNCS في الصناعة الاستخراجية دون الصناعة التحويلية (حميد الجميلي، 1996، صفحة 22).

3.4. أثر FDI تمويل عملية التنمية:

يعد الـ FDI أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية، إن تفضيل الـ FDI على مصادر التمويل الأخرى له علاقة بأسلوب خدمة الدين، حيث لا توجد مدفوعات خدمة مطلوبة على الاستثمار ما لم يحقق عوائد مالية، ويتعين فقد سداد مدفوعات الفائدة على القروض بغض النظر عما كانت هذه الأموال استخدمت لزيادة الطاقة الإنتاجية عبر الاستثمار المنتج أو انخرفت إلى المجالات غير المنتجة، فضلاً عن إعطاء الـ FDI الوافد استقراراً أكثر للدول المتلقية له على عكس التدفقات الأخرى ومنها القصيرة الأجل التي تمتاز بسرعة تقلب عالية، ويمكن أن يظهر الأثر المباشر للـ FDI على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى منه تياراً لاحقاً من الاستثمار اتجاه الدول المتلقية، فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر فإذا نجحت التجربة الأولى فإنه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي بتوسيع استثماراته، كما يشجع الآخرين على ذلك، وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية، كما يمكن أن يشكل نجاح الـ FDI ذاته في الدولة قاعدة لخلق مناخ مناسب فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة بتدعيم البنية المالية وكذلك النفسية، كذلك عندما يظهر الأثر المالي للـ FDI على الموارد الوطنية أو مكملته لمشاريع الـ FDI. (زينب عبد العظيم، 2000، صفحة 39)

4.4. مساهمة FDI في التكوين الرأسمالي:

قد يساهم الـ FDI بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف، إن ذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلية والخارجية للـ FDI (Net FDI) وإن مخزون الـ FDI يتزايد في الدول التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم وذلك من الدول التي تكون فيها التدفقات الخارجية متزايدة، وهكذا فإن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة والداخلية من الدول المضيفة.

إن التدفقات الداخلة (Capital Flow) للـ FDI تتكون من أسهم رأس المال العادية والتي يجلبها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة، وهناك أيضاً صور غير مباشرة لجلب رأس المال مثل الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهي أيضاً تدفقات

داخلة، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطع الأجنبي والذي كان يستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات وأيضاً وجود ال FDI في دولة مضيفة سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لذلك البلد، وغالباً ما يعبر عن التدفقات الداخلة بالمعادلة الآتية (ستيف أونيو: ، 2000، صفحة 68)

$$CI = F(X+I+E+A)$$

إذ أن CI = التدفقات الداخلة.

X = تعبر عن عائدات التصدير.

I = القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد الذي كان يتم وسيتم لولا وجود ال FDI.

E = أسهم رأس المال لمستثمر الأجنبي.

A = المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية.

أما التدفقات الخارجة فهي استيرادات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والمهارات الإدارية والتقنية فضلاً عن تحويلات الأرباح إلى البلد الأم، وغالباً ما يعبر عنها بالمعادلة.

$$CO = F(K+R+S+P)$$

إذ أن CO = التدفقات الخارجة.

K = مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية.

R = مستوردات المستثمر الأجنبي في المواد الأولية.

S = مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

P = الأرباح المحولة إلى البلد الأم.

وتصبح معادلة ال FDI الصافي:

$$Nef FDI = CI - CO = F(X+I+E+A) - F(K+R+S+P)$$

ويساهم ال FDI وبشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي في السنة المأخوذة (t) عندما يكون Clt

Cot > وبالعكس يكون سلبياً إذا كان Cot < Clt.

5.4. أثر FDI على الإنتاج والدخل:

ال FDI يؤثر بصورة إيجابية في الأرباح والدخل، فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرص الاستثمار المحلي المتاحة، بسبب ضعف الإمكانيات المالية والفنية، وللمستثمر الأجنبي خبرات متراكمة في النشاط

الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، مما يخلق فرص توظيف جديدة ودخول جديدة، وقد تزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً.

هناك أيضاً اختلافات في مدى مساهمة الـ FDI في الإنتاج الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لتلك المساهمة بالدخل المتوحد من عناصر الإنتاج الوطنية (القيمة المضافة) وليست الأجنبية، ولذلك فدخل TNCF المدفوع لعناصر الإنتاج غير الوطنية لا يمثل عائداً حقيقياً مباشراً للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً، وأيضاً مصدر المدخلات المستخدمة في الشركة المنفذة للـ FDI يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الـ FDI في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدول المضيفة، وقد يخلق ذلك الظروف المناسبة محلياً من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة، ويمكن معرفة أثر الـ FDI على الدخل وبشكل تقديري من المعادلة (أحمد عبد الرحمن أحمد، 2004، الصفحات 137-140).

$$M = V - C$$

حيث:

$$M = \text{المنفعة المتحققة.}$$

$$V = \text{قيمة الإنتاج.}$$

$$C = \text{تكاليف (ما يدفعه المستثمرون الأجانب للموارد والعمال والأرض).}$$

ثم يتم خصم تكلفة الفرص البديلة لعوامل الإنتاج التي يستخدمها المستثمر الأجنبي وهي تمثل قيمة ما كانت هذه العوامل يؤخذ بها لو لم يقيم المستثمر بتشغيلها، لأن قيمة الـ FDI للبلد المضيف تكمن في كونه يستغل هذه العوامل بطريقة أكفأ مما لو كانت ستستغل بها وإلا فلا داعي لذلك الاستثمار.

وعليه فقيمة الاستثمار تكمن في الفرق بين قيمة ما ينتجه وما كان سينتج بدونه، وتصبح

المعادلة السابقة:

$$M = V - C - R$$

$$R = \text{تكلفة الفرص البديلة.}$$

6.4. الأثر FDI على ميزان المدفوعات:

إن الأثر الأولي للـ FDI ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في البلد المضيف، ثم ينعكس بصورة إيجابية في حساب رأس المال، عندما تقوم الـ TNCS ببيع عملاتها الأجنبية مقابل عملة البلد المضيف لتمويل نفقاتها محلياً، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشحة في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات إلى قطاعات إحلال الواردات.

ويحدث تحسن في الميزان إذا ساهم الـ FDI في توسيع حجم الصادرات أو إعادة التصدير للبلد الأم للشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير غالباً ما تحقق النجاح لأن لها سمعة من ناحية التسويق والجودة والمعرفة بالأسواق الخارجية.

في البداية ترتفع استيرادات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الـ TNCS ولكن حال طرحها للإنتاج، فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل البلد المضيف ستميل إلى الانخفاض التدريجي، حيث تقوم الـ TNCS بإنتاج السلع التي تسد جزء من حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منه.

ولكن الحكم على النتيجة يتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في البلد المضيف مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، وإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني، عندئذ أن الـ FDI يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان مدفوعات البلد المضيف وغالباً ما تستخدم المعادلة التالية لقياس أثر الـ FDI على ميزان المدفوعات للبلد المضيف (حسين كريم حمزة، 2011، صفحة 153).

$$W = (A + S + D) + (A^* + S^* + D^*)$$

إذ أن

$$W = \text{الأثر الصافي.}$$

$$A = \text{الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة الـ FDI (إحلال).}$$

$$S = \text{صادرات جديدة عن الـ DF.}$$

$$D = \text{التدفق الرأسمالي الناتج من الـ FDI خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.}$$

$$A^* = \text{الواردات المستجدة الناتجة عن الاستثمار.}$$

$$S^* = \text{الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.}$$

$$D^* = \text{رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.}$$

وعموماً تختلف آثار الـ FDI على ميزان المدفوعات من بلد إلى آخر ووفق اعتبارات كثيرة منها، الغرض من الاستثمار، طبيعة النشاط، عمر المشروع... الخ، وأن الـ FDI الباحث عن الأسواق يتميز بمعاملات تجارية تكون فيها الاستيرادات أكبر من الصادرات كنتيجة لا بد منها، ولا سيما في المرحلة الأولى من الاستثمار، وعلى العكس من ذلك فإن الـ FDI الباحث عن الكفاءة يسجل على العموم صادرات أكبر من الاستيرادات وينطبق هذا على الـ FDI في أنشطة القيمة المضافة (جابريل ليبورت، 1998، صفحة 12).

وهناك دراسات ترجع تحقيق الأثر الإيجابي للـ FDI من خلال: (محمد عبد العزيز عبد الله،

2005، الصفحات 124-125)

- إعادة استثمار أرباح المشروع الاستثماري الأولي من خلال التوسع في المشروع أو في مشاريع أخرى، وهذا يعمل على تخفيض خروج العملات الأجنبية.
- قيام المشروع الاستثماري بتصدير أغلب إنتاجه إلى الخارج وخفض نسب الواردات الخارجية.
- تركيز الإنفاق الاستثماري للمشروع الأجنبي على شراء أصول محلية كلما أمكن ذلك والتقليل من استيراد أصول خارجية.
- التركيز في الاستثمار على قطاعات ذات سلع قابلة للتداول وعلى العناصر المستوردة من الإنتاج المحلي المرتبط بها.

5. السوق المالية آلية تدفع بالنمو الاقتصادي :

يمارس النظام المالي عبر مؤسساته وأسواقه دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاديات الحديثة، وتبرز تلك الأهمية من خلال وظائفه التي يؤديها التي تتركز بتعبئة الادخار وتحفيز الاستثمار وتسوية المدفوعات وتسهيلها ومحاولة تقليل الأخطار وإدارتها، علاوة على تقليل كلف المعاملات وتوفير البيانات وغيرها الكثير، لكن يؤكد الاقتصاديين على أن أهمية النظام المالي الاقتصادي تكمن في الوصول إلى المتطابقة الحسابية المتعلقة بالادخار والاستثمار، وكيفية تحفيز المدخرات وتوفيرها ومن ثم إعادة تخصيصها على الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إليها، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج ومن ثم زيادة ونمو الدخل القومي، لقد كان هذا الموضوع مثار جدل ونقاش ومحاورة تدور حول أهمية النظام المالي ومؤسساته وأدواته في زيادة الدخل القومي ودعم النمو والتنمية الاقتصادية (أي دورة في الاقتصاد) وتنبع تلك الأهمية من حجم الأموال التي يبعثها من المجتمع والوحدات الاقتصادية والتي تسهم في

تمويل الاستثمارات في الاقتصاد، ولقد نجحت الأسواق المالية وخلال مسيرتها الطويلة في إثبات دورها الفاعل في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان التي وفرت عوامل نجاحها، وبعبارة أخرى كلما كانت السوق المالية فعالة، كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق وظائفها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي ومن خلال: (محمد الصيرفي، 2007، الصفحات 81-90)

- رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في السوق المالية وزيادة الوعي الاستثماري لديهم واتساع نطاقه ومن خلال قنوات المعلومات المختلفة (أجهزة الإعلام، البحوث العلمية، المناهج الدراسية، شبكات الاتصال...الخ) وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي، بمعنى آخر أن ملاحظة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وزيادة معلوماتهم عما يجري في السوق المالية قد يحفز الآخرين على إتباع نفس السلوك، وبالتالي يكون دور السوق المالية محور تحفيز مباشر وجذب حقيقي للأفراد والشركات بغرض تحقيق المزيد من الاندماج بين نشاطات الأسواق المحلية والدولية.
- تعد الأسواق المالية أهم وسيلة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ومن خلال تعبئتها لمخدرات المجتمع وتوظيفها، فالبنوك التجارية لا تستطيع بإمكاناتها تحمل مخاطر التنمية التي تستلزم قروضاً طويلة الأجل فوجودها من شأنه إمكانية منح قروض بتكلفة مناسبة إذا ما قورن مع الاقتراض الخارجي والذي يكلف أعباء باهظة، بمعنى أنها تساعد الدولة على الاقتراض من الجمهور والشركات ولأغراض تمويل مشروعات التنمية ولإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي بها.
- تبرز أهميتها الاقتصادية من خلال قابليتها على اجتذاب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بأساليب مكتملة للادخار المحلي وليست عوضاً عنه، وللمساهمة الأجنبية في أسهم الشركات المحلية قد تعود بالنفع الكثير تحمل معها خبرة الإدارة والتكنولوجيا الحديثة والتنظيم والتسويق، وكل ذلك يعتمد على كفاءة السوق المالية وسيولتها.
- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين وخصوصاً عندما تمارس السوق المالية دورها في رفع عوائد المدخرات والتي تصبح الموارد التمويلية للمستثمرين من خلال الاكتتاب في الأسهم والسندات، وكلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالسوق أكثر ملائمة فإن دورها التحفيزي على المدخرين يكون أكبر، وخاصة عندما يجد المدخرون أن العوائد المتحققة في السوق أكبر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال التوفير الاعتيادي في المصارف، وإذا ما نجحت في ذلك فينعكس ذلك إيجاباً على المستوى الاقتصادي.

- توفير الحافز والدفع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة فيها وحماية الأطراف المتبادلة.
- قدرتها على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للاقتصاد، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.
- تؤدي إلى رفع مستويات التوظيف وبالتالي فهي تساهم من خلال ذلك التمويل بتخفيف مشكلة البطالة وتساعد على زيادة الدخل سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.
- أنها القناة الرئيسية للحكومة في تخطيط وإدارة السياسة النقدية للدولة، فوجودها الفاعل يمكن البنك المركزي في التأثير على إدارة المعروض النقدي ووفقاً للظروف الاقتصادية السائدة عن طريق دخوله السوق بائعاً أو مشترياً للموجودات المالية، أو من خلال ممارسة دوره في إحداث تغيرات في أسعار الفوائد قصيرة الأجل ومن خلالها يتم التحكم باحتياطات البنوك التجارية والتي لها دورها في السوق النقدية، وكل ذلك يجنب الآثار التضخمية لحد بعيد.
- إن السوق النقدية الفعالة تعمل على تخفيض تكلفة التمويل قصير الأجل، وهذا يعني زيادة سرعة دوران رأس المال العامل في المشروعات الاقتصادية المختلفة النشاط، وكل ذلك يزيد الطاقة الإنتاجية لتلك المشروعات والذي ينعكس على المستوى الاقتصادي واستقراره.
- مراقبة الاستثمار من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية وعن طريق معرفة التغيرات في أسعار الأوراق المالية، أي أن الأسعار تعد مؤشراً للحالة الاقتصادية.
- العلاقة المتبادلة بين السوق المالية والنمو الاقتصادي: إن تزايد أهمية أسواق الأسهم في الآونة الأخيرة حول الاهتمام نحو دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي وليس مجموع القطاع المالي كما هو الاتجاه سابقاً، فلقد تطورت أسواق الأسهم بسرعة عالية وأدت إلى تحولات في بنية النظام المالي وأثرت على تدفقات رأس المال، كما ارتفعت نسبة رسميتها السوقية إلى GDP في بلدانها وحتى في البلدان النامية، ومن الناحية النظرية يفترض أنها تعجل من النمو الاقتصادي من خلال إنعاش الإدخار المحلي ونوعية وكمية الاستثمار، كذلك من خلال توسيع الفرص السانحة لتمويل مشاريع الشركات ذات القدرة على التوسع وبتكاليف منخفضة، وبالطبع فالشركات تكون أقل اعتماداً على المصارف كلما كانت أسواق رأس المال أكثر سعة وفعالية وينخفض الأثر السلبي للعسر الإنمائي على الشركات مع توسع تلك الأسواق، كما أن من الوظائف المهمة لأسواق رأس المال هو تحويل ملكية

الشركات وإدارتها باتجاه المزيد من الكفاءة، وبدأت تثار على مستوى العالم النامية والمتقدم مسألة مدى تأثير أسواق الأوراق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي، وهناك من الشواهد التي تؤكد أن تلك الأسواق تعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية، ومن خلال خلقها للسيولة النقدية، إذ تحتاج العديد من الاستثمارات المربحة إلى التزام طويل الأمد بتوفير رأس المال، ولكن المستثمرين كثيراً ما يترددون في التخلي عن السيطرة على مدخراتهم لفترة طويلة، وأسواق رأس المال السائل تجعل الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر جاذبية، لأنها تسمح للمدخرين بالحصول على أصولهم وبيعها بسرعة وسهولة إذا احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، وفي الوقت نفسه، تتمتع الشركات بفرصة الحصول على رأس المال وبشكل دائم والمحصل من خلال إصدارات أسهم رأس المال، والأسواق التي تتحقق فيها السيولة تساعد بتسهيلها الاستثمارات ذات الأجل الطويل والأكثر ربحية، على تحسين رأس المال فيها وتعزيز أفاق النمو الاقتصادي طويل الأجل، علاوة على ذلك، يمكن للسيولة التي توفرها أسواق الأوراق المالية، بجعلها الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر ربحية، أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبعبارة أخرى، إن المستثمرين يأتون إذا كان بوسعهم أن يذهبوا

وهناك اعتقاد بأن زيادة سيولة السوق المالية تعطي دفعة للنمو الاقتصادي، ومن خلال قراءة مقياس القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في بورصة بلد ما محسوبة إلى الناتج المحلي فيه، وعلى الرغم من كون النسبة لا تبين مباشرة تكاليف بيع وشراء الأوراق المالي بالأسعار المعلنة، ولكن عمليات أسهم رأس المال التي تؤخذ متوسط قيمتها خلال فترة طويلة كحصة من GDP يمكن أن تتغير وفقاً لسهولة تداولها، أي إذا كان التعامل بالأسهم مكلفاً أو ينطوي على مخاطرة فيكون تداولها محدوداً فقد بين كل من Al-Timimi Deb et al في دراسة قياسية مقدمة إلى المعهد العربية للتخطيط عام 2003 بوجود علاقة سببية واتجاه واحد بين تطور القطاع المالي العربي والنمو الاقتصادي ولثمان بلدان عربية، وتم استخدام التباين المشترك وسببية كرانجر، إضافة لدالة الاستجابة الحركية (IRF) وقد تبين أنه في الأمد البعيد يكون للقطاع المالي العربي تأثير معنوي موجب على GDP في دول عينة الدراسة، ولكنه في الأمد القصير لم يستدل على وجود اتجاه واضح لطبيعة التأثير أو التسبب بين المتغيرين بسبب عدم معنوية نتائج التقدير القياسي، وفي دراسة أخرى لـ (38) بلداً وبحسي درجة السيولة في بورصتها وفي أربع مجموعات متباينة في درجة سيولتها، وكانت نتيجة الدراسة أن الدول التي كانت لديها سيولة نسبية في بورصتها اتجهت خلال الفترة (1995-76) (اعتبار سنة 1976 سنة أساس) إلى النمو بمعدل أسرع كثيراً من معدل النمو في البلدان التي كانت سيولتها منخفضة (روس ليفين، 1997، صفحة 8).

6. تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي للدول المدروسة)**(الجزائر، المغرب، تونس)**

تطرقنا النظرية الاقتصادية إلى العلاقات السببية واتجاهاتها لأغلب الظواهر الاقتصادية إلا أن بعض العلاقات لم تحسم اتجاه علاقاتها كعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة للعوالة المالية مع النمو الاقتصادي.

وبغية تحديد اتجاه العلاقة السببية بين FDI و GDP في بعض دول شمال إفريقيا فقد تم استخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية من 27 مشاهدة للمدة (1990-2016). ويتطلب الأمر أولاً اختبار جذر الوحدة. وتحديد تكامل السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ADF ديكي فلر الذي يعطي القيم الجدولية والمحسوبة لكل اختبار المستخدم في تحليل السببية.

جدول (1): نتائج اختبار ADF لسلسلي GDP و FDI لدول (الجزائر، المغرب ، تونس من 1990-2016)

FDI				GDP				
10%	5%	1%	ADF statis	10%	5%	1%	ADF Statis	الدولة
-2,660551	3,040391	3,857386	6,449119	2,632604	2,986225	3,72407	-4,7978	الجزائر
-2,632604	2,986225	-3,72407	7,155035	2,632604	2,986225	3,72407	3,889894	المغرب
-2,632604	2,986225	-3,72407	7,002653	2,632604	2,986225	3,72407	4,111556	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9 لبيانات الدراسة.

- تشير نتائج اختبار ديكي فلر في الجدول رقم (01) إلى أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و سلسلة النتائج المحلي الإجمالي GDP مستقرتين حسب ما أشارت إليه إحصائية ديكي فلر التي كانت القيمة المحسوبة لها أقل من القيمة الجدولية عند النسب الشهيرة 1 و 5 و 10 بالمائة ومن تم يمكن القول أن سلسلي FDI و GDP متكاملتين من الدرجة الأولى.

وبما أن البيانات مستقرة عند مستوياتها ، فهذا دليل كاف على عدم وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل، ولذلك فانه بإمكاننا أن نجد العلاقة في الأجل القصير وذلك باستخدام سببية كران جر التي أعتمد على تقدير وفق المعادلتين ، ولكل دولة على حدة :

$$GDP_t = \sum_{i=1}^n a_i FDI_{t-i} + \sum_{j=1}^m b_j GDP_{t-j} + \delta_{1t} \dots\dots\dots(1)$$

$$FDI_t = \sum_{i=1}^n a_i FDI_{t-i} - i + \sum_{j=1}^M b_j GDP_{t-j} + \delta_{2T} \dots\dots\dots(2)$$

δ_1 و δ_2 الأخطاء العشوائية وهي غير مترابطة ومن خلال تقدير المعادلتين بطريقة OLS نحكم على اتجاه السببية باستخدام F المستخرج باستعمال برنامج افيزو9.

جدول رقم (02): نتائج العلاقة السببية في الأجل القصير

الدولة	الانحدار	فترات الإبطاء	قيمة F المحسوبة	اتجاه السببية
الجزائر	GDP على FDI	(1,1)	4,572146	GDP نحو FDI
	FDI على GDP	(1,1)	8.555847	FDI نحو GDP
المغرب	GDP على FDI	(1,1)	9,321104	GDP نحو FDI
	FDI على GDP	(1,1)	7,508429	FDI نحو GDP
تونس	GDP على FDI	(1,1)	10,651569	GDP نحو FDI
	FDI على GDP	(1,1)	8,17300	FDI نحو GDP

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

ومن خلال المقارنة بين القيمة المحتسبة F والموضحة في الجدول رقم(02) والقيمة الجدولية لها الذي يظهر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المغرب ، تونس هي علاقة سببية باتجاهين، بحيث يمكن القول أن كل منهما يسبب في الآخر، وهذا يعبر على أن حجم الاقتصاد أدى إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرين وهي متبادلة .

7. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المقال إلى التطرق لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر أساسي للعولمة المالية على مؤشرات النمو الاقتصادي وذلك في ظل الانفتاح والتحرير التجاري وبعد دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي تبين ان هناك علاقة سببية متبادلة بين المتغيرين مما يفسر ان الاستثمار الأجنبي المباشر له القدرة على تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن سرد بعض التوصيات:

- الاستمرار بعمليات الترويج لاستثمار الأجنبي المباشر لإقناع اكبر قدر ممكن من المستثمرين من الدخول إلى دول شمال إفريقيا واستغلال جميع الوسائل الممكنة والقيام بخدمات ومعارض لتعريف المستثمر الأجنبي بفرص الاستثمار.
- إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في تهيئة المناخ الاستثماري ومن خلاله في صياغة وتنظيم الإجراءات القانونية.
- الإسراع في تطوير السوق المالية لدول شمال إفريقيا من حيث حجمها وعمقها لكي تستطيع الوقوف أمام المنافسة الأجنبية وجذب الاستثمارات.

8. قائمة المراجع :

- 1- أحمد عبد الرحمن أحمد. (2004). ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، ، ، السعودية.
- 2- جابريل ليبورت. (1998). ، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية،، العدد 2، ، مجلة التمويل والتنمية.
- 3- حسين كريم حمزة. (2011). ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي،، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ،.
- 4- حميد الجميلي. (1996). ، مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء تحديات القرن المقبل، أفاق عربي، العدد 605، السنة الحادية والعشرون، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

- 5-رميدي عبد الوهاب، سماي علي. (2013). ، العولة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية. الملتقى الدولي. بسكرة .
- 6-روس ليفين. (1997). : أسواق الأوراق المالية، دفعة للنمو الاقتصادي، ، العدد3، صندوق النقد الدولي اذار (واشنطن. مجلة التمويل والتنمية.
- 7-زينب عبد العظيم. (2000). السياسة المصرية اتجاه الولايات المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت.
- 8-ستيف أونيو: . (2000). الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 2، .
- 9-محمد السيد سعيد. (1987). ، الشركات متعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ، مصر: الهيئة المصرية للكتاب.
- 10-محمد الصيرفي. (2007). ، البورصات، دار الفكر الجامعي، ط1، ، الإسكندرية.
- 11-محمد عبد العزيز عبد الله. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر، ، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، .
- 12هنا عبد الغفار، السامري. (2002). ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة ، ، بغداد.

13-UNCTAD. (1992). , "Formulation and Implementation on of Foreign Investment polices, Selected, key Issues". New York,.

أثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية
خلال الفترة (1990-2016)

*The effect of fluctuations in oil revenues on financing government
spending in Algeria, a standard study during the period (1990-2016)*

أ : هواري علي

المركز الجامعي مغنية - الجزائر

Houari.29@gmail.com

د: شبيبي عبد الرحيم *

المركز الجامعي مغنية - الجزائر

Chibirahim@yahoo.fr

Received: 02/07/2018

Accepted: 14/10/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين تقلبات العوائد النفطية وتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر. وقد توصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أهمية للعوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري، أما في الجانب القياسي فتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي، أما اختبار السببية جرانجر، فتوصل وجود علاقة بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في المدى القصير. وكان تفسير المحتمل لذلك، يرجع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الإنفاق الحكومي، التكامل المتزامن، اختبار سببية جرانجر.

تصنيف JEL: Q29, E59

* المؤلف المرسل: د: شبيبي عبد الرحيم الإيميل: Chibirahim@yahoo.fr

Abstract :

The aim of this paper is to study the relationship between the fluctuations in oil revenues and the financing of government expenditure in Algeria during the period 1990-2016, based on the data of the Bank of Algeria. The study concluded that the importance of the oil revenues in the Algerian economy. On Econometric side, the study results in a long-term cointegration between the fluctuations in oil revenues and government expenditure. And then, Test the causalité Granger, there is a correlation between the fluctuations in oil revenues and government spending in the short run. A possible explanation for this is the nature of Algeria's economy, which relies heavily on the hydrocarbon sector as its main source of income.

Keywords: Oil Revenue, Government Expenditure, Cointegration, Test Causalite Granger.

Jel Classification Codes: Q29,E59

1. مقدمة:

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على الاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد و في مقدمتها النفط، إذ يعتبر هذه الأخيرة سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء و إرساء قواعد الإقتصاد الوطني، ونظرا لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية، قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الإقتصاد الجزائري بشكل كبير، وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملة صعبة في تمويل جميع المشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم بها فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها أثار على الإقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حالة انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية للبلاد. وتمويل النفقات الحكومية بالنسبة للجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد البترولية وكما نعلم أن سعر البترول في السنوات الأخيرة شهد تراجع كبير مما أثر على السياسة المالية للدولة، وعليه وفي ظل

هذه التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية واعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، وعدم تنوع اقتصادها يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر؟
انطلاقا من هذا التساؤل قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية العوائد النفطية في الإقتصاد الجزائري؟
- ما هي العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- لغرض الإجابة المبدئية على التساؤل والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيتين التاليتين:
- تلعب العوائد النفطية دورا حيويا في تنمية وتحريك عجلة القطاعات الإقتصادية في الجزائر.
- هناك علاقة وطيدة بين العوائد النفطية والنفقات الحكومية في الإقتصاد الجزائري.

1.1. الدراسات السابقة :

- دراسة (Ahmed Hassan, Saleh Masan 2015): دراسة العلاقة الدينامكية بين عائدات النفط، الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في عمان خلال الفترة 1970-2013 باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية أن العائدات النفطية لها تأثير على الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي.
- دراسة (Saeed Karimi Petanlar, Somaye Sadeghi 2012): دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية في (15) دول النامية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2009، باستعمال السببية أنجل جرانجر والتكامل المشترك جوهانسن، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تكامل وعلاقة سببية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في المدى الطويل والقصير الأجل.
- دراسة (Eltony, Al-Awadi 2001): توصلت أن الصدمات التناظرية لسعر البترول تعتبر أهم عامل مفسر لتقلبات النفقات الحكومية في الكويت، والتي تعتبر بدورها من أهم محددات النشاط الاقتصادي في هذا البلد الغني بالبترول.

- دراسة (El-Anshasy, Bradly and Jouts 2005): حول ظاهرة دورية السياسة المالية، حيث تعتبر من أهم الدلائل الإقتصادية التي قدمها الاقتصاديون لتفسير انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فمعظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطا كبيرا بعائدات صادرات المحروقات، وتؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام، ويؤدي إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على إقتصاديات البلدان المصدرة للنفط.
- دراسة (Sajjad Faraji Dizaji 2012): أثر الصدمات النفطية على النفقات الحكومية والعائدات الحكومية في إيران خلال الفترة 1970-2008، والهدف من هذه الدراسة معرفة كيف تستجيب النفقات والإيرادات الحكومية لصددمات أسعار النفط (الإيرادات)، وتم استخدام المتغيرات (سعر النفط، ونسبة عائدات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونفقات إجمالي الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير الوهمي آثار الحرب مع العراق) باستعمال نموذج SVAR، حيث توصلت النتائج تحليل التباين مساهمة صدمات الإيرادات النفطية في تفسير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من مساهمة صدمات أسعار النفط.
- دراسة (Ugo Fasano, Qing Wango 2002): اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات في دول مجلس التعاون (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية والإمارات) المعتمدة على النفط، باستخدام التكامل المشترك ونموذج التصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة على العلاقة الدينامكية للإنفاق على صدمات الإيرادات أي الإنفاق الحكومي يتبع عائدات النفط مما يبين سياسة الإنفاق مواكبة الدورية للتغيرات في عائدات النفطية.

2- مفهوم العوائد النفطية

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة و المصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي (ناشور، هيام خزعل، 2012).

كما يمكن تعريفها أيضا: على أنها تلك المزايا الإقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيله العملات الأجنبية.

1.2. أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري:

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 و إلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط.

وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر خلال البرامج التنمية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الانتعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة 2001 إلى غاية اليوم.

ويظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 و إلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة و التي لم تشهد الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

2-2- القطاع النفطي: باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008 (بنك الجزائر ، 2012، صفحة 173)، وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة حيث بلغ متوسط سعر 94,45 دولار للبرميل، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء الثورة السعيرية التي عاشتها الأسواق العالمية.

3-2- قطاع الخدمات: تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها ، و التي كان لها الفضل بالنمو في هذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال الفترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات السابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % (بنك الجزائر ، 2000-2012)، بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع، باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

4-2 قطاع الفلاحة: تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 إلى غاية 2004.

فلقد بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 قدر بمبلغ 65,4 مليار دينار جزائري، (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001، صفحة 87) ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الانتعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، (نبيل، توشي محمد، بوفليح، 2012، صفحة 18) أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دينار جزائري، (مجلس الأمة، 2005، الصفحات 6-7) ليخصص له مبلغ 1000 مليار دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 (سفارة الجزائر في تونس، تاريخ الزيارة: 10-03-2018).

و من هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 بلغ قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري، (بنك الجزائر، 2014) وهذا في شكل إعانات و قروض تم منحها للفلاحين من أجل إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كان يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، بسبب انخفاض أسعار البترول، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي.

5-2 قطاع الأشغال العمومية: وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء و الأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة، وهذا عن طريق مساهمة المباشرة في العمليات و البرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري، (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 2014) والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع.

6-2 قطاع الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري، (بنك الجزائر، 2014) إلا أنه نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة العملية قد حققت انتعاشا سنة 2012 جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعال للإدخارات المالية المتراكمة.

3- دراسة قياسية لأثر تقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي

يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الإقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر على أكثر من 97 % في دخلها على الموارد البترولية، كما أن التغيرات في العوائد النفطية بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير قوي و ملموس على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر لاسيما على سياستها المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي، هذا ما يجعل الدولة ذات الهيكل الاقتصادي غير متنوع والتي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي، تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط، وبناء على الدراسات السابقة تم تقدير النموذج لقياس اثر تلك التقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي، يتم ذلك على أساس المعطيات المتوفرة عن الإنفاق الحكومي والعوائد النفطية خلال الفترة 1990-2016. وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات البنك الجزائر من التقارير السنوية .

$$LDEP = \beta_0 + \beta_1 LREO + \varepsilon_i$$

حيث i : يمثل عدد المشاهدات وهو يعبر عن الفترة 1990-2016

$LDEP$: لوغاريتم الإنفاق الحكومي

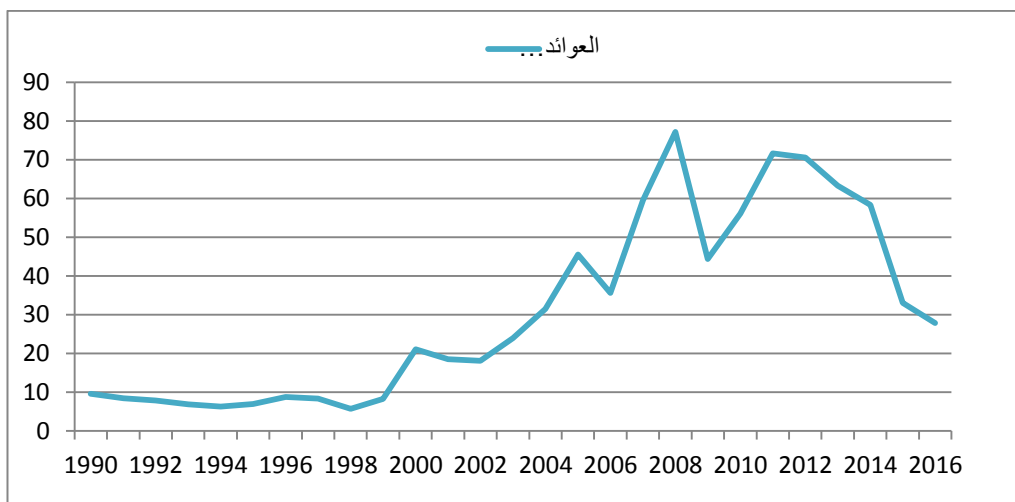
$LREO$: لوغاريتم تقلبات العوائد النفطية

1-3- تحليل المعطيات الإحصائية

1-1-3 العوائد النفطية: فقد مرت الجزائر بنفس الأحداث التي مرت بها الدول النفطية الأخرى، من حيث نمو الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، وهذا

بحسب التقلبات التي عاشتها أسواق النفط من حين لآخر، هذا ما سوف نبينه من خلال مراحل تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور تقلبات العوائد النفطية في الجزائر في الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الجزائر

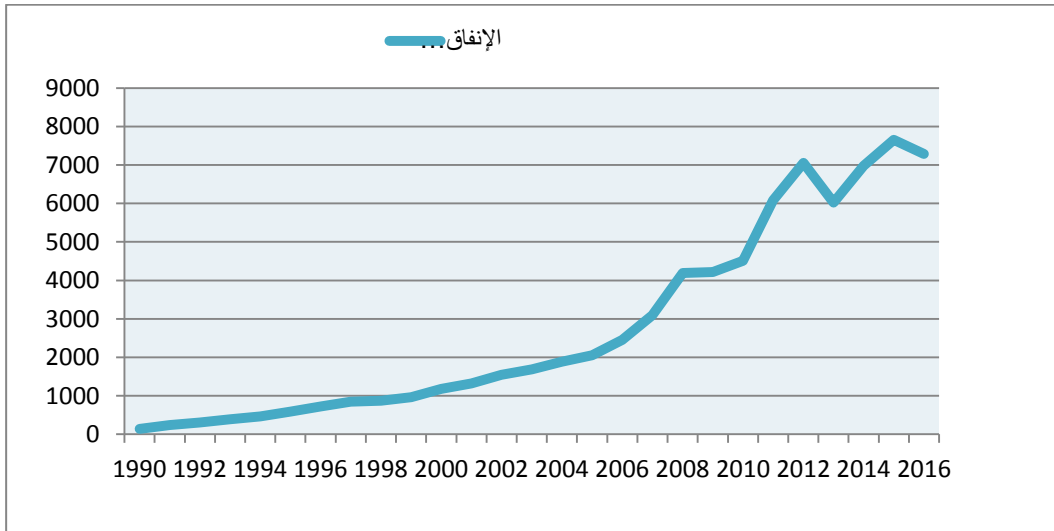
فقد شهدت الفترة ما بين 1990-1999 تذبذب في العوائد النفطية بسبب أسعار النفط في السوق الدولية، نتيجة عوامل خارجية ساهمت في ذلك، ففي سنة 1990 بلغت العوائد النفطية 9,58 مليار دولار، لتستقر عند مستوى 08 مليار دولار سنة 1991 و 1992، لتتخفض بعد ذلك، حيث سجل سنة 1999 انخفاض بمعدل قدر بـ 13,25% مقارنة بسنة 1990، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وكذا بسبب فرض منظمة الأوبك لقانون نظام الحصص على أعضائها بما فيهم الجزائر، أما خلال الفترة 2000-2012 تميزت بالعودة القوية للعوائد النفطية بعد فترة طويلة من التذبذب حيث بلغت العوائد النفطية سنة 2000 حوالي 21,06 مليار دولار، لتتخفض سنة 2001 و 2002، لترتفع بعد ذلك إلى 45,49 مليار دولار سنة 2005، وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية بسبب الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج وكذا زيادة الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية.

وفي سنة 2008 ارتفعت العوائد النفطية ارتفاعا قياسي لم تصل إلى هذا المستوى من قبل، بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 147 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة العالمية، بالإضافة إلى زيادة نمو طلب

الصيني، و في الفترة 2011-2012 سجل كذلك ارتفاع مستمر ب 71,66 مليار دولار نتيجة تعافي الإقتصاد العالمي و الظروف الجيوسياسية و الأمنية التي شاهدها منطقة شرق الأوسط وشمال إفريقيا في ليبيا، في حين عرف انخفاض في العوائد النفطية بعد سنة 2013 إلى غاية 2016.

2-1-3 الإنفاق الحكومي: مرت السياسة الإنفاقية الحكومية في الجزائر بعدت تطورات خلال فترة 1990-2016 و التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة، وقد توجهت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي لبرامج الإنعاش الإقتصادي، والشكل التالي يمثل تطور النفقات الحكومية في الجزائر:

الشكل رقم (02): تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (02) يمكننا تقسيم تطورات الإنفاق الحكومي على مرحلتين:

فترة 1990-1999: نلاحظ في هذه الفترة التزايد المستمر في حجم النفقات الحكومية لكن بمعدلات متناقصة، حيث ارتفع من 142,5 مليار دينار جزائري إلى 961,7 مليار دينار جزائري، وعدم ارتباطها نسبيا بأسعار البترول (انخفاض أسعاره) بفضل الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، وهذا برغم من سياسة التقشف التي اعتمدها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، و ترشيد النفقات الحكومية ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية.

فترة 2000-2016: مع مطلع بداية سنة 2000 الانفراج المالي سمح بالتحول إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية (زيادة النفقات الحكومية)، ونتاجا لذلك تم إقرار مشروع الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

والمشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية و البنية التحتية، المياه و النقل بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي و التنمية المحلية، وهذا راجع لنمو العوائد النفطية بحيث ارتفعت النفقات الحكومية من 1178,10 مليار دج سنة 2000 إلى 7058,17 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو قدر ب 499,11 %، ثم تميزت سنة 2013، 2014 و 2016 بانخفاض في الإنفاق الحكومي بسبب تراجع الحاد في أسعار النفط العالمية.

2-3- التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

1-2-3 اختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم في هذه المرحلة اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس -بيرون (PP) وباستعمال برنامج Eviews 9. يبين الجدول رقم (01) في الملحق نتائج اختبارات ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس -بيرون (PP) للمتغيرات في الحالتين عند المستوى و الفروق الأولى، مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار Akiake Info (Criterion).

تبين نتائج اختبار (ADF) و (PP) في المستوى (At Level) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني قبول الفرضية العديمة بوجود جذر أحادي، وهذا ما يبدو واضحاً وبارزا في الشكل رقم (03) في ملحق الأشكال.

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (01) في الملحق، أنه عند إجراء الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، بعدم وجود جذر أحادي، أي أن متغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل رقم (04) في ملحق الأشكال.

2-2-3 اختبار التكامل المتزامن

نجري اختبار التكامل المتزامن وهو اختبار انجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي و تقلبات العوائد النفطية، و النتائج تقدير دالة الانحدار النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (تقدير العلاقة طويلة الأجل) موضحة في المعادلة الآتية :

$$LDEP = 1,732 + 1,107LREO$$

$$(9,825) \quad (0,126)$$

- نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة، أن المتغير التفسيري تقلبات العوائد النفطية إشارة موجبة للمعلمة تدل على العلاقة الطردية بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي.
- قيمة معامل التحديد ($R^2=75.32\%$) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أي جودة تفسيرية مقبولة.
- المتغير المفسر تقلبات العوائد النفطية معنوي حسب إحصائية ستودنت عند مستوى المعنوية 5%.
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وثبات التباين كما هي موضحة في ملحق الجداول رقم (02) و (03).
- سلاسل البواقي مستقرة في المستوى كما هو موضح في الجدول رقم (04) ملحق الجداول وهو الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة، وبالتالي نستنتج أن من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.
- ولتأكيد النتائج المتوصل إليها في اختبار أنجل جرانجر قمنا باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR وهي درجة التأخير (03)، كما موضحة في ملحق الجداول رقم (05)، و أظهرت النتائج اختبار لجوهانسن رفض الفرضية العديمة حيث أن إحصائية لجوهانسن أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، أي توجد علاقة التكامل المشترك واحد بين متغيرات الدراسة.

3-2-3 نموذج تصحيح الخطأ:

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي، تأتي مرحلة تقدير النموذج تصحيح الخطأ كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن، وباستخدام برنامج Eviews 9 تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح في الجدول رقم (07) في الملحق باستخدام المعادلة الآتية:

$$D(LDEP) = \beta_0 + \beta_1 D(LREO) + E(-1) + \varepsilon_i$$

$$D(LDEP) = 0.059 + 0.147D(LREO) - 0.167$$

(7,519) (2,593) (-4,749)

من خلال المعادلة المقدرة أن معاملات تختلف جوهريا عن الصفر ومعامل قوة التذكير (la force de rappel) سالب ومعنوي، أي أن نموذج تصحيح الخطأ ECM محقق، مما يعني أن تقلبات العوائد النفطية تأثير إيجابي كبير في تمويل الإنفاق الحكومي.

3-3 اختبار علاقة السببية لجرانجر:

إن اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العديمة التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين المتغيرات الدراسة، والجدول رقم (08) في الملحق، يوضح نتائج اختبار العلاقة السببية، وتم اختيار عدد درجات التأخير بـ (03) وفق اصغر معيار (Akiake) و (Schwarz) في نموذج VAR.

كما هو ملاحظ في الجدول رقم (08)، أن إحصائية فيشر المحسوبة في الفرضيات العديمة (الثانية) اصغر من القمة الجدولية عند مستوى المعنية 5 %، وبالتالي تقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه، أما بالنسبة للفرضية الأولى فقد تبين أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية بين تقلبات العوائد النفط و الإنفاق الحكومي (LDEP - LROE)، نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية بين تقلبات العوائد النفطية يؤثر في تمويل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير وهذه النتيجة تبين أن الزيادة أو الانخفاض العوائد النفطية في الأجل القصير سيؤثر على زيادة أو انخفاض في تمويل الإنفاق الحكومي.

4- النتائج الدراسة:

— كشف اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات العوائد النفطية المعبر عنها بـ (LREO)، والإنفاق الحكومي بـ (LDEP)، هذه النتائج تعكس تأثير الكبير لتقلبات العوائد النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر أي زيادة بـ 10 % في تقلبات العوائد النفطية يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بـ 10.07 %.

— تعتبر العوائد النفطية من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت نموذج تصحيح الخطأ مدى تأثير العوائد النفطية في المدى القصير و الطويل في تمويل الإنفاق الحكومي.

- للعوائد النفطية قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات القطاع بصفة خاصة، كما انه يبين كبر درجة عدم التأكد التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية والقائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول.
- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل وتكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود.
- بينت نتائج سببية لجانجر أن تقلبات العوائد النفطية تأثير مباشر على الإنفاق، ويبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، ويستمر في المدى الطويل.

1.4. التوصيات والاقتراحات:

- تنويع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بقطاع الصناعات و القطاع الفلاحي، أصبح ضرورة حتى يكون الإقتصاد الجزائري في منأى عن الآثار السلبية للتقلبات النفطية.
- ضرورة الإهتمام بقطاع الخدمات و السياحة، باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد وخلق مناصب الشغل.
- الحد من دورية السياسة المالية، و العمل على تكريس القطيعة بينها و بين تقلبات العوائد النفطية، واتخاذ إجراءات للمتابعة والمراقبة الصارمة لصرف النفقات الحكومية.
- العمل على إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تحسن نمو الطاقة الإنتاجية الوطنية.
- ينبغي رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة وعدم الاعتماد وإعطاء الأولوية للجباية البترولية، وهذا لتجنب الآثار السلبية لتقلبات العوائد النفطية على الإيرادات العامة.

- استثمار التدفقات المالية التي مصدرها قطاع المحروقات في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيات وتشجيع الابتكارات.
- ينبغي استغلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع العادات النفطية، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز ورفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية.

5. الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) للمتغيرات

النتيجة	إختبار PP		إختبار ADF		المتغيرات
	بعد الفرق الأول	عند المستوى	بعد الفرق الأول	عند المستوى	
I(1)	0.0000	0.0950	0.0049	0.0953	LDEP
I(1)	0.0061	0.8575	0.0096	0.8697	LREO

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الملحق رقم (02): نتائج إختبار ارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.496992	Prob. F(6,19)	0.0594
Obs*R-squared	11.90375	Prob. Chi-Square(6)	0.0642

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الملحق رقم (03): نتائج إختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.085691	Prob. F(1,25)	0.3074
Obs*R-squared	1.123744	Prob. Chi-Square(1)	0.2891
Scaled explained SS	1.401811	Prob. Chi-Square(1)	0.2364

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الملحق رقم (04): نتائج اختبار إستقرارية البواقي

Null Hypothesis: E has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.429740	0.0173
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الملحق رقم(05):تحديد درجة التأخر

درجة التأخر	1	2	3
Akaike	-4.511015	-4.294049	-4.568306
Schwarz	-4.216502	-3.803239	-3.881101

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق رقم(06): إختبار جوهانسن للتكامل

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized	Trace		0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.429573	15.72655	15.49471	0.0461	
At most 1	0.115200	2.815049	3.841466	0.0934	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eview 9

الملحق رقم (07): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LDEP)				
Method: Least Squares				
/18 Time: 22:5103/14Date:				
Sample (adjusted): 1991 2016				
Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.059689	0.007938	7.519290	0.0000
D(LREO)	0.147620	0.056926	2.593205	0.0163
E(-1)	-0.167668	0.035299	-4.749951	0.0001
R-squared	0.523824	Mean dependent var		0.065733
Adjusted R-squared	0.482417	S.D. dependent var		0.055431
S.E. of regression	0.039879	Akaike info criterion		-3.497773
Sum squared resid	0.036577	Schwarz criterion		-3.352608
Log likelihood	48.47105	Hannan-Quinn criter.		-3.455971
F-statistic	12.65072	Durbin-Watson stat		1.684297
Prob(F-statistic)	0.000197			

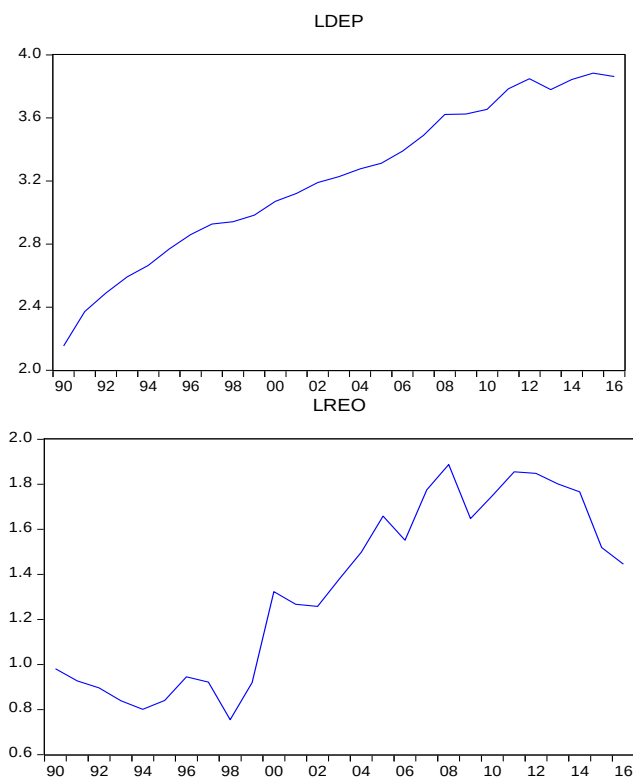
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الملحق رقم (08): العلاقة السببية بين تقلبات العوائد النفطية والإنفاق الحكومي

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LREO does not Granger Cause LDEP	24	5.27251	0.0094
LDEP does not Granger Cause LREO		0.57671	0.6381

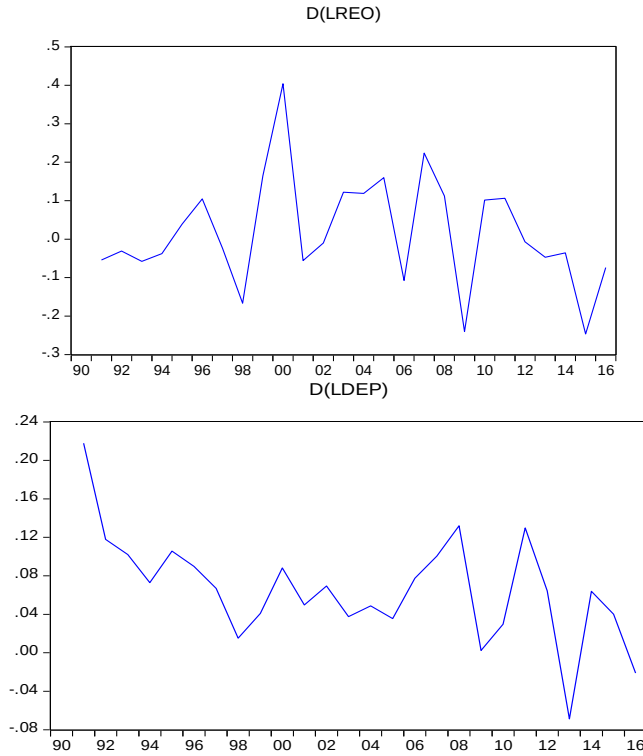
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الشكل رقم (03): عدم إستقرارية السلاسل الزمنية في المستوى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

الشكل رقم (04): إستقرارية السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 9

6. قائمة المراجع المعتمدة

- 1-سفارة الجزائر في تونس. (، تاريخ الزيارة: 10-03-2018)، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014..
سفارة الجزائر في تونس، متاح على الموقع الإلكتروني
التالي: http://www.ambdz.tn/Algerie/Economie%20en%20Algerie_vAr.php.
- 2-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. (2001). تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني . الجزائر.
- 3-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. (2014). برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. الجزائر.
- 4-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87. (بلا تاريخ).
- 5-بنك الجزائر . (2000-2012). الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر 202. الجزائر.
- 6-بنك الجزائر . (2012). التقرير السنوي لبنك الجزائر. الجزائر.
- 7-بنك الجزائر . (2014). الإحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير سنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 2001-2014.،. الجزائر.
- 8-مجلس الأمة. (2005). البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، مجلس الأمة، أفريل 2005، ، . الجزائر.
- 9-ناشور، هيام خزعل. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2008. العراق .
- 10-نبيل، توشي محمد، بوفليح. (2012). دور سياسة الانتعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في في الجزائر.،. الجزائر، :: الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر.

إمكانية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر

*The possibility of adopting the international financial reporting standard
for small and medium enterprises in Algeria*

أ: منال قدوري

أ: عطية خديجة *

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

المركز الجامعي أفلو - الجزائر

Kaddouri-manal@hotmail.fr

attiakhedidja@gmail.com

Received: 30/10/2018

Accepted: 03/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية في المؤسسات الجزائرية، وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أن الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن غيرها من المؤسسات، وأن المعايير الكاملة وضعت من أجل المؤسسات الكبيرة الحجم، وعليه تم وضع معيار دولي يناسب مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مستمد من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، ومطبق على جميع المؤسسات بدون تصنيف، ووفق المنظور الإيجابي لنظرية المحاسبة الذي يعمل على تحليل المعاملات الفعلية للمؤسسة من أجل تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في اختيار سياسة محاسبية معينة، تم تأكيد ذلك من خلال الدراسة، أن كل من المديونية والمعاملات الدولية وحجم المؤسسة، لا يؤثران على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤكد عدم جاهزيتها عن الإفصاح على قوائمها المالية وفق المرجعية الدولية.

الكلمات المفتاحية: مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف F00,F13:JEL

* المؤلف المرسل: أ: عطية خديجة الإيميل: attiakhedidja@gmail.com

Abstract :

This research aims to find out the requirements of disclosure of the financial information in the Algerian institutions in accordance with the Standard on SMEs international financial reporting, where the International Accounting Standards Board confirmed that the accounting of small and medium enterprises is different from other institutions, and that the full criteria developed for the large-sized enterprises, and it has been developing an international standard suitable for users of financial statements in the small and medium enterprises, as the financial accounting system in place in Algeria is derived from the full of international accounting standards, and applied in all institutions without classification.

It has been confirmed by this study that some processing of accounting events modes according to the financial accounting system is not suitable for small and medium enterprises in Algeria This underscores the different nature of financial statement users in this kind of institutions for others, according to the positive perspective of the theory of accounting, which is working on an analysis of actual transactions the institution in order to determine the economic and social factors affecting on choice of a particular accounting policy, was confirmed by the study that each of the indebtedness and international transactions and the size of the institution are not influencing on the small and medium enterprises in Algeria to apply the standard international financial reporting of small and medium-sized enterprises, and this underlines the lack of readiness on the disclosure of financial statements in accordance with international reference in this kind of institutions.

Key words: International Accounting Standards Board - International financial reporting Standard of SMEs The financial accounting system.

Jel Classification Codes: F00,F13

1. مقدمة:

من أجل إيجاد لغة محاسبية تراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأ الاهتمام بوضع معايير محاسبية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 "little IFRS" لتكون على شكل مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية مقارنة بالمجموعة الكاملة "Full IFRS"، وفي شهر جويلية

2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء على خصوصية هذا الإصلاح الذي قام به مجلس المعايير المحاسبية الدولية كحل لزيادة جودة المعلومات المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، تزايدت الحاجة إلى التعاون في ما بين الدول، وإثر هذه المستجدات يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إعادة النظر في نظامها المحاسبي، من أجل إنتاج معلومات أكثر شفافية وأكثر واقعية عن وضعها المالي، من أجل الاستفادة من فرص الاستثمار، ولتحقيق الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسات لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصيتها، وبناء على المنهج الإيجابي للمحاسبة الذي يبحث عن تحديد دوافع سلوك الإدارة في المسائل المتعلقة بالقياس والإفصاح المالي، للوصول إلى تفسير وفهم أفضل لطبيعة التطبيقات المحاسبية القائمة. وعليه يمكن دراسة الدوافع المؤثرة على اختيار المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل للقياس المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

1.1- إشكالية البحث : قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي، بهدف مساهمة الممارسة المحاسبية العالمية، الذي نتج عنه اعتماد النظام المحاسبي المالي، يطبق على مختلف المؤسسات مهما كان حجمها، والذي اعتمد على المعايير المحاسبية الدولية الكاملة في إعدادها، في حين أدرك مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الإفصاح عن وضعيتها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، الموجه أساساً إلى مؤسسات تعمل في بيئة معقدة ومتطورة، لذا سارع لوضع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتخفيف العبء المحاسبي، وفي نفس الوقت يمكنها الحصول على قوائم مالية وفق مرجعية دولية تستطيع بها الخروج وراء الحدود للبحث عن رؤوس أموال وتوسيع نشاطها دولياً. وعليه نسعى من خلال هذا البحث في ظل تعدد البدائل المحاسبية واعتماد النظام المحاسبي المالي بدون تفرقة بين خصوصيات المؤسسات الجزائرية، إلى تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة إمكانية وجود دوافع وفق المنظور الإيجابي للمحاسبة، من أجل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية وفق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات الجزائرية، وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بها؟

1.2- فرضيات البحث: كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع:

- الفرضية الأولى: تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- الفرضية الثانية: يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الفرضية الثالثة: لا يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.3- هيكل البحث: تقوم الدراسة على تسليط الضوء على المشاكل المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتعريف مستخدمي القوائم المالية بأهمية معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص، من أجل مساعدتهم على تقييم الأداء المحاسبي المالي، لاتخاذ قرارات مناسبة مبنية على أسس دولية، خاصة وأن لدى المؤسسات توجهها نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، مما يلزمها توفير معلومة مالية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، بصورة أقل تعقيد من المعايير الكاملة. وينقسم هذا البحث الى ثلاث أقسام: أولا نتناول منهجية الدراسة والإشكالية، ثم نستعرض الأدبيات النظرية، وثالث نتطرق للجانب التطبيقي، على مجموعة من المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الخاصة، أخيرا نعرض النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

ثانيا: أدبيات النظرية

سنعرض بعض أدبيات موضوع الدراسة وبعض الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث والتحليل العوامل المؤثرة في تبني معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة (سمير سحنون، 2006)، وذلك لاختلاف معايير التصنيف من بلد لآخر، فالبعض يعتمد على معايير كمية في تصنيفها بالاعتماد على مؤشر العمالة ومؤشر رأس المال (قريشي، محمد صغير، 2011، صفحة 170)، وغيرها يعتمد على معايير وصفية من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات من بينها الملكية، واستقلال الإدارة، حجم المؤسسة في السوق.. الخ ولكن حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن المعايير سابقة الذكر ليست الوحيدة المستخدمة لتصنيف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه حدد معيار آخر يجب اعتماده لتصنيف المؤسسات الكبيرة عن غيرها، وهو المسؤولية المحاسبية اتجاه الجمهور كأساس للتصنيف

وعليه فتعتبر كل مؤسسة لديها مسؤولية اتجاه الجمهور مؤسسة كبيرة، وتطبق المعايير المحاسبية الدولية Full IFRS في إعداد قوائمها المالية، والمؤسسات التي ليست لديها مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور تعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة وعليه تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص IFRS-Pme

2.2.1- معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص: كان النقاش حول تصميم المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم نسبيا، حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1976 (Rached, HEDFI Mohamed, 2010, pp. 14-15) وتناقلت بعد ذلك إلى عدة دول: إنجلترا ودول أوروبية أخرى، وكذلك في كل من أستراليا وكندا. وفي أوائل العقد الماضي أصبح موضوع تطوير المعايير المحاسبية الخاصة لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع اهتمام العديد من الهيئات من بينها هيئة ISAR، ولكن بدأت أولى ثمار قبول مبدأ تنوع احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة، حيث وثقت هذه الجهود من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بداية من 2001 (Base de conclusion IFRS pour PME, 2009) حيث تمثل هذه فترة نمو، وتم نشر "مسودة مناقشة" حول هذا الموضوع من أجل توحيد وجمع الآراء وأقرت اللجنة التأسيسية للمعايير الدولية للتقارير المالية في تقريرها السنوي الصادر في 2002، عن مشكلة المعلومة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإنشاء مجموعة عمل تضم على خبراء لتقديم المشورة بشأن قضايا محاسبية واعطاء الحلول والاحتمالات الممكنة، حيث تأسست هذه المجموعة الاستشارية من أجل تحديد الحلول للتقليل من الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الحرص على الحفاظ لتطبيق مبادئ الاعتراف والقياس للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا احترام قيد التوازن بين التكلفة والمنفعة، وفي جوان 2004 (Ramona Neag and others, 2015) نشر المجلس ملف بحث يحتوي على آراء أولية حول وضع المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرض النهج الذي اتبعه فريق العمل لتطوير معايير دولية تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبرز هذا الملف عددا من القضايا التي اقترحها المجلس كحلول أولية ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وفي هذه المرحلة لم يصدر مقترحات ملموسة لتبسيط المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد وردت مائة وعشرين ردا على تنفيذ ملف البحث، وبعدها بدأ المجلس اجتماعات لمناقشة

الخطوط العريضة كمدخل لوضع معيار مناسب لهذا النوع من المؤسسات. وبعد هذه الخطوة من التشاور والبحث سمح للمجلس تحديد مدخله، ونشر في ذلك في 05 أفريل 2005 (RUSSO, Raimondo LO, 2010) استمارة أسئلة حول التغييرات في المبادئ المحاسبية، وطرق التقييم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية لتكييفها مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أبرز قضيتين: في الأولى سعى إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تبسيط المبادئ المحاسبية وطرق التقييم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية؛ الثانية: سعى إلى التعرف على المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية والتي لا تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد وردت أكثر من مائة رد وتم مناقشتها في اجتماعات وهذا ما أدى إلى بلورة "مسودة مناقشة" في جانفي 2006 (RUSSO, Raimondo LO, 2010)، عرض فيها المعيار المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد وضعت الإصدارات المتتالية لهذه المسودة لمراعاة التعليقات التي وردت خلال الاجتماعات والموائد المستديرة، التي نظمت مع معدي ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إعادة إصدار مسودة مناقشة في فيفري 2007. وبعد سنتين من هذا الإصدار وبعد حذف العديد من الأجزاء من المعيار التي كانت تشكل تداخلا بين هذا المعيار والمعايير المحاسبية الدولية في شكلها الكامل، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بنشر النسخة الأخيرة من المعيار في سنة 2009. (Devrimi Kaya, Maximilian Koch, 2015, p. 96)

2.2.1- أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها على أنها لغة الأعمال، ومن حيث نشاطها توصف على أنها نظام معلومات يعتمد على قياس واقع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتوصيل المعلومات المالية. حيث أنها تدعم العولة الاقتصادية وتوحد الأسواق المالية (شنوف، شعيب، 2007،، صفحة 16).

أهداف تحسين عملية المقارنة: فحسب " Hoarau " المقارنة بين المعلومات المالية ظهرت كشرط ضروري لتوزيع أفضل للموارد في جميع أنحاء العالم، ولخفض تكاليف المعاملات"، (Rached, HEDFI, Mohamed, 2010) فعملية المقارنة تفتح مجالا للرؤية أمام صناع القرار في ما يحدث وراء الحدود وتسمح بإعطاء نظرة جيدة حول الأداء المالي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمن بين صناع القرار في هذه الأخيرة نجد المسيرين والشركاء في المرتبة الأولى، حيث يسعون إلى البحث والتحليل والتنفيذ الأفضل للممارسات من أجل تحسين الأداء وضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة. وتسمى هذه الطريقة عادة بالمقارنة المرجعية Benchmarking ، والفئة الثانية من صناع القرار هم المستثمرين

والجهات المانحة لرؤوس الأموال وكل الجهات المالية والاقتصادية الأخرى، فهذه الفئة تواجه المنافسة المتزايدة واستمرار الحاجة إلى أسواق جديدة، والبحث عن تحسين القدرة التنافسية، ولكن لا يمكن استخدام هذه المقارنة المرجعية إلا في حالة تجانس أساليب قياس الأداء وخاصة المالية منها والمتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة والمأخوذة من السجلات المحاسبية، واغتنام الفرص الاستثمارية بأقل تكلفة. لهذا وضع المجلس قضية المقارنة بين القوائم المالية من بين أحد القضايا المرتبطة بضرورة وجود هذا المعيار.

ب-هدف زيادة الشفافية: أجمع الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة أن الشفافية في المسائل المالية، إيديولوجية حقيقية، حيث قال Labegare Dabooba: "الحاجة إلى التواصل المالي الشفاف أصبح أحد المطالب الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية والمالية" (Rached, HEDFI Mohamed, 2010)، حيث ازداد الطلب حول الشفافية في القوائم المالية بعد الفضائح العالمية في السنوات الأخيرة مثل شركة "إنرون" و"وردكوم" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"بارمات" في إيطاليا، وغيرها من الشركات. وفي هذا الإطار فإن معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدم من مجلس المعايير المحاسبية الدولية، يمكن أن يساعد وبلا شك في تحقيق المزيد من الشفافية والقبالية للمقارنة في القوائم المالية المعدة، من قبل هذه المؤسسات، وهذا استنادا إلى سمعة المجلس العالمية كهيئة تنظيمية دولية، من شأنه أن يزيد من تقليل المخاطر المتوقعة في هذه المؤسسات، والحد من تباين المعلومات، وبالتالي توسيع نطاق الجهات المانحة للتمويل، وبالتالي خفض تكلفة رأس المال.

ج-هدف تحقيق التنمية: تلعب المعايير المحاسبية الدولية دورا كبيرا في تطوير المؤسسات داخليا وخارجيا، فعلى الصعيد الخارجي من شأنها أولا تعزيز الاستثمار وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعولة الأسواق المالية أجبر المستثمرين للتطلع دائما لمستويات عالية من الأداء، وينعكس ذلك خصوصا على زيادة المساهمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرغم وجود مفاهيم وطرق تكنولوجية اقتصادية حديثة مستعملة لترجمة أداء المؤسسات، إلا أن هذا لا يتحقق دون توفير معلومات محاسبية ومالية واضحة وموثوقة، تفسر أداء المؤسسة. وفي هذا السياق وعلاوة على ذلك من بين أخطر المشاكل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأماكن أخرى في العالم، نقص التمويل الخارجي وارتفاع تكلفة رؤوس الأموال (Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN)، وهذا الوضع هو نتيجة لعدم وضوح الرؤية من قبل المقرضين وارتفاع مخاطر الأداء المرتبطة بأنشطة هذه المؤسسات، وكذلك من المهم أن نذكر أن معايير الإبلاغ المالي Full IFRS بصفة

عامة والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة little IFRS، وجدت لتلبية احتياجات هذه الفئة من المستخدمين، حيث من بين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية ASB يوجد ممثلين من المؤسسات المالية يساهمون في إعداد المعايير حيث تساعد هذه الأخيرة على وضع منهجية جديدة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على مؤشرات وطرق جديدة للتفسير وتحسين الأداء، على عكس المنهجية السابقة المرتبطة بنتيجة الاستغلال، حيث لا يمكن الحكم وتحليل أداء المؤسسة من خلال النتيجة التي حققها، ومن مقدار السيولة التي توفرها بل بمعرفة كيف يتم تخصيص الموارد المتاحة. هذه الرؤية الجديدة، يمكن أن تسهل على هذه المؤسسات في الحصول على الائتمان من القطاع المالي عن طريق "استبدال الضمانات الحقيقية تدرجيا بتحليل الأداء المالي" وهذا التغيير في الرؤية لا يشمل فقط على تطبيق أساليب محاسبية جديدة وعرض القوائم المالية بل أيضا من خلال إنشاء نظام معلومات كامل، وإصلاح التواصل المالي. أما على الصعيد الداخلي فإن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو أيضا فرصة لإعادة النظر وإعادة تحديد أدوار بعض الجهات داخل المؤسسة، فالهدف من الموثوقية وملائمة المعلومات يحث على ضرورة لامركزية المعلومات التي من شأنه أن يؤدي إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة في مجال جمع وتحليل ونقل المعلومات، وبالتالي الاستفادة من رأس المال الفكري التي غالبا ما يتم استغلاله بشكل سيء وخاصة في هذه المؤسسات. كل هذه التغيرات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي يشكل قاعدة مثالية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة أنها تشكل من أهم ركائز الاقتصاد لأي دولة في العالم.

3.2.1- دوافع اختيار معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين بدائل الاختيار

المحاسبي

إن المنهج الايجابي المحاسبي يهتم بتحديد دوافع سلوك الادارة في المسائل المتعلقة بالقياس والإفصاح المالي، وإلى تفسير وفهم أفضل لطبيعة التطبيقات المحاسبية القائمة، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد المعلومات المالية لذلك فهي تأخذ كافة الآثار المتوقعة للمعلومات التي تم الإفصاح عنها، وقد بينت العديد من الدراسات دوافع الادارة لتدخلها بعمليات القياس فقد تكون دوافع تعاقدية من أجل تحقيق مصالح شخصية أو دوافع للاقتراض، من أجل تخفيض تكلفة القرض وأخرى دوافع ضريبية، وذلك للتأثير على المدفوعات الضريبية، ودوافع السوق المالي، وذلك للمحافظة على سمعة

الشركة أمام منافسها، وللحفاظ على أسعار أسهم الشركة وتعظيمها باستمرار، ولمقابلة توقعات المحللين الماليين.

وعليه ووفقا لهذا المنظور الذي يبحث عن دوافع الاختيار بين بدائل الاختيار المحاسبي، سوف يتم دراسة وتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم الوقوف على إمكانية تبني المعيار الدولي الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2.2- العوامل المؤثرة على تغيير البنية المحاسبية إلى مرجعية دولية: إن المحاسبة ماهي إلا مرآة عاكسة للوضع المحاسبية للمؤسسة، فهي تسعى إلى اختيار البديل المحاسبي الذي يلبي رغبات مستخدمي قوائمها المالية، مما يساعدهم ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة ونذكرها كالتالي:

1.2.2- التبعية إلى الأسواق العالمية: إن المؤسسات التي لديها عمليات توزيع على نطاق واسع جغرافيا يجب عليها تلبية احتياجات مستخدمي قوائمها المالية، فوفق الدراسة التي أجراها B. Raffourier 1995 أكد أن المؤسسات التي تمارس أنشطة على الصعيد الدولي هي معنية أكثر من غيرها عن الإفصاح عن معلوماتها لتلبية احتياجات المستخدمين الأجانب، ووفق دراسة Joachim et S Thorsten 2006 أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الأنشطة الدولية للمؤسسة وإمكانية الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة اختيارية. (Daniel Zeghal , Yosra MNIF Selmani, 2010, p. 99)

2.2.2- حوكمة المؤسسات: إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير، وعلاوة على ذلك فهناك تأثيرا لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أصحاب المصالح، والذين يحاولون التقليل من مشكل تماثل المعلومات وتعزيز ثقتهم في المؤسسة، وعليه يمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر على اعتماد المؤسسة على المرجعية الدولية فيما يلي:

أ- نوعية مكاتب التدقيق: أثبتت العديد من الدراسات دور مكاتب التدقيق في تغيير البنية المحاسبية للمؤسسة، في إطار نظرية الإشارة، وأكد العديد من الباحثين منهم R.S.O. Wallace et K. Naser 1995 أن مكاتب التدقيق تشجع زبائنها على إفصاح أكبر قدر ممكن من المعلومات، والاعتماد على مرجعية دولية في إعداد القوائم المالية الذي من شأنه يزيد من حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها، ويرجع تشجيع مكاتب التدقيق على تغيير بنيتها المحاسبية لزبائنها وفق المرجعية الدولية لسببين رئيسيين هما:

• إجبار الزبائن على تطبيق معايير محاسبية صارمة ذات جودة عالية، لإثبات جدية هذه المكاتب والمحافظة على سمعتها.

• أن ترى هذه المكاتب واضعي المعايير المحاسبية الدولية ذوي مؤهلات علمية عالية في مجال المحاسبة. 2005

ومن نتائج الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين مكاتب التدقيق الدولية "Big4" واعتماد معايير محاسبية دولية بصفة اختيارية دراسة ZÉGHAL Daniel & Yosra MNIF SELLAMIS سنة 2010 في دراسة أجريت على الشركات الفرنسية التي اعتمدت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة اختيارية، قبل الزامية تطبيقها سنة 2005.

ب- حجم المديونية: أكدت العديد من الدراسات أن حجم المديونية يؤثر على البنية المحاسبية للمؤسسة، فوفق دراسة أجراها (M. Jensen et W. Meckling (1976 ترى أن التمويل الخارجي يشكل فرصة للمساهمين لنقل الثروة في حساباتهم الخاصة على حساب الدائنين، وفي الواقع المساهمين لديهم حافز لاستثمار الأموال المقترضة في مشاريع محفوظة بمخاطر من أجل زيادة العائد المتوقع، ومن دون تكبد أي تكلفة إضافية، ولذلك فإن المؤسسات التي تستدين كثيراً هي الأكثر حاجة إلى وجود رقابة فعالة على علاقة الوكالة التي تربط المساهمين والدائنين، وبالتالي فالإفصاح عن المعلومات الإضافية ضمن القوائم المالية تستخدم من قبل الدائنين من أجل مراقبة وضعية المؤسسة.

وأكدت دراسة أجريت (C. Michaïlesco (1998) et M. Chavent et al 2005 أن حجم المديونية يؤثر فعلاً على حجم المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية، ويمكن القول أن نسبة المديونية تعد من أهم المحددات التي تؤثر في عملية الاختيار المحاسبي، حيث تميل الإدارة العليا للمنشآت التي تزيد فيها الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة، إلى اختيار تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي يترتب عليها زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة حقوق الملكية، وذلك تخفيفاً لحدة القيود أو الشروط التي تفرضها اتفاقيات القروض على أنشطة تلك المنشآت، وغالباً ما تتعلق هذه القيود والشروط بحجم حقوق الملكية.

ج- الملكية الفردية: أكدت دراسة التي قام بها الباحثين (G. Joachim et S. Thorsten 2006) أن تركيز الملكية يؤثر على تبني معايير محاسبية دولية، ونقلاً عن (مذكور ، جمال عبد الغني ، 2008) أنه في حالة المؤسسات التي تدار بواسطة ملاكها، فإن المدير سوف يتخذ جميع القرارات التي تعظم منفعتها وأرباحه، ولكن في حالة إذا ما امتلك المدير أقل من 100% من رأس المال (انفصال الملكية عن الإدارة بدرجة ما)، فإنه سوف يميل إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمدير المالك، وسوف يميل إلى الحصول على

المزيد من المزايا الإضافية لأن جزءاً من تكلفتها سوف يتحمله الملاك الآخريين. ويتنبأ المنهج الإيجابي للمحاسبة، بأن المؤسسات المدارة بواسطة مديرين أجراء تكون أكثر احتمالاً للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، التي تؤدي إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من المؤسسات التي يديرها ملاكها (مقلد، محمد محسن عوض، 2010، صفحة 13).

3.2.2- الخصائص التشغيلية: إن الأهداف الوظيفية للنظام المحاسبي من قياس واتصال تتحدد في ضوء الأهداف المرغوبة من النشاط، وتختلف أهداف النظام المحاسبي للمؤسسة باختلاف النطاق الوظيفي للوحدة، مما يترتب عليه اختلاف تطبيق المبادئ والأسس والقواعد والأساليب والإجراءات، وكذا حسب البيئة التي تنشط فيها، وعليه فخصائص التشغيلية للمؤسسة لديها أثر كبير في تحديد الأساليب والقواعد المحاسبية المتبعة، حيث يوجد خاصيتين تشغيليتين في المؤسسة تم التأكد من تأثيرهما على تبني المعايير المحاسبية الدولية وهما كالتالي (Houda Affes, 2007, p. 113):

أ- حجم المؤسسة: وفق دراسة أجراها (M. Jensen et W. Meckling 1976) أن تكاليف الوكالة تزيد كلما زاد حجم المؤسسة، وعليه فعلى المؤسسات أن تفصح عن معلومات أكثر من أجل تقليل تكاليف الوكالة فالمؤسسات ذات الحجم الكبير تفصح عن معلومات أكثر من غيرها من أجل تقليل مصاريف الوكالة. ووفق دراسة

(M. Firth 1979 et A.T. Craswell et S.L. Taylor 1992) المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تشكل مصدر رئيسي للمعلومات الاضافية يجب أن تكون أقل كشف عن المعلومات الاضافية التي يمكن ان تضعها في موقف تنافسي غير ملائم. وأخيرا وفقا لنظرية الإشارة أكدت دراسة (M. Bourmont, 2006) يجب تشجيع مسريين المؤسسات الكبيرة، أن يقدم تقريراً للمستثمرين على نوعية أعمالهم من خلال نشر معلومات أكثر، وأكدت دراسة (R. Cuijpers et W. Buijink 2005) على وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية بشكل اختياري، أما المؤسسات الصغيرة فأكدت العديد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات، ولكنها تحتاج إلى محاسبة فعالة منخفضة التكاليف وإرشاد إداري، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف المطلوب، إذ يرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات التي تميز القطاع فضلا عن إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية.

ب- معدل الربحية: أكدت العديد من الدراسات أن لمعدل المردودية أثرا على تبني معايير محاسبية دولية، فكلما كان مستوى العوائد مرتفع كلما يميل المسيرين إلى الإفصاح عن المعلومات التي تشير إلى

مهاراتهم الإدارية للمؤسسة، وذلك من أجل تحسين مستوى أجورهم، ويذكر أن كلما كانت تكلفة رأس المال أكثر كفاءة كلما سعى المسيرين إلى الإفصاح عن وضعية المؤسسة للمستثمرين المرتقبين، من أجل تقييم الأوراق المالية. وأكدت دراسة أجراها الباحثين

(2006 C. Leuz et R. Verrecchia et G. Joachim et S. Thorsten) على شركات ألمانية أن معدل المردودية يؤثر إيجابيا على اختيار استراتيجية تبني معايير محاسبية دولية بطريقة اختيارية.

وتشكل المحددات المذكورة سابقا، والتي تؤثر على تبني معايير محاسبية دولية، تم اختبارها على المعايير المحاسبية الدولية الكاملة Full IFRS أي على المؤسسات كبيرة الحجم، وبما أن هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف تماما على المؤسسات الكبيرة، فقد يمكن أن تشكل هذه المتغيرات فارقا عند اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى قدرتها على تبني المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS – PME.

يمكن القول بأن التعاقدات / الالتزامات الضمنية، قد ينظر إليها كأحد محددات اختيار سياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية البديلة، حيث تميل الإدارة إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح بهدف التأثير على الأطراف الأخرى المهتمة من أصحاب المصالح، وذلك عند تقديرهم لسمعة الشركة في مجال الوفاء بالتعهدات والالتزامات الضمنية، ويعتبر ذلك تجسيدا لأحد أهم مشاكل الوكالة، وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات وفقاً لنظرية المحاسبة الإيجابية، وذلك بهدف حصر بعض الدوافع الاقتصادية والسلوكية للمؤسسات في حالة المفاضلة بين السياسات المحاسبية للظاهرة، يستلزم تفسيرها من خلال المنهج الإيجابي للمحاسبة، التي ترتبط بالجانب التطبيقي، حيث يتم ملاحظة الواقع العملي وتفسيره وتحليله والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وعليه يجب أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية، ولذلك تم اختيار مجموعة عوامل يتم اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لمعرفة مدى جاهزيتها على تبني معيار محاسبي دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2.2. ضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، أو على الأقل

تختلف عنها إلى حد ما، لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية، وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها وهذا ما ولد تردد من قبل المدينين، فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل، ومع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية، ربما قد يشكل عقبة رئيسة أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة، فمن الناحية الاقتصادية هناك اختلاف كبير في تأثير صفقة ما على مؤسسة تجارية يقوم بها شخص واحد أو شخصان، وتأثيرها على مؤسسة كبيرة، فرغم حدوث نفس الصفقة لكلا المؤسساتين، إلا أن الظروف التي تتم فيها مختلفة، وبالتالي على المحاسبة أن تكون قادرة على تبيان ذلك (مهاوة، أمال، 2011، صفحة 25).

ومنذ ظهور المحاسبة وهي تطبق على جميع المؤسسات على حد سواء دون مراعاة شكلها أو حجمها، لكن مع بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تصنيف العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات أو فشلها إلى مجموعتين: عوامل خارجية مثل المنافسة، التشريعات الحكومية، التكنولوجيا وعوامل بيئية أخرى، وعوامل داخلية مثل مهارات التسيير والنظم المحاسبية، ففي دراسة أجراها Wichmann سنة 1983 حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة، وجد أن 60 % من المشاكل يعود إلى المحاسبة.

وتصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبة والرقابة النقدية والرقابة على التكاليف، أما عن النسبة المتبقية 40 % أرجعت إلى مشاكل أخرى كالتسويق من حيث التخطيط وتحديد السوق المستهدف والتسعير، إلى جانب مشاكل إدارية أخرى تمثلت في التخطيط على المدى الطويل ومراقبة المخزون واختيار الموظفين والإشراف عليهم والسيطرة على الديون وغيرها. وبعبارة أخرى فإن المشكل ككل نُسب إلى المحاسبة أو إلى قضايا ذات الصلة بالمحاسبة. وكما أثبتت دراسة حديثة أخرى أجراها مجلس المعايير المحاسبية الدولية على 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 20 دولة نامية، بالأدلة أن لجودة المحاسبة في هذا القطاع أثرا بالغ الأهمية على كفاءة الاستثمار ونجاعته. وتظهر أهمية المحاسبة في دورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي والجزئي، فضلا على أنها أداة للإثبات والرقابة. وعليه قدم مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معيارا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وموجها خصوصا لتحفيز اهتمام المستثمرين

والجهات المانحة لرؤوس الأموال، من أجل ضمان توفير اتصال مالي وقابل للمقارنة وذو جودة عالية. وأرجع المجلس أسباب وجود هذا المعيار للأسباب التالية: (Base de conclusion IFRS pour PME, 2009)

- المؤسسات المالية التي أصبحت تقدم قروضا خارج حدودها الوطنية، ففي معظم الدول أكثر من نصف المؤسسات المستفيدة من القروض لدولة ما، تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولاتخاذ قرارات الإقراض ووضع شروطه وأسعار الفائدة يتطلب وجود القوائم المالية، كذا إجراء مقارنات بين القوائم المالية، يعد عاملا محمدا لكفاءة أسواق رأس المال؛
 - الموردون يردون تقييم الأوضاع المالية للمستثمرين في بلدان أخرى قبل بيع سلعهم أو خدماتهم على الحساب؛
 - وكالات التصنيف المالي في محاولة وضع تصنيف موحد عبر الحدود مثل البنوك وغيرها من المؤسسات التي تعمل عالميا، فتعتبر الأرقام المالية المقدمة لها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية التصنيف؛
 - الموردون الأجانب الذين يستخدمون القوائم المالية لتقييم آفاق العلاقات التجارية على المدى الطويل؛
 - مؤسسات رأس المال الاستثماري التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - المستثمرين الخارجيين الذين لا يشاركون في الإدارة اليومية للمؤسسة؛
- فالاعتماد على مرجعية محاسبية ذات جودة عالية، ضروري لتسيير شؤون المؤسسة في مختلف انحاء العالم، وذلك من خلال الاعتماد على قواعد محاسبية محكمة، تضمن الرقابة المستمرة، حيث يجب توفير منبر إعلامي للمؤسسات الموجهة للأسواق المالية من أجل مساعدتها على تخطيط أعمالها وقراراتها، وعليه يتطلب هذا وجود جهة داخلية فعالة وكفؤة قادرة على إدارة وتوليد تدفقات المعلومات. وعليه فوجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تطويرها داخليا وخارجيا.

5.3.2. أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يؤدي تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-PME على الأرجح إلى تغيير المنهجية، وسلوكية أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للمؤسسة، حيث يشكل هذا التغيير جانبا إيجابيا

لكونه يسلط الضوء على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التنموية، وعلاوة على ذلك يشكل هذا التغيير تحدياً جديداً بالنسبة لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إدارة الأعمال (management)، لكون هذا التوافق سوف يؤثر على أساليب إدارة المؤسسة وسبل اتخاذ القرار المعتمدة فيها، من ناحية مركزية المعلومة والقرار ومشاركته على نطاق واسع مع مختلف الجهات الفاعلة في مراقبة وقيادة المؤسسة (pilote)، فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مرجعية تراعي خصوصيتها، من شأنه أن يغير رؤيتها وينطبق على وجه الخصوص على النقاط التالية (Rached, HEDFI Mohamed, 2010)

5.3.2. الأثر على حوكمة المؤسسات: إنه من المثير للاهتمام تحليل الآثار المترتبة على إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما له من أثر على أداء المؤسسات وعلى نظام المعلومات ونظام مراقبة التسيير، وعليه يمكن تخليصها هذه مؤثرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات كالتالي:

أ- تصور جديد لمفهوم الأداء: إن أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها فهي تستخدم مجموعة من الموارد المختلفة لتوفير منتج أو خدمة، وبذلك فهي تخلق وتوزع قيمة (valeur)، وفي هذا الإطار يأتي دور المحاسبة في توفير المعلومات المتعلقة بتلك العمليات لتلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية، لكون النظام المحاسبي المالي ليس موجه بالتحديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو بذلك لا يسلط الضوء على مفهوم خلق القيمة حقا بما يتوافق مع هيكل (Structure) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الواقع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مفهوم أرباح الاستغلال الموضح في القوائم المالية مؤشرا رئيسيا لأداء المؤسسة ومردودية عملياتها، وحتى المتعاملين مع المؤسسة يرون أن متغير النتيجة يمثل قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك والدائنين...والخ، فالنتيجة هي حقيقة تمثل قدرة المؤسسة على البقاء على قيد الحياة والنمو، وبذلك تساهم في تحديد القرارات الاستثمارية والتمويلية وهذا التصور للأداء محدودا جدا، ولا يظهر أداء المؤسسة الداخلي من حيث خلق القيمة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمادية للمؤسسة، وهذه الطريقة تؤثر فعلا على أساليب الإدارة المتبعة من قبل مسير المؤسسة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحقيق أهداف الأداء. وعليه فالاعتماد على مرجعية دولية مخصصة فعلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم أداء المؤسسة ويساعد في الوصول إلى متطلبات حوكمة

المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل لموارد المؤسسة، والذي يعتبر من أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تكون لديها موارد محدودة.

ب- تطوير نظام المعلومات والتسيير إن كل تغيير في الاطار المحاسبي (Rached, HEDFI Mohamed, 2010) أو في أحد مفاهيمه، بلا شك سوف يؤثر على نظام المعلومات ونظم التسيير بالمؤسسة، لما لهم من علاقة في الجمع وتوجيه المعلومات ومعالجتها محاسبيا، حيث يشكل التوافق مع المرجعية الدولية مثل المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن ينجم عنه انعكاسات على مستوى نظم المعلومات والتسيير، كون التوافق معه يتطلب توفير سلسلة من المعلومات، والتي عادة تتجاوز قدرات المحاسبين داخل المؤسسة، مثل التقييم بالقيمة العادلة لبعض الاصول أو تحديد مدة الاهتلاك لأحد عناصر الأصول. وعليه فعلى المستوى الداخلي للمؤسسة لابد على المسير القيام بمهام جديدة، لأن المرجعية الدولية تحثه على أن يكون لديه القدرة على توفير معلومات هامة ودقيقة، من أجل المساعدة على التسيير الجيد وتوفير أدوات تسمح بتسوية أي نزاع مع أصحاب المصالح.

أما على المستوى الخارجي فيجب أن تسمح المعلومات المحاسبية والمالية على توفير فهم كافي حول أداء المؤسسة وقدراتها من أجل مساعدة الاطراف الخارجية على تحسين فهمهم للفرص والمخاطر التي تحملها المؤسسة، حيث يشكل هذا التمثيل المحاسبي الجديد دورا إعلاميا، والذي يعتمد على الكفاءة التنظيمية، ويسعى إلى إثبات صلة مباشرة بين النظرية المحاسبية ونظرية حوكمة المؤسسات، التي أنشأت في عمل Berle & Means سنة 1932، والتي أثرت في سياق الأزمة الاقتصادية 1929. ووفقا لهذا الارتباط فجودة التقارير المالية تعتمد بشكل كبير على المهارات (savoir-faire) وخبرة الإدارة، وقدرتها على ضمان الموثوقية وتدقيق المعلومات، فجودة التقارير المالية لا تعتمد فقط على وجود أعوان وإطارات في مجال المحاسبة بل من شأنه إقامة تفاعل قوي بين نظم المعلومات والتسيير والمحاسبة، لتنفيذ الأسس والمفاهيم التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- وضع خطط تعليمية مستمرة: (Rached, HEDFI Mohamed, 2010) إن عملية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى قيام مشروع حقيقي يجمع مختلف الجهات المختلفة (المحاسبة، المالية، الموارد البشرية، نظم المعلومات....) ويتطلب تفكير جيدا في وسائل المراقبة الداخلية، وكذا إصلاح النظام المحاسبي فيما يتعلق بتعزيز لغة الاتصال المالية مع المستثمرين والبنوك والدائنين، وبأقي أصحاب المصالح. وعليه فقيام هذا المشروع لا يتطلب فقط مهارات وقدرات ومعارف تتوفر فقط في مسير المؤسسة، بل في كل طاقم العمل داخل المؤسسة، فواقع لامركزية

المعلومات وتخصصها ناجم عن تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب من مسير المؤسسة السعي نحو ضمان وجود طاقم عمل مؤهل ولدية الاستجابة السريعة لحل المشاكل، لكونهم يؤثران على مدى ملائمة المعلومة وموثوقيتها، وخاصة إن هذه المرجعية تحين كل 3 سنوات وهذا ما يتطلب من المسير وضع برنامج لليقظة الاستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات وتحسين مستوى المعرفة، وذلك من أجل تقييم ومتابعة أداء المستخدمين من خلال استغلال قدراتهم المكتسبة داخل المؤسسة، وللتأقلم مع تحيين المعيار واتخاذ التدابير اللازمة.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

طبقت الجزائر النظام المحاسبي المالي بدون أن تراعي نسيج مؤسساتها، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا من إجمالي المؤسسات، ونظرا لكونها المحرك الأساسي للاقتصاد، فتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد يشكل فرصة أمامها لكسر الحواجز الدولية والحصول على مصادر تمويل مختلفة ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، ولكن قبل ذلك لابد من دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتأكد من قدرتها على تطبيق هذا النوع من المعيار.

1. الدراسة الاحصائية: من أجل اختبار وجود المحددات المؤثرة على إمكانية توافق الإفصاح المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بها، قمنا بإجراء دراسة القوائم المالية للمؤسسات لنفس العينة التي تم توزيع عليها الاستبانة، كما تم الحصول على القوائم المالية للعينة محل الدراسة من الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري، وقد تم اللجوء لهذه الطريقة لصعوبة الحصول على المعلومات.

1.1. مفهوم نموذج الانحدار اللوجستي (العباسي، عبد الحميد محمد، 2011، صفحة 24): تحليل الانحدار بشكل عام هو عبارة عن نموذج يحلل ويفسر العلاقات الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، من خلال ربط هذه المتغيرات بمعادلة رياضية قد تكون خطية (الانحدار الخطي) وقد تكون غير خطية (الانحدار الغير الخطي)، بعد تحديد شكل هذه العلاقة نقوم بتقدير معلم النموذج التي يعبر عن مقدار تأثير المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة، وذلك لغرض التفسير أو التنبؤ حسب طبيعة الدراسة.

1.1.2 ماهية نموذج الانحدار اللوجستي: الانحدار اللوجستي ما هو إلا نوع من أنواع الانحدار يكون فيه المتغير التابع متغير نوعي، قد يأخذ قيمتين (الانحدار اللوجستي الثنائي)، وقد يأخذ أكثر من قيمتين

(الانحدار اللوجستي المتعدد) ، إلا أننا في الانحدار اللوجستي يكون هدفنا ليس تفسير التغير في قيم المتغير التابع، وإنما تفسير احتمال حدوث وعدم حدوث الظاهرة محل الدراسة، وتمثل كمايلي:

الشكل رقم (1): معادلة الانحدار اللوجستي

$$p_i = E(Y_i / X_i) = \frac{e^{(B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K)}}{1 + e^{(B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K)}} \quad (1) \dots\dots\dots$$

: تمثل احتمال حدوث الفئة او السمة من المتغير التابع؛Pi

: تمثل معالم النموذج؛ B

من خلال المعادلة يتضح أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة غير خطية، لذلك هناك عدة تحويلات يمكن القيام بها لجعل العلاقة خطية من أجل تحويل اللوجيت (Logit) فتصبح المعادلة السابقة تأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (2):تحويل اللوجيت

$$L = \ln \left(\frac{P_i}{1-P_i} \right) = B_0 + B_1 X_1 + \dots + B_K X_K$$

2.2.2.تحليل معطيات العينة: كما سبق وذكرنا أنه تم استعمال في هذه الدراسة، المعطيات المحاسبية ل100 مؤسسة جزائرية خاصة غير مالية لسنة 2014، للعينة سابقة الذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل، حيث تم استعمال نفس العينة، وذلك راجع إلى أنه لا يمكن إجراء نموذج لوجيستي دون تحديد رأي العينة المدروسة اتجاه معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .IFRS-PME

3.2.2.متغيرات الدراسة: انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا من خلال دراسة الجداول المالية لمؤسسات العينة، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، تم اختيار جملة من المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة المحددات المؤثرة على توافق مع المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تقسيم هذه المتغيرات كما يلي:

أ- المتغير التابع: يشكل المتغير التابع متغير وصفي لإمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هذا المتغير ثنائي يحمل القيمة 0 إذا كان اختيار عدم إمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي، ويأخذ المتغير القيمة 1 إذا كان اختيار إمكانية التوافق مع المعيار المحاسبي الدولي.

ب- المتغيرات المستقلة: سيتم استخدام جملة من المتغيرات المستقلة المستعملة، عادة في الدراسات السابقة وهذا من خلال النقاط الآتية:

المتغير الحجم: هذا المتغير يسمح لنا بقياس حجم المؤسسة، فهناك جملة من الدراسات استعملت لتقدير هذه النسبة لوغاريتم كل من مجموع الأصول أو رقم الأعمال أو عدد العمال في المؤسسة ومن هذه الدراسات يمكن ذكر دراسة (Mohammed ELHADDAD and Rajaa AMZILE 2015) وسيتم استعمال في هذه الدراسة لوغاريتم مجموع رقم الأعمال كمتغير يسمح لنا بتقدير حجم المؤسسة، وتم اختيار هذا المتغير لطبيعة المعطيات المتوفرة لدينا، وكذا بغية تجنب الارتباط المشترك القوي مع المتغيرات المستقلة الأخرى، ونرمز له بـ (SIZE)

$$SIZE = \log(\text{رقم الأعمال})$$

متغير المديونية: هذا المتغير يسمح لنا بقياس نسبة المديونية في المؤسسات الجزائرية الخاصة، حيث هناك عدة دراسات استعملت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم، ودراسات أخرى استعملت نسبة ديون طويلة ومتوسطة الأجل إلى إجمالي الخصوم، والبعض الآخر استعمل نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الإجمالي، وفي هذه الدراسة سيتم استعمال:

$$DMT = \frac{\text{ديون وطويلة متوسطة الأجل}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

متغير المعاملات الدولية: هذا المتغير يسمح لنا بإدخال في النموذج متغير صوري يوضح مدى تأثير المعاملات الدولية التي تقوم بها المؤسسات على إمكانية الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هناك دراسات تستخدم لقياس حجم المعاملات الدولية

من خلال الزبائن أو الموردين (الدوليين)، وعليه يتم اعتماد الموردين الدوليين في الدراسة، وعليه يصبح المتغير الصوري يساوي 0 إذا لم تكن هناك معاملات دولية و 1 إذا وجدت معاملات دولية.

4.2.2 نتائج نموذج الانحدار اللوجستي: فيما يلي نعرض نتائج النموذج والمتكونة من فرعين، الفرع

حجم المؤسسة	المديونية	المعاملات الدولية	Y	
.081	-.207*	-.096	1	Pearson Correlation
.423	.060	.344		Sig. (2-tailed)
100	100	100	100	N
-.002	.062	1	-.096	Pearson Correlation
.982	.542		.344	Sig. (2-tailed)
100	100	100	100	N
.084	1	.062	-.207*	Pearson Correlation
.405		.542	.060	Sig. (2-tailed)
100	100	100	100	N
1	.084	-.002	.081	Pearson Correlation
	.405	.982	.423	Sig. (2-tailed)
100	100	100	100	N

الأول يعرض نتائج تساعدنا على تقييم النموذج من الناحية الإحصائية لمعرفة مدى قوته على تفسير الظاهرة المدروسة، وجزء وهو الأهم يعرض نتائج تساعدنا على تفسير العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، بعد ادخال البيانات المطلوبة، وقد قمنا بترتيب الجداول وعنوانها حسب التسلسل المعروف في الدراسة النماذج الإحصائية.

5.2.2 التقييم الكلي للنموذج: تم ترجمة بعض المصطلحات الإحصائية المعروفة، وأبقينا على البعض بدون ترجمة لعدم وجود اتفاق على ترجمة معينة.

أ- الارتباط بين المتغيرات التفسيرية: يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات بين المتغيرات، وهذا لكي نتفادى الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة التي ستؤثر حتما بالسلب على النتائج التي سيتم التحصل عليها في النموذج، وبغية تفادي دراسة الارتباطات الثنائية لكل زوج من المتغيرات، سنقوم بتلخيص ذلك من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة من خلال الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1): مصفوفة الارتباط

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه نلاحظ عدم وجود أي ارتباط بين المتغيرات التفسيرية عند مستوى الدلالة الإحصائية 5 %، ونلاحظ أن كل المتغيرات تفوق 5 %، وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط.

ب- اختبار جودة التوفيق للنموذج اللوجستي: يتم إجراء اختبار جودة التوفيق باستخدام اختبار F في الانحدار المعتاد أما في حالة النموذج اللوجستي فيتم اختبار log likelihood RATIO الذي يتبع توزيع X^2 وهذه المعايير تعتبر كبداية لمعامل التحديد الخاص بالانحدار الخطي، لذلك تسمى بأشباه معاملات التحديد ويأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم (3): معاملات التحديد

(3).....

$$\text{Model } X^2 = -2\log(L_0/L_1) = -2(\log L_0 - \log L_1)$$

L_1 قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (i) متغير.

L_0 : قيمة دالة الامكان الاكبر للنموذج المحتوي على (1-i) متغير
ونموذج كاف 2 MODEL CH-SQUARE ومعنويته وجودة توفيق النموذج Goodness of fit ومعنويته
ومقدار التحسن ومعنويته ويمثل الجدول التالي القوة التفسيرية للنموذج.

الجدول رقم (2): معاملات جودة التوفيق

STEP	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	119.751a	.068	0.95

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل هذا الجدول أشباه معاملات التحديد والتي تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج، من خلال هذا الجدول أن قيمة هذه المعاملات كانت متدنية جدا 95% في حدود نسبة القبول وهي 50 بالمئة.

ج. اختبار الدلالة الكلية لمعاملات النموذج (Hosmer-lemeshow): يهدف هذا الاختبار إلى معرفة الدلالة الكلية لمعاملات النموذج، بمعنى هل جميع معاملات المتغيرات المفسرة تساوي الصفر، أم هناك على الأقل معلمة واحدة تختلف عن الصفر، وللقيام بهذا الاختبار نستخدم نفس المبدأ في حالة الانحدار العادي، وهو مقارنة القيم المتوقعة في حالة النموذج بدون متغيرات مستقلة مع القيم المتوقعة في النموذج الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة.

جدول (3): اختبار الدلالة الكلية لمعاملات النموذج

مستوى الدلالة المحسوب	درجة الحرية	قيمة كاي تربيع
0.236	8	10.426

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب هو (0.23) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى الدلالة 5% أي أن النموذج يلائم البيانات بشكل جيد.

جدول (4): التوافق لاختبار الدلالة الكلية لمعلمات النموذج (Hosmer-lemeshow)

المجموع	يمكن التوافق مع المعيار $y =$ المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		لا يمكن التوافق مع المعيار المحاسبي $y =$ الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	التوقع	المشاهدة	التوقع	المشاهدة
10	.851	1	9.149	9
10	2.187	3	7.813	7
10	2.698	1	7.302	9
10	3.140	3	6.860	7
10	3.337	1	6.663	9
10	3.481	4	6.519	6
10	3.784	5	6.216	5
10	4.116	6	5.884	4
10	4.383	2	5.617	8
10	5.024	7	4.976	3

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

يمثل الجدول أعلاه القيم الحقيقية والقيم المتوقعة (المولدة من طرف النموذج)، من خلال الجدول التالي نلاحظ التقارب الكبير الموجود بين هذه القيم، وهذا ما يدل على التلاؤم الكبير بين النموذج والبيانات، أي النموذج يمثل البيانات تمثيل جيد.

5.2.2 تفسير نتائج الانحدار اللوجستي

أ-اختبار معنوية ثوابت الانحدار: إن معامل الانحدار اللوجستي كالانحدار المعتاد يقيس العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، ويتميز معامل الانحدار اللوجستي أنه تقدير غير متحيز وكفاء ويمكن اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام الاختبار الاحصائي Wald الذي يتبع توزيع chi-square، أما إذا كانت درجة الحرية تساوي الواحد فإنه يساوي مربع t. أو اختبار نسبة الترجيح ration de vraisemblance

(4).....

$$Wald=t^2=(b_i/\partial_{bi})^2$$

وعليه الجدول رقم (5) يظهر نتائج الانحدار اللوجستي كالتالي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير معلمات النموذج ونسب الرجحان

الاختبار		قيمة اللوجت	الخطأ المعياري	Wald	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية	معدل الرجحان	مجال الثقة المعدل	
المحددات									
الحد الأدنى	الحد الأعلى								
المعاملات الدولية		-0.531	0.547	0.941	1	0.332	0.588	0.251	1.939
المديونة		-3.516	1.718	4.188	1	0.241	0.556	0.245	0.898
حجم المؤسسة		0.339	0.307	1.223	1	0.269	1.404	0.766	2.538
الثابت		-2.886	2.365	1.490	1	0.222	0.0565	0.251	1.939

المصدر: انطلاقا من المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

2. النتيجة: نستنتج من خلال النتائج الميينة أعلاه أنه لا توجد هناك محددات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعليه من الجدول (5) نستنتج أنه لا توجد دلالة إحصائية لكل من الحد الثابت، المديونة، حجم المؤسسة، والمعاملات الدولية عند مستوى الدلالة 5 % ولا حتى عند مستوى دلالة 10 %، وقيم معلمات النموذج والتي تمثل لوغاريتم نسبة الرجحان ليس لها دلالة تفسيرية هامة، ومن نتائج النموذج الإحصائي، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ومنه الفرضية تطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يفسر من قبل المتغيرات: حجم المؤسسة والديون والتعاملات الدولية.

3. خاتمة

إن واقع البيئية الاقتصادية الحالية غير جاهز للتكيف مع المرجعية الدولية المتطورة، ولكن هذا لا يعني من عدم ضرورة السعي نحو التطلع لتطبيق هذا المعيار لما يمنح من فرصة في كسر الحواجز الدولية، وحماية الاستثمار الدولي ومواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، حيث يعد هذا المعيار النسخة المبسطة من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، فهو يعمل على تعزيز الصدق وشفافية الإفصاح عن المعلومات المالية، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت العديد من الدراسات أن المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وخاصة في الدول النامية، تستفيد أكثر من الإعانات من المنظمات الدولية: مثل الصندوق النقد الدولي FMI فتطبيقه يعد فرصة حقيقية لتنمية هذا القطاع من المؤسسات.

1.3. التوصيات: استنادا للدراسة النظرية وبناء على نتائج الجانب التطبيقي، ومن خلال التحليل الإحصائي، فقد تمت التوصية بما يلي:

- ضرورة تفعيل دور هيئات اللجان التابعة لمجلس المحاسبة، لمتابعة مشاكل القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، وكذا متابعة أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية، من أجل مواكبة التطورات في مجال المحاسبة والمشاركة في دورات تدريبية، والتي قد تشكل فرصة لتفعيل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي، والفصل في تطبيقه بين المؤسسات الكبيرة المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة تحسين الشروط المحاسبية لقبول القروض بالنسبة للبنوك، من أجل تحفيز المؤسسات للاستفادة من الفرص وكذا التحفيز على تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛
- عدم تجاهل تأثير المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة على السياسة المحاسبية المتبعة، وذلك من المنظور الايجابي للمحاسبة؛

4. قائمة المراجع المعتمدة

- 1-العباسي,عبد الحميد محمد.(2011).الانحدار اللوجستي تطبيقات في العلوم الاجتماعية، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، . جامعة مصر.
- 2-سمير سحنون.(2006).، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر .-ملتقى دولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، .جامعة حسبية بن بوعلي، :الشلف، الجزائر.
- 3-شنوف,شعيب).،.(2007).الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، Dans /طروحة دكتوراه .
- 4-قريشي,محمد صغير.(2011).واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09.
- 5-مقلد ,محمد محسن عوض .(2010). محملة من الموقع :
http://www.mohmaklad.weebly.com/uploads/5/8/3/6/583620/__.doc
بتاريخ.07.06.2015.
- 6-مهاوة,أمال.(2011).المحملة من الموقع التالي:إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة.ورقلة.
- 7-Base de conclusion IFRS pour PME. (2009). , *International Accounting Standars Boared*,.
- 8-Daniel Zeghal , Yosra MNIF Selmani. (2010). *Revue des science de gestion,direction & gestion n°245-246-comptabilite .http://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion.*
- 9-Devrimi Kaya , Maximilian Koch. (2015). Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) – early empirical evidence, *Accounting and Business Research*, .

- 10-Houda Affes, A. C. (2007). <http://www.cairn.info/revue-comptabilite-controle-audit-2007-2-page-149.htm> Consulté le 01.05.2015 à 21:00.
Dans C. –C.–A.–V. LES DÉTERMINANTS DE L'ADOPTION ANTICIPÉE DES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES : CHOIX FINANCIER OU OPPORTUNISME.
- 11-Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN. (s.d.).
L'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME libanaises , COLLOQUE INTERNATIONAL ' La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11es Journées sc.
- 12-Rached, HEDFI Mohamed. (2010). , NORME IFRS POUR PME : PRESENTATION ET ETUDE D'OPPORTUNITE POUR LA TUNISIE, Mémoire présenté en vue de l'obtention du Diplôme National d'Expertise Comptable, Université de la Manouba ,Tunisie,. www.iscae.rnu.tn/Fr/image.php?id=186 Consulté le 01.05.2015 à 22:00. TUNISIE.
- 13-Ramona Neag and others. (2015). , Actual aspect regarding the IFRS for SME-opinions, debates and future deveopment,Annales ,. Universitatis Apulensis Series Oeconmica.
- 14-RUSSO, Raimondo LO. (2010). Ou En Est-On Avec Le Projet De LIASB De Norme IFRS Adaptee Pour Pme ?,La Revue des Sciences de gestion. <https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-5-page-141.htm> Consulté le 01.05.2015 à 15:00,).

التعرف على تفضيلات العملاء من أجل الخدمة الفندقية المقدمة من قبل الفنادق
باستخدام تقنية ANALYSE CONJOINTE دراسة حالة مدينة سعيدة

***Knowing customer preferences for hotel service provided by hotels using
ANALYSE CONJOINTE technology, happy city case study***

أ. زواية عبد الصمد

د: مولاي أمينة*

جامعة سعيدة - الجزائر

المركز الجامعي البيض - الجزائر

abdessamedzouaia@gmail.com

scmamina@yahoo.fr

Received: 24/06/2018

Accepted: 02/10/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تعتبر الخدمات السياحية والفندقية من بين أهم فروع الخدمات وأكثرها ديناميكية عبر العالم، فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية وقطاع اقتصادي واعد ومتفاوت الأهمية من بلد لآخر وهذا تبع الحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها والإمكانية المادية المالية، البشرية والتكنولوجية المسخرة لتأهيلها في المستقبل وجعلها مقصدا سياحيا. الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن سمات الخدمة الفندقية التي يرغب أكبر عدد من الزبائن تحقيقها في الفندق والذي يساعد الفندق على زيادة ولاء الزبائن وبالتالي تحقيق أرباح أكبر والذي يؤدي في الأخير إلى استمراره في السوق ، حيث اهتمت هذه الدراسة بتحليل العناصر الأكثر أهمية التي يفضلها الزبون في الفندق. و ذلك باستخدام تقنية ANALYSECONJOINTE.

الكلمات المفتاحية: سمات ، خدمات، خدمات سياحية وفندقية، زبائن، ANALYSE CONJOINTE.

تصنيف JEL: L25 ، J24 ، C02

*المؤلف المرسل: د: مولاي أمينة ، الإيميل: scmamina@yahoo.fr

Abstract:

hotel services are among the most important branches of the services and the most dynamic across the world, Tourism currently is a commercial industry and sector economic promising and uneven importance from country to country and this was followed by Size tourism resources that are available to the financial and physical potential, human and technological farcical to qualify in the future and make it a tourist destination. The objective of this study is to detect hotel of service attributes that wants a greater number of clients achieved in the hotel and that the hotel helps to increase the loyalty of customers and thereby achieve greater profits and which leads in the latter to continue in the market, where this study analyzed the most important elements that favored the customer at the hotel. By using a technique conjoint analysis.

Keywords : hotel services, hotel, clients, attributes, conjoint analysis

Jel Classification Codes: L25 ،J24 ،C02

1. مقدمة:

عرفت إقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية قفزة إنتقالية نتيجة التحولات الإقتصادية العالمية الجديدة، هذه التغيرات والتحولات جعلت الدول تهتم أكثر بقطاع الخدمات كبديل لتعويض النقص أو الضعف في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة و المحروقات . و بمأن الاقتصاد الجزائري يركز للأسف على قطاع محصور في المحروقات، لكن في ظل انخفاض سعر البترول الذي يعرف انحطاطا كبيرا في الآونة الأخيرة، ومن هذا المنطلق من الضروري دفع القطاعات الأخرى التي يمكن أن تستمر لوقت أطول، خاصة وأن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي هام يفيد مجالات عديدة، بما فيها السياحة بفروعها الصحراوية، الساحلية والجبلية. وقد بات الاهتمام بالسياحة الجزائرية والنهوض بأقطابها المتميزة واستغلال مواردها الطبيعية والأثرية أمرا عاجلا، لمساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصدرا دائما لا يزول لخلق الثروات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك سطرت الدولة العديد من المشاريع لرفع إيراداتها السياحية كل سنة

ان الإتجاه نحو تحسين جودة الخدمات السياحية والفندقية يمثل الشغل الشاغل للعديد من الدول بغية النمو بالإقتصاد المحلي حيث ان السياحة هي واحدة من القطاعات التي تساعد في هذا الامر (Tugcu, C. T., 2014, pp. 207-2012)، وهذا وأن دل على شيء فإنما يدل على تفتن هذه الدول

وإدراكها لأهمية هذا القطاع السياحي والفندقي. فالخدمات السياحة أصبحت مزدهرة في الوقت الحاضر ، لان لديها القدرة على خلق فرص العمل، وكسب العملات الأجنبية (Nuraeni, S., Arru, A. P., & Novani, S, 2015, pp. 312-317). لان السياحة كنشاط اقتصادي له روابط متعددة مع مجموعة واسعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي وجود آثار إيجابية و القدرة على العمل كمحفز للتنمية الاقتصادية (Sarrión-Gavilán, M. D. ; , 2015، الصفحات 29-45). بمعنى ان السياحة يمكن أن تلعب دورا هاما في تحفيز النمو ، و خلق فرص العمل وتحقيق اثار إيجابية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى (Soukiazis, E., & Proença, S. , 2008, pp. 43-61).

ان التغير السريع في متطلبات الزبائن دفع العديد من الفنادق إلى تقديم ماهو جديد من خدمات أو تطوير خدماتها الحالية لتحقيق أهدافها. ولكن المشكلة تكمن في عدم وضوح تركيبة الخدمات الفندقية و التي يرغب بها الزبون و التي يتوجب على الفندق تبنيها. حيث ان عملية تقييم العملاء و اتخاذ القرارات هم الأهداف الرئيسية في جميع مجالات الأعمال التجارية، وخاصة في الإدارة السياحة وهذا لفهم احتياجات العملاء و دراسة سلوكهم لمعرفة الجوانب أو الصفات التي تحدد القيمة المتصورة للخدمة وهذا امر مفيد للغاية للفنادق والمديرين (Huertas-Garcia, R., Laguna García, M., & Consolación, C, 2012, pp. 65-75).

بناء على ما تم ذكره تتمحور إشكالية الدراسة و التي سوف تعالج التساؤل الجوهري الآتي:

ماهي سمات الخدمة الفندقية المفضلة من طرف الزبائن ؟

2- واقع سياسات الحمامات في الجزائر

تزخر الجزائر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وخصوصا الأجانب. ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

تتميز ولاية سعيدة بانتعاش بالسياحة الحموية و الإيكولوجية، ما يجعلها أحد أقطاب مناطق الجذب السياحي بمختلف أنواعها ومن أشهرها، ما يندرج ضمن السياحة الحموية التي تعتمد بالدرجة

الأولى على الحمامات المعدنية المنتشرة في عدة مناطق من الولاية، مما جعل منها محطة للعديد من المواطنين في إطار السياحة المحلية وحتى السياح الأجانب.

إن واقع السياحة الحموية بسعيدة تزخر بالحمامات المعدنية، من بينها محطة حموية مشهورة على المستوى الوطني وهي حمام « ربي » الذي يقع شمال مدينة سعيدة على بعد 11 كيلومترا ، ويعتبر من أهم المناطق السياحية التي يقصدها السياح من داخل وخارج الولاية، حيث يوفر لزائريه العلاج بالمياه المعدنية والتي تضمن لهم الراحة النفسية ، وهذا نظرا للقيمة البيولوجية لتلك المياه المعدنية حيث ان الحمام موجود منذ الحقبة الرومانية و عند مجيء الاستعمار اطلق عليه تسمية حمام الربيع، سمي الحمام بحمام ربي نسبة للتسمية التي اطلقها المستعمر الفرنسي على المنطقة " حمام الربيع " الا ان كتابة كلمة الربيع باللغة الفرنسية Rabie لاينطق فيها الحرف الأخير، ما قاد السكان الى قلب التسمية الى حمام ربي، ويمكن التطرق الى تاريخ الحمام كما يلي :

- تم انشاء الحمام سنة 1970 في شكل مؤسسة ولائية تابعة للجماعات المحلية في اطار التنمية المحلية انذاك لم كانت كل ولاية مطالبة بخلق ثروتها.

- في اوت 1997 حصلت المؤسسة على استقلالية التسيير في اطار المجمع الغربي الجنوبي holding sud ouest

- في سبتمبر 2000 تم ضم الحمام الى الغرب في اطار SGP société de gestion des participations de l'état

- 30 ماي 2003 اصبح الحمام يسمى المحطة المعدنية حمام ربي فرعا تابعا الى مؤسسة التسيير السياحي تلمسان E.G.T.Tlemcen في اطار عقد اكتساب، حيث قامت المؤسسة بالترميم انطلاقا من المطعم و غرف الايواء التي حافظت فيها على الطابع التقليدي و الذي يميزها عن باقي الفنادق كما شملت الترميمات ايضا الحمامات .

- مارس 2011 انشاء جناح طبي من اجل التدليك الطبي.

ثانيا: الطريقة

التحليل المشترك منهج تجريبي يستخدم لقياس تفضيلات العملاء فيما يتعلق بمواصفات المنتج أو الخدمة (KUZMANOVIC, 2013). في الأصل التحليل المشترك تم تطويره من قبل الطبيب النفسي Luce والإحصائي Tukey في سنوات الستينات، فالتحليل المشترك يفترض ان السلع

اقتصادية تعتبر كمجموعات من الخصائص أو السمات ويشير إلى أن تفضيلات هذه السلع يمكن أن تنجز إلى تفضيلات منفصلة الخصائص . وبعبارة أخرى، يفترض أن المنتج يمكن أن يتجزء إلى عدد من الخصائص أو السمات وتفضيل العميل لمنتج يعتمد على كيفية التي يتم بها تقييم السمات من قبل العملاء. الهدف الرئيسي من التحليل المشترك، إذن هو أن تجزئة منفعة منتج (أو أكثر عموما سلعة أو عرض) لحساب المنافع الجزئية للصفات (OHANNESSIAN, 2008). و من خلال نتائج اعمال الباحثين في علم النفس، التحليل المشترك يمثل طريقة بحث تقليدية في علوم التسيير لا سيما في مجال التسويق حيث يتم استخدامه لدراسة توقعات العملاء ويسمح التحليل المشترك، وبصورة أعم، باختبار خطط التسويق البديلة (GUILLOT-SOULEZ, Chloé et SOULEZ, Sébastien, 2011, p. 43).

— تحديد سمات الدراسة والمستويات الخاصة بها :

المرحلة الأولى من الدراسة هو اختيار السمات. في التحليل المشترك يطلب من الأفراد التعبير عن تفضيلاتهم للخدمات المصممة بشكل تجريبي (بدائل حقيقية أو افتراضية). هذه البدائل الافتراضية هي البدائل المحتملة في العالم الحقيقي، ويتم وصفها من حيث خصائصها (سماتها) و بالتالي ، فهي بدائل متعددة السمات. قوائم السمات التي تصف البدائل تدعى التفضيلات (اللمحات) ، وقد تم اختيار الخصائص الرئيسية في هذه الدراسة من خلال استبيان أولي من أجل جمع البيانات والمعلومات وتحديد المتغيرات التي هي عبارة عن خصائص الخدمة الفندقية التي يرغب فيها الزبون ، وذلك لمعرفة العناصر الأكثر أهمية التي توجد في الفندق، بعدها تم جمع هذه المتغيرات التي أدرجناها في (10) متغيرات أساسية لهذه الدراسة. الخطوة الموالية هي استخدام برنامج spss لمعالجة هذه المتغيرات ثم إدخالها وفق خطوات متبعة فتحصلنا على (27) سيناريو (التوفيقات الممكنة للخدمات الفندقية) الذي يوافق هذه الدراسة ، بعدها قمنا بوضع تلك السيناريوهات في استبيان نهائي ووزع على عينة الدراسة.

ان التحديد السليم للسمات والمستويات يشكل بلا أدنى شك الجانب الأكثر أهمية وحسما في تصميم دراسة جيدة في التحليل المشترك. السمة هي خاصية من الخدمة تتكون من مختلف المستويات (يجب أن يكون هناك اثنين على الأقل لكل سمة) (K., Bryan, 2010) و يجب ان تكون السمات هامة ومميزة للخدمة، ويوصى عموما أن يكون عدد المستويات متوازن بالنسبة لكل سمة. و هذا لتجنب اعطاء الأفراد أهمية أكبر للسمات الممثلة بمستويات أكثر من غيرها. وهناك عدد محدود من المستويات المسموح به وهو 2 أو 3. ينبغي على المستويات ان تكون واقعية و غنية بالمعلومات

(BIESMA, Regien G, & PAVLOVA, MILENA, VAN MERODE, 2007, pp. 375-386.) و الجدول التالي

يوضح السمات المختارة ومستوياتها من أجل الدراسة :

الجدول رقم(01): السمات المختارة ومستوياتها من أجل الدراسة

رقم	السمات	عدد المستويات	المستويات
1	الموقع	2	في المدينة/في الضواحي
2	السعر(دج)	3	10.000.00/6.000.00/4.000.00
3	الأكل	3	تقليدي/حمية/مشاوي
4	تجهيزات	3	تلفاز/مكيف هوائي/تلفاز+مكيف
5	مرافق طبية	3	معالجة طبيعية/تدليك/تدليك تحت الماء
6	مرافق ترفيهية	3	قاعة رياضة/مسبح/قاعة موسيقي
7	مرافق تجميلية	2	غرفة حلاقة/غرفة تجميل
8	مرافق تسويقية	3	محل لبيع الجرائد والمجلات/محل للصناعة التقليدية والهدايا/محل لبيع الملابس
9	مرافق أخرى	3	وحدة صحية/صيدلية/موقف للسيارات
10	خدمات	3	قاعة أنترنت/كراء السيارات/مركز بنكي

المصدر: من اعداد الباحثين

يوضح هذا الجدول دراسة إمكانية تقديم الخدمة الفندقية للزبون وفق النموذج التعويضي الذي ينظر للخدمة بصفة كلية أي أن انخفاض مستوى متغير أو أكثر يمكن تعويضه بمستوى أكبر بمتغير آخر. حيث نلاحظ أن هناك (10) متغيرات (خصائص) مهمة للزبون وكل متغيرة تحتوي على مستويات، بعد دراسة هذا الجدول تحصلنا على (27) توفيقية وهي احتمال أو إمكانية خدمة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

- تشكيل التفضيلات :وبمجرد اختيار السمات والمستويات، الباحث جاهز لتوليد مجموعة

التفضيلات الافتراضية للتقييم من قبل المجيبين و في هذه الدراسة، تم استخدام نهج التفضيلات الكاملة لتصميم تشكيلات الخدمة. ولأن التصميم العاملي الكامل يؤدي الى $26244 = 2^2 * 3^8$ تفضيل ولأنه من الصعب، من وجهة نظر العميل، تقييم عدد كبير من تشكيلات الخدمة، فمن الضروري تحديد عدد أقل . لذلك في هذه الدراسة تم

استخدام التصميم العاملي الجزئي (WEDEL, 2000). حيث يستخدم البرنامج الإحصائي SPSS V. (Orthoplan) للحد من عدد التشكيلات الممكنة إلى مستوى يمكن السيطرة عليه، ومن نتائج استخدام Orthoplan ضمان عدم وجود التعدد الخطي بين السمات. فمن خلال استخدام هذا التصميم، تم تخفيض التشكيلات الممكنة من 26244 إلى 27. و الجدول التالي يوضح التفضيلات الافتراضية للخدمة :

الجدول رقم (02) : يوضح التفضيلات الافتراضية للخدمة

السيناريوهات										
	الموقع	السعر	الأكل	تجهيزات	مرافق طبية	مرافق ترفيهية	مرافق تجميلية	مرافق التسوق	مرافق أخرى	خدمات
1	في المدينة	6.000.00	حمية	تلفاز+ مكيف	تدليك تحت الماء	قاعة رياضة	غرفة للتجميل	محل لبيع الجرائد	موقف للسيارات	قاعة أنترنت
2	في المنطقة	10.000.00	حمية	تلفاز+ مكيف	معالجة طبيعية	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل للصناعة التقليدية	صيدلية	كرات السيارات
3	في المنطقة	4.000.00	حمية	مكيف هوائي	تدليك	مسح	غرفة حلاقة	محل للصناعة التقليدية	موقف للسيارات	قاعة أنترنت
4	في المدينة	4.000.00	تقليدي	مكيف هوائي	معالجة طبيعية	قاعة موسيقى	غرفة حلاقة	محل للصناعة التقليدية	صيدلية	مركز بنكي
5	في المنطقة	10.000.00	مشاوي	مكيف هوائي	تدليك	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	صيدلية	قاعة أنترنت
6	في المدينة	4.000.00	مشاوي	مكيف هوائي	تدليك تحت الماء	قاعة رياضة	غرفة للتجميل	محل للصناعة التقليدية	وحدة صحية	كرات السيارات
7	في المنطقة	6.000.00	تقليدي	مكيف هوائي	تدليك	قاعة موسيقى	غرفة للتجميل	محل لبيع	وحدة صحية	قاعة أنترنت

		الملابس		ى						
8	في المدينة	10.000.00	حماية	مكيف	معالجة طبيعية	مسح	غرفة للتجميل	محل لبيع الجراد	وحدة صحية	مركز بنكي
9	في المدينة	4.000.00	مشاوي	تلفاز+	تدليك تحت الماء	قاعة موسيقى	غرفة للحلاقة	محل لبيع الملابس	صيدلية	قاعة أنترنت
10	في المنطقة	10.000.00	تقليدي	تلفاز	تدليك تحت الماء	قاعة رياضة	غرفة للتجميل	محل لبيع الملابس	صيدلية	مركز بنكي
11	في المدينة	10.000.00	حماية	تلفاز	معالجة طبيعية	قاعة موسيقى	غرفة حلاقة	محل لبيع الملابس	موقف للسيارات	قاعة أنترنت
12	في المدينة	6.000.00	مشاوي	تلفاز	معالجة طبيعية	مسح	غرفة للتجميل	محل للصناعة التقليدية	صيدلية	قاعة أنترنت
13	في المدينة	10.000.00	مشاوي	تلفاز	تدليك	مسح	غرفة حلاقة	محل لبيع الملابس	وحدة صحية	كراء السيارات
14	في المدينة	10.000.00	تقليدي	مكيف	تدليك تحت الماء	قاعة موسيقى	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	موقف للسيارات	كراء السيارات
15	في المنطقة	4.000.00	تقليدي	تلفاز+	معالجة طبيعية	مسح	غرفة للتجميل	محل لبيع الملابس	موقف للسيارات	كراء السيارات
16	في المدينة	4.000.00	حماية	تلفاز+	تدليك	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل لبيع الملابس	وحدة صحية	مركز بنكي
17	في المدينة	4.000.00	تقليدي	تلفاز	معالجة طبيعية	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	وحدة صحية	قاعة أنترنت
18	في المدينة	6.000.00	تقليدي	تلفاز	تدليك	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل للصناعة	موقف للسيارات	كراء السيارات

19	في المدينة	10.000.00	مشاوي	تلفاز+ مكيف	تدليك	قاعة موسيقى	غرفة للتجميل	محل للصناعة التقليدية	موقف للسيارات بنكي	ات
20	في المدينة	4.000.00	حمية	تلفاز	تدليك	قاعة موسيقى	غرفة للتجميل	محل لبيع الجرائد	صيدلية السيارات	كراء
21	في المنطقة	4.000.00	مشاوي	تلفاز	تدليك تحت الماء	مسح	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	موقف للسيارات بنكي	مركز
22	في المدينة	6.000.00	حمية	مكيف هوائي	تدليك تحت الماء	مسح	غرفة حلاقة	محل لبيع الملابس	صيدلية السيارات	كراء
23	في المدينة	6.000.00	مشاوي	مكيف هوائي	معالجة طبيعية	قاعة رياضة	غرفة حلاقة	محل لبيع الملابس	موقف للسيارات بنكي	مركز
24	في المنطقة	6.000.00	مشاوي	تلفاز+ مكيف	معالجة طبيعية	قاعة موسيقى	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	وحدة صحية	كراء السيارات
25	في المدينة	10.000.00	تقليد	تلفاز+ مكيف	تدليك تحت الماء	مسح	غرفة حلاقة	محل للصناعة التقليدية	وحدة صحية	قاعة أنترنت
26	في المنطقة	6.000.00	تقليد	تلفاز	تدليك تحت الماء	مسح	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	وحدة صحية	مركز بنكي
27	في المدينة	6.000.00	تقليد	تلفاز+ مكيف	تدليك	مسح	غرفة حلاقة	محل لبيع الجرائد	صيدلية بنكي	مركز

المصدر: من مخرجات برنامج spss

يطلب من المستجوبين ترتيب التفضيلات المقدمة لهم. وقد تم الانتهاء من الدراسة بعد معالجة استبيان تم توزيعه على 32 فرد ممن شملهم الاستطلاع. حيث في هذه الدراسة جاء التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة كما يلي :

جدول رقم(03):توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية

التكرار النسبي	التكرار المطلق	
السن		
15,2%	5	29-20
27,3%	9	39-30
33,3%	11	50-40
21,2%	7	فوق 50
الجنس		
62,5%	20	ذكر
37,5%	12	أنثى
المستوى الدراسي		
33,3%	11	أقل من الثانوي
27,3%	9	ثانوي
24,2%	8	جامعي
12,1%	4	أخرى
المهنة		
6,1%	2	موظف
36,4%	12	مهنة حرة
6,1%	2	رجل أعمال
48,5%	16	أخرى
إطار الزيارة		
46.9%	15	سياحة
39.4%	13	معالجة

مهمة رسمية	2	6,1%
أخرى	2	6,1%

المصدر: من اعداد الباحثين.

- من خلال الجدول اعلاه نلاحظ: توزيع العينة حسب السن: تم تقسيم أفراد العينة المدروسة الى أربعة فئات عمرية حيث نجد أن الفئة بين 40-50 سنة تحتل المرتبة الأولى وهذا بنسبة 33,3%, ثم تليها الفئة ما بين 30-39 سنة أي بنسبة 27,3% من العينة، ثم بعدها الفئة ما فوق 50 سنة بنسبة 21,2%, وفي الأخير جاءت الفئة بين 20-29 سنة أي ما نسبته 15,2%.
- توزيع أفراد العينة حسب الجنس: تتكون العينة من 32 فرد بحيث تزيد نسبة الذكور على نسبة الاناث اذ نجد أن الذكور يمثلون 20 فردا أي بنسبة 62,5% من العينة، في المقابل عدد الاناث يتمثل في 12 فردا أي بنسبة 37,5% من كامل العينة.
- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي: من خلال العينة المدروسة التي تم تقسيمها إلى أربع مستويات دراسية وجدنا الفئة الكبرى هي التي لديها مستوى أقل من الثانوي والمتكونة من 11 فردا بنسبة 33,3%, ثم تليها مستوى جامعي والمتكونة من 9 أفراد بنسبة 27,3%, ثم تأتي التي لديها مستوى تعليمي ثانوي التي فيها 8 أفراد بنسبة 24,2%, أما مستويات تعليمية أخرى المتضمنة 4 بنسبة 12,1%.
- توزيع العينة حسب المهنة: توزعت عينة الدراسة إلى أربع فئات مهنية حيث وجدنا 16 فردا يمثلون مهنة أخرى بنسبة 48,5%, ثم تليها مهنة حرة المتكونة من 12 بنسبة 36,4%, ثم تليها كل من مهنة حرة و موظف ب 2 بنسبة 6,1%.
- توزيع العينة حسب إطار الزيارة: توزعت العينة حسب أربع إطارات للزيارة، إطار السياحة بنسبة 45,5%, ثم تليها المعالجة بنسبة 39,4%, وفي الأخير مهمة رسمية و أخرى بنسبة 6,1%.
- تحديد نموذج الدراسة : النموذج الأبسط والأكثر شيوعا هو النموذج الخطي. هذا النموذج يفترض أن المنفعة الكلية المستمدة من أي مزيج من سمات سلعة أو خدمة معينة يتم الحصول عليها من خلال جمع المنافع الجزئية للسمات.

التحليل المشترك يهدف إلى "كشف" دالة التفضيل الأساسية للمنتج أو الخدمة من حيث السمات الخاصة به. نماذج التفضيلات في التحليل المشترك هي قواعد التكوين التي تقوم بتعريف دالة المنفعة للفرد فيما يتعلق بعرض معين (GUILLOT-SOULEZ, Chloé et SOULEZ, Sébastien, 2011). يمكن صياغة نموذج المنفعة الجزئية على الشكل التالي (Malhotra, 2010, p. 623):

$$U(X) = \sum_{i=1}^m \sum_{j=1}^{k_i} \alpha_{ij} X_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

- $U(X)$: المنفعة الإجمالية للتفضيل.

- α_{ij} : المنفعة المرتبطة بالمستوى j للسمة i

- $i=1.2.3...m$ و $j=1.2.3...k_i$

- m : عدد السمات.

- X_i : تأخذ القيمة 1 إذا كان المستوى حاضرا في التفضيل و 0 على خلاف ذلك.

- ε_{ij} : حد الخطأ

حيث تمثل الملمات α_{ij} المنافع الجزئية المرتبطة بكل سمة و التي يمكن استخدامها لحساب الأهمية النسبية لكل سمة ، و لتقدير معالم النموذج ، في هذه الورقة يستخدم الحزمة الإحصائية SPSS . تقدر الملمات لكل مجيب في العينة على حدة، وذلك بالنسبة للعينة بأكملها. وتحسب الأهمية باستخدام المعادلة التالية

$$\text{اهمية السمة } i = \frac{\text{maximum utilité } i - \text{minimum utilité } i}{\sum (\text{maximum utilité } i - \text{minimum utilité } i)}$$

النتائج والمناقشة :

ان المنفعة نفسها هي حكم ذاتي أو تفضيل مميز لكل فرد، وهي المفهوم الأكثر أهمية في تحليل المشترك و الأساس المفاهيمي لقياس الأهمية. المنفعة تشمل جميع خصائص الخدمة، من مفترض ان تستند على الأهمية الموضوعية لكل مستوى من مستويات السمات، ويتم التعبير عن ذلك من خلال علاقة تعكس الطريقة التي تصاغ بها المنفعة لأي مزيج من سمات (Hair, J.F., Black, W.C, Babin, B.J, & Anderson, R.E., 2010).

بعد حصولنا على السيناريوهات قمنا بوضعها على شكل استبيان ووزعناها على عينة مكونة من 32 شخص، عند استرجاع الاستبيانات قمنا بمعالجتها وفق برنامج spss فتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(04): تفضيلات المستجوبين لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	السمة المفضلة بالنسبة لهذا الشخص	المنفعة المقدرة
الموقع	في المنطقة	-0,304
السعر	6.000.00	-0,265
الأكل	تقليدي	-0,455
تجهيزات	تلفاز	-0,047
مرافق طبية	تدليك تحت الماء	-0,430
مرافق ترفيهية	مسبح	-0,459
مرافق تجميلية	غرفة للحلاقة	-0,465
مرافق تسويقية	محل لبيع الجرائد والمجلات	-0,803
مرافق أخرى	وحدة صحية	-0,620
خدمات	مركز بنكي	-0,728

المصدر: من مخرجات spss.v20

من خلال الدراسة التي قمنا بها على 32 مستجوب، نلاحظ أن هناك تفضيل من الأغلبية على وجود فندق في المنطقة بسعر 6.000.00 و ذلك لان المنطقة تشهد توافد زبائنه قادمين من مختلف ولايات الوطن و خارج الوطن طوال أيام الأسبوع حيث يصل عدد الوافدين خلال أيام العطل الأسبوعية و موسم الخريف إلى الألف في اليوم، حيث سجلت السنة الماضية توافد 26.160 مستحم

و 7.929 شخص قدموا من أجل الخضوع للعلاج الطبيعي ومن المرتقب أن يرتفع عدد المستحمين نهاية السنة الجارية إلى 43.800 مستحم و 14.600 شخص للتدوي. مع أكل تقليدي نظرا لطبيعة المنطقة والمعروفة بالعديد من الاكلات وبينها الكسكس وهو الاكلة المشهورة و التقليدية في المنطقة، وفي حين ان الاختيار في التجهيزات وقع على التلفاز وذلك لتوافر برامج ترفيهية ورياضية في وقتنا الحالي اضافة الى ان المنطقة لا تحتوي على معالم سياحية تتم زيارتها ، اما المرافق الطبية فالتفضيل وقع على وجود غرفة لتدليك تحت الماء و المرافق الترفيهية وقع على وجود مسبح ذلك راجع ان الدراسات الكيميائية التي تم إجراؤها أثبتت أن المياه المعدنية لحمام ربي مشتقة من ينبوع حار مياهه كبريتية، يبلغ متوسط حرارته 49° مئوية بتدفق يصل متوسطة الى 6 لترات في الثانية . حيث تحتوي على العناصر التالية وذلك في اللتر الواحد (الكلور 0.396 غ. ثاني اكسيد الكربون 0.029 غ. ثاني اكسيد الكبريت 0.236 غ. المغنيسيوم 0.060 غ. الكبريت 0.247 غ. الصودا 0.558 غ) حيث تكمن استعلامات مياه الحمام في معالجة (الامراض الروماتيزمية " التهاب المفاصل، الروماتيزم"، الاضطرابات العصبية " عرق النسا"، الاضطرابات الجلدية "الصدفية، الاكزيما، الحكة"، الاضطرابات الوريدية" القرحة"، اضطرابات الجهاز التنفسي" التهاب القصبات المزمن ، الربو"، اضطرابات الجهاز الهضمي " المعدة، اعراض القولون العصبي") كما ان هناك تفضيل لوجود غرفة حلاقة، محل لبيع الجرائد و المجلات ووجود وحدة صحية. أما درجة أهمية المتغيرات بالنسبة للمستجوبين فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(05): السمة لأكثر أهمية بالنسبة للمستجوبين

المتغيرات	درجة الأهمية
الموقع	2,6 80
السعر	12, 395
الأكل	15, 075
تجهيزات	27, 806

12, 060	مرافق طبية
7,0 35	مرافق ترفيهية
0,6 70	مرافق تجميلية
12, 730	مرافق تسويقية
6,0 30	مرافق أخرى
3,5 18	خدمات

المصدر: من مخرجات spss.v20

نلاحظ أن أغلبية المستجوبين أعطوا أهمية كبيرة لضرورة وجود فندق مجهز بالتجهيزات الضرورية وبالدرجة الثانية وجود مرافق ترفيهية، أما بالنسبة لسعر و الأكل والمرافق الطبية فهي تتقارب في درجة الأهمية، وإهمال ضرورة وجود مرافق تسويقية.

3. خاتمة:

تعد صناعة الفنادق أحد الصناعات الفرعية الأساسية والحيوية التي توفر مجموعة من الخدمات الأساسية والتكميلية الضرورية لإرضاء الزبائن. ويعتمد نجاح أية منظمة فندقية على تحسين تلك الخدمات وذلك لجلب المزيد من الزبائن. وقد سمحت الدراسة الميدانية التي أجريت من الاجابة على الفرضيات المطروحة، من خلال التعرف على الخدمات التي يجب أن يقدمها الفندق و الوقوف الى أهم الخدمات التي يريد الزبون توفرها في الفندق، حيث استخلصنا الى أن رغم ما تزخر به منطقة ولاية سعيدة من الجذب السياحي الا أنها تعاني من تراجع في مستوى الخدمات الفندقية المقدمة من طرف الفنادق. وبالربط بين ماتحصلنا عليه من الدراسات التطبيقية وبين المعاينة الميدانية للخدمات المقدمة في عين المكان استنتجنا الملاحظات التالية:

- تبين أن الزبون يفضل أن تكون هناك علاقة بين السعر والإيواء.
- اهتمام الزبائن بوجود مرافق التسوق.
- اهتمام عدد قليل من الزبائن بوجود مرافق طبية داخل الفندق.
- اهتمام القلة من الزبائن بوجود مرافق أخرى بالفندق كضرورة وجود موقف للسيارات.
- إهمال موقع الفندق.
- تبين أن الزبون لا يهتم بوجود مرافق تجميلية داخل الفندق.
- اهتمام القلة من الزبائن لضرورة وجود خدمات أخرى يقدمها الفندق ككراء السيارات.
- من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب التطبيقي ، يمكن أن نقدم للفندق السيناريو الأكثر تفضيلاً من طرف الزبائن وهو السيناريو (26) الذي يحتوي على فندق في المنطقة بسعر 6.000.00 مع أكل تقليدي، ومجهز بتلفاز، وجود غرفة لتدليك تحت الماء ومسبح بالإضافة إلى غرفة حلاقة، كما أنه يفضل وجود داخل الفندق محل لبيع الجرائد و المجلات ووجود وحدة صحية، هذا السيناريو يمكن تقديمه للفندق من أجل ضمان ولاء الزبائن وبالتالي تحقيق ربح أعلى ومنه الاستمرارية.

4. قائمة المراجع المعتمدة

- 1-Huertas-Garcia, R., Laguna García, M., & Consolación, C. (2012). Conjoint analysis of tourist choice of hotel attributes presented in travel agent brochures. International. *Journal of Tourism Research*, 16(1), .
- 2-BIESMA, Regien G, & PAVLOVA, MILENA, VAN MERODE. (2007). Using conjoint analysis to estimate employers preferences for key competencies of master level Dutch graduates entering the public health field. *Economics of Education Review*, , vol. 26, no.
- 3-GUILLOT-SOULEZ, Chloé et SOULEZ, Sébastien. (2011). Dans . *L'analyse conjointe: présentation de la méthode et potentiel d'application pour la recherche en GRH. Revue de gestion des ressources humaines* (pp. no 2,).
- 4-GUILLOT-SOULEZ, opicit. (s.d.).

- 5-Hair, J.F., Black, W.C, Babin, B.J, & Anderson, R.E. (2010). *Multivariate Data Analysis, A Global Perspective* (7th ed.). Pearson.
- 6-<http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=294953>. Consulté le 17/01/2016 à 19h21. (s.d.).
- 7-K., Bryan. (2010). *ORME, Getting started with conjoint analysis*. Madison, WI: Research Publishers LLC.
- 8-Dans M. R. KUZMANOVIC, . (2013). *Understanding Student Preferences for Postpaid Mobile Services using Conjoint Analysis*. *Acta Polytechnica Hungarica* (pp. vol. 10, no 1).
- 9-Malhotra, N. (2010). , étude marketing , Pearson , France ,. Dans A. B. (traduction :Jean-Marc Décaudin. France: 6 édition.
- 10-Nuraeni, S., Arru, A. P., & Novani, S. (2015). *Understanding Consumer Decision-making in Tourism Sector: Conjoint Analysis*. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*,.
- 11-OHANNESSIAN, S. (2008). Thèse de doctorat. Conservatoire national des arts et metiers-CNAM. Dans *L'OPTION'ZERO'EN ANALYSE CONJOINTE: Une nouvelle spécification de l'indécision et du refus*. *Application au marché de la Vidéo à la Demande*. .
- 12-Sarrión-Gavilán, M. D. ; ,. (2015). Spatial distribution of tourism supply in Andalusia. *Tourism Management Perspectives*, 15, .
- 13-Soukiazis, E., & Proença, S. . (2008). *Tourism as an alternative source of regional growth in Portugal: A panel data analysis at NUTS II and III levels*. *Portuguese Economic Journal*, 7, .
- 14-Tugcu, C. T. (2014). *Tourism and economic growth nexus revisited: A panel causality analysis for the case of the Mediterranean Region*. *Tourism Management*, 42,.
- 15-WEDEL, M. e. (2000). Market segmentation: conceptual and methodological foundations. *International series in quantitative marketing*.

أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة

Perspectives et dimensions du développement durable à la lumière de l'utilisation des énergies renouvelables

أ: بن عوالي خالدية*

جامعة وهران 2 – الجزائر

Khaldia_27@hotmail.fr

Received:10/10/2018

Accepted:27/11/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أفاق و أبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة، وهذا من خلال تسليط الضوء على مفاهيم كل من الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة وكذا العلاقة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، وعلى أفاق التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة وهذا حتى يتسنى لنا التعرف على دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، وهذا من أجل الحفاظ على استمرارية القطاعات التنموية وخاصة الاقتصادية منها حتى يتسنى للدول المحافظة على مكانتها ضمن أسواق الطاقة، وكذا التحديات والعقبات التي تواجهها الطاقة المتجددة من أجل التحول إلى مصدر أساسي للطاقة.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

تصنيف JEL:O11

Résumé:

Cet article vise à étudier les perspectives et les dimensions du développement durable dans l'utilisation des énergies renouvelables, ce qui est en mettant en évidence les concepts à la fois les énergies renouvelables et le développement durable, ainsi que la relation entre les énergies renouvelables et le développement durable, et les perspectives de développement durable dans le cadre de l'utilisation des énergies renouvelables et cela pour que nous reconnaissons le rôle des énergies renouvelables dans la réalisation des dimensions du développement durable, et ce afin de maintenir la continuité des secteurs de développement économique, y compris, en particulier pour que les pays à maintenir

*المؤلف المرسل: أ: بن عوالي خالدية، الإيميل: Khaldia_27@hotmail.fr

sa position sur les marchés de l'énergie, ainsi que les défis et les obstacles rencontrés par l'énergie L'énergie renouvelable pour devenir une source majeure d'énergie

Mots-clés: *énergies renouvelables, développement durable, dimensions du développement durable*

Jel Classification Codes: O11

1. مقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة، بحيث قمنا بتسليط الضوء على هذا الموضوع نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتسبها كل من الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في المجتمع المعاصر.

بحيث تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هذه الأخيرة تلقى عدة مشاكل من أجل تحقيق التوازن بين مختلف أهدافها خاصة البيئية منها، وهذا نظرا لما يخلفه استعمال الطاقة التقليدية من مشاكل بيئية خاصة التلوث منها، والذي أصبح ظاهرة تهدد الأجيال الحالية وكذا الأجيال القادمة، هذا ما أدى إلى البحث عن مصادر طاقة جديدة تكون لها آثار قليلة على البيئة حتى يتسنى للتنمية المستدامة من تحقيق التوازن بين أهدافها.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، وكذا اتساع وتشعب الموضوع، وبغرض حصره ارتأينا أخذ الطاقة المتجددة كأحد المؤثرات على التنمية المستدامة، وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع كل من الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في عصرنا الحالي، وهذا من أجل تحقيق التنمية المستدامة حتى تتمكن من المحافظة على التطور والانفتاح والنمو الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، وهذا نتيجة التخوف الكبير الذي تشهده دول العالم اليوم من نضوب الموارد الناضبة وتوقف عجلة التنمية نتيجة ذلك، وكذا الحفاظ على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة من التنمية.

1.1. إشكالية البحث: وانطلاقا مما سبق و للتعرف على أفاق و أبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة تتطلب منا الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي: ماهي أفاق وأبعاد التنمية المستدامة ؟ ما هو الدور الذي تلعبه الطاقة المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

بناءا على السؤال الجوهرى يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردتها فيما يلي:

— ماذا نعني بالطاقة المتجددة ؟ وماهي مختلف مصادرها؟

- ماهو مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما علاقة الطاقة المتجددة بالتنمية المستدامة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الطاقة المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- 2.1.الفرضيات: أما الفرضيات التي اعتمدها للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:
- الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن ان تنفذ.
- التنمية المستدامة هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد.
- تعتبر الطاقة المتجددة رديفة متكاملة للتنمية واستدامتها وعنصرا جوهريا لتلبية معظم الاحتياجات الإنسانية كما أنها تضطلع بالريادة لبلوغ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- تلعب الطاقة المتجددة دور مهم في تحقيق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.
- 3.1.منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع وللإجابة على الإشكال السابق، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث .
- 4.1.أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:
- البحث عن مدى وضوح مفاهيم كل من التنمية المستدامة والطاقات المتجددة
- توضيح دور الطاقة المتجددة في عملية التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاث(الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية).
- التشجيع على استخدام الطاقات المتجددة مكان الطاقة التقليدية في عملية التنمية المستدامة.
- التعرف على العلاقة الوطيدة التي تجمع كل من الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.
- 5.1.خطة الدراسة: لمعالجة الموضوع وللإجابة على تساؤلات الدراسة نعتد على الخطة التالية:
- مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة و الطاقات المتجددة.
- دور الطاقة المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- علاقة الطاقة المتجددة بالتنمية المستدامة.

— أفاق التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة.

— عقبات وتحديات تبني الطاقة المتجددة .

6.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نذكر منها:

- بوعشير مريم ، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- حيدوشي عاشور، سفير محمد، الطاقات المتجددة.....السبيل لتحقيق التنمية بعيدا عن المحروقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، أبريل 2016.
- تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لحضر، باتنة، 2011 - 2012.

2- مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة:

1-2- مفهوم التنمية المستدامة: وردت الكثير من المفاهيم و التعاريف للتنمية المستدامة، فهناك من يعرفها على أنها (زрман كريم، 2009، الصفحة: 195)

"التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى"

"هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد"

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فتعرفها كما يلي: "هي تلبية حاجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

مما سبق يمكن القول، التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها.

2-2- السمات الأساسية للتنمية المستدامة: يمكن الوقوف على أهم أو أبرز السمات في التنمية المستدامة في العناصر الآتية (علي قابوسة، 2014 ، الصفحة : 183)

تختلف عن التنمية، بصفة عامة، كونها أشد تعقيدا وتشمل أبعاد متعددة جدا (سياسية، اقتصادية، ثقافية، دينية، فنية...وغيرها).

- التنمية المستدامة تقوم على أساس ترقية الأحوال وتحسين الظروف والاستيفاء بمتطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع
- تحترم التنمية المستدامة الخصوصيات الحضارية للأوطان والمجتمعات
- تأخذ التنمية المستدامة الاعتبارات البيئية لحفظ وجود الأجيال القادمة، لاسيما بالنسبة للموارد الطبيعية الناضبة أي غير القابلة للتجدد.
- تحمل عناصر كمية وأخرى نوعية، فتتألف من: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الروحية والتنمية البشرية.
- يمكن لبرامج التنمية المستدامة في البلاد أن تتكامل مع برامج التنمية المستدامة في البلدان الأخرى في إطار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي (شراكة اقتصادية أو تكتل جيو-اقتصادي.....إخ).

3-2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيمايلي: (حرفوش سهام وآخرون، 2008 ، الصفحة : 7)

2-3-1- المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

2-3-2- الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

2-3-3- الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

2-3-4- المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

2-3-5- الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.

وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

2-4- أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد متكاملة ومتراصة تتعلق بكل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبعد البيئي والتي نوجزها فيما يلي:

2-4-1- البعد الاقتصادي: لقد نتج عن التطورات البيئية في العقود الأخيرة، بروز فرع جديد من العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة، الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية للحياة الاقتصادية ويهدف للمحافظة على التوازنات البيئية.

ويتضمن هذا البعد تنمية واستثمار الموارد الاقتصادية للدولة، وقدرتها على تحقيق أهدافها في توفير فرص العمل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، زيادة الإنتاج، رفع مستوى المعيشة، ومن المتغيرات المقترحة في هذا المجال:

-خلق سياسات تنموية متوازنة إقليمياً، ومراعاة حفظ التنوع الإيكولوجي باعتماد سياسات

تتعامل مع المشاكل البيئية الطويلة.

-فرض رسوم التلوث واستخدامها في حل المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة، ولتشجيع الحد

من التلوث من جهة أخرى.

-تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة

من خلال زيادة المساعدات الفنية والإدارية. (سلطاني فيروز، وفاء العمري، 2018)

2-4-2- البعد البيئي: ويعني هنا مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على مقابلة الاحتياجات

الحالية بدون تدهور أو نضوب أو تلوث إلا بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة. إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة، فإذا احتفظ الانسان بنشاطه وأدائه دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعياً ويتحقق هذا عن طريق قلة استهلاك الموارد الطبيعية، واستخدام موارد قابلة للتدوير كلياً بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد. ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها ووصول نسبة التدوير للمخلفات إلى 100 % للحفاظ على الطاقة وقابلية مخزونها للتجديد والمحافظة على البيئة. (نايف بن نائل عبد الرحمن أبو علي، 1432 هـ ، الصفحة: 48)

2-4-3 - البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، إذ

تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة،

وهكذا فإن كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي

أهم عناصر البعد الاجتماعي:

-المساواة في التوزيع

-المشاركة الشعبية

- التنوع الثقافي

- الإنصاف والعدل في اختيارات النمو (زрман كريم، 2009، الصفحة: 198) .

2-5- مبادئ التنمية المستدامة: تكمن أهم مبادئ التنمية المستدامة في: (سايح بوزيد، 2013، الصفحات: 111-112)

— تحديد الأولويات بعناية: لقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد، التشدد في وضع الأولويات وهذا ما يسمى إليه معظم الدول والمنظمات الدولية بوضع خطط قائمة على التحليل المعمق للآثار.

— الاستفادة من كل دولار: والمقصود منه تحقيق أكبر انجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة والعمل سوياً على تحديد السبل لذلك.

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها.
- استخدام أدوات السوق كاستخدام الضريبة مثلا من أجل تخفيض الاضرار البيئي.
- العمل مع القطاع الخاص أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات.
- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي قيام الحكومات والدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات للحد من بعض المشاكل البيئية.
- إدماج البيئة من البداية: إن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل كلفة وأكثر فاعلية من العلاج، وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

3- مفاهيم عامة حول الطاقة المتجددة:

3-1- تعريف الطاقة المتجددة: هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن ان تنفذ. وهي تنتج عن الرياح والمياه والشمس، وتستخدم على نطاق واسع في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية ؛ لكن وسائل انتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة اصبح مألوفا في الآونة الاخيرة ، وذلك لتجنب التهديدات الرئيسية لتغير المناخ بسبب التلوث واستنفاد الوقود الأحفوري، بالإضافة للمخاطر الاجتماعية والسياسية للوقود الأحفوري والطاقة النووية.

3-2- خصائص الطاقة المتجددة: للطاقة المتجددة عدة خصائص ومميزات أهمها: (عدنان

فرحان الجوراني، 2013)

- متوفرة في معظم دول العالم .
- مصدر محلي لا ينتقل، ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.
- نظيفة ولا تلوث البيئة، وتحافظ على الصحة العامة.

- اقتصادية في كثير من الاستخدامات، وذات عائد اقتصادي كبير.
 - ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب وانتظامه.
 - لا تحدث أي ضوضاء، أو تترك أي مخلفات ضارة تسبب تلوث البيئة.
 - تحقق تطوراً بيئياً، واجتماعياً، وصناعياً، وزراعياً على طول البلاد وعرضها.
 - تستخدم تقنيات غير معقدة ويمكن تصنيعها محلياً في الدول النامية.
- 3-3- مزايا استخدام الطاقة المتجددة: إن لاستخدام الطاقة المتجددة عدة مزايا نذكر منها:

(مداحي محمد، 2012 ، الصفحات : 85-86)

- تنوع مصادر الطاقة: تحقق الوفرة في مصادر الطاقة التقليدية توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق فائض في المستقبل من الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة للتصدير إلى الخارج.
- تحسين البيئة: تعتبر مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تؤثر على البيئة، لذلك فإن استخدام هذه المصادر يساعد على تقليل انبعاث الغازات الناتجة عن إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر التقليدية والمسببة للتلوث البيئي.
- توفير الطاقة الكهربائية: يمكن إنشاء العديد من مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية في المناطق النائية والريفية، حيث يتوافر العديد من مصادر الطاقة المتجددة في هذه المناطق، مثل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الكتلة الحيوية، وذلك لدفع عمليات التنمية والتطوير لهذه المناطق من إيجاد فرص عمل جديدة، إنشاء المصانع والمدن السكنية الجديدة وتحسين مستوى المعيشة لسكان هذه المناطق.
- رفع مستوى المعيشة: يساعد إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في العديد من المناطق النائية والريفية على تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير احتياجات هذه المناطق من الكهرباء بالتكلفة المناسبة لهم، تحسين الحياة لما يوفره من خدمات تعليمية وصحية أفضل لسكان هذه المناطق، وخلق فرص عمل للعمالة المحلية في هذه المناطق في مجالات تصنيع وتركيب معدات الطاقة المتجددة وصيانتها، محطات إنتاج الكهرباء ومحطات تحليه المياه.

4-3- مصادر الطاقة المتجددة: إن من أهم مصادر الطاقة المتجددة نذكر:

4-3-1- طاقة المياه: هي طاقة مستمدة من قوة الماء، وفي أكثر الأحيان حركته، ويعتبر الماء موردا هاما لإنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة والمساقط المائية ماهي إلا نتيجة لطبيعة التضاريس والتركيب الجيولوجي لسطح الأرض التي يمكن اعتبارها موردا طبيعيا ثابتا، وهذا ما يعطيها ميزة الديمومة والتجدد.

فالماء يغطي نحو ثلاث أرباع سطح الكرة الأرضية، حيث تحتوي المحيطات فقط على نحو 97% من مياه الكرة الأرضية، فتاريخيا تم السيطرة على طاقة المياه أو القدرة المائية، وتسخيرها لأداء عمل معين مثل طحن الحبوب أو قطع الخشب وأعمال أخرى مختلفة، كما أن إمكانية الحصول على طاقة من أمواج المحيطات، والبحار ومن جريان الأنهار، ومساقط المياه، والمد والجزر هو أمر قد شغل الإنسان لعصور عديدة. (حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، 2018)

4-3-2- طاقة الكتلة الحيوية: تكمن أهمية طاقة الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر، حيث تشكل ما نسبته 14 % من احتياجات الطاقة في العالم، وتزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 35% من احتياجات الطاقة في تلك الدول، وخاصة في المناطق الريفية.

إن طاقة الكتلة الحيوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي، فطالما هناك نباتات خضراء فهناك طاقة شمسية مخزنة فيها، وبالتالي لدينا طاقة الكتلة الحيوية التي تستطيع الحصول عليها بطرق مختلفة من هذه النباتات. (محمد طالي، محمد ساحل، 2008، الصفحة : 204)

4-3-3- الطاقة الجوفية: وهي طاقة الحرارة الأرضية، حيث يستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة وتصعد إلى أعلى فؤارة ساخنة، وبعض هذه الينابيع يثور ويهدم عدة مرات في الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي، حاملا معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة.

(حفوطة الأمير عبد القادر، 2017، الصفحة : 3)

3-4-5- الطاقة الشمسية: تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه

الأرض، وتتوزع هذه الطاقة- المتولدة من تفاعلات الاندماج النووي داخل الشمس- على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة، والطاقة الحرارية المتولدة عن أشعة الشمس يُستفاد منها غير يتم تحويلها إلى (طاقة كهربائية) بواسطة (الخلايا الشمسية). وهناك طريقتان لتجميع الطاقة الشمسية ، الأولى: بأن يتم تركيز أشعة الشمس على مجمع بواسطة مرايا محدبة الشكل، ويتكون المجمع عادة من عدد من الأنابيب لها ماء أو هواء، تسخن حرارة الشمس الهواء أو تحول الماء إلى بخار. أما الطريقة الثانية: ففيها يمتص المجمع ذو اللوح المستوي حرارة الشمس، وتستخدم الحرارة لتنتج هواء ساخن أو بخار.

وأخيراً فهناك اتجاه في شتى دول العالم المتقدمة والتنمية يهدف لتطوير سياسات الاستفادة من صور الطاقة المتجددة واستثمارها، وذلك كسبيل للحفاظ على البيئة من ناحية، ومن ناحية أخرى إيجاد مصادر وأشكال أخرى من الطاقة تكون لها إمكانية الاستمرار والتجدد، والتوفر بتكاليف أقل، في مواجهة النمو الاقتصادي السريع والمتزايد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحسّن نوعية حياة الفقراء بينما يحسّن أيضا البيئة العالمية والمحلية. (خبايه عبد الله وآخرون، 2018)

3-4-6- طاقة الرياح: هي القدرة التي تملكها الرياح والتي تمكنها من تحريك الأشياء أي الطاقة

الحركية (الميكانيكية) التي يملكها الهواء نتيجة الحركة، وهي طاقة مجانية تعود في الأساس إلى الشمس، حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة الأعلى تاركة تحتها فراغا يتم ملؤه بالهواء البارد الذي ينساب كالرياح، إذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس، حيث قدر العلماء أن 2% من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول إلى طاقة الرياح.

(طيب سعيدة، 2014 ،الصفحة : 36)

4- العلاقة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة

تعتبر الطاقة المتجددة رديفة متكاملة للتنمية واستدامتها وعنصرا جوهريا لتلبية معظم الاحتياجات الإنسانية كما أنها تضطلع بالريادة لبلوغ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث تتجلى العلاقة بين التنمية المستدامة والطاقات المتجددة في سلسلة من الأهداف والعوائق ، والتي تهتم بجميع العوامل الكلية والإقليمية والمحلية. حيث أن خطر التغير المناخي دفع بتطور تكنولوجيات الطاقات المتجددة عبر العالم التي من شأنها الاعتماد على الطاقات

المتجددة والعمل على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ومنه تخفيض الكلف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ويتجلى العلاقة بين التنمية المستدامة والطاقة المتجددة في الدور الأساسي الذي تلعبه الطاقات المتجددة في ضمان إمداد نظام التنمية الحالي بمصدر موثوق ومستدام للطاقة، وهذا من خلال الاعتماد على قاعدة اقتصادية متنوعة تتيح إطالة أمد الاستثمارات القائمة على موارد كالنفط والغاز، وكذا زيادة مساهمات القطاعات المتجددة في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مكانة الدول في أسواق الطاقة العالمية وتعزيز نمو الاقتصاد المحلي (زواوية حلام، 2013 ، الصفحة :147)

كما تكمن أيضا العلاقة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الدور الحاسم الذي تلعبه الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والذي بات من المسائل التي لم تعد تستدعي البرهنة بمساهمتها في البيئة النظيفة و توفير جانب تنموي يدخل في حق الأجيال القادمة و المناطق النائية بمصدر لا يسبب ضياع للطبيعة و تمكثهم من استغلالها في حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية بنفس القدر من الطاقة التقليدية (تكواشت عماد، 2012، الصفحة :231).

5- دور الطاقة المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة:

تتجلى امكانية تحقيق الأبعاد التي سطرت من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمدى توافر مصادر الطاقة وخاصة المتجددة منها، وذلك بما يضمن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.

5-1- دور الطاقة المتجددة في تحقيق البعد الاقتصادي: إن التزايد الكبير للطلب على الطاقة

، وهذا نتيجة للتصنيع والتمدن أدى إلى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة الأولية توزيعا شديدا متفاوتا. وتعتمد التنمية الاقتصادية على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع الانتاجية أو لتحسين التنمية لتنمية الزراعة وتوفير فرص عمل خارج القطاع الريعي. ومن المعلوم أنه بدون الوصول إلى خدمات الطاقة ومصادر الوقود الحديثة، تصبح الفرص الاقتصادية المتاحة محدودة لحد كبير. بالإضافة إلى ذلك تلعب مشاريع الطاقات المتجددة دورا بارزا في خلق فرص العمل الدائمة والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

- يمكن أن تشجع كلا من السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية القطاعية، بروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماطا أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني، كما يمكن أن يساهم تشجيع القطاعات

الجديدة غير الملوثة، ولأسيما خدمات وإنتاج المنتجات الملائمة للبيئة، والبحث عن البدائل الطاقوية غير التقليدية في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا.

-بالنسبة للبلدان النامية قد تكون المشاريع المربحة الجديدة في القطاعات الاقتصادية المستدامة بيئيا أقل شيوعا، ومع ذلك فإن البحوث والتنمية في التكنولوجيات الإيكولوجية والسياحة الإيكولوجية وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة العضوية وإيجاد الهياكل الأساسية وصيانتها، تقدم فرصا حقيقية لعمل دائم ومستدام وتحول دون تدهور المحيط وتحمل تكاليف بيئية إضافية.

-من شأن القطاعات الصناعية في مجال إنتاج الوقود الحيوي المستند أساسا إلى الإنتاج الزراعي كوقود الإيثانول وكحول قصب السكر كثيفة العمالة، ومشاريع تشييد محطات الطاقات المتجددة باختلاف أشكالها أن تساهم في حل القيمة المضافة وتؤدي لتنوع مصادر دخول الاقتصاد القومي.

-تمكين سكان الريف من مصدر أو مصادر للطاقة المتجددة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يترتب عنه تحسين الظروف المعيشية بتواز مع احترام للبيئة وتوطين لهؤلاء السكان بأراضيهم، يعتبر رهانا هاما على صناع القرار في الدول النامية (زواوية حلام، 2013 ، الصفحات 142-143):

5-2- دور الطاقة المتجددة في تحقيق البعد الاجتماعي: تتضمن القضايا الاجتماعية المرتبطة باستخدام الطاقة التخفيف من وطأة الفقر، والتحول الديمغرافي والحضري. إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهيش الفئات الفقيرة وإلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية؛ فحوالي ثلث سكان العالم لا تصل إليهم مصادر الطاقة الضرورية، بينما تصل إلى الثلث الآخر بصورة ضعيفة، كما أن اعتماد سكان المناطق الريفية على أنواع الوقود التقليدية في التدفئة والطهو له تأثيرات سلبية على البيئة وعلى صحة السكان.

-من شأن تطبيقات الاعتماد على مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة كالسخان الشمسي والخلايا الضوئية، وعمليات تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي أن تساهم في القضاء على البطالة واجتثاث الفقر وفي الحفاظ على الموارد المالية والمادية من الهدر.

-يساهم استعمال الطاقة الشمسية في المناطق النائية للتدفئة الحرارية أو لتوليد الكهرباء بالبخار أو تجفيف المحاصيل في فك عزلة المناطق النائية واكتساب العديد من الخبرات والمهارات ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

-تحتاج مشاريع البنى التحتية كالمرافق الصحية والمستشفيات والمدارس خاصة في المناطق النائية والصحراوية المعزولة إلى مصادر تمويلية ضخمة، ولكن إذا ما تم تصميمها بتقنيات البناء الخضراء حيث تستمد طاقتها من مصادر الطاقات المتجددة (شمس، رياح، مياه، وغيرها)، فمن شأنها أن تقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف صيانة الأسلاك وتشيد المحطات التقليدية، ومن شأنها كذلك أن تعمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتساهم في توزيع الفرص العادلة بين جميع أقاليم البلد الواحد.

-تتميز هذه الأنظمة بوجودها على مقربة من المجتمعات التي تستخدمها، ما يوفر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة ويعزز التنمية المستدامة.

-توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا. فالقطاع يشكل مزودا سريع النمو للوظائف العالية الجودة؛ وهو يتفوق من بعيد في هذا السياق على قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توافر رأسمال كبير. (زواوية حلام، 2013 ، الصفحات: 143-144)

5-3- دور الطاقة المتجددة في تحقيق البعد البيئي: في ظل التغيرات المناخية الواضحة التي يشهدها العالم، ينبغي التفكير جديا في تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة من استخدام مصادر الطاقة الأحفورية والتي لها صلة وثيقة بهذه التغيرات المناخية. ولهذا كله وبسبب إمكانية نزوب البترول والغاز بعد سنوات لا تتجاوز القرن كما يؤكد الكثير من الباحثين، أصبح لزاما التوجه إلى الطاقة البديلة النظيفة التي لا تنضب بأشكالها المتعددة. ولأن أنظمة الطاقات المتجددة تعتمد على مصادر الطاقة المحلية المتوفرة في سائر الدول فهي تعتبر مصدرا إمدادا آمنا، لا يمكن أن ي ستنفذ ولا يلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية.

-لا تلوث هذه الموارد الهواء أو اليابسة أو البحر، في حين أن تلوث الهواء بفعل قطاعي النقل والطاقة قد حول العديد من المدن إلى مصدر خطر يهدد الصحة العامة.

-تقدم الطاقات المتجددة إمكانيات تهيئة جديدة بالاهتمام، فهي تسمح حاليا بإنتاج أنواع عديدة من المنتجات والحاملات الطاقية (vecteurs énergétiques) وهذا التنوع في التطبيقات وأيضاً التكامل بين مصادرها (شمس، ربح، كتل أو مواد حيوية Biomasse...)؛ وحسن توزيعها الجغرافي يمكن من استعمال اللامركزي لهذه الطاقات، خاصة وأن هذا الإنتاج اللامركزي يمكن أن يتم بالاعتماد على الشبكات التقليدية، الموجودة فعلاً: شبكة الكهرباء، شبكة الغاز، الشبكة الحرارية، شبكة وسائط نقل المحروقات، وذلك في إطار من التكامل بينها.

6- أفاق التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة:

تتجلى أفاق التنمية المستدامة من خلال استخدام الطاقات المتجددة في مجموعة من الأهداف المسطرة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت شعار "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والتي تعمل على تحقيقها في آفاق 2030 وهذا باستخدام الطاقة المتجددة عوض الطاقة التقليدية حتى تتمكن من ضمان تحقق هذه الأهداف.

وتتمثل هذه الأهداف في:

- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة وتشتمل أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية: الفقر، والصحة، والغذاء، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، والطاقة، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية، و نلاحظ أنه هناك تكامل بين جميع الأهداف يعني أن التقدم في أي هدف لا يمكن أن يتحقق دون التقدم نحو تحقيق أهداف أخرى وتعمل هذه الأهداف على توازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهذا من خلال استخدام الطاقات المتجددة، لأن الطاقة التقليدية لا يمكن من خلالها أن تصل التنمية المستدامة إلى تريده في الزمن المستقبلي.
- 6- عقبات وتحديات تبني الطاقة المتجددة: إن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة أصبح اليوم مرهونا باستخدام الطاقات المتجددة، إلا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من العقبات من أجل التحول نحوها كمصدر أساسي للطاقة وذلك على المستوى العالمي عموماً، وفيما يأتي نتطرق إلى أهم هذه العقبات: (بن ثابت سعيدة، 2017 ، الصفحة: 100)
- الاعتماد الكبير لاقتصاديات الدول النفطية على مصادر الطاقات التقليدية (النفط والغاز)، يتوقع أن يؤدي في بعض الحالات إلى تخفيف الاندفاع نحو الطاقة المتجددة خوفاً من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره،
- ارتفاع رأسمال اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة مما يجعل الدول خاصة العربية بحاجة إلى الاعتماد على مشاركة الاستثمار الأجنبي، أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة، خاصة وأن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من الاستثمار في مصادر الطاقة التقليدية.
- المساحات الكبيرة التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، تتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة لتقليل نفقات استخراجها أو شرائها.

- افتقار الدول العربية إلى تكنولوجيات متطورة للاستمرار في تخزين الطاقة الشمسية لاستخدامات إنتاج الكهرباء، والحفاظ على المياه المستخدمة في مجال الطاقة.
- تتطلب صناعات الطاقة المتجددة وما يرافقها من التحول إلى الاقتصاد المعتمد على الكهرباء الخضراء عناصر نادرة مثل: الغاليوم، التيتانيوم، والكاديوم وغيرها حيث لا يزال التنقيب عنها في العالم العربي محدود، كم أن استخراج هذه العناصر من باطن الأرض وطرق تنقيتها من الشوائب تشتمل على مشكلات بيئية تحتاج إلى أساليب تكنولوجية دقيقة وصديقة للبيئة.
- انخفاض القدرة التنافسية لأسعارها حيث يؤكد المهتمون بالمجال الطاقوي، على أن المشكلة الأساسية للطاقة البديلة هي عدم قدرتها على منافسة وسائل إنتاج الطاقة الأخرى من حيث الأسعار.
- كما أن هناك تحد آخر مرتبط بأسعار الصرف، لأن الطاقة بشكل عام من المنتجات السريعة التأثر بتقلبات سعر الصرف.

7. خاتمة:

بالرغم من محاولة التنمية المستدامة لتحقيق أبعادها الثلاث (النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة)، إلا أن ذلك لم يكن كافيا في المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطاقوية التقليدية، هذا ما أدى بالبحث عن مصادر طاقوية جديدة، فكانت ثمرة ذلك الاتجاه إلى الطاقات المتجددة باعتبارها السبيل الوحيد من أجل توفير طاقة دائمة والمحافظة على البيئة في نفس الوقت.

إلا أن ما حققته الطاقات المتجددة في محاولتها لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة يبقى دون المستوى المطلوب، وتبقى غير قادرة على أن تأخذ مكان الطاقة التقليدية في مساعدة التنمية المستدامة في تحقيق أبعادها وذلك لأنها مازالت في مراحلها الابتدائية فقط ويحتاج الأمر إلى عقود من الزمن حتى تتمكن من أخذ مكانة الطاقة المستديمة والظفر بجرع التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة المتعلقة بالتعرض إلى أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة تبين لنا مايلي:

- الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن ان تنفذ.

- التنمية المستدامة هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد.
- تعتبر الطاقة المتجددة رديفة متكاملة للتنمية واستدامتها وعنصرا جوهريا لتلبية معظم الاحتياجات الإنسانية كما أنها تضطلع بالريادة لبلوغ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- تتجلى امكانية تحقيق الأبعاد التي سطرت من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمدى توافر مصادر الطاقة وخاصة المتجددة منها، وذلك بما يضمن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.
- الطاقة المتجددة تتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة الكتلة الحيوية، وغيرها، وهي طاقة لا تنفذ من كوكب الأرض، عكس الطاقة التقليدية مثل: البترول والغاز وغيرها.
- تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في ترجمة أبعاد التنمية المستدامة، وتساهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة.
- هناك عقبات وتحديات كبيرة تواجهها الطاقة المتجددة من أجل التحول إليها كمصدر أساسي للطاقة.

ومن أجل بلوغ الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فلا بد من :

- بذل مجهودات جبارة من أجل تطويرها واستغلالها أحسن استغلال.
- العمل على البحث عن مصادر جديدة للطاقات المتجددة.
- تطوير مصادر الطاقة المتجددة الموجودة حاليا ومحاولة المحافظة عليها.
- محاولة زيادة القدرة التنافسية لأسعارها مع أسعار الطاقة التقليدية.

8. قائمة المراجع المعتمدة

- 1- بن ثابت سعيدة، (2017) ، دور الطاقة المتجددة في التنمية والمحافظة على البيئة، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، الجزائر

- 2- تكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لحضر، باتنة، الجزائر
- 3- حروفوش سهام وآخرون، (2008)، الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 أفريل، الجزائر
- 4- حفوطة الأمير عبد القادر، (2017)، أعمار سعيد شعبان، الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للطاقة التقليدية - واقع وأفاق-، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد 31، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
- 5- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، (2018)، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول-، يومي 23- 24 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر
- 6- خبابه عبد الله وآخرون، (2013)، تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 2013/10، متاح على الموقع الإلكتروني التالي : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12997>، تاريخ الزيارة: 2018/02/24.
- 7- زمران كريم، (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
- 8- زواوية حلام، (2013)، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
- 9- سايج بوزيد، (2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لاستكمال نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
- 10- سلطاني فيروز، وفاء العمري، (2018)، الطاقات المتجددة الخيار الاستراتيجي الجديد في ظل تحديات تحقيق التنمية المستدامة (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي :

الزيارة: تاريخ <http://univ-blida2.dz/llal/wp-content/uploads/sites/23/04/2018/2018/07/20>

- 11- طيب سعيدة، (2014)، الطاقة الشمسية نموذج للطاقات المتجددة في الجزائر "حالة مشروع "dasertec"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص: استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر
- 12- عدنان فرحان الجوراني، (2013)، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الحوار المتمدن- المحور: الادارة و الاقتصاد، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170>، تاريخ الزيارة: 2018/02/24.
- 13- علي قابوسة، حمزة طيبي، (2014)، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الرابع، جانفي 2014، جامعة الوادي، الجزائر
- 14- محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة - عرض تجربة ألمانيا -، مجلة الباحث، المجلد السادس، العدد 06، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/834>، تاريخ الزيارة: 2018/07/05.
- 15- مداحي محمد، (2012)، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر
- 16- نايف بن نائل عبد الرحمن أبو علي، (1432)، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية (حالة دراسية- منطقة الحجاز)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على تحسين مستوى الأداء -دراسة تطبيقية على
مؤسسات الاتصالات ولاية سعيدة-الجزائر-

*L'impact de la planification stratégique du marketing sur l'amélioration
du niveau de performance - Une étude appliquée sur les organisations de
télécommunications, Province de Saïd - Algérie*

د. حميدي زقاي *

جامعة سعيدة-الجزائر

zeggai.hamidi@univ-saida.dz

Received: 01/11/2018

Accepted: 16/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على تحسين مستوى الأداء في قطاع الاتصالات-سعيدة- شملت الدراسة عينة مكونة من (75) موظف، بحيث تم استعمال التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج (SPSS.V.20)، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:
- وجود أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على تحسين وتعزيز في مستوى الأداء
الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي التسويقي، الأداء، مؤسسات الاتصال.

تصنيف M31,P41:JEL

Résumé:

L'étude vise à mesurer l'impact de la planification stratégique du marketing sur l'amélioration des performances dans le secteur des télécommunications à la wilaya de Saida. L'échantillon de l'étude est composé de (75) employés. Nous avons utilisé l'analyse statistique à l'aide du logiciel (SPSS.V.20).

L'étude a abouti à certain nombre de résultats, dont le plus important :

- l'existence de l'impact de la planification stratégique du marketing sur l'amélioration du niveau de performance.

Mots-clés : planification stratégique du marketing, performance, institutions de communication.

Jel Classification Codes: M31,P41

*المؤلف المرسل: د. حميدي زقاي ، الإيميل: zeggai.hamidi@univ-saida.dz

1. مقدمة:

يشهد الوضع الراهن تحولات وتغيرات كثيرة ومتسارعة، لعل أهمها الانفتاح على الأسواق، مما أدى إلى تنافس وتصادم المؤسسات في الظفر بحصة سوقية تمكنها من الاستمرار، والنمو، والبقاء. وفي ظل هذه الظروف لم تعد تصلح نظم وأساليب التخطيط التقليدية المعتمدة على التنبؤ والخبرة الماضية، ويأتي التخطيط الاستراتيجي التسويقي كبوصلة التي توجه المنظمات وتجدد لها الاتجاه الصحيح الذي يجب أن تسير به، وبالتالي التحسين من مستوى أدائها؟

1.1. مشكلة البحث:

بناء على ما سبق، فإنه يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي في تحسين مستوى الأداء في مؤسسات الاتصالات؟
ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

- ما المقصود بالتخطيط الاستراتيجي التسويقي؟

- ما المقصود بالأداء؟

- ماهي طبيعة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي التسويقي ومستوى الأداء؟

2.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة ما مستوى التخطيط الاستراتيجي التسويقي والأداء بالمؤسسات محل الدراسة؟

- دراسة أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على مستوى الأداء بالمؤسسات محل الدراسة؟

3.1. أهمية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحسيس متخذي القرار في المؤسسات الجزائرية وخصوصا قطاع الاتصالات بضرورة إعطاء أهمية لموضوع التخطيط الاستراتيجي التسويقي واعتباره أداة فعالة في الرفع من مستوى الأداء.

4.1. فرضيات البحث:

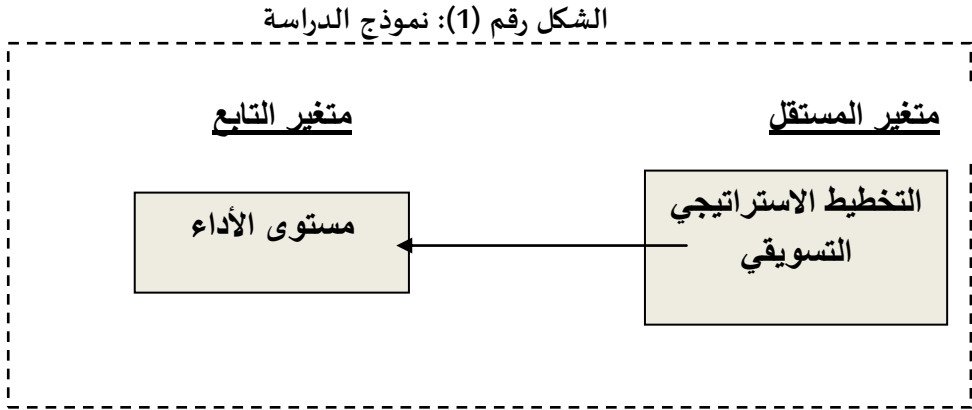
استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي التسويقي ومستوى الأداء؟

يؤثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على مستوى الأداء بالمؤسسات محل الدراسة؟

5.1. نموذج الدراسة:

يتضمن النموذج أو المخطط الفرضي للدراسة من خلال الشكل رقم (1) الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث

2. التخطيط الاستراتيجي التسويقي:

تعتمد المؤسسة في وضع استراتيجية تسويقية على عدة وسائل تسويقية مختلفة بغرض تحقيق الأهداف المسطرة. ونظرا لاختلاف وجهات النظر و مرور التسويق بمفاهيم عديدة نجد عدة تعاريف متباينة نذكر أهمها تعريف (1) حيث عرفها بأنها "السيرورة التي تحتوي على تحليل الفرص الموجودة في السوق واختبار الهدف، التموضع، مخططات العمل ونظام الرقابة".

وهذا التعريف يجرنا إلى تحديد خطوات إعداد الاستراتيجية التسويقية التي تبدأ بتحليل الفرص السوقية واختيار الأفضل منها ثم القيام بالتموضع بها وذلك بإعداد مخططات العمل مع وجود نظام الرقابة بعد عملية تنفيذ الاستراتيجية التسويقية.

3. إدارة الأداء والاستراتيجية (الأداء الاستراتيجي):

يقصد بالأداء درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقا، كما يعرف بأنه "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة و فاعلية" (2)، حسب هذا التعريف نجد أن الأداء يعني تأدية و القيام بعمل و جهد أو نشاط من طرف فرد أو فريق أو مؤسسة من أجل تحقيق هدف معين، كما نجد أن هذا التعريف يربط الأداء بالكفاءة والفاعلية، و الواقع أن جل الدراسات تحاول ربط الأداء بالفاعلية و الكفاءة سواء على المستوى الاستراتيجي أو التكتيكي أو التشغيلي (3). إن عمليات الاستراتيجية وإدارة الأداء يجب أن تكون متداخلة تمامًا من حيث المحتوى

والوقت عن طريق مساهمة إدارة الأداء في تنظيم الأهداف الفردية، وإحداث التعليم والتغيير الذي ينسجم مع أهداف المنظمة أو وحدة الأعمال.

1.3. الدراسات السابقة:

- دراسة Chapman & Hyland (2000) بمدينة سدني في أستراليا بعنوان: "الاستراتيجية والتحسينات المستمرة في المصانع الصغيرة والمتوسطة الأسترالية" هدفت هذه الدراسة فحص بعض طرق تطوير الاستراتيجية الصناعية، وتحليل كيف ربطت الصناعات الصغيرة والمتوسطة عمليات تطورها باستراتيجياتها لرصد العلاقة بين التحسينات المستمرة والاستراتيجية. توصلت هذه الدراسة إلى تعريف ثلاث طرق تنظيمية للاستراتيجية، تم وصفها على النحو التالي: التطوير الاستراتيجي غير المقيد، مقيد نسبياً بالمراقبة والهيكل التنظيمي، مراقبة الهيكل بقيم محددة.

- دراسة نور الدين مازن سليم محمود (2008) بعنوان "دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بمحافظات غزة"، رسالة ماجستير كلية التربية، غزة، فلسطين. أظهرت النتائج أن المستجيبين أقرروا بأهمية دور التخطيط الاستراتيجي للمدرسة في زيادة فاعلية الإدارة المدرسية بوزن نسبي 85.26%.

- دراسة الدجني إياد علي (2011) بعنوان: "دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية"، رسالة دكتوراه في التربية، جامعة دمشق. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي ومعيار الفلسفة والرسالة والأهداف كأحد أبعاد جودة الأداء المؤسسي.

1.4. الإطار التطبيقي للدراسة:

1.4. مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع موظفي متعاملي الهاتف النقال في ولاية سعيادة، حيث تم الاعتماد على عينة مكونة من (75) موظف، والجدول رقم (02) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية.

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية.

النسبة المئوية %	التكرار	الخصائص الشخصية	
57.33	43	ذكر	الجنس
42.65	32	أنثى	
100.0	75	المجموع	
14.66	11	ثانوي	المؤهل العلمي
68.00	51	ليسانس	
12.00	9	ماجستير	
5.33	4	أخرى	
100.0	75	المجموع	
49.21	37	أقل من 5 سنوات	الخبرة
24.00	18	من 5 إلى 10 سنوات	
18.66	14	من 10 إلى أقل من 15 سنوات	
8.00	6	أكثر من 15 سنة	
100.0	75	المجموع	
4.00	3	مدير عام	الوظيفة
9.31	7	نائب مدير	
17.33	13	رئيس قسم	
69.33	52	أخرى	
100.0	75	المجموع	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

2.4. أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث احتوت على قسمين وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون من (05) فقرات (الجنس والمؤهل العلمي، المؤسسة، الوظيفة، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتكون من 08 فقرات موزعة على محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي التسويقي، ويتكون من 04 فقرات.

المحور الثاني: مستوى الأداء، ويتكون من 04 فقرات.

وقد تم عرض جميع العبارات باستخدام مقياس ليكرت (likert) الخماسي والمتدرج وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (2): مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
الدرجة	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.00

المصدر: من إعداد الباحث

3.4. ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ على عينة الدراسة، ويشير الجدول (3) إلى قيمة معاملات الثبات للمحورين، تراوحت بين 0.71 و 0.77 في حين بلغت قيمة معامل الثبات لجميع الفقرات 0.81، وجميع هذه القيم عالية مما يدل على إمكانية ثبات النتائج، التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة وكذلك إمكانية تعميم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

جدول رقم (3): مقياس (Cronbach's α) للمتغيرات الرئيسة.

أسماء المتغير	عدد الفقرات	(cronbach's α)
التخطيط الاستراتيجي التسويقي	4	0.77
مستوى الأداء	4	0.71
جميع الفقرات	12	0.81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20).

5. تحليل النتائج الوصفية للدراسة:

إن الغاية من إجراء الإحصاء الوصفي هو معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة، فضلاً عن تبيان وتقدير مستوى أهمية الفقرات والمتغيرات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي (من موافق بشدة كأقصى درجة إلى غير موافق تماماً كأدنى درجة)، وحساب المتوسط الحسابي.

- اتجاه إجابات أفراد العينة لقياس التخطيط الاستراتيجي التسويقي: يتضح من الجدول رقم (4) أدناه بأن المتوسط الحسابي للتخطيط الاستراتيجي التسويقي لنتائج اتجاه إجابات أفراد العينة بلغ (3.14) أي بدرجة موافقة كلية بلغت 62.8% من متوسطات استجابات أفراد العينة. وبانحراف معياري (0.804). وبالتالي فإن معظم إجابات المستجوبين كانت نحو اتجاه محايد وموافق. وفقاً لسلم ليكرت الخماسي.

جدول رقم (4): نتائج الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات أفراد العينة لقياس التخطيط الاستراتيجي التسويقي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
1	الوقوف على الفرص والتهديدات المحيطة كعنصر جوهري في عملية التخطيط الاستراتيجي التسويقي.	3.61	0.948	موافق
2	ضرورة توفر بدائل وخيارات استراتيجية التسويقية لكل خطة مما يعمل على الحفاظ على مستوى الأداء العالي.	3.11	1.144	محايد
3	إن السياسات التي تتبعها المؤسسة واضحة في أذهان جميع العاملين مما يساعد، ويضمن تنفيذ أهدافها.	3.07	0.994	محايد
4	ضرورة التواصل بين واطعي الخطط الاستراتيجية والمنفذين لها مما يعمل على نقل الخطط من واقع نظري إلى واقع عملي بكفاءة عالية.	2.77	1.039	محايد
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس التخطيط الاستراتيجي التسويقي	3.14	0.804	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20).

- اتجاه إجابات أفراد العينة لقياس مستوى الأداء: تبين من خلال الجدول رقم (5) أدناه بأن متوسط الحسابي لنتائج اتجاه إجابات أفراد العينة لقياس مستوى الاداء بلغ (2.93) أي بدرجة موافقة كلية بلغت 58.6% من متوسطات استجابات أفراد العينة. وبانحراف معياري (0.974). وبالتالي فإن معظم إجابات المستجوبين كانت نحو اتجاه محايد وفقا لسلم ليكرت الخماسي.

جدول رقم (5): نتائج الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات أفراد العينة لقياس مستوى الأداء

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
1	يوجد اهتمام من قبل المؤسسة بنتائج تقويم الأداء.	2.93	1.017	محايد
2	يتسم نظام تقويم الأداء في المؤسسة بالمرونة.	2.77	1.039	محايد
3	يتم مراجعة معايير تقييم الأداء من أجل تطوير عمل العاملين في المؤسسة.	3.06	0.980	محايد
4	تقوم المؤسسة بتقييم أداء العاملين حسب معايير الوظيفة.	2.99	1.068	محايد
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمقياس مستوى الأداء.	2.93	0.974	

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20).

1.5. اختبار فرضية البحث:

لاختبار فرضية البحث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط حيث يوضح الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط كانت $R = 0.643$ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط مقبولة بين التخطيط الاستراتيجي التسويقي و مستوى الأداء ، كما بلغ معامل التحديد $R=0.414$ مما يعني أن 41.4 % من تغير في مستوى الأداء يعود إلى تغير في التخطيط الاستراتيجي التسويقي ، كما يوضح معامل الانحدار $B = 0.300$ إلى وجود علاقة طردية بين التخطيط الاستراتيجي التسويقي و مستوى الأداء ، أي أن زيادة التخطيط الاستراتيجي التسويقي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير طردي في مستوى الأداء بمقدار 0.300، كما إن قيمة f المحسوبة تساوي 141.94 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن مستوى الدلالة $\text{sig} = 0.00$ وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على مستوى الأداء.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي على مستوى الأداء.

المتغير المستقل: التخطيط الاستراتيجي التسويقي					المتغير التابع: مستوى الأداء
معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	
0.643	0.414	0.300	141.943	0.00	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

6. خاتمة: توصل الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، جاءت كما يأتي:

- أشارت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق التخطيط الاستراتيجي التسويقي في المؤسسات محل الدراسة حصل على درجة موافقة كلية بلغت 62.8% من متوسطات استجابات أفراد العينة.
- حصلت الفقرات الخاصة بمستوى الأداء في مؤسسات محل الدراسة على درجة موافقة بلغت 58.6% من متوسطات استجابات أفراد العينة.
- أكدت الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي التسويقي على مستوى الإحصاء.

1.6. مقترحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- على المؤسسات محل الدراسة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي التسويقي لما له من أهمية من رفع من مستوى الأداء.
- استقطاب وتعيين موظفين مؤهلين وقادرين على أداء أدوارهم المعرفية.
- العمل على خلق ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لعملية التخطيط الاستراتيجي التسويقي.
- حسن استثمار في المعلومات التسويقية لما لها دور فعال في معرفة البيئة الخارجية للمؤسسات محل الدراسة.

8. قائمة المراجع المعتمدة

- 1- عبد المليك مزهودة (2001)، الاداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر؛
- 2- سيد أحمد مصطفى (2002)، إدارة البشر، الأصول والمهارات، بدون ذكر دار النشر، مصر
- 3- أفريد خميلي. (2014). – التدريب كمدخل لتحسين اداء الموارد البشرية مع دراسة حالة مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة- ، جامعة ام البواقي ، .، كلية العلوم الاقتصادية.
- 4- الداوي الشيخ،. (2009). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، ، العدد 07، جامعة ورقلة،. مجلة الباحث.

5- Philip Kotler, Bernard Dubois.(2000) . Marketing Management, Publi-union,10 édition : Paris, France,.

قياس جودة الخدمة المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة

Measuring the quality of banking services in the banks operating in the Gaza Strip

د: حازم أحمد فروانة *

جامعة تلمسان-الجزائر

atiaf_1998@hotmail.com

Received:05/08/2018

Accepted:22/10/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أفضل المقاييس لقياس جودة الخدمة المصرفية التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة ومعرفة الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة لجودة الخدمة المصرفية بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية وكل من الرضا ونية الشراء. ولقد اشتملت الدراسة على عينة من عملاء البنوك العاملة في قطاع غزة مقدارها (166) مفردة وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفهم توقعات العميل من أجل تقديم خدمة مصرفية أفضل وتحقيق الرضا لديهم بالإضافة إلى أن قياس جودة الخدمة المصرفية وإدراك العملاء لها هو المدخل الرئيس لتطوير وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. وأوضحت الدراسة وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وجودة الخدمة المصرفية المقدمة. وخلصت أيضا إلى أن استمرار العملاء في التعامل مع البنوك وأن زيادة ولائهم يعتمد بشكل أساسي على تقييمهم لجودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة، البنوك، التسهيلات المالية، الثقة..

تصنيف G20:JEL

Abstract

We have begun to implement our task of combating degradation in the fight against deterioration in the fight against consequences and the prevention of noncommunicable and muscular diseases. <http://www.unicef.org/en/index.php?page=en&page=index.html>. The study included a sample of 166 bank customers in the Gaza Strip. The study concluded that customer expectations should be understood in order

*المؤلف المرسل: د. حازم أحمد فروانة ، الإيميل: atiaf_1998@hotmail.com

to provide better banking service and satisfaction. In addition, the measurement of the quality of banking service and the recognition of customers is the main approach to improving the quality of services Al-Qudt Bank for Amoy. Here are some examples? Any aid-focused earpieces that hinder aid-blocking aid hampering already-strained concentrations hampering aid-blocking funds.

Keywords: Quality of service, banks, financial facilities, trust.

Jel Classification Codes:G20

1. مقدمة:

اهتم العديد من الباحثين بدراسة الجوانب المختلفة لجودة الخدمة المصرفية من حيث مفهومها ومحدداتها وأبعادها وطرق قياسها بالإضافة إلى العلاقة بين مقدم الخدمة (البنك) وبين المستفيد منها (عملاء البنك - المعتمد) وذلك بهدف رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة لتتناسب مع أو تزيد عن توقعات العملاء. إن الهدف الرئيس من هذا البحث هو التعرف على قياس جودة الخدمة المصرفية في البنوك العاملة في قطاع غزة حيث تهتم هذه البنوك برفع مستوى جودة خدماتها المقدمة للعملاء. قياس جودة الخدمة المصرفية.

ولقد أدى عقد مؤتمر مدريد أكتوبر عام 1991 وتوقيع إعلان المباديء سبتمبر 1991 إلى حدوث تغيير جوهري في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث اعتبر عام 1994 نقطة انطلاق حقيقية حيث أصبح الجهاز المصرفي الفلسطيني ولأول مرة متكاملًا (الفليت، 2004) حيث بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين في عام (2003) (22 بنكًا) منها (10 بنوك) وطنية، (11 بنك عربي) ما بين بنوك أردنية ومصرية، و (1) أجنبي (سلطة النقد الفلسطينية، 2004). وبلغت شبكات وفروع ومراكز البنوك الرئيسية (131) فرعًا منها (35) فرعًا في قطاع غزة و (96) فرعًا في الضفة الغربية ويمكن تقسيم البنوك العاملة في فلسطين حسب جنسيتها إلى (10) بنوك وطنية هي: فلسطين المحدود، التجاري المصري، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، فلسطين الدولي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي، العربي الفلسطيني للاستثمار، بشبكة فروع قدرها (50) فرعًا، (11) بنك أردني بشبكة فروع (88) فرعًا، بنكان مصريان ولهما (8) فروع (أبو معمر، 2002). ولقد بلغ حجم ودائع العملاء في عام (2003) حوالي (3.624) مليار دولار وبلغ المستثمر منه حوالي (1.072) مليار دولار، وعليه فإن حجم التسهيلات إلى الودائع أقل من 30% الأمر الذي يجعل البنوك العاملة في فلسطين تهتم أكثر بجودة الخدمة المصرفية المقدمة.

1.1. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على تقييم عملاء المصارف في قطاع غزة لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم سواء من ناحية توقعاتهم أو إدراكهم لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم فعليا.
- التوصل إلى أفضل المقاييس لقياس جودة الخدمة المصرفية في قطاع غزة وتقييم مدى قدرة هذه المقاييس على تفسير التباين في جودة الخدمة المدركة بالإضافة إلى اختبار درجة صدقها وثباتها.
- تحديد الأهمية النسبية للابعاد المختلفة لجودة الخدمات المصرفية.
- اختبار العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية وكل من الرضا ونية الشراء.

2.1. فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة في مجال جودة الخدمة المصرفية فقد تمت صياغة مجموعة

الفرضيات التالية لاختبارها وهي :

- 1- لا تختلف الأهمية النسبية لمحددات الجودة في التأثير على توقعات عملاء البنوك.
- 2- لا يوجد اختلافات في قدرة مقياس الإدراك /التوقعات، ومقياس الأداء الفعلي (سواء المرجح أو دون ترجيح) على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المصرفية من ناحية ودرجة رضا العملاء عن هذه الخدمة وكذلك نوايا العملاء للشراء من ناحية أخرى.

2. الجودة المصرفية في البنوك:

تعتبر جودة الخدمة من الأساسيات التي تسبق إرضاء العملاء وفي المقابل فإن رضى العملاء يؤثر على قرار الشراء المستقبلي للعميل وإدراكه (Cronin and Taylor:1992). كذلك فإن جودة الخدمة المصرفية تعتبر شرطا أساسيا لاشباع رغبة العميل وللاحتفاظ به (Howcroft, 1991; Cronin and Taylor, 1992; Taylor and Baker, 1994).

أضف إلى ذلك فإنه بسبب مشاكل الجودة تم تحويل 40% من العملاء إلى مؤسسات مصرفية أخرى في الإمارات (Raddon, 1987) و 25% من حسابات البنوك تم إغلاقها (Grubbs and Reidenbech, 1991). ولعل الحفاظ على العميل له مردود ذو دلالة على ربحية البنك (Newman and Cowling, 1996). وبسبب أهمية الجودة المصرفية كميزة تنافسية أساسية تكاد لا تجد مصرفا واحدا لا يحاول تطوير الخدمة المصرفية التي يقدمها (Steriou and

(Stavrinides,2000). ولقد حدد (Parasuraman:1985) عشرة أبعاد لجودة الخدمة في مجال صناعة الخدمات وهي : التجسيد، الأمانة، الاستجابة، المنافسة، المجاملة، المصداقية، الأمن، الحرية، الاتصال، وفهم العميل . وبعدها قام (Parasuraman:1988) بتطوير 22 بند لقياس جودة الخدمة (Servqual) تمثل خمسة أبعاد هي: فارس أبو معمر.

- الثقة: وتعني القدرة على إنجاز الخدمة بشكل مستقل ودقيق.

- الاستجابة: وتعني الرغبة في مساعدة العميل وتطوير الخدمة المقدمة.

- التجسيد: ويعني التسهيلات المادية والمعدات والمظهر الخارجي للموظفين.

- الأمان: ويعني معرفة الموظفين ومجاملتهم وإعطاء الثقة والأمان للعميل.

- التعاطف: ويعني مستوى العناية والاهتمام الشخصي المقدم للعميل.

ويتكون هذا النموذج من جزئين كل منهما يتكون من (22 بنكا) ويقاس الجزء الأول من

النموذج جودة الخدمة المتوقعة في قطاع خدمة معينة ويقاس الآخر الخدمة الفعلية المقدمة

(Parasuraman:1988,1991) وتكون نتائج جودة الخدمة في قياس الفرق بين جودة الخدمة

المتوقعة والمقدمة، وقد لاحظ (Parasuraman:1988,1991) بشكل ثابت أن بعد الثقة له

الدلالة الأقوى في معامل الانحدار يليه بعد الأمان والاستجابة وأن بعد التعاطف والتجسيد كان

الأضعف في معامل الانحدار.

إن مقياس جودة الخدمة (Servqual) تم استخدامه من قبل مجموعة من الباحثين مثل:

(Dabholkar et. al,1996; Hussey:1990; Nielson and Host, 2000; Engelland et. al., 2000;)

.(Getz et. al., 2001

ومع ذلك فقد تم انتقاد هذا المعيار بالعديد من الدراسات من خلال جاهزية العمل بالإضافة إلى

غموض بناء التوقعات وعدم ملائحته للصناعات المختلفة. (Carman, 1990; Babakus and Boller,)

;1992; Cronin and Taylor, 1992; 1994

Teas,1993,1994; Brown et. al., 1993; Chase and Stewart, 1994 Kwan and Lee, 1994;

.(Blanchard and Galloway, Natarajan et. al.,1999

3. الدراسات السابقة:

1.3. الدراسات العربية:

1.1.3.1. الجمل : 1992

لقد تمت الدراسة على عملاء البنوك الأردنية من خلال توزيع 300 استبانة على أفراد العينة بهدف قياس مستوى إدراك المستهلك لجودة الخدمات المصرفية، والأهمية النسبية لمحددات ذلك المستوى وكذلك التعرف على مستوى توقعات المستهلك لجودة الخدمات المصرفية في الأردن وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في تشكيل توقعات وإدراكات العملاء حول الخدمة المصرفية وهذه العوامل هي: الأشياء المادية الملموسة في الخدمة، الاعتمادية، الاستجابة، الثقة، الاهتمام. قياس جودة الخدمة المصرفية.

2.1.3.1. الصحن : 1994

لقد تمت الدراسة على عملاء البنوك التجارية من الأفراد بمدينة الإسكندرية من خلال توزيع 400 استبانة على أفراد العينة بهدف معرفة الجودة المدركة للخدمات المصرفية وخلصت الدراسة إلى أن بعد (الاعتمادية) أكثر الأبعاد قدرة على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية كذلك أظهرت الدراسة أن تأثير الجودة أقوى من تأثير الرضا في تحديد نوايا العملاء للتعامل مع البنوك مستقبلياً» أضف إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين الرضا وجودة الخدمة.

3.1.3.1. كوكالي : 1994

لقد تمت الدراسة على عملاء البنوك في الأراضي الفلسطينية من خلال توزيع 451 استبانة على أفراد العينة المكونة من العملاء ورجال الأعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بهدف قياس مدى رضى العملاء عن مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العاملة في مناطق السلط الفلسطينية. وقد أظهرت الدراسة أن نسبة من عملاء البنوك راضون قليلاً عن الخدمات التي تقدمها البنوك، كذلك أظهرت الدراسة أن مستوى خدمات البنوك العربية العاملة في فلسطين أقل من تلك التي تقدمها البنوك الإسرائيلية.

2.3. الدراسات الأجنبية

1.2.3. Avkiran: 1994:

لقد تمت الدراسة على البنوك الأسترالية التجارية والبالغ عددها (10) بنكا) تم اختيارها بشكل عشوائي وقد تم توزيع (691) استبانة. وقد تم استخدام (27) متغير ثم تم تخفيضها في الدراسة إلى (17) متغير عن طريق (factor analysis) وقد توصلت الدراسة إلى أن أبعاد الجودة هي: سلوك الموظفين، المصداقية، الاتصال والوصول إلى خدمة الشباك.

2.2.3. Stanley, and Tyler: 1999:

لقد تمت الدراسة من خلال عمل مقابلات مع (16) شركة تجارية تتعامل مع البنوك وتمثل عدة قطاعات اقتصادية، ومعظمهم له علاقات مع البنوك منذ فترة طويلة تصل إلى (27) سنة. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- المصداقية : وقد ثبت أن متغيرات المصداقية مهم جدا لزيادة جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن. قياس جودة الخدمة المصرفية.
- كذلك فقد خلصت الدراسة إلى تقسيم رغبات الشركات التي تتعامل مع البنوك إلى قسمين : خدمة تقنية وخدمة وظيفية . وتتمثل الخدمة التقنية في الخدمات المباشرة مثل تقليل الأخطاء، المعرفة بالخدمة والتوقيت في تقديم الخدمة دون الرجوع إلى الزبون (الشركة) بالإضافة إلى تقليل الروتين التقليدي في عملية تصحيح الأخطاء التي قد تحدث. أما الخدمة الثانية فهي خدمة وظيفية مثل : فعالية البنك خلال تقديم الخدمة، الثقة، الشراكة، الرغبة في الاتصال بأمانة واكتمال، بالإضافة إلى فهم احتياجات العميل وتقدير معرفته العالية

3.2.3. Nantal and Bahia: 2000:

لقد تمت الدراسة من خلال توزيع 360 استبانة تم إرسالها بالبريد إلى عملاء البنوك الكندية وقد تم إرجاع 115 استبانة وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج لقياس الخدمة المدركة في البنوك يتكون من 6 أبعاد وهي : 1- الفعالية والتأمين 2- الوصول 3- السعر 4- الملموس 5- محفضة الخدمة 6- المصداقية.

4.2.3. Bejou وآخرون : 1998

لقد تمت الدراسة من خلال إرسال 1994 استبانة بالبريد وتم إرجاع 568 استبانة فقط. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك دورا لمستوى المبيعات الشخصي على رضا العملاء عن الجودة المدركة. أضف إلى ذلك فقد أوضح البحث أهمية الثقة على رضا العملاء كذلك فإن أخلاق البيع الشخصي والذي يتميز عن توجيه العملاء لا يساهم في رضا العملاء عن الخدمة المقدمة. في المقابل فإن معرفتهم بالخدمات المالية تساهم بشكل فعال في تحقيق الرضا عن الجودة المدركة.

4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عملاء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة من الأفراد وقد تم الاعتماد على العينة الحتمية نظرا لرفض البنوك توفير قوائم بأسماء العملاء نظرا لسريتها وقد روعي أن يكون العميل أكثر من عام في تعامله مع البنك وأن يكون البنك الذي يتعامل معه العميل بنكا رئيسيا وقد بلغ حجم العينة 200 مفردة.

1.4. محددات الدراسة:

لقد تم توزيع الاستبانة في أكتوبر 2016 المصارف العاملة في قطاع غزة حيث تم جمع الاستبانات وتفرغها وإدخال البيانات في الحاسوب باستخدام SPSS ومن ثم تحليل البيانات. وقد واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات منها:

- 1- رفض البنوك توفير قوائم بأسماء العملاء.
- 2- رفض البنوك توفير معلومات حول العملاء.
- 3- صعوبة الاتصال بالعملاء إلا من خلال البنوك.

2.4. متغيرات الدراسة وأسلوب القياس:

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على قياس الجودة الكلية المدركة الذي اقترحه Parasurman وزملائه والمعروف باسم مقياس جودة الخدمة servqual ويشمل هذا المقياس اثنين وعشرين مفردة تمثل اثنين وعشرين خاصية صممت لقياس خمسة أبعاد تعكس جودة الخدمة. وقد تم تصميم استبانة من جزئين، يعكس الأول توقعات العملاء (ما ينبغي أن تكون عليه الخدمة) بينما يقيس الجزء الثاني إدراك العملاء للأداء الفعلي للخدمة ويمثل الفرق بين إدراك العملاء وتوقعاتهم جودة الخدمة المدركة. وقد تم الاعتماد على هذا المقياس لمتعته بقبول عام من قبل الباحثين واجتيازه للاختبارات المتكررة للصدق والثبات (تراوح معامل الثبات الفابن بين 87% و 94%) بالإضافة إلى عمومية تطبيقه على قطاع الخدمات. لذلك فقد تم الاعتماد على ما اقترحه (Cronin and Taylor

(1992) في قياس إدراك العملاء عن الأداء الفعلي للخدمة واعتباره كافيا لتقييم الجودة الكلية للخدمة وهو ما يعرف بـ (servperf) وقد تم قياس جودة الخدمة باستخدام كل من المقياسين وذلك في ظل تساوي الأهمية النسبية في كل بعد من أبعاد جودة الخدمة وفي ظل الترجيح بالأوزان وفقا للأهمية النسبية من وجهة نظر العملاء لأبعاد هذه الجودة. وفيما يتعلق بقياس متغيرات الرضا والنوايا للشراء والتقييم المباشر للجودة الاجمالية للخدمة فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت المكون من خمسة نقاط ويتراوح المدى من (5) راض للغاية إلى قياس جودة الخدمة المصرفية.

2(ا) غير راض على الإطلاق . فكذاك بالنسبة لمتغير النوايا للشراء (أي التعامل مستقبلا مع البنك) فإن المقياس تراوح من (5) دائم وبشكل متكرر إلى (1) لن أتعامل على الإطلاق. وقد تم سؤال المستقصى منهم عن جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك ويتراوح المدى من (5) ممتازة إلى (1) سيئة للغاية.

3.4. أسلوب جمع البيانات:

تم اعتماد أسلوب الاستقصاء من خلال المقابلة الشخصية حيث قام الباحث باستجواب العملاء بأسلوب عشوائي وتم شرح الهدف من الدراسة وكيفية ملء الاستبانة ونظرا لانشغال بعض العملاء فقد تم إعطائهم الاستبانة ومن ثم إعادتها في وقت لاحق . وقد تم توزيع (200) استبانة شملت عملاء البنوك في قطاع غزة وقد تم إعادة (166) استبانة قابلة للتحليل أي بنسبة (83%).

5. تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

يوضح هذا الجزء من البحث تحليل البيانات المستقاة من العملاء بهدف اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج والتوصل إلى بعض الدلالات والتطبيقات على المستوى العلمي والعملية بالإضافة إلى بعض الاقتراحات. وفي ضوء أهداف الدراسة وفروضها وطبيعة المتغيرات وأساليب قياسها تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وهي على النحو التالي:

- معامل الارتباط ألفا للتحقق من درجة ثبات مقياس الإدراك / التوقعات، ومقياس الأداء بالإضافة إلى استخدام مصفوفة الارتباط وأسلوب التحليل العاملي للتحقق من درجة صدق مقياس الاستخدام.

- (sample K_S 1) الطبيعي التوزيع اختبار

- . مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) بهدف تقييم العميل لكل بعد من أبعاد جودة الخدمة ولتحديد الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة المصرفية.

- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامجي (Enter) والخطوات المتتابعة)

(Stepwise) لتحديد قدرة المقاييس المستخدمة على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية.

- أسلوب الارتباط لتحديد د نوع العلاقة وقوتها بين متغيرات الرضا وجودة الخدمة والنوايا للشراء.

وفيما يلي تحليلاً للبيانات ومناقشة لنتائج التحليل وفق الفروض التي تم وضعها:

1.5. التحقق من درجة ثبات وصدق مقياس الجودة:

إن الخطوة الأولى لتحديد مدى ملاءمة المقاييس المستخدمة في البحث لقياس جودة الخدمة المتوقعة والفعلية وتحديد أفضلها تتمثل في اختبار (K_S) لمعرفة في ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وقد بينت النتائج أن قيمة الاختبار (1.077) وقيمة مستوى الدلالة (0.196) وهي أكبر من (5%) وهذا يؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم اختيار الاختبارات غير المعلمية لتحليل النتائج. بالإضافة إلى ذلك فقد تم اختبار درجة ثبات وصدق هذه المقاييس، وللتحقق من ذلك تم استخدام معامل الارتباط ألفا لبيان درجة الاتساق الداخلي بين محتويات المقياس في كل بعد من أبعاده والخاصة بكل من التوقعات وكذلك الجودة الفعلية المدركة للخدمة ويوضح الجدول رقم (1) نتائج معامل الارتباط ألفا في بعدي التوقعات والإدراك. كذلك يوضح الجدول رقم (1) أن درجة الاتساق الداخلي لمحتويات الجزء الأول من القائمة والمتعلق بتوقعات العميل يقع في المدى المقبول (0.74 – 0.15) ويبلغ معامل ألفا 0.78 باستثناء بعد الأمان حيث درجة الاتساق فيه بلغت 0.25، في حين بلغت درجة الإتسان الداخلي لمحتويات الجزء الثاني والمتعلقة بالأداء الفعلي بلغت بين (0.82 – 0.74) وبلغ معامل الارتباط 0.93 ألفا

ومما سبق يمكن القول بأن كلا المقياسين يمكن الاعتماد عليهما في قياس جودة الخدمة

إبعاد الجودة	التوقعات	الأداء الفعلي
التجسيد	0.69	0.75
الاعتمادية	0.65	0.76
الاستجابة	0.51	0.74
الأمانة	0.25	0.81
التعاطف	0.74	0.82
الاجمالي	0.78	0.93
اجمالي	0.56	0.85

وفيما يتعلق بالتحقق من صدق المقياس فقد تم استخدام أسلوب صدق البناءConstruct Validity

وقد تم تقدير كل من الصدق التقاربي convergent والصدق التمايزي discriminant حيث يتعلق الصدق التقاربي بالمدى الذي يرتبط فيه المقياس إيجابيات مقاييس أخرى صممت لقياس نفس البناء وباختيار مصفوفة معاملات الارتباط (جدول رقم 2) بين كل قياس جودة الخدمة المصرفية.

العناصر المستخدمة في الدراسة تبين وجود ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية (sig.0.001) بين المقاييس الأربعة المستخدمة. ومن ناحية أخرى فإن الصدق التمايزي يتعلق بالمدى الذي لا يكون فيه القياس مرتبطاً مع المفاهيم الأخرى (الأبنية)، والتي من المفترض أن يكون هناك اختلاف فيما بينها، بالنظر إلى مصفوفة الارتباط (جدول رقم 2) يتبين أن مقاييس جودة الخدمة ترتبط فيما بينها بدرجة ارتباطاً على كثيراً من ارتباطها بمتغيرات الدراسة الأخرى (مثل الرضا والنوايا للشراء) ولهذا يمكن القول بأن المقاييس الأربعة لجودة الخدمة تتصف بالصدق سواء فيما يتعلق بالصدق التقاربي أو التمايزي. ويتضح من تحليل درجة صدق المقاييس تجاوزها لاختبارات الصدق مما يؤكد إمكانية استخدامها في مجال بحوث جودة الخدمة المصرفية.

الرضا	جودة الخدمة	النوايا للشراء	مقياس الأداء المرجع	المقياس الأداء	مقياس الادراك التوقعات المرجع	مقياس الادراك- التوقعات	
						1.00	مقياس الادراك- التوقعات
					1.00	0.597	مقياس الادراك- التوقعات المرجع
				1.00	0.703	0.612	مقياس الأداء
		1.00	0.583	0.746	0.612	0.532	مقياس الأداء المرجع
		1.00	0.848	0.746	0.612	0.532	النوايا للشراء
	1.00	0.848	0.856	0.903	0.853	0.783	جودة الخدمة
1.00	0.797	0.628	0.668	0.738	0.681	0.671	الرضا

* دال إحصائياً عند (Sig. 0.001)

أضف إلى ذلك فقد تم استخدام أسلوب التحليل التعاملى لبيان مدى تحميل العناصر الواحد والعشرين في القائمة على الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة وقد اتضح من التحليل أنه بالنسبة لقائمة التوقعات أمكن تحميل (21 عنصراً) على خمسة عوامل تطابق الأبعاد الخمسة المفترضة لقياس جودة الخدمة المصرفية.

جدول رقم (3) Factor analysis

أبعاد الجودة	الأسئلة	المتوقع	الفعلي
أولاً: التجسيد	1-توفر معدات وتكنولوجيا 0	0.825	0.828
	2- جاذبية ومظهر المكان	0.769	0.441
	3- تميز العاملين وأناقيتهم	0.806	0.498
	4 – المظهر العام للبنك	0.683	0.389
ثانياً : الاعتمادية	5 – الالتزام بالوقت لأداء المهنة	0.840	0.708
	6 – تعاطف البنك مع العميل	0.889	0.113-
	7 – تأدية البنك للخدمة من أول مرة	0.934	0.460
	8 – احتفاظ البنك بسجلات دقيقة	0.821	0.609
ثالثاً : الاستجابة	9 – تحديد البنك لوقت انجاز الخدمة	0.725	0.846
	10 – تقديم الخدمة الفورية للعملاء	0.892	0.749
	11 – استعداد الموظف لمساعدة العملاء	0.821	0.777
	12 – تلبية طلبات العملاء فوراً	0.735	0.809
رابعاً : الأمان	13 – ثقة العملاء في موظفي البنك	0.751	0.669
	14 – شعور العملاء بالأمان	0.877	0.223
	15 – السلوك المهذب للعاملين	0.815	0.745
	16 – المساندة الكافية من قبل	0.821	0.849

البنك		
17 - الاهتمام الفردي لكل عميل	0.806	0.501
18 - الاهتمام الشخصي لكل عميل	0.913	0.679
19 - معرفة احتياجات العميل	0.814	0.710
20 - تقديم مصلحة العملاء	0.855	0.497
21 - توفير ساعات عمل ملائمة	0.768	0.531

كذلك فيما يتعلق بقائمة الأداء الفعلي فإن كل العناصر وقعت تحت الأبعاد الخاصة بها ومن ثم فإن النتائج توضح أنه لم يتم استبعاد أي عنصر من العناصر أو إعادة تخصيصية تحت أي بعد آخر. أضف إلى ذلك فإن الجدول (3) يوضح أنه فيما يتعلق بالتجسيد فإن تحميل العناصر على الأبعاد المختلفة أعلى في قائمة التوقعات عنها في قائمة الأداء، كذلك أيضا فيما يتعلق بالاعتمادية، وكذلك الاستجابة باستثناء العنصر رقم (9) المتعلق بتحديد وقت إنجاز الخدمة حيث أن الأداء الفعلي أصبح أعلى من المتوقع. قياس جودة الخدمة المصرفية.

كذلك أيضا فيما يتعلق بالأمان، فإن عناصر التحميل على الأبعاد المختلفة أعلى في قائمة التوقعات عنها في قائمة الأداء. باستثناء العنصر رقم (16) المتعلق بحصول الموظفين على المساندة الكافية قبل البنك لأداء عملهم فأصبح الأداء الفعلي أعلى من المتوقع. أضف إلى ذلك ما يتعلق بالتعاطف فإن التوقعات أعلى من الأداء الفعلي.

2.5. اختيار الفرضيات

سيناقش هذا الجزء من البحث مدى قبول أو رفض فرضيات البحث:
اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بأبعاد جودة الخدمة المصرفية وهي:
لا تختلف الأهمية النسبية لمحددات الجودة في التأثير على توقعات عملاء البنوك. تمثل أبعاد جودة الخدمة المصرفية المعايير التي يستخدمها العملاء في تقييم الجودة وهناك اتفاق بين غالبية الباحثين على استخدام الأبعاد المقترحة من بارسيرمان وزملائه وهي التجسيد والاعتمادية والاستجابة والتعاطف وتم التعبير عن هذه الأبعاد في 22 متغير تعكس جودة الخدمة المصرفية من

وجهة نظر العملاء وقد تم احتساب الأهمية النسبية لهذه الأبعاد من خلال تخصيص 100 درجة توزع من جانب المستقصى منهم على الأبعاد الخمس.

الترتيب	القيمة المتوسطة	
الأول	0.212	الاعتمادية
الثاني	0.211	الأمان
الثالث	0.207	التجسيد
الرابع	0.197	الاستجابة
الخامس	0.172	التعاطف

ويتضح من الجدول رقم (4)، أن بعد الاعتمادية احتل الترتيب الأول من وجهة نظر عملاء البنوك في تقييمهم لجودة الخدمة المصرفية يليه الأمان بينما احتل التعاطف الترتيب الأخير في الأهمية النسبية.

وتتفق نتائج هذا البحث مع معظم نتائج الدراسات الأخرى حيث احتلت الاعتمادية الأهمية النسبية القصوى من وجهة نظر العملاء على اختلاف نوع الخدمات التي يقومون باستخدامها حيث جاءت هذه النتيجة متسقة مع طبيعة الخدمات المصرفية حيث يستلزم تقديمها السرعة والدقة والسرية وخلو السجلات والحسابات من الخطأ وغيرها وكل هذه العناصر تعبر عن بعد الاعتمادية والذي يعكس جودة مخرجات الخدمة ويمثل في نفس الوقت الخدمة الأساسية التي يتلقاها العميل والتي يحكم من خلالها على جودة الخدمة المقدمة له.

وبناء على ذلك فإنه يتم رفض الفرضية الصفريّة المتعلقة بعدم وجود اختلاف بين الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة المصرفية المقدمة. اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بتفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية وهي:

لا يوجد اختلافات في قدرة مقياس الإدراك/التوقعات، ومقياس الأداء الفعلي (سواء المرجح أو دون ترجيح) على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية.

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد باستخدام برنامجي الانحدار المتعدد الكلي (enter)

وطريقة الانحدار ذي الخطوات المتتابعة (stepwise) لتحديد أكثر المقاييس قدرة على تفسير

التباين في جودة الخدمة المصرفية وقد تمثلت المتغيرات المستقلة في أبعاد جودة الخدمة في كل مقياس، بينما تم قياس المتغير التابع من خلال إدراك العملاء للجودة الكلية للخدمات المصرفية

كما يوضح الجدول رقم (5).

كذلك يتضح من الجدول رقم (5)، والجدول رقم (6) أن مقياس الأداء (servperf.) يعتبر أفضل من مقياس الجودة (servqual.) في قياس جودة الخدمة المصرفية وتفسير التباين فيها حيث إن مقياس الأداء (servperf.) غير المرجح قد فسر 67% من التباين في جودة الخدمة المصرفية.

مقياس الجودة				
مرجح		غير مرجح		
المعنوية	R2	المعنوية	R2	
				التجسيد
0.00	0.103	0.00	0.108	الاعتمادية
0.00	0.259	0.00	0.263	الاستجابة
				الأمان
				التعاطف
0.00	0.362	0.00	0.371	اجمالي
58.555		19.844		قيمة F
0.513		0.329		معامل الارتباط
0.00		0.00		مستوى المعنوية

كذلك فإن مقياس الأداء المرجح قد فسر 66% من التباين في جودة الخدمة المصرفية في حين أن مقياس التوقعات (servqual.) غير المرجح قد فسر فقط 37% من التباين في جودة الخدمة المصرفية كذلك فإن مقياس التوقعات المرجح قد فسر 36% . أضف إلى ذلك فقد أظهر الجدول رقم (5)، الجدول رقم (6) أن بعد الاعتمادية والاستجابة من أكثر أبعاد الجودة قدرة على تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية في ظل المقاييس الأربعة حيث فسر لوحده 14% وفق مقياس الاداء، و 10.8% و 10.3% وفقا لمقاييس الإدراك والتوقعات على التوالي كذلك أيضا فإن بعد الاستجابة قد فسر لوحده 25.9 ، 26.3% وفقا لمقياس الإدراك غير المرجح والمرجح على التوالي في حين أنه فسر 16.6% من التباين وفق مقياس الأداء.

مقياس الأداء				
مرجح		غير مرجح		
المعنوية	R2	المعنوية	R2	
		0.00	0.14	التجسيد
		0.00	0.14	الاعتمادية
		0.00	0.166	الاستجابة
		0.00	0.1323	الأمانة
		0.00	0.126	التعاطف
0.00	0.661	0.00	0.671	اجمالي
	0.819		140.416	قيمة F
	0.819		0.679	معامل الارتباط
	0.00		0.00	مستوى المعنوية

ويلاحظ من الجدول رقم (6) أيضا أن ظل مقياس الأداء غير المرجح بالأوزان تم الإبقاء على الأبعاد الخمسة كلها تفسير التباين في جودة الخدمة المصرفية، وبذلك يمكن رفض الفرضية الصفريّة الثانية المتعلقة بعدم وجود اختلافات بين مقياس الإدراك ومقياس الأداء الفعلي في تفسير جودة الخدمة المدركة. إختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بالعلاقة بين جودة الخدمة وكل من الرضا ونية الشراء وهي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة المصرفية من ناحية ودرجة رضا العملاء عن هذه الخدمة وكذلك نوايا العملاء للشراء من ناحية أخرى. لقد هدف البحث دراسة طبيعة العلاقة بين متغير الجودة وكل من متغيري الرضا والنوايا للشراء في محاولة لتحديد تأثير الجودة المدركة على الرضا ومدى تأثيرها على نوايا الشراء المستقبلية للعملاء للتعامل مع ذات البنك كذلك يوضح الجدول رقم (2) تحليل الارتباط أظهر وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية (sig 0.00) بين جودة الخدمة المصرفية والرضا حيث كان معامل الارتباط 0.797 وبذلك يمكن رفض الفرضية الصفريّة الثالثة والمتعلقة بعدم وجود علاقة ارتباط بين جودة الخدمة المصرفية ورضا العملاء عن هذه الخدمة.

كذلك أظهر الجدول رقم (2) وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية ($\text{sig } 0.00$) الجودة المصرفية المقدمة وبين نوايا الشراء بمعامل ارتباط قدره 0.848 وبين الرضا ونوايا الشراء بمعامل ارتباط قدره 0.628. وبناء على ما سبق فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية الثالثة المتعلقة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمة ونوايا الشراء.

6. الخاتمة :

أظهرت الدراسة الحالية العديد من الدلالات والمجالات التي تفيد متخذي القرارات في البنوك والمتعلقة بإدارة جودة الخدمة وقياسها وهي:

- إن تفهم توقعات العميل يعتبر مطلباً أساسياً نحو تقديم خدمة مصرفية أفضل للعملاء وتحقيق الرضا لديهم، فعلى المصارف العاملة في فلسطين أن تتعرف على طبيعة توقعات العملاء في البيئة الفلسطينية حتى يتسنى تقديم خدمة أفضل لتشبع هذه التوقعات وذلك من خلال تصميم أفضل للخدمات وطرق أفضل لتقديمها.

- إن عملية قياس جودة الخدمة وإدراك العملاء لهذه الخدمة هو المدخل الرئيس لتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتحسينها.

- ضرورة تقديم الخدمة المصرفية بشكلها الصحيح ومن أول مرة حيث يمكن القيام بذلك من خلال معرفة توقعات العملاء، حيث إن بعد الاعتمادية احتل قائمة اهتمام العملاء كأهم بعد من أبعاد الجودة. فالعملاء يحكمون على الخدمة من خلال تأديتها بالطريقة الصحيحة بالإضافة إلى التفاعل بين مقدم الخدمة والعملاء. قياس جودة الخدمة المصرفية.

- أوضحت البحث أن هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وجودة الخدمة المصرفية المقدمة.

- إن استمرار العملاء في التعامل مع البنوك وزيادة ولاءهم يعتمد بشكل أساسي على تقييمهم لجودة الخدمة المصرفية المقدمة إليهم.

1.6. التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بزيادة الثقة بين البنك وعملائه وذلك من خلال:

- الاستماع للعملاء وتلقي شكاوهم ومقترحاتهم وسرعة حلها.

- الاهتمام بالتسويق المصرفي وشرح سياسات البنوك بعملائها.

- توفير المعلومات عن الخدمات التي تمنحها البنوك وتدريب العملاء على استخدامها.

- سرعة الاستجابة لرغبات العملاء وتوقعاتهم.
- ضرورة القيام بدراسات عملية للتعرف على مقياس إدراك العملاء للخدمات المصرفية.
- ضرورة الاهتمام بالسرعة والدقة في تقديم الخدمة بالإضافة إلى الالتزام بما يتم وعد العميل به بالإضافة إلى التأكد من خلو السجلات المتعلقة بالعملاء من الأخطاء
- ضرورة الاهتمام بتحقيق الرضا الكامل للعملاء من خلال تحقيق الرضا الكلي للعملاء
- وذلك من خلال التركيز على جودة الخدمة المصرفية وكيفية تسليمها لتتماشى مع أوتفوق توقعات العملاء.
- ضرورة تركيز البنوك على تدريب الموظفين المتصلين مباشرة مع العملاء لضمان الاهتمام بجوانب الخدمة سواء المتعلقة بالأداء النهائي أو المتعلقة بلحظات الصديق أثناء التفاعل بين مقدم الخدمة المصرفية والعميل.

7. قائمة المراجع المعتمدة

1. أبو معمر، فارس (2002)، "دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة (2000 - 1999م)" مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، كانون الثاني، غزة، فلسطين.
2. الجمل، غانم (1992)، "إدراك المستهلك لجودة الخدمات المصرفية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
3. حداد، شفيق وجوده، محفوظ (2003)، "أثر دوافع تعامل العملاء مع المصارف التجارية على درجة ولائهم لها - دراسة ميدانية على عملاء المصارف التجارية في الأردن"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد الثاني، 1-23 ص
4. سلطة النقد الفلسطينية، (2004)، النشرة الإحصائية عدد الفروع والمكاتب العاملة في الضفة والقطاع في 31/8/2004 موزعة حسب المناطق.
5. الصحن، محمد فريد (1994)، "الجودة المدركة للخدمات المصرفية : دراسة ميدانية لإختبار محدداتها والنماذج المستخدمة في قياسها"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ملحق العدد الثاني، المجلد الواحد والثلاثون، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
6. كوكالي، نبيل (1998)، "استطلاع لرأي عملاء البنوك حول الخدمات التي تقدمها البنوك العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلطي سيني لاستطلاع الرأي، بيت ساحور، فلسطين.

7. الفليت،خلود (2004) "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،كلية التجارة.
8. معلا،ناجي (1998)، "قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في الأردن (دراسة ميدانية)"،دراسات،العلوم الإدارية،المجلد 25،العدد 2.

البعد القانوني لحوكمة الشركات ودوره في مكافحة الفساد المالي والإداري -دراسة حالة الجزائر-

The legal dimension of corporate governance and its role in combating financial and administrative corruption - A case study of Algeria -

د: حلموس محمد الأمين*	أ: حلموس مسعودة	ط.د. طوريش عبد المالك
جامعة الأغواط - الجزائر	جامعة الأغواط - الجزائر	جامعة مستغانم - الجزائر
lamine_halmous@yahoo.fr	halmous.messaouda@gmail.com	maliktourich@gmail.com
Published: 31/12/2018	Accepted: 14/11/2018	Received: 06/10/2018

ملخص:

تلعب الحاكمية دورا بارزا في معالجة المشكلات التي تعاني منها مختلف المؤسسات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأبعاد. بناءا عليه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على ماهية الفساد المالي والإداري، والتطرق إلى حوكمة الشركات وأبعادها، وإبراز دور تفعيل البعد القانوني لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة الجزائرية، حيث تعمل القوانين على الوفاء حقوق الأطراف المتعددة وتعد العمود الفقري لآليات الحوكمة من أجل كبح ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، البعد القانوني، الفساد المالي والإداري

تصنيف JEL: D73

Abstract:

The Governance plays a prominent role in tackling the problems of various institutions, most notably the problem of financial and administrative corruption, through a set of mechanisms and dimensions. Accordingly, this research paper aims to identify financial and administrative corruption. Beside, address the corporate governance and his dimensions and highlight the role of the legal dimension of corporate governance in reducing financial and administrative corruption in the Algeria Foundation, where the laws work to protect the rights of stakeholders, and it is the important mechanism of governance to stop the phenomenon of corruption

*. المؤلف المرسل: د: حلموس محمد الأمين، الإيميل: lamine_halmous@yahoo.fr

Key words :the governance, the legal dimension, financial and administrative corruption

Jel Classification Codes:D73

1. مقدمة:

جاءت حوكمة الشركات كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من اجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري ولغرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية الشركة أيضا. ويعتبر مفهوم الحاكمية حديث الساعة هذه الأيام، وهو يرتبط بمجموعة من المفاهيم الأساسية والأطر العامة التي تنظم الرقابة على المؤسسات وتنظم العلاقة ما بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعددين ومنهم) العملاء، والموظفين والدائنين، والموردين، وشركات التدقيق، والممولين، والمشرعين، والسوق الماليالخ). والتي تهدف إلى التأكد من سلامة إدارة المؤسسة وضمان تحقيق أهدافها، وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، والتوافق مع القوانين والتشريعات.

إن تفعيل بعد قانوني لحوكمة يعني المزيد من الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة وتنظم العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح وتحدد حقوق وواجبات، ويعتبر تجريم أفعال الفساد الإداري من أهم الآليات الجزائية لمكافحة هذه الآفة على الإطلاق، ورغم أن المشرع الجزائري قد تأخر نوعا ما في هذا الشأن، إذ لم يصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والذي جرم أغلب سلوكيات الفساد الإداري إلا سنة 2006، إلا أن الجزائر تعتبر من بين الدول السبّاقة في هذا الشأن، سواء من حيث مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو من حيث سن قانون خاص مستقل بتجريم الفساد.

وفي بحثنا هذا سنقوم بالتركيز على إظهار دور البعد القانوني لحوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري في ضوء القانون الجزائري.

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية :

- الإطار النظري والجانب القانوني لحوكمة الشركات.
- الفساد المالي والإداري.
- دور البعد القانوني لحوكمة الشركات الجزائية في الحد من الفساد.

2. الإطار النظري والجانب القانوني لحوكمة الشركات

لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنجليزي Governance ويطلق اصطلاح Corporate Governance علي حوكمة الشركات، وقد وردت ترجمته بمصطلحات مختلفة مثل: الإدارة الرشيدة أو الخادمة، الحكم المؤسساتي للشركات، أسلوب ممارسة السلطة في الشركات. إلا أن مجمع اللغة العربية أقرح كلمة حوكمة الشركات كترجمة لهذا المصطلح في أواخر عام 2002 وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم الكتابات.

وترجع البداية الحقيقية لمفهوم حوكمة الشركات إلي التقرير الشهير الذي أصدرته لجنة كادبوري في المملكة المتحدة عام 1992م Cadbury Report بعنوان الأبعاد المالية للحوكمة The Financial aspects of Corporate Governance. وطبقا لهذا التقرير تعني حوكمة الشركات مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي يتم عن طريقها إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة عليها، وبمجرد صدور هذا التقرير قامت العديد من الدول (منها اليابان وأسبانيا وفرنسا واليونان وجنوب أفريقيا وكندا وألمانيا واندونيسيا والبرازيل) بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة إدارة الشركات وتضمين التقارير بكود لأفضل الممارسات أو ما يسمى The Code of Best Practice (حاج الله الشريف; بهلول نور الدين، 2017، صفحة 3)

1.2. تعريف حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمفهوم حوكمة الشركات، لكن هناك العديد من محاولات واجتهادات في هذا الشأن، ولقد تعددت الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالبحث محاولة وضع التعريف المناسب والمبادئ القابلة للتطبيق، وهذا ما تؤكده موسوعة حوكمة الشركات، حيث تشير إلى عدم وجود تعريف موحد لهذا المفهوم، وهذا ربما يرجع إلى تداخل عناصره مع العديد من الأمور المؤسسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية... إلخ (الرزاقي، حبار عبد، صفحة 76)

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال و الرقابة عليها حيث تجدد هيكل وإطار وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل : مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة " (شارفي، ناصر، 2017، صفحة 423)

-وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام التي تتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها (Almgir, m, 2007, p. 7).

- تعريف دائرة الأعمال المستديرة **The Business Roundtable** بأنها السلوك الأخلاقي من جانب المديرين وغيرهم ممن يشترك أو تمنح له السلطة في توليد وصيانة الثروة لكل الأطراف ذات المصلحة بالشركة (www.brt.org , 2002).

- كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة القواعد والمعايير، التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى تشمل حوكمة الشركات تنظيم العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة المؤسسة وأصحاب المصالح الأخرى، ويتم ذلك من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع مراعاة الموضوعية، المساءلة، النزاهة والتشريعات والقوانين القائمة (النصر، أبو مدحت محمد، 2001، صفحة 61).

2.2. مبادئ حوكمة الشركات

لقد حرصت العديد من المنظمات الدولية وبورصات الأوراق الدولية بمعظم الدول المتقدمة إلى إصدار القواعد والمعايير المحددة لمبادئ حوكمة الشركات. ولعل الريادة ترجع في هذا المقام إلى جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (حماد، طارق عبد العال، 2005، الصفحات 34-50):

- **الإطار العام لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- **حفظ حقوق المساهمين:** يقوم هذا المبدأ على حماية الحقوق التي يتمتع بها المساهمون منها:
- الحق في المشاركة والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة، منها: التعديلات في النظام الأساسي، طرح أسهم إضافية، تعاملات مالية غير عادية.
- ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية، التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
- يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال، وكذلك على التعديلات غير العادية مثل عمليات الإنتاج وبيع نسب كبيرة من أصول المؤسسة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين: أي المعاملة العادلة للمساهمين المنتمين إلى نفس الفئة، مع حماية حقوق المساهمين الصغار أو الأجانب من أي إجراء تعسفي من قبل الإدارة أو المساهمين الذين يمتلكون السلطة داخل المؤسسة. مع ضمان الشفافية في كل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- دور أصحاب المصالح: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحابها كما يرسها القانون، وينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، وأن تكفل لهم إمكانية الحصول على المعلومات المالية وغير المالية المتصلة بذلك، مع ضمان الحرية في إبداء آرائهم أو قلقهم إزاء أي عمل غير أخلاقي قد يقوم به مجلس الإدارة أو المديرون التنفيذيون أو حتى المساهمون. ولا بد ألا تتأثر حقوقهم مع أي انتقادات أو ملاحظات يبديونها.
- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة. كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت المناسب.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين مع تحقيق المعاملة المتكافئة لهم جميعاً، والأخذ بعين الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

3.2. محددات وأبعاد الحوكمة

1.3.2. محددات الحوكمة

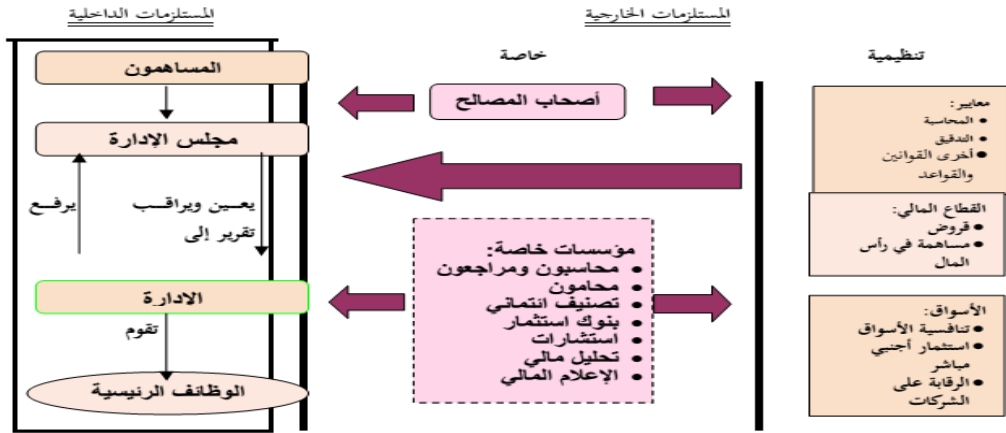
إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توفر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما:

أ- المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف (علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، 2011، صفحة 46).

ب- المحددات الخارجية: المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال (جاوحد ورضا و مايو عبد الله، 2010، الصفحات 3-4) :

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على المؤسسات.
- توفر بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (مثل الجمعيات المهنية) التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشبكات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- توافر مؤسسات المهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

حسب الشكل رقم(01):المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة (حسن، يوسف، محمد، 2007، صفحة 7)



2.3.2. أبعاد الحوكمة

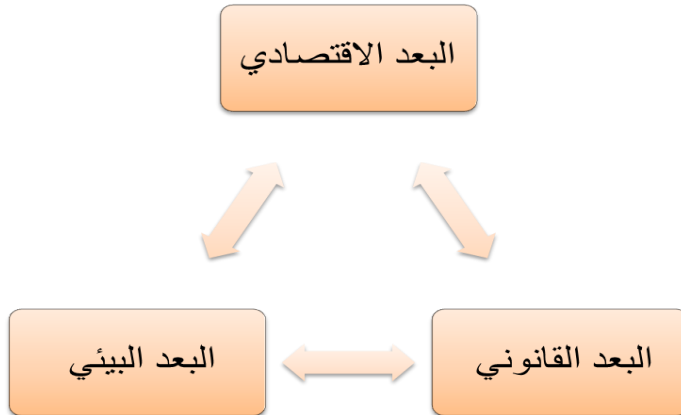
تتميز الحوكمة بثلاث أبعاد رئيسية هي (ريحاوي، مها محمود رمزي، 2008، الصفحات 98-99) أ/ **البعد الاقتصادي:** يتضمن الأهداف الاقتصادية للشركة ويوفر نظام المعلومات المالية وغير المالية الذي يساعد الشركة في تنمية رأسمالها ومضاعفة أرباحها وضمان استدامة أعمالها وينطوي تحته عنصرين أساسيين:

- الإفصاح المالي: يشمل نظام المحاسبة والتقارير باختلاف أنواعها
- الرقابة الداخلية: تشمل لجان التدقيق، إدارة المخاطر...

ب/ **البعد القانوني:** ويعني بشكل عام التزام الشركة بالقوانين والتشريعات الوطنية السارية المفعول وفي كل المجالات وخاصة تلك التي تنظم العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح وتحدد حقوق وواجبات كل طرف.

ج/ **البعد البيئي:** الحفاظ على البيئة خلال العملية الإنتاجية.

الشكل رقم(02): أبعاد الحوكمة



المصدر:مها محمود رمزي ريحاني ، الشركات المساهمة ما بين القانونين و التعليمات ، 2008 ، ص 99

3.3.2. الجانب القانونية لحوكمة الشركات (سليمان, مجدي عبد الفتاح، 2014،، صفحة 6)

يشمل نظام الحوكمة على مجموعة قوانين رسمية وغير رسمية، إلى جانب آلية ممارسات خاصة حكومية لغرض تطبيق تلك القوانين .

– و الجانب القانوني ، يهتم القانونيون بأطر وآليات الحوكمة الشركات لأنها تعمل على وفاء حقوق الأطراف المتعددة بالشركة ، وخاصة مع كبرى الشركات في الآونة الاخيرة ، إذ تضم هذه الأطراف حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح ..الخ ولذا فإن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد هي العمود الفقري وآليات الحوكمة الشركات ، حيث تنظم القوانين والقرارات ، بشكل دقيق ومحدد ، العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل .

– من مزايا الحوكمة من الناحية القانونية هي التغلب على السلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الاساسية للشركة .

3.الفساد المالي والإداري

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالإقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات

العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها يقتضي الاتفاق في معظم البحوث الأكاديمية على تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها حتى ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي، واستناداً إلى ذلك، فإنه يمكن تعريف الفساد لغةً واصطلاحاً.

1.3. تعريف الفساد

سنحاول تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفساد في ما يلي:

- الفساد لغة :الفساد في معجم اللغة هو في (فسد ضد (صلح) و (الفساد) لغة البطلان: فيقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل (السكرارة، 2009)، ومنها أن الفساد : أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة . و الفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم حيث ذكر في أكثر من خمسين آية كلها تنهي وتحذر منه .

-ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه.كالشرك والمعاصي و ما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد في البحر والقحط في البر كما في قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الروم الآية 41) سورة الروم الآية 41 فبين الله تعالى في هذه الآية الكريمة أن ظهور الفساد في البر والبحر يعود إلى أفعال الناس وتصرفاتهم السيئة الضارة ، وان الله تعالى سيعجل جزاء هؤلاء المفسدين ، فيذيقهم.أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى : (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا.وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (سورة القصص الآية 83) ، أو عصيان أوامر الله كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۚ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (سورة المائدة الآية 33).

- الفساد اصطلاحاً:وردت العديد من التعاريف التي تهتم بموضوع الفساد ومن أهمها نذكر:

- تعريف معجم اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف الفساد (Corruption) بثلاثة تعريفات، أولها يشير إلى الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية، وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي - الانحلال الأخلاقي - أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي .ووفقاً لهذا المعنى فيعرف قاموس اوكسفورد الفساد بأنه "الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة " وفي ترجمة أخرى " انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة". (اوكسفورد، تاريخ الاطلاع 2018/09/28).

- تعرف البنك الدولي الفساد على أنه : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. (الفضيل، محمد عبه، 2004، الصفحات 33-34)
 - تعريف منظمة الأمم المتحدة للفساد (الفارس، أحمد بن عبد الله بن سعود، 2008، صفحة 30) "والذي لم يعرف الفساد ولكنه أشار إلى صوره ، وهي الرشوة واختلاس الممتلكات، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع"
 - تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد عرفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه: "سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة. " أو أنه: "عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة" (3, ParwezFarsan, 2007, p. 3) وتفرق منظمة الشفافية الدولية بين نوعين من الفساد هما (داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، 2003، صفحة 22):
 - الفساد بالقانون (corruption rule to according) وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات التي تدفع فيها الرشوى للحصول على الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقا للقانون
 - الفساد ضد القانون (corruption rule the against) وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.
 - تعريف القانون الجزائري (قانون مكافحة الفساد بالجزائر، م 2، م 25 إلى 42. و يتفق هذا التعريف بما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد):
- إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006. كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في: 19 أفريل 2004، كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم و الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ إذ أنه اختار

كذلك عدم تعريف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفيًا، بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره كما يلي :

- رشوة الموظفين العموميين أو الخواص، الجزائريين والأجانب : وعد أو عرض أو منح لمزية غير مستحقة ليقوم بعمل من واجباته أو ليمتنع عنه.
- الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.
- اختلاس الممتلكات العمومية أو الخاصة.
- الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.
- استغلال النفوذ أو إساءة استعماله.
- عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بها.
- الإثراء غير المشروع : عدم إمكان الموظف العمومي تقديم مبرر معقول لزيادة معتبرة طرأت على ذمته المالية.
- تلقي الهدايا: التي تؤثر في سير إجراء أو معاملة لها صلة بمهام الموظف العمومي
- التمويل الخفي لأحزاب السياسية.
- تبييض العائدات المالية المجرمة قانوناً.

2.3. صور الفساد

تعددت الدراسات الاقتصادية التي تصنف وتقسّم الفساد إلى أنواع ولكنها في مجملها لا تخرج عن الأنواع التالية (الجميل، هشام مصطفى محمد سالم، 2014، الصفحات 536-539)

-الفساد العرضي: وهو يكون أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاً وليس منتظماً، أو هو السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة على شكل رشوة أو تصرفات غير قانونية بشكل استثنائي ومحدود حيث أن القاعدة العامة هي أن يؤدي الموظف واجبه في صدق ونزاهة، وبالتالي يصبح الفساد هنا حالة عرضية أو فردية .

-الفساد المؤسسي: وهذا الفساد قد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، وعادة ما يكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات، ويقصد به السلوك

الذي تخلفه القنوات المؤدية إلى ارتكاب المخالفات وتصبح تلك القنوات جزءاً أساسياً في تركيبة النظام السياسي والاقتصادي والإداري والقانوني للدولة، وبالتالي يصبح الفساد هنا هو الحالة الطبيعية، وخلاف ذلك من السلوكيات هو الحالة الاستثنائية.

-الفساد المنتظم: وهذا النوع قد يصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده Johnston بالفساد المنتظم أو الممتد. وهو يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره، ومن أهم هذه الملامح ما يلي:

أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة، يميل إلى أن يكون احتكاريًا، أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

-الفساد الصغير: ويقصد به ذلك السلوك الذي يمارسه موظفي الخدمة العامة بتقاضيه مبالغ جانبية من خلال رشاي صغيرة من الجمهور لتسهيل معاملاتهم، ومن جهة أخرى لإعانة أنفسهم بزيادة مصادر دخلهم. وهذا النوع من الفساد يكون محدود التأثير على الاقتصاد.

-الفساد الكبير: يقصد به السلوك الذي يسلكه كبار المسؤولين والسياسيين بحكم صلاحياتهم الواسعة في اتخاذ قرارات بشأن التعاقدات الكبيرة والمشاريع الممولة من الخارج، وبالتالي الحصول على أموال كبيرة للصالح الشخصي، وهذا النوع من الفساد أكثر خطورة من السابق وأكثر تأثيراً على الاقتصاد.

-الفساد ضئيل الشأن: يحدث من المسؤولين الحكوميين غير المنتخبين، لاسيما البيروقراطيين الإداريين من المستويات الدنيا، ومن أهم المعاملات التي يحدث فيها الفساد في هذا النوع الضرائب واللوائح التنظيمية واشترطات الترخيص والتخصيص الاستثنائي لمنافع حكومية من قبيل الإسكان المدعوم والمنح الدراسية والوظائف.

-الفساد عظيم الشأن: فيحدث على مستويات الحكومة الأعلى، حيث يتفاعل القادة السياسيون والبيروقراطية والقطاع الخاص، ويتكون هذا الفساد من قرارات حكومية لا يمكن اتخاذها بدون مشاركة سياسية على مستوى عال، مثل توريد معدات عسكرية أو طائرات مدنية أو بنية أساسية.

-استغلال النفوذ: فيحدث نتيجة لتأثيرات اقتصادية مثل الرشاوى، أو بسبب ولاءات شخصية مثل الروابط الأسرية أو القبلية أو علاقات الصداقة.

3.3: أسباب الفساد المالي والإداري

بعد استعراضنا لتعريف الفساد وأنواعه لا بد من تحديد أبرز العوامل المحفزة له؛ والتي يمكن أن تنحصر في واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

— **غياب الشفافية:** الشفافية تعتبر من أهم المصطلحات الحديثة والتي أصبحت تستخدم من قبل الجهات المعنية في مكافحة الفساد في العالم، لتعبر عن ضرورة إطلاع المواطنين على نهج الدولة وسياساتها العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها على اختلاف مراكزهم التنظيمية سواء كانوا رؤساء دول وحكومات أو وزراء، أيضاً كافة الموظفين المعينين في مؤسسات الدولة العامة، بغية في الحد من السياسات غير المعلنة والتي قد تتصف بالغموض وقد تمنع من مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح. (الدمنهوري، سمر أحمد محمد، 2017، صفحة 35)

— أسباب سياسية:

تلعب طبيعة النظم السياسية ذات النظم الديمقراطية دورا بارزا في تحفيز الفساد؛ بالرغم من أنها تتيح للمواطن ممارسة الحقوق الأساسية من حرية الرأي والمشاركة السياسية إلا أن ذلك لا ينفى تماما من أن تلك النظم تكون مستقرة وخالية من الفساد حيث أن تداول السلطة في مثل تلك النظم قد يولد لدى أصحاب السلطة شعورا بأن فترة بقائهم في القيادة محدودة مما يدفعهم إلى القيام بممارسات غير مشروعة بغية تأمين مستقبلهم، كما أن الانتخابات التي أسهمت في وصول الأغلبية إلى مقاعد الحكم حولتهم إلى دكتاتوريين فاسدين، أما في النظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية فتعد السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات في الدولة والتي تكون قادرة على فرض إرادتها على كل من السلطين التشريعية والقضائية واستحواذها على كل مفاصل الدولة وبدون وجه حق، كما قد تسمح بعض القوانين في مثل هذه النظم (أو تحديدا في دولنا العربية) بأن تجعل الحاكم حرا في التصرف في ثروات الدولة وتظهر حالة من عدم التمييز بين الملكية العامة والخاصة وتصبح الملكية الخاصة للمواطن منحة له من الحاكم، وفي مثل هذه الظروف يتصرف الحاكم وفقا لاعتبارات شخصية تشجع على الفساد. هذا وتلعب الحملات الانتخابية دورا بارزا في إضفاء ونشر الفساد، إذ تتطلب العملية الكثير من التمويل الأمر الذي يدفع السياسيين إلى اللجوء لذوي المصالح التجارية للحصول على التمويل اللازم مقابل وعود مستقبلية بجني المكاسب.

- أسباب اقتصادية:ملخصة في (مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11 ،. 2003):
- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛
- ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛
- التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛
- تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الاقتصادية.
- ضعف المجتمع المدني وعدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات... الخ؛
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
- معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة...
- أسباب اجتماعية: (عبدالعزیز، عمار طارق ، 2018، الصفحات 6-7) يمكن لظاهرة الفساد الإداري أن تتفشى وتزايد بسبب العوامل الاجتماعية الضارة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية والقيم السائدة فيها، إذ تؤدي العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية دورا في نمو هذه الظاهرة أو اقتلاعها من جذورها، من جهة أخرى فإن ارتفاع مستويات الجهل والتخلف والبطالة يشكل عاملا هاما في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الثقافي ظلت مرتبطة بالرشوة، كما أن للنظام الإداري دور فعالا في وأد هذه الظاهرة أو استفحالها من خلال العمل على بناء نظام إداري فاعل ووضع ضوابط حقيقية وعلمية رصينة لعمل هذا النظام، وقد نتج عن انتشار ظاهرتي المحسوبية والوساطة في المجتمعات النامية، أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وغير أكفاء ويفتقرون إلى النزاهة كون أساس مجيئهم إلى مراكزهم غير سليم ألا وهو الوساطة مما يؤثر سلبا على كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. من جانب آخر هناك أسباب أخرى لتفشي ظاهرة الفساد منها عدم تطبيق نظام المساءلة والعقاب بشكل حازم على جميع

أجهزة الدولة، وضعف الوازع الأخلاقي، وضعف الدور الإعلامي في التوعية بأضرار الفساد ، والجشع المادي، وارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها من الأسباب الأخرى.

— أسباب القانونية: هنالك جملة من الأسباب القانونية التي تسهم في خلق الفساد وتفشي انتشاره لعل من أهمها النقص التشريعي والتزام المحاكم بمبدأ الشرعية، بالإضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تحكم الإجراءات أمام الجهات الإدارية وغياب مبادئ ومدونات السلوك القويم، كذلك ضعف أداء الجهات القانونية الرقابية ، ناهيك عن أسباب أخرى تتعلق في سوء صياغة النصوص القانونية وبالتالي الغموض في تلك النصوص والانحراف في تفسيرها الأمر الذي يعطي الفرصة للبعض بتكييف النص بما يتناسب مع مصالحه الخاصة

4. دور البعد القانوني لحوكمة الشركات الجزائرية في الحد من الفساد

1.4. أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية: (شعبان، فرج، 2012، صفحة 279)

لقد أصبح الفساد حالة مرضية معقدة في الجزائر قد يسهل تشخيصها ويصعب معالجتها أمام غياب إرادة سياسية حقيقية والدليل ما شهدته من بروز قضايا فساد كبرى سياسية واقتصادية أثقلت كاهل الدولة الجزائرية والمواطن الجزائري ومسار التنمية على سبيل الذكر وليس التعمق في تحليل حيثيات كل قضية وفضيحة فساد لأنها أصبحت واضحة للعيان وقد حفظها كل الجزائريين عن ظهر قلب منها. حسب الجدول رقم (01):

القضية	السنة	قيمة الخسارة	شرح موجز
بنك الخليفة	2003	5,1 مليار دولار	تورط عدة شخصيات مرموقة ومسؤولين كبار في الدولة، وصدر في حق المؤسس عبد المومن خليفة حكم غيابي سنة 2004 بـ 5 سنوات سجن وغرامة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدر حكم غيابي جديد في مارس 2008 بالمؤبد، تسلمته الجزائر في ديسمبر 2013 لتنتقل محاكمته من جديد
البنك التجاري والصناعي	2003	13 مليار دينار جزائري	فرار المدير العام إلى فرنسا التي لم تسلمه إلى الجزائر، حكم على المؤسس محمد خروبي بـ 10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع واختلاس أموال عمومية.
الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار	2005	30 مليون دولار	أدين بالاختلاس ويوجد مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته اللذان فرا إلى الخارج
قطاع السكن والعمران	2003	غير معلومة	أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك اختلاس للأموال المخصصة للبناء.
الفساد في قطاع الجمارك	2006	غير معلومة	تم فصل 100 جمركي ورفعت دعاوي قضائية ضد 530 موظف للتلطص في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، وشملت العديد من التحقيقات على عمليات الاستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها وعمليات أخرى تم تضخيم قيمتها دف تبويض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج
قطاع المحروقات	2010 و 2013	غير معلومة	عرف هذا القطاع العديد من قضايا الفساد من بينها تلقي رشاوى لمنح الصفقات والمشتريات وإنجاز مقرات جديد لشركة سوناطراك، تورط في هذه القضايا العديد من كبار المسؤولين في الشركة ويتعلق الأمر بإبرام صفقات نفطية مشبوهة (صفقات بالتراضي) مع شركاء أجانب كلفت شركة سوناطراك خسائر مادية معتبرة

المصدر: فرج شعبان، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 6-279.

2.4. النصوص التشريعية والقانونية الجزائرية الخاصة بمكافحة الفساد

يعتبر تجريم أفعال الفساد الإداري من أهم الآليات الجزائرية لمكافحة هذه الآفة على الإطلاق، ورغم أن المشرع الجزائري قد تأخر نوعاً ما في هذا الشأن، إذ لم يصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والذي جرم أغلب سلوكيات الفساد الإداري إلا سنة 2006، إلا أن الجزائر تعتبر من بين الدول السبّاقة في هذا الشأن، سواء من حيث مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو من حيث سن قانون خاص مستقل بتجريم الفساد، والمشرع وإن لم يجرم الفساد صراحة إلا في ظل القانون المذكور أعلاه، إلا أنه في نطاق قانون العقوبات جرم الكثير من الأفعال والسلوكيات الماسة بالوظيفة العامة ونزاهتها وهي ما كان يطلق عليها "بالجرائم الوظيفية" كالرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ... والشئ الملاحظ أن المشرع ورغم إلغائه أغلب الجرائم الوظيفية من قانون العقوبات واستبدالها أو نقلها إلى قانون مستقل هو قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أن سياسته في مجال مكافحة هذه الظاهرة في ظل القانون الجديد اختلفت جذرياً، وقد تراوحت في حدها الأدنى إلى إعادة صياغة جرائم الفساد الإداري الكلاسيكية وفي حدها المتوسط إلى توسيع نطاق بعض أفعال الفساد الإداري التقليدية، أما في حدها الأقصى فقد وصلت إلى حد استحداث جرائم فساد إداري جديدة على غرار جريمة تلقي الهدايا والإثراء غير المشروع و تعارض المصالح... (حاحة، عبد العالي، 2013، صفحة 108)

يعد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005، من طرف الهيئات التشريعية، والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به (لخضر والسايح، 2017، صفحة 277) وتمثل أهم هيئات مكافحة الفساد في هذا القانون فيما يلي (رباعي، أمينة، 2017، صفحة 99):

أ- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته: تم إنشاؤها بموجب المادة 17 من قانون الفساد مهمتها الأساسية تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية رئيس الجمهورية (الأمانة العامة للحكومة ، 2006).

ب- الديوان الوطني لمكافحة الفساد: تم إنشاؤه بموجب المادة 24 من قانون الفساد هو بمثابة جهاز مركزي أمني للشرطة القضائية يهتم بعمليات البحث والتحري في مختلف جرائم الفساد في الجزائر ويعمل تحت وصاية وزارة العدل. (الأمانة العامة للحكومة ، 2011)

ج- خلية الاستعلام المالي: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 مكلفة بمكافحة جرائم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

3.4. البعد القانوني لحوكمة الشركات الجزائرية ومكافحة الفساد

البعد القانوني هو تطبيق الشركة للتشريع المعمول به و الساري المفعول و يشمل ذلك قانون الفساد 01-06 ومن خلال قانون الفساد نلمس الإجراء الوقائي الأول حين عرفه المشرع أي انتهج أسلوب التبليغ فمعرفة العلة تساعد في تفادي الوقوع فيها ثم توجه إلى وضع التدابير الوقائية الأخرى و هي :

— التعاون بين أجهزة مكافحة الفساد وشركات القطاع الخاص

إن التعاون و التنسيق بين الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد والشركات يساعد في الكشف المبكر عنه و الوقاية منه كما استحدث المشرع الجزائري الديوان المركزي لقمع الفساد و الذي يضطلع بمهمة البحث و التحري عنه و تم تمديد الاختصاص المحلي لضباطه إلى كافة التراب الوطني حتى يسهل لهم هذه المهمة و فكرة التعاون هنا أراد المشرع من وراءها أيضا تعزيز الشعور بحس المسؤولية تجاه خطورة الفساد و ضرورة التبليغ الفوري عنه حال كشفه.

— تشجيع النزاهة داخل شركات القطاع الخاص

تتمثل في وضع مدونة أخلاقيات للمهن داخل الشركة تتضمن مجموعة من السلوكيات الحميدة الواجب التحلي بها أثناء العمل و القائمة على مبادئ النزاهة المسائلة ، الاحترام و الثقة المتبادلين حتى يتسنى للجميع ممارسة عملهم بصورة مرنة و طبيعية و الوقاية من تعارض المصالح بين الجميع و هو العامل الرئيسي المؤدي إلى الفساد في نظر المشرع، والاستمرار بالعمل بأخلاقيات النزاهة التي تضمنتها هذه المدونات ينشئ فيما بعد قواعد عرفية للتعامل في جميع المجالات سواء بين الشركات فيما بينها أو مع الدولة تنبذ الفساد بكل صوره وأشكاله و تشجع على قيام اقتصاد وطني قوي بعيد عن المعاملات الغير أخلاقية و المخالفة للقانون.

— تعزيز الشفافية بين شركات القطاع الخاص :

يقصد المشرع بالشفافية هنا " قيام الشركة أو الجهة المسؤولة بتوفير المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين و المتعاملين في السوق و إتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها و عدم حجب المعلومات فيما عدا التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة (سحنون، 2018 ، صفحة 529) "

و تظهر أهمية الشفافية فيما يلي (سحنون، 2018 ، صفحة 530):

- الطريقة المثالية لمحاربة الفساد
- جذب المستثمرين و زيادة الثقة بالشركة نظرا لما تحققه من استقرار و مصداقية للجانب المالي
- تعزيز أنظمة الرقابة داخل الشركة
- الالتزام بمبادئ المحاسبة
- تحقيق العدالة و المساواة لحماية أصحاب المصالح و تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة

— التدقيق الداخلي لحسابات الشركة

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه إليه رقابية فعالة تساعد المؤسسة و حملة الأسهم على رفع جودة الأعمال و تقييم الأداء و المحافظة على ممتلكات و أصول المؤسسة إضافة إلى انه يعتبر مرجعا للمدقق الخارجي و أهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت و تطورت و زادت أهميته خاصة في ظل مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المشروع إضافة إلى منع حدوث أخطاء أو غش و تقليل فرص ارتكابه تقع على الإدارة و لكي تنفي عن نفسها هذه المسؤولية فان عليها توفير نظام تدقيق سليم من خصائصه تامين الأموال و حمايتها و كذلك إيجاد وسائل ناجعة لاكتشاف الأخطاء و التلاعبات المالية في حال حدوثها (حديدي) لذلك ألزم المشرع نظام المحاسبة و التدقيق بمنع ما يلي:

- مسك حسابات خارج الدفاتر
- إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبيينها بصورة واضحة
- تسجيل نفقات وهمية أو قيد التزامات مالية دون تبين غرضها على الوجه الصحيح
- استخدام مستندات مزيفة

— الإلتلاف العمدي لمستندات المحاسبة .

- الوقاية من تبييض الأموال

تخضع كل من المؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون خدمات في مجال تحويل الأموال إلى نظام رقابة داخلي لمنع م كشف جميع صور جريمة تبييض الأموال، و بالرجوع إلى قانون تبييض الأموال 01-05 المعدل و المتمم نجد أن المشرع قد قام بتعريف جريمة تبييض الأموال و توضيح صورها قانونا تجسيدا للركن الشرعي المعروف في قانون العقوبات بأنه لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير امن إلا بنص ، ثم ألزم المصارف و غيرها ممن يمارسون خدمات تحويل الأموال بجملة من التدابير الوقائية تتمثل في

— الاستعلام عن الزبون: تحديد هويته و عنوانه و تحين هذه المعلومات سنويا و الاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن 5 سنوات.

— الاستعلام حول العمليات المالية: تحديد مصدر الأموال و وجهتها و الشخص المنتفع بها

— إخطار خلية الاستعلام المالي: و هذا في حالة الكشف عن وجود عملية تبييض الأموال و هذه الخلية تتولى إخطار القضاء في حالة المتابعة الجزائية.

-التزام الشركة بالبعد القانوني للحوكمة خلال مسيرتها في ميدان الأعمال يجعلها تحقق قفزة نوعية في إرساء معالم الحكم الراشد عن طريق تطبيق القانون خلال تعاملها مع أصحاب المصالح في مختلف المجالات و هذا التطبيق يعد مكسب في صالحها و يسعى لتحسين سمعتها في المجتمع كما تطبيق الشركة للآليات التي جاء بها القانون المتعلق بمكافحة الفساد يضيفي الشرعية على نشاطها و يحقق لها سمعة طيبة في الوسط الاقتصادي و يجذب المستثمرين نحوها و يجعلها تؤدي نشاطها بشكل مرن و سليم دون خوضها الإجراءات الرقابية المتكررة من طرف السلطات و يجعلها بعيدة عن متابعات قضائية تنتهي بغرامات مالية و التي تعتبر خسارة لها و هنا تبرز أهمية البعد القانوني و الذي يجعل من الشركة مواطنا صالحا له حقوق و يؤدي واجباته و هذا ما تسعى إليه الحوكمة في نهاية المطاف .

5. الخاتمة :

إن نجاح الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد مرهون بالتعاون المتكامل بين القطاعين و العام و الخاص وذلك بالوقوف على الأسباب الحقيقية وراءه لكونها تختلف من بلد إلى آخر ، ثم السعي إلى تطبيق نظام الحوكمة بما يوافق خصوصيات الشركات الجزائرية، و العمل على نشره بالتنافس في تطبيقه بكافة أبعاده و التنويه إلى أهمية تفعيل بعده القانوني الذي يجعل من الشركات هيئات مساعدة للدولة في القضاء على هذه الظاهرة المستفحلة و الذي ينعكس لاحقا إيجابا عليها ، حيث يساعدها تطبيقه أثناء التعامل مع أصحاب المصالح في تحقيق التوازن بينهم و هو ما يضمن استقرار الشركة و تحقيق استدامة الأعمال.

و أصبحت الضرورة ملحة بتعديل قانون الفساد الذي مر عليه اثنتا عشرة سنة و إزالة الغموض الذي يكتنف بعض موادده حتى يتسنى لكل الأطراف المعنية به فهمه بالإضافة إلى إيجاد آليات أكثر نجاعة و مواكبة للتطور الحاصل في جريمة الفساد بكل صورها ، هذا فضلا عن نشر الوعي بين جميع الأفراد بالزامية نبذ هذه الظاهرة ليس خوفا من العقاب المقترن بمخالفة القانون و إنما لوازع نابع من ضمير ينبذ كل ما هو غير أخلاقي و يشجع على التعامل السليم المطابق للقانون و الذي يحقق تطلعات الجميع و هذا ما يهدف إليه البعد القانوني للحوكمة

6. قائمة المراجع المعتمدة :

- 1- آدم حديدي. (بلا تاريخ). دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية . مجلة دقاتر/اقتصادية ، العدد 1 جامعة الجلفة ،
- 2- الامانة العامة للحكومة . (2006). المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 ، يتضمن تحديد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كفاءات سيرها ، ج ر عدد 74 ، المؤرخة في 22 نوفمبر 2006 ، المعدل بالمرسوم رقم 12-64 ، المؤرخ في 07 فيفري 2012 ، ج ر عدد 8 ، مؤرخة في 8.
- 3- الامانة العامة للحكومة . (2011). المرسوم الرئاسي رقم 11-426 ، المؤرخ في 08 ديسمبر 2011 ، يتضمن تحديد تشكيلة الديوان الوطني المركزي لقمع الفساد و تنظيمه و كفاءات سيره ، ج ر عدد 68 ، المؤرخة في 14 ديسمبر 2011 ، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 ، المؤرخ في 23 جويلية 2014 ، ج ر عدد 46. الجزائر.

- 4-الجمال، هشام مصطفى محمد سالم. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوطني. بطنطا: القسم القانون العام - كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر تخصص المالية العامة والتشريع الضريبي.
- 5-الدمهوري، سمر أحمد محمد. (2017). تأليف جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة، الما جستير في المنازعات الضريبية. في نابلس، فلسطين: كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
- 6-الرزاق، حبار عبد. (بلا تاريخ). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، الجزائر.
- 7-الفارس، أحمد بن عبد الله بن سعود. (2008). دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة ماجستير، ... تأليف تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة.. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.
- 8-الفضيل، محمد عبه. (نوفمبر، 2004). مفهوم الفساد ومعايير. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309.
- 9-النصر، أبو مدحت محمد. (2001). تأليف "الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة". مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 10-بلال خلف السكار (2009)، أخلاقيات العمل. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1.
- 11-جاوحدو رضا، و مايو عبد الله. (2010). "تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية"، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق". بأم البواقي 07-08 ديسمبر: كلية العلوم الاقتصادية لعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.
- 12-جمال الدين سحنون. (2018). الإفصاح و الشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد 01 المجلد 32، صفحة ض 529.

- 13- جمال الدين سحنون. (2018). الإفصاح و الشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد 01 المجلد 32،
- 14- حاب الله الشريف; بهلول نور الدين. (2017). نظرة على أدوات المحاسبة الإدارية كآلية من آليات حوكمة الشركات ومي 29/28 نوفمبر. الملتقى الوطني حول: "الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية.. جامعة سوق هراس.
- 15- حاحة، عبد العالي. (2013). تأليف الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام. بسكرة جامعة محمد خيضر.
- 16- حسن، يوسف، محمد، (2007) "محددات الحوكمة ومعاييرها - مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، بنك الاستثمار القومي.
- 17- حماد، طارق عبد العال. (2005). "حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) - تطبيقات الحوكمة في المصارف". الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 18- داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، (2003)، الفساد والإصلاح دراسة مقارنة'. دمشق: ، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- 19- رباعي، أمينة. (جانفي، 2017). واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003— 2016. مجلة الاقتصاد والتنمية. - مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس - المدية، للعدد 07.
- 20- ربحاوي، مها محمود رمزي. (2008). الشركات المساهمة ما بين القانونين و التعليمات ،دمشق، العدد1. مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، صفحة المجلد 24.
- 21- سليمان، مجدي عبد الفتاح. (2014). أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على مهنة المحاسبة والكشف المبكر عن الانحراف والفساد المالي. 1. مؤتمر العربي السنوي العام الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح. بغداد - جمهورية العراق.
- 22- شارفي، ناصر. (2017). دور الحوكمة في تفعيل مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية جامعة البليدة 2 الجزائر.
- 23- شعبان، فرج. (2012). تأليف "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر (2000-2010)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

24-عبد الرزاق مولاي لخضر، و بوزيد السايح. (2017). فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، عدد 07.

25-عبدالعزیز، عمار طارق .. "الفساد الإداري وطرق معالجته"، الموقع الإلكتروني تاريخ الاطلاع (28 09، 2018).

26-عمر القاضي،(بلا تاريخ). *الفساد الإداري و إمكانيات الإصلاح الاقتصادي*
[http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/administrative-](http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/administrative-corruption/178)
[corruption/178](http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/administrative-corruption/178) .

27معجم اوكسفورد. (تاريخ الاطلاع 2018/09/28). معجم /وكسفورد الإنكليزي. متوفر على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) <http://oxforddictionaries.Com>

28-Almgir, m. (2007). corporate governance - a risk perspective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development, a conference . *organized by the Egyptian banking institute*. Cairo.

29- Dans Parwez Farsan (2007), « *Administrative Corruption in India* » *corruption and Governance in south Asia, south asia institue*. university of Heidelberg.

30-www.brt.org. (, 2002., may). *Principles of Corporate Governance, Available in BRT (The Business Roundtable)*.

أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر

The effect of the real exchange rate on the economic growth in Algeria

د. بن خالدي نوال

د. عوار عائشة

د. بن يوب لطيفة*

جامعة تلمسان، الجزائر

جامعة تلمسان - الجزائر

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

nbenkhalidi@yahoo.fr

aichaaouar@yahoo.fr

latifasanaa@yahoo.fr

Received: 02/07/2018

Accepted: 17/10/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، ولتحقيق هذا الهدف نقوم باختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وسعر الصرف الحقيقي (RER)، التضخم (INF) ودرجة الانفتاح الاقتصادي (OP) كمتغيرات مستقلة باستعمال طريقة التكامل المشترك لجوهانسن، وأثبتت النتائج وجود علاقة وحيدة على المدى الطويل بين متغيرات هذه الدراسة. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي، الجزائر، التكامل المشترك.

تصنيف F43,F31:JEL

Abstract:

The objective of this study is to examine the impact of Reel exchange rate on economic growth in Algeria during the period 1980-2013. To achieve this goal, we examine the long term relationship among the following variables: GDP per capita (GDP) as a dependent variable, reel exchange rate (RER), Inflation (INF), and economic openness as independents variables, using cointegration technique. Our empirical results showed a single long-term relationship between the variables used in this study.

Keywords: Reel exchange rate, Economic growth, Algeria, Cointegration.

Jel Classification Codes: F43,F31

*المؤلف المرسل: د. بن يوب لطيفة ، الإيميل: latifasanaa@yahoo.fr

1. مقدمة:

يلعب سعر الصرف دورا مهما في مختلف النشاطات الاقتصادية الخارجية والاستثمارية التي تقوم بها الدول، حيث يعتبر أحد أدوات السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره النمو الاقتصادي. ويعرف سعر الصرف (OIC Outlook Series , 2012) بأنه ثمن عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر، وأن نظام سعر الصرف هو الذي يتم من خلاله تحديد هذا السعر، واختيار هذا النظام له تأثير كبير على تجارة السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والتضخم وميزان المدفوعات والمتغيرات الأخرى للاقتصاد الكلي.

لذا فإن اختيار نظام سعر الصرف المناسب هو المكون الرئيسي للإدارة الاقتصادية من أجل المحافظة على النمو والاستقرار، إلا أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأن كيفية اختيار نظام سعر الصرف المناسب، كما لا يوجد نظام سعر صرف مثالي مناسب لجميع الدول، ومن بين أهم العوامل المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف هي حجم وانفتاح البلد على التجارة والتدفقات المالية وهيكل التجارة والإنتاج للبلد ومعدلات التضخم ونوع المشاكل التي يواجهها.

لقد تطور اختيار نظام سعر الصرف (مايكل بوردو، 2002، صفحة 22) تطورا كبيرا، حيث بعدما كان في بداية القرن العشرين اختيار نظام سعر الصرف واضحا في اختيار النظام الثابت، أصبح في بداية القرن العشرين اختيار النظام العائم هو الاختيار الواضح، أما الآن فلقد أصبح الاختيار أكثر تعقيدا يبدأ من نظام التثبيت والذي يشمل عدة أنواع ليمر عبر مجموعة من الأنظمة الوسيطة إلى نظام التعويم.

والجدول الموالي يوضح أنواع أنظمة سعر الصرف الحديثة والتي تحتوي على ثلاثة أصناف رئيسية وهي الأنظمة الثابتة والأنظمة الوسيطة والأنظمة العائمة، والتي بدورها تنقسم إلى عشرة 10- ترتيبات سائدة في الوقت الحالي، وهي كما يلي :

الجدول رقم 1: تصنيف أنظمة سعر الصرف

التصنيف	التصنيف الفرعي	النظام	الخصائص الرئيسية له
الأنظمة الثابتة (المربوطة)	الربط الثابت	الدولة	حيث يتم استخدام العملة الأجنبية كعملة قانونية، بالإضافة إلى استخدام النقود المحلية في بعض الحالات، وتكون السياسة النقدية تابعة للبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته، مع أن رسوم سك العملة تعود الى البلد المصدر.
		مجالس العملة	ربط سعر صرف العملة بالعملة الأجنبية، مع تحديد الأدنى من الاحتياطات الدولية، والفرق الأساسي مع الدولة هو أن رسوم سك العملة تعود الى البلد الأصلي
		الاتحاد النقدي	تستخدم مجموعة من الدول عملة مشتركة صادرة عن بنك مركزي موحد، ويمكن للسلطة النقدية اتباع أي سياسة سعر الصرف.
	الربط التقليدي	التثبيت بعملة واحدة	يتم ربط سعر صرف عملة ما بعملة أجنبية واحدة، ويمكن تعديل قيمة العملة المحلية في حالة حدوث خلل ما.
		التثبيت بسلة من العملات	تكون العملة المحلية مربوطة بسلة تتكون من عملتين أو أكثر، ويتم تحديد السلة وفقا للمعايير الخاصة بكل بلد، و تكون أوزان العملات المشكلة للسلة معلن عنها أو سرية، كما يمكن أن تكون ثابتة أو متغيرة.
الأنظمة الوسيطة	التعويم مع التدخل المحدد	الأنظمة التعاونية	اتفاق بين البنوك المركزية المتعاونة على الحفاظ على أسعار صرف عملاتها الثنائية ضمن مجموعة محددة مسبقا، وتشمل أدوات السياسة العامة تعديل

	مسبقا للحد	السياسة النقدية المحلية والمشاركة.
	من تقلبات أسعار الصرف	يتم تحديد سعر الصرف العملة بمعدل محدد مسبقا على أساس فروق التضخم سواء للقيمتة الفعلية أو المتوقعة.
		المناطق المستهدفة
	التعويم مع التدخل الرسمي	يتم تحديد أسعار الصرف وفق العرض والطلب، مع تدخل السلطات للحفاظ على المستوى المطلوب لمسار سعر صرف العملة.
الأنظمة المعومة	التعويم الحر	يتم تحديد سعر الصرف العملة في سوق الصرف الأجنبي يوميا على أساس العرض والطلب، مع عدم وجود أي تدخل رسمي.

المصدر : Exchange Rate Regimes in OIC Member Countries, Op.Cit,p2-3

والجدول الموالي يوضح نظام سعر الصرف المتبع حاليا في الجزائر:

الجدول رقم 2: واقع نظام الصرف في الجزائر لسنة 2016

نظام سعر الصرف في الجزائر	
	1. الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف
	أ. تثبيت أسعار الصرف:
-	- بالدولار الأمريكي أو الأورو
-	- سلة حقوق السحب الخاصة
-	- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)
	ب. تعويم سعر الصرف
*	- تعويم مدار-موجه
-	- تعويم حر-مستقل
	ت. هيكل سعر الصرف:
*	- موحد بالنسبة للواردات والصادرات
*	- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة
	والرأسمالية
*	2. سوق صرف للنقد الأجنبي
-	3. نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)
	4. قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي
نعم	- المادة الثامنة
لا	- المادة الرابعة عشر

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي 2016

حيث:

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف

- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف

المادة الثامنة: تنص على أن تلتزم الدول العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية وعلى عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو إتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف وكذا ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

المادة الرابعة عشر: تنص على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

ويعرف سعر الصرف الحقيقي أنه كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار النسبية. ويحتل سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بالنمو الاقتصادي مجالا هاما للبحث والنقاش سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية سنتعرض من خلال هذه الدراسة إلى سعر الصرف الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الدراسات التجريبية السابقة:

تعددت الدراسات السابقة حول سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي نذكر منها مايلي:

تناقش دراسة (alcolm F and Al, 2000) العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا استنادا إلى بيانات ممتدة للفترة 1970، 1996 بتحليل العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين أسعار الصرف الحقيقية والاسمية والنمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أنه لا يوجد أي دليل على وجود علاقة مباشرة قوية بين التغيرات في سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي بل أن معدل النمو الاقتصادي في كينيا يتأثر مباشرة بالسياسات النقدية والمالية ونمو الصادرات ومتغيرات أخرى.

وتدرس (Zouheir Abida, 2011, pp. 190-201) دور تقلبات سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1980، 2008 باستخدام بيانات البانل وبتطبيق طريقة العزوم المعممة لتقدير نموذج الدراسة. أشارت النتائج إلى أن معامل تغيرات سعر الصرف الحقيقي سلبي ومعنوي مما يعني أن سعر الصرف الحقيقي يساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

وتبحث دراسة (Eme O. Akpan and Johnson A. Atan, 2011) في أثر تحركات أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا للفترة الممتدة ما بين 1986 و 2010 باستخدام منهجية التكامل

المشترك لجوهانسن وبتطبيق طريقة العزوم المعممة لتقدير معلمات النموذج. وقد بين اختبار التكامل المشترك وجود علاقة ضعيفة تربط بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في نيجيريا. وتعتبر دراسة (Jinzhao Chen, 2012) دور سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقتصادي في 28 مقاطعة صينية للفترة الممتدة ما بين 1992، 2008 باستخدام بيانات البانل وأوضحت نتائج الدراسة الأثر الايجابي لارتفاع سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي. وتبحث دراسة (Danson Musyoki and Al 2012) في أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي الكيني خلال الفترة 1993، 2009 باستخدام نموذج GARCH. وقد بينت نتائج الاختبارات تقلب سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة مما يعكس تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي في كينيا.

وتناولت دراسة (Adeniran, J.O, Yusuf, S.A, Adeyemi, Olatoke. A 2014 ,pp224-233) أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1986، 2013 في نيجيريا باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج. توصل الباحثون أن سعر الصرف له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وأوصوا بضرورة تشجيع الحكومة استراتيجيات ترويج الصادرات من أجل الحفاظ على فائض الميزان التجاري، وكذلك توفير بيئة مواتية، والأمان الكافي، و توفير مرافق المالية والنقدية، وكذلك البنية التحتية الفعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

3. الدراسة القياسية:

انطلاقا بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي والتي سبق ذكرها، تم استخدام طريقة التكامل المشترك، وباستعمال بيانات سنوية منذ سنة 1980 إلى غاية 2015 للناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) وسعر الصرف الحقيقي (RER) التي استخرجت من قاعدة بيانات CHELEM ودرجة الانفتاح الاقتصادي (OP) التي استخرجت من قاعدة بيانات UNCTADSTAT والتضخم (INF) التي استخرجت من قاعدة DATABANK.

ويأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$GDP = f(RER, INF, OP)$$

– اختبار جذر الوحدة:

يعتبر اختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبنا لظاهرة الانحراف الزائف (Régis Bourbonnais, 2011, p. 162) والذي يعني أن العلاقة بين متغيرين أو عدد من المتغيرات الاقتصادية تعبر عن علاقة زائفة، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع (ADF).

اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF): يتضمن هذا الاختبار ثلاثة معادلات انحدار مختلفة تحتوي الأولى على الحد الثابت والثانية بوجود الحد الثابت والاتجاه العام والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويتم اختبار فرضية العدم $b = 0$ والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير مستقر إذا كانت القيمة t المحسوبة أقل من t الجدولية (حيث نقارن بالقيم المطلقة)، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد أخذ الفروق، والفرضية البديلة $b < 0$ والتي تدل على استقرار السلسلة وذلك إذا كانت القيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية. ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فإنه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (0) أما إذا تطلب أخذ الفروق (1,2) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (d) $I(d)$ ، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم 3: اختبار ديكي فولر الموسع ADF

المتغير	ت	عند المستوى			عند الفرق الأول			حالة التكامل $I(d)$
		قاطع	قاطع واتجاه زمني	بدونهما	قاطع واتجاه زمني	قاطع	بدونهما	
GDP	t المحسوبة	-0.2809	-0.2979	0.9842	-2.8791	-3.2050	-2.7019	$I(1)$
RER	t المحسوبة	-1.7175	-0.19249	-0.7896	-5.7021	-4.9719	-5.7906	$I(1)$
OP	t المحسوبة	-1.0246	-2.5348	-0.1486	-4.4391	-3.5120	-4.5107	$I(1)$
INF	t المحسوبة	-1.6957	-1.9740	-1.2673	-5.1170	-5.0321	-5.1883	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

علما أن t الجدولية وفق الصيغة التي تحتوي على:

الحد الثابت	الحد الثابت واتجاه زمني	بدونهما
عند مستوى معنوية %1	-3.653730	-4.273277
عند مستوى معنوية %5	-2.957110	-3.557759
عند مستوى معنوية %10	-2.617434	-3.212361
		-1.610579
		-1.951687
		-2.639210

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لان قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية لجميع متغيرات الدراسة مما يعني وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، ويتضح لنا رفض فرضية العدم لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$.

– اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى $I(1)$ ، فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية: (Régis Bourbonnais, 2011, p. 209)

– إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر ($r = 0$) أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 0$ ، فإذا تم رفض الفرضية العديمة تنتقل الى الاختبار الموالي وذلك اذا كانت λ_{trace} اكبر من القيمة الذاتية للجدول وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر.

- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد ($r = 1$) أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 1$ ، فإذا تم رفض الفرضية العديمة تنتقل الى الاختبار الموالي، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للاثان ($r = 2$) أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 2$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 2$ ، فإذا تم رفض الفرضية العديمة تنتقل الى الاختبار الموالي، وهكذا.
- اذا تم رفض الفرضيات العديمة، نقوم في النهاية باختبار الفرضية العديمة : $r = k - 1$ ضد H_0 ضد $H_1 : r = k$ ، وإذا تم رفض الفرضية العديمة فان رتبة المصفوفة تصبح $r = k$ وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك لأن كل المتغيرات (0) ا. والذي يتطلب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ومن اجل اختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي يعتمد على استخدام عدة معايير، ويبين الجدول التالي أن عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة هي 1 من طرف جميع المعايير كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 4 : اختيار فترة تباطؤ النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-500.6280	NA	4.79e+09	33.64187	33.82870	33.70164
1	-394.5098	176.8637*	11935602*	27.63399*	28.56812*	27.93283*
2	-380.7280	19.29452	14746518	27.78187	29.46331	28.31978
3	-373.7543	7.903532	31876965	28.38362	30.81236	29.16060
4	-350.2200	20.39642	27709475	27.88133	31.05738	28.89738

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

أما نتائج اختبار التكامل المشترك فهي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 5: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار الأثر			قيم المتجه	الفرضية البديلة	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	قيمة الأثر			
0.0175	63.87610	68.97124	0.585112	$R > 0$	$R = 0$
0.0659	42.91525	41.69910	0.474331	$R > 1$	$R = 1$
0.1493	25.87211	21.76353	0.340325	$R > 2$	$R = 2$
0.1887	12.51798	8.867273	0.248768	$R > 3$	$R = 3$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يبين الجدول أعلاه في اختبار الأثر أن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يعني رفض فرضية العدم $r = 0$ وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، لذا ننتقل الى الاختبار الموالي بحيث نقوم باختبار فرضية العدم التالية $r = 1$ ويشير اختبار التكامل المشترك قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل واحدة مما يدل على أن رتبة المصفوفة تساوي الواحد.

وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينهم مما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابهًا، على الرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الآجال القصيرة، مما يدل على التأثير الايجابي لسعر الصرف الحقيقي وباقي المتغيرات على النمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن تقدير معادلة التكامل المشترك كما يلي:

الجدول رقم 6: تقدير معادلة التكامل المشترك

Dependent Variable: GDP

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-8.406593	3.633370	-2.313718	0.0280
OP	21.41754	4.615160	4.640693	0.0001
RER	11.29968	2.213602	5.104654	0.0000
C	1813.205	198.1212	9.151999	0.0000
R-squared	0.785490	Mean dependent var	2851.523	
Adjusted R-squared	0.763299	S.D. dependent var	293.7800	
S.E. of regression	142.9296	Sum squared resid	592437.3	
Long-run variance	26299.46			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبين من خلال الجدول أعلاه:

- القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,76 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة ألا وهي سعر الصرف الحقيقي، التضخم والانفتاح الاقتصادي تفسر حوالي 76% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ألا وهو النمو الاقتصادي؛
- ان كل من سعر الصرف الحقيقي والانفتاح الاقتصادي يؤثران ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ان التضخم له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر.

- نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى (1)، ووجود علاقة تكامل مشتركة واحدة فسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق انجل- غرانجر ذو

الخطوتين كما يلي: (Régis Bourbonnais, 2011, p. 212)

الخطوة الأولى: يتم في هذه المرحلة تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب البواقي.

الخطوة الثانية: يتم فيها تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، ويتم ذلك بإدخال البواقي المقدرة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة، بالإضافة الى ادخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي:

$$d(GDP) = b_0 + b_1 d(PUB) + b_2 d(PRI) + b_3 ECT_{t-1}$$

مع العلم أن:

ECT معامل تصحيح الخطأ

b_3 معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

وننتج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 7 : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.777403	2.143477	-0.362683	0.7196
D(OP)	3.709869	4.278641	0.867067	0.3933
D(RER)	5.270614	2.197313	2.398663	0.0234
RESID01(-1)	-0.182316	0.081567	-2.235173	0.0336
C	20.35238	10.88444	1.869860	0.0720

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ معنوي لأن قيمة الاحتمال أصغر من 0,05 مع الإشارة السالبة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 18,23%، ونلاحظ أنه يوجد علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الآجال القصيرة، إلا أن كل من التضخم والانفتاح الاقتصادي هي غير معنوية لأن قيمة الاحتمال 0,71 و 0,39 على التوالي أكبر من 0,05 مما يعني لا يوجد علاقة بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والانفتاح الاقتصادي في الآجال القصيرة، كما أظهرت نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بقبول فرضية العدم أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين باستعمال اختبار ARCH بقبول فرضية العدم كذلك أي ثبات التباين مما يعني أن نموذج الدراسة خالي من هذه المشاكل وهو ما يبينه الجدولان المواليان:

الجدول رقم 8: اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	11.21492	Prob. F(2,28)	0.0003
Obs*R-squared	15.12229	Prob. Chi-Square(2)	0.0005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الجدول 9: اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	38.29336	Prob. F(1,31)	0.0000
Obs*R-squared	18.23668	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

3. الخاتمة:

يتبن من خلال هذه الورقة البحثية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة في الجزائر باستخدام بيانات سنوية من 1980 الى غاية سنة 2015، وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات ألا وهي سعر الصرف الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، التضخم والانفتاح الاقتصادي مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل ووحيدة بين هذه المتغيرات أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابهًا، كما تبين من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغيرات الدراسة، وأوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنه معنوي وسالب مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويلة ، كما تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي فقط في الأجل القصيرة، مما يدل على أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي في الجزائر يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي لذا يجب على الدولة العمل على تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات لتحقيق الفائض في الميزان التجاري وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر مما ينتج عنه ارتفاع سعر الصرف وكذا تجنب تخفيضه بأي حال من الأحوال.

4. قائمة المراجع المعتمدة :

1-مايكل بوردو. (2002). " المنظور التاريخي لإختيار نظام سعر الصرف" في 16-17 ديسمبر (نظم وسياسات أسعار الصرف) أبوظبي،. ورقة مقدمة ضمن وقائع الندوة المنعقدة. الإمارات العربية المتحدة.

2-alcolm F and Al. (2000). M " Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: " African Economic Policy Discussion Paper Number 56. An *Econometric Analysis*.

3-Eme O. Akpan and Johnson A. Atan. (2011). " Effects of Exchange Rate Movements On Economic Growth in Nigeria" Vol. 2 No.2 . *CBN Journal of Applied Statistics*.

- 4-Jinzhaoh Chen. (2012). " *Real Exchange Rate and Economic Growth: Evidence from Chinese Provincial Data (1992 - 2008)*" *PSE Working Papers* ,. Paris school of economics.
- 5-OIC Outlook Series . (2012). "Exchange Rate Regimes in OIC Member Countries" , <http://www.sesric.org/files/article/445.pdf>. *Organization of Islamic Cooperation SESRIC*.
- 6-Régis Bourbonnais. (2011). « *Économétrie Manuel et exercices corrigés* » 8 éd, Dunod,. Paris.
- 7-Zouheir Abida. (2011). " *Real Exchange Rate Misalignment and Economic Growth: An Empirical*.

تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي

Activating the role of fiscal control in reducing evasion and tax fraud

أ: لشلح صافية*

المركز الجامعي افلو – الجزائر

oumsaaddiaa@gmail.com

Received:07/11/2018

Accepted:11/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التهرب الضريبي حيث تطرقنا إلى تحليل هذه الظاهرة من خلال ذكر طرق التهرب الضريبي وأساليب مكافحته والتي تتمثل في الرقابة الجبائية إضافة إلى طرق أخرى مثل استخدام الطرق الوقائية قبل حدوث التهرب وهذا لأن الرقابة الجبائية وحدها أصبحت لا تكفي نظرا لاستفحال هذه الظاهرة وتطور طرق التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، الرقابة الجبائية، الغش الضريبي.

تصنيف O23,E63:JEL

Abstract:

This study deals with the problem of tax evasion as we discussed the analysis of this phenomenon by exposing the methods of tax evasion as well as the methods and ways of fighting it. The latter is exemplified in the fiscal control in addition to other methods such as the use of preventive methods before the evasion takes place. This is because the control alone is not enough due to the spread of this phenomenon and even the ways of tax evasion that developed greatly.

Mots-clés: Tax evasion, tax control, and tax fraud.

Jel Classification Codes: O23,E63

*المؤلف المرسل: أ: لشلح صافية، الإيميل: oumsaaddiaa@gmail.com

1. مقدمة:

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع الدول لا سيما الدول النامية . وهي في تزايد مستمر نظرا لكون الضريبة تمثل عبئا إضافيا على أي المكلف بها خاصة في ظل غياب الوعي الضريبي الكافي ، ونظرا للآثار السيئة لظاهرة التهرب الضريبي والتي جعلت أموالا طائلة تتداول بكل حرية دون مراقبة أو اقتطاع فإن السلطات المعنية في بحث متزايد لمحاولة الحد من هذه الظاهرة وذلك عن طريق تطوير أدوات وأجهزة الرقابة الجبائية. وهنا تتجلى أهمية وفاعلية الرقابة الجبائية كونها أداة لمراقبة التهرب الضريبي .

مما سبق ذكره فإن الإشكالية الرئيسية التي نريد الإجابة عنها تتمثل في:

ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الإشكالات الفرعية التالية:

— ماذا نعني بالتهرب الضريبي ؟

— ماهي الإجراءات اللازمة لتفعيل آليات الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟

1.1. فرضيات الدراسة

— إن التهرب الضريبي هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة وبعبارة أخرى أن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي وبشكل جزئي

وسائل وقائية :من أهم هذه الوسائل التي تتعلق بالتشريع الضريبي أن تعتمد الدولة سياسة اقتصادية و مالية واضحة تكون أساسا لسياسة جبائية مستوحاة من حاجات البلاد وهذا ضروري و قبل كل شيء ، و متجاوبة مع متطلبات الاقتصاد الوطني ضمن خطة إنمائية شاملة ، مما يتوجب العمل على وضع نظام ضريبي منسجم و مترابط ، خال من التعقيد

وسائل قسرية هي تتمثل في فرض عقوبات قاسية على من يقترفون الغش الضريبي كأن تفرض عقوبات مالية كمضاعفة الضريبة أو جزائية كالحكم بالغرامة أو الحبس، بحيث تكون عقوبة وقائية رادعة . كما أن الأهم من فرض العقوبات هو محاولة اكتشاف التهرب نفسه و كذا معرفة

المكلفين المتهربين و هذا يستوجب أساسا وجود جهاز إداري و جهاز للرقابة المالية يتميز بالجدية و لديه الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامه بشكل جيد.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في الدور الذي تلعبه الضريبة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة و تمويل الخزينة بصفة خاصة بالإضافة إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي والتي أصبحت تقف حائلا دون تحقيق الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة منها

3.1. أهداف الدراسة:

الوصول إلى تبيان مدى خطورة ظاهرة التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني
محاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في الحد من هذه الظاهرة

2. التهرب الضريبي

1.2. مفهوم التهرب الضريبي التهرب الضريبي هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة و بعبارة أخرى أن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي و بشكل جزئي . (خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية ، 2007، صفحة 215)

"فالتهرب الضريبي يعني إذن التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستوريا" (عباس عبد الرزاق، 2012، صفحة 98)

ومن خلال التطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي يمكن أن نميز بين نوعين من التهرب:

1.1.2. التهرب المشروع (التجنب الضريبي):

ويظهر مثل هذا لتهرب في استغلال المكلف للنقائص والثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بغية التخلص من دفع الضريبة ، وترجع هذه النقائص في الغالب إلى نقص التشريع وعدم إحكام صياغته إذ أن استفادة المكلف من الثغرات لا تعد مخالفة أو انتهاكا للأحكام الجبائية كون هذا الأخير يتم في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات أو التخفيضات الدائمة أو المؤقتة ، والتي تمس فروع إنتاجية أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية (عباس عبد الرزاق، 2012، صفحة 99).

ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً عن التهرب المشروع ، عندما يهب الشخص أمواله خلال حياته إلى ورثته تهرباً من دفع ضريبة التركات بعد وفاته أو كأن تفرض ضرائب عالية على الأملاك العقارية فيمتنع الشخص عن اقتناء العقارات وبذل لا يدفع الضريبة (خالد شحاته الخطيب ، أحمد زهير شامية، 2005 ، صفحة 215)

2.1.2. التهرب غير المشروع (الغش الضريبي):

2.2. التهرب غير المشروع (الغش الضريبي)

يمكن تعريف الغش الضريبي على أنه التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية (عناية غازي، 2003، صفحة 342) ، وهناك عدة تعاريف من أهمها: الغش الجبائي يقصد به محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً عن طريق اتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون (بعون يحيواوي نصيرة، 2010، صفحة 169) . الغش الجبائي هو عدم دفع ما هو مطلوب من قبل القانون الضريبي.

ويتخذ التهرب الضريبي صوراً عديدة تختلف حسب نوع الضرائب مباشرة أو غير مباشرة ، فالنسبة للضرائب المباشرة نجد المبالغة في حساب التكاليف التي تخصم من الدخل الإجمالي ، تقديم تصريح من المكلف أو من الغير يقدر فيه دخل المكلف بأقل من الحقيقة. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة نجد أهم صور التهرب الضريبي فيما يلي: إخفاء السلع المستوردة حتى لا تخضع للضرائب الجمركية أو إعلان قيمة هذه السلعة بأقل من قيمتها الحقيقية (بعون يحيواوي نصيرة، 2010، صفحة 169).

1.2.2. أسباب التهرب الضريبي وأثاره

1.1.2.2. أسباب التهرب الضريبي:

يعتبر وجود التهرب الضريبي نتيجة توفر أسباب معينة و هي : (أحمد بساس، 2014، الصفحات 96-97) الأسباب التشريعية

إن التشريعات الضريبية المالية في الفكر المالي الحديث تتميز بأنها عبارة عن قوانين عامة وغير دائمة أو ثابتة ، الأمر الذي من شأنه أن لا يحقق نابين المكلف والإدارة الضريبية ، وبالتالي كلما تعقدت التشريعات الضريبية وتعددت أسعار الضريبة ، زادت مشاكل الإدارة الضريبية مع الممولين وزادت احتمالات التهرب الضريبي.

- الإدارة الضريبية

من الواضح أن وجود إدارة ضريبية قوية يعني بكل بساطة الحد والتحكم الجيد في التهرب الضريبي ويعود سبب عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، إضافة إلى عدم وجود الإطار الفني المؤهل وكذا انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وأدى إلى انتشار الرشوة وسهل عملية التهرب الضريبي .

- الظروف الاقتصادية

إن فترات الكساد و الالتزامات التي تشهدها البلاد ، تعمل على انتشار للتهرب الضريبي و زيادته ، بسبب قلة النقود و انخفاض دخول المكلفين و تدهور القدرة الشرائية للأفراد ، و بالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار ، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة لذا يدفعهم للتهرب الضريبي باستعمال مختلف الطرق المتاحة ، بينما في فترات الرخاء و الانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود و ارتفاع الدخل و تحسن القدرة الشرائية للأفراد مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين ع طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا .

وهناك ماهو متعلق بنوعية النشاط الغالب في مجتمع معين ،فقد لوحظ أنه إذا كانت المهن ذات الأجر هي الأكثر شيوعا في دولة معينة فإن ظاهرة التهرب الضريبي تكون قليلة و محدودة الأثر والعكس كلما كانت المهن حرة (تجارية ، صناعية ، محاماة، عيادات طبية) كلما زادت أهمية التهرب الضريبي (منصور ميلاد يوسف، 1994، صفحة 182)

- ضعف المستوى الخلقي: (عناية غازي، 2003، صفحة 123)

فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع و عدله و مع الشعور بتحمل المسؤولية في تحمل الأعباء العامة ، فضعف المستوى الخلقي للأفراد يحفز على التهرب من أداء الواجب المالي زمنه الضريبية .

ضعف مستوى الوعي الضريبي :

يقصد بالوعي الضريبي مدى الممول بأهمية و قداسة الضرائب و لا شك أن عدم توفر هذا الإحساس لدى الممول يؤدي به إلى محاولة التهرب من دفع الضرائب و العكس صحيح .

2.1.2.2. آثار التهرب الضريبي:

تعتبر الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية لذلك فإن الإخلال بالواجب الضريبي يؤثر على الدور المنوط بها وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل للموارد الضريبية المقررة وعليه يؤدي التهرب الضريبي إلى عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها فيما يلي:

- الآثار المالية للتهرب الضريبي:

تعتبر الضريبة إحدى أدوات التمويل الأساسية لتغطية نفقات الميزانية بشقيها التسييري والتجهيزي (أحمد خضراني، 2001). فهي أهم موارد الخزينة العامة للدولة وعليه يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة حيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية ، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل مما يضطرها إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي ، واللجوء إلى الاقتراض ، إلا أن هذا الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني

- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:

على اعتبار أن الضريبة متغير اقتصادي هاما ، لذا يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب ، فالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين الادخار العام لذا يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية.

كما يؤدي التهرب الضريبي بالإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها بسبب الأموال التي لم يتم دفعها ، وبالتالي إمكانيات تمويلية هائلة تسمح لها بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق، تساهم ظاهرة التهرب في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني. (صفوت عبد السلام عوض الله، 2002، صفحة 9)

- الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي:

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبئ الضريبة وهذا ما يؤدي بالدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة

ضرائب جديدة وبتلي يزيد العبء على من لم يتهرب من الضريبة لذلك تصيح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع (بساس أحمد، 2006، الصفحات 52-53).

اعتماد السلطة العامة على مصادر تمويلية إضافية كالقروض الخارجية أو الإصدارات النقدية فتقود الأولى إلى أزمة عدم التسديد ويؤدي الثانية إلى ارتفاع الأسعار فتعطل عملية التنمية الاقتصادية وتنخفض الدخول الحقيقية لغالبية الأفراد

- الآثار على فاعلية النظام الضريبي:

يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي لذلك فإن انتشار التهرب الضريبي كدليل لعدم فعالية النظام وبتالي عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية المالية والاجتماعية وبتالي التقليل من أهمية الضرائب (بساس أحمد، 2006، صفحة 51)

3:مظاهر التهرب الضريبي ووسائل مكافحته

1.3 مظاهر التهرب الضريبي :

لقد تنوعت وتعددت الطرق المتبعة للتهرب من بين هذه المظاهر مايلي:

- التخفيض من قيمة الموارد وتضخيم النفقات وهذا ما يسمى بالتهرب عن طريق التحايل المحاسبية
- استغلال النقص أو الإغفال الواقع في القانون الجبائي وهذا ما يسمى بالتهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية
- عدم تناسب حصيلة الضرائب الفعلية مع ما هو مقدر لها في الموازنة .
- الانثراء الملحوظ لبعض الأفراد بما لا يتفق مع مراكزهم الضريبة أو عدم تناسب حصيلة النشاط و المهن مع حصيلة الضرائب من الاموال المستثمرة فيها أو إيرادات العاملين بها (بساس أحمد، 2006، صفحة 6).

2.3 وسائل مكافحة التهرب الضريبي: يمكن تخليصها في ما يلي : (محمد طاقة وهدي العزاوي، 2007، الصفحات 119-120)

1.2.3: وسائل وقائية

من أهم هذه الوسائل التي تتعلق بالتشريع الضريبي أن تعتمد الدولة سياسة اقتصادية و مالية واضحة تكون أساسا لسياسة جبائية مستوحاة من حاجات البلاد وهذا ضروري وقبل كل شيء ، و متجاوبة مع متطلبات الاقتصاد الوطني ضمن خطة إنمائية شاملة ، مما يتوجب العمل على وضع

نظام ضريبي منسجم ومتربط ، خال من التعقيد ، بحيث لا يتضمن تغيرات تترك مجالاً للتهرب و عدم مساواة في دفع الضريبة ، و إن هذا لا يكفي لوحده إذا لم يتم بتطبيقه جهاز إداري ، يتمتع بكفاءة عالية و خبرة و نزاهة ، إذا لم يخضع المكلفون لرقابة مالية .

2.2.3 وسائل قسرية

هي تتمثل في فرض عقوبات قاسية على من يقتطفون الغش الضريبي كأن تفرض عقوبات مالية كمضاعفة الضريبة أو جزائية كالحكم بالغرامة أو الحبس، بحيث تكون عقوبة وقائية رادعة . كما أن الأهم من فرض العقوبات هو محاولة اكتشاف التهرب نفسه و كذا معرفة المكلفين المتهربين و هذا يستوجب أساساً وجود جهاز إداري و جهاز للرقابة المالية يتميز بالجدية و لديه الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامه بشكل جيد.

كما تلجأ بعض التشريعات إلى منح مكافآت مالية للأشخاص الذين يقدمون للإدارة المالية معلومات تساعد على اكتشاف المتهربين من الضريبة .

4. الرقابة الجبائية

1.4. مفهوم الرقابة الجبائية :هي تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى مصداقية المحاسبة سواء من حيث الشكل أو المضمون و من خلالها يقيم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل و المضمون لمؤسسة ما و يتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المقيدة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط ومن تلك العناصر الخارجية المشتريات ، المبيعات ، رصيد البنك ، الممتلكات ،... الخ وهذا بهدف مراقبة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة وكذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين وإجراء التعديلات المصرح بها (بن عمارة منصور، 2001، الصفحات 12-13)

كما يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق و مستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها ، سواء ا كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية ، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام ، الاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات ، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصدر أخرى وبتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول (عبد المنعم فوزي ، صفحة 223)

2.4. أهداف الرقابة الجبائية

تتلخص أهداف الرقابة الجبائية بمايلي:

- الهدف الإداري :

تعمل الرقابة الجبائية على إظهار النقائص الموجودة في التشريع الجبائي ، كما تساعد على تحديد الانحرافات الموجودة إضافة إلى المساهمة في إعداد الإحصائيات لتحديد حجم التهرب والغش الضريبيين.

- الهدف القانوني : يتمثل الهدف القانوني في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والحرص على سلامتها من خلال التركيز على مبدأ المحاسبة لمعاقبتهم على أي انحرافات أو مخالفات للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

- الهدف المالي والاقتصادي:

ويتمثل في ضمان دخول أكبر إيرادات للخرينة العمومية من خلال قمع الغش والتهرب الضريبي من جهة وزيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام من جهة أخرى.

3.4. أشكال الرقابة الجبائية

- الرقابة الشكلية تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الضريبية من طرف المكلفين فهي تخص مجمل التسجيلات التي لها علاقة بتصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في التصريحات والملاحظة من طرف المراقبين الجبائيين ، إضافة إلى مراقبة هوية وعنوان المكلفين بالضريبة والهدف هو مراقبة شكل وكيفية التصريحات دون التأكد من صحة هذه الأخيرة

- الرقابة على الوثائق: (بوشي عبد الغني، 2011، صفحة 118)

تقوم الرقابة على الوثائق بالفحص الشامل والدقيق للتحقق من جميع تفاصيل المعلومات المصرح بها والتأكد من سلامتها من خلال مقارنتها مع المعلومات والوثائق الموجودة داخل الإدارة الجبائية، وتعد هذه الرقابة الإجراء الثاني الذي تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية وتشمل جميع الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب حيث يقوم المراقب بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين ومقارنتها بالمعلومات والوثائق الخاصة بالمكلف والموجودة مسبقا لدى الإدارة الجبائية إضافة إلى ماتحصلت عليه هذه الأخيرة من معلومات من طرف هيئات أخرى ، وفي حالة وجود نقاط غامضة أو مهمة من طرف المراقب بحيث له ان يطلب بعض المعلومات والتبريرات من طرف المكلف بالضريبة ، ويتم ذلك على مرحلتين هما:

- طلب المعلومات:

بموجب المهام والأمتيازات المخولة للمحقق من قبل القانون الجبائي يمكنه أن يطلب من المكلف بالضريبة أن يمدّه ببعض المعلومات حول الغموض أو اللبس الذي يحتوي عليه التصريح المقدم من طرفه ، وفي حالة عدم وجود الرد تقوم الإدارة بإرسال طلب آخر تطلب فيه التوضيحات.

- طلب التوضيحات:

عند رفض المكلف الرد على طلب المعلومات المرسل إليه تقوم الإدارة بإرسال طلب آخر ليكون كتابيا يوضح بشكل صريح ضرورة الحصول على التوضيحات والتبريرات لإزالة اللبس ، إضافة إلى تقديم الدليل الكافي الذي يثبت صحة التقارير ويتم الرد على الطلب قبل 30 يوم، ورغم ذلك قد تكون التوضيحات غير كافية بالنسبة للمراقب فيظطر لتحويل الملف إلى نوع آخر من الرقابة أكثر تعمقا ألا وهي الرقابة في عين المكان.

- الرقابة المعمقة

على خلاف الرقابة العامة تتمثل الرقابة المعمقة في التدخل المباشر لأعوان المحققين في الأمكنة التي يزاول فيها المكلفين بالضريبة نشاطاتهم إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات من خلال الفحص المبدئي للدفاتر والوثائق المحاسبية وجميع الوثائق الملحقة وتبريراتها اللازمة في محاولة استدراك التهرب الضريبي (محمد لعلاوي، 2015، صفحة 92)

هذا النوع من الرقابة ينقسم إلى ثلاثة أقسام وتتمثل في:

- التحقيق في المحاسبة :

ويقصد بالتحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات تستهدف فحص محاسبة المكلفين مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها وتتمثل هذه الرقابة في اتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد على تنظيم المحاسبة المحاسبية وفقا لقواعد وأسس عملية بغعتبر أن المحاسبة المرآة العاكسة لمختلف مراحل نشاط المؤسسة ، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية.

- التحقيق المصوب:

هو طريقة من طرق الرقابة الجبائية التي تم استحداثها مؤخرا، وهو لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادية من حيث الإجراءات وهو أيضا عبارة عن تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع

أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة (المديرية العامة للضرائب ، 2013 ، صفحة 20)

- التحقيق المعمق في جمل الوضعية الجبائية الشاملة

يعد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة أحد الطرق الأساسية للمراقبة الجبائية حيث تم إنشاؤه سنة 1992 تدعيما للتحقيق في المحاسبة ، كما يمكن اعتبارها امتدادا له رغم كونه منفصلا عنه ، ويختص بالأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي ويهدف إلى التأكد من صحة التصريحات من خلال مقارنة الدخل المصرح بها مع إجمالي الدخل المحققة أثناء مسيرة الحياة (بوشري عبد الغني، 2011، صفحة 141)

كما يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعو في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي ، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بالضريبة (المديرية العامة للضرائب ، 2013)

- يُعرف التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية على أنه مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عنكل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به ، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام والمداخيا المحققة خارج الجزائر ، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

. كما يمكن برمجة التحقيق المعمق إثر القيام بالتحقيق المحاسبي ، سواء باسم المستغل الشخصي صاحب المؤسسة أو الشركاء في الشركة ، أو كل شخص ملزم قانونا بتصريح مجمل دخله حتى ولو لا يملك ملف جبائي ولا سجل تجاري وهذا نظرا للثراء الملفت للانتباه كامتلاك العقارات والمنقولات أما نوع الضريبة المدقق فيها تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي فقط (لياس قلاب ذبيح، 2011، صفحة 25)

5. تقييم وتفعيل آليات الرقابة الجبائية في الجزائر

من أجل تخفيف حدة انتشار التهرب الضريبي ينبغي تفعيل دور الرقابة الجبائية سواء من حيث الهياكل المساعدة لها أو من حيث أدواتها الرقابية ولهذا سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتي تساعد علىزيادة فعالية الرقابة الجبائية.

1.5. : معوقات فعالية الرقابة الجبائية

رغم الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي إلا أنها لازالت غير قادرة على تحقيق هذه الأهداف وهذا راجع للمشاكل التي تواجهها.

1.1.5. الصعوبات المتعلقة بالنظام الجبائي والإدارة الجبائية

1.1.1.5 غموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية

بما أن القوانين التشريعية في تغير دائم بات من الصعب تطبيق هذه الأخيرة ، كما تؤدي هذه التشريعات إلى الحد من فعالية جهاز الرقابة الجبائية وهذا راجع لأسباب التالية: (قتال عبد العزيز، 2009، صفحة 114)

- الثغرات التي يتيحها القانون الجبائي والتي يسعى من خلالها المكلف إلى التهرب من الضريبة ؛
 - عدم وجود نصوص تشريعية تحمي أعوان الرقابة أثناء تنفيذ مهامهم ، وتضمن حقوقهم، خاصة أثناء التدخل في عين المكان؛
 - صدور العديد من التعديلات في القوانين التي تثير الجدل والنقاش وتؤدي إلى الكثير من النزاعات بين الممولين واعوان الضرائب؛
 - عدم مواكبة التشريعات الضريبية المطبقة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة.
- 2.1.1.5 نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية :مازالت الإدارة الجبائية تعاني من نقص الكفاءة والخبرة في مجال الرقابة الجبائية ، رغم تدعيمها بمعهدين خاصين بتكوين الإطارات والممثلين والممثلين خاصة في ضل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي واستعانة المتهربين بذوي الخبرة لاستعمال طرق لا يتم اكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في هذا المجال.
- 3.1.1.5. نقص الامكانيات والوسائل المادية :

تعاني الادارة الجبائية في الجزائر من ضعف الإمكانيات المادية الوسائل التي تساعد أعوان الرقابة من أداء وظائفهم مثل إنعدام وسائل النقل للوصول إلى مقرات المكلفين بالضريبة لإجراء التحقيقات في عين المكان، إضافة إلى عدم تهيئة مقرات المراكز الضريبية وانعدام الأجهزة واللوازم الضرورية للعمل مثل أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال المعلوماتية التي تمكن من سهولة الاتصال وتبادل المعلومات بين هياكل الإدارة الجبائية بمختلف مستوياتها وامكانية الربط مع الهياكل الأخرى لطلب المعلومات (يوسف نور الدين، 2009، صفحة 146).

2.1.5. الصعوبات المتعلقة بالمكلف بالضريبة والمحيط الخارجي

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

2.1.5.1: نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة

يعتبر نقص الوعي الضريبي للمكلف بالضريبة من بين المشاكل الأساسية التي تعيق عملية الرقابة الجبائية، إضافة إلى الإعتقاد السائد بأن الضريبة أداة افتقار للشعوب وأنها تشكل إجحافاً في حق دافعها لهذا السبب يلجأ المكلف للتهرب من دفعها.

2.2.1.5: إتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي

يتميز الاقتصاد الموازي بوجود الأنشطة التي تتم في الخفاء بعيداً عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية كمحاولة للتهرب الضريبي وتجنب القيود الرسمية المحددة لممارسة النشاط الاقتصادي، وقد اتخذت هذه الظاهرة بعداً أوسع في السنوات الأخيرة بالجزائر نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى فتح نشاطات جديدة يغلب عليها الطابع السري والذي يصعب قياسه لأنه يتم في الخفاء ومن أبرز مظاهر الاقتصاد غير الرسمي عدم التكامل بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى حيثخول المشرع الجبائي للرقابة الجبائية حق الاطلاع لدى الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات الخاصة التي لها علاقة مباشرة بالمكلف بالضريبة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام عملية الرقابة الجبائية إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تحتج بالسر الممنوع أمام أعوان الإدارة الجبائية الذين يطلبون منها حق الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها، إلا أن الملاحظ أن هذه المؤسسات لا تتعاون فيما يخص تقديم المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تعتبر ضرورية لإتمام عملية الرقابة وتسهيل الكشف عن المداخل غير المصرح بها، إذ يصرح مراقبي الإدارة الجبائية أن البنوك عادة تتماطل في تقديم كشف حساب العملاء الذين يخضعون للرقابة الجبائية وتكتفي بتقديم الكشف لفترة قصيرة لا تتجاوز (06) أشهر بحجة أن طول الفترة يتطلب البحث عنه في الأرشيف في حين أن المراقبة تمتد لفترة (04) سنوات.

(بوشري عبد الغني، 2011، صفحة 198)

2.5. الأدوات المستحدثة لتفعيل الرقابة الجبائية

من بين الإجراءات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى إتخاذها من أجل تدعيم وتطوير الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي نذكر من بينها:

1.2.5 إجراءات تحسين نظام الرقابة الجبائية

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

2.1.2.5 تقوية النظام الضريبي: اعتمد مسار إصلاح الإدارة الجبائية بدءا بالنظام الجبائي الذي تم تغييره جذريا من خلال تبسيطه وتوجيهه نحوى الانظمة العصرية لفرض الضرائب في العالم ومن أهم هذه إجراءات تحسين النظام الضريبي مايلي:

- تسهيل الإجراءات الجبائية من خلال تأسيس الملف الجبائي الوحيد والذي تصنف وتتابع كل التصريحات المختلفة للمكلفين بالضريبة ؛
- إنشاء التحقيق المصوب أو التحقيق الضرفي الذي يعتب أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل تعمقا من التحقيق المحاسبي إذ أن خاصية الانتظام والتصويب لهذا التحقيق تمكن مراقبي الإدارة الجبائية من اكتشاف التهرب الضريبي فور وقوعه أو التصريح لدى الادارة الجبائية ، وبالتالي يتم إعادة تشكيل رقم الأعمال ثم إصدار الجداول الإضافية الناتجة عن إعادة التقييم ، وإرسالها إلى المكلف مباشرة لدفعها إلى قباضة الضرائب التابعة لها؛
- زيادة التشدد في العقوبات المفروضة على المكلفين بالضريبة المتهربين من دفع واجباتهم الضريبية بشتى الطرق المختلفة.

3.1.2.5 عصنة الإدارة الجبائية يتميز التنظيم الجديد للإدارة الجبائية بمايلي:

- إنشاء ثلاث هياكل جديدة تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات ، ومراكز الضرائب والمركز الجوارى للضرائب؛
- إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال ومديرية الاعلام والتوثيق من أجل تحسين العلاقات بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة؛
- إدخال الأجهزة الالكترونية الحديثة وتقنيات الاتصال والتكنولوجيا لتفعيل نظام الرقابة الجبائية ؛
- رفع كفاءة أعوان الإدارة الجبائية ويتضح ذلك من خلال إعداد برامج لتكوين الموظفين وتحسين مستواهم إلى زيادة عدد المراقبين الرئيسيين والمركزيين المتخرجين من المعهد المغاربي للجباية والجمارك والمدرسة الوطنية للضرائب.

4.1.2.5 تعزيز وتدعيم التعاون والتنسيق مع مصالح الجمارك

وذلك عن طريق:

- خلق وانشاء فرق مختلطة مابين الجمارك والضرائب للقيام بالتحقيقات المشتركة ؛
- تبادل المعلومات حول قنوات التهريب المعنية من طرف إحدى المصلحتين؛
- تبادل الملفات المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي.

5.1.2 التعاون والتنسيق الدولي

إن الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر اليوم على مختلف دول العالم والتطور الذي عرفته المبادلات المالية والتجارية على الصعيد الدولي أدى إلى التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الإجراءات التالية: (بوشري عبد الغني، 2011، صفحة 207)

- عقد الاتفاقيات الخاصة بتبادل المعلومات الضريبية وخاصة التي تتعلق بالحسابات الجارية المفتوحة لدى البنوك وذلك تسهيلا لتحصيل الضرائب المستحقة وفرض العقوبات ؛
- الحرص على تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت مع سن التشريعات الضريبية المناسبة لها.

3.5: سبل تفعيل أليات الرقابة الجبائية

لقد أصبح من الضروري بمكان تفعيل أليات الرقابة الجبائية وهذا لضمان تحقيق أهداف هذه الأخيرة وزيادة فعاليتها في مكافحة التهرب والغش الضريبيين.

1.3.5 تفعيل نظام المعلومات الجبائي :

يتطلب الإتجاه المتزايد للتجارة الالكترونية ، ضرورة تفعيل دور الإدارة الجبائية الالكترونية وذلك لتحقيق السرعة والدقة في إنجاز المهام وتنفيذ العمليات الجبائية وذلك عبر التقليل من تعقد الاجراءات الإدارية داخل الإدارة الجبائية حيث لا يمكن تنفيذ مختلف برامج الرقابة الجبائية دون الاستناد إلى نظام المعلومات الجبائي الذي يعتبر الأساس المعتمد من طرف مصلحتي الوعاء والتحصيل ، نضرا إلى أن وظيفته تبدأ بتجميع البيانات ، إدارتها وحمايتها ومن ثمة إنتاجها أي ضمان وصولها إلى مستعمليها (المكلف وإدارة الضرائب)

2.3.5: تأسيس المحكمة الجبائية:

إن تفعيل هذه الآلية يرتبط باقتراح تشكل المحكمة الجبائية وذلك من خلال التكوين المتخصص للقبضة كون هذا الأخير يجب أن يكون مختص في القانون الإداري والجبائي

- كما أن تطبيق مثل هذه الإجراءات إذا ما استندت إلى هيئات قضائية متخصصة ، فإنها تعتبر من آليات تفعيل النظام الضريبي المستقبلي ، من حيث ضمان استقرار التشريعات الجبائية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى حيث لا تبقى إدارة المنازعات الضريبية منحصرة في البحث في الملفات المعروضة عليها ، بل أن يتم توسيع الدور الوظيفي للإدارة الجبائية ليجعل من تظلم المكلف مناسبة لفتح حوار معه والتعرف على ظروفها لاجتماعية وقدرته التكليفية

3.3.5: تحسين صياغة القوانين التشريعية

أصبح من الضروري أن يكون هناك توحيد للتشريع الضريبي ونشر كافة القوانين واللوائح وغيرها وبذلك يجب أن تنسق جميع القرارات التي تتخذها غدارة الضرائب سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وحتى الولائي وحتى لا تتضارب في اتجاهاتها ولا تتناقض في تفسيراتها ، مما سمح بتطبيق القوانين على جميع المكلفين ودون التفرقة بينهم ، نما يجب التخفيف من حجم الحذف ، الاضافة والإلغاء التي تطرأ سنويا من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية وهذا لضمان نوع من الاستقرار للتشريع الضريبي. كما انه من الضروري إصدار نص تشريعي يحمي أعوان الرقابة أثناء تأدية مهامهم وما يواجهونه من مخاطر حيث يشكل لهم نوعا من الأمان

4.3.5 تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة

إن تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية لا يقتصر على أحدهما فقط بل هي مسؤولية الطرفين معا فوجود علاقة جيدة بين الإدارة والمكلف من شأنها أن تنشر الثقة وتقلل من حالات وتقلل من حالات التهرب ولتحقيق ذلك يجب نشر الوعي الضريبي لدى المكلف وتخصيص مكافئات للمكلف الذي يظهر تعاونا ضريبيا أكبر مع الإدارة الضريبية

6-خاتمة

يحدث التهرب الضريبي غالبا حينما يعتمد المكلف إلى مخالفة نص من النصوص القانونية بطريقة أو بأخرى من طرق التفنن في الوسيلة ، وبصفة خاصة في مرحلة تحديد الوعاء الضريبي ، كأن يقوم المكلف بإخفاء جزء كبير من المادة الخاضعة للضريبة عن أعين الإدارة ، أو يقوم بإظهار قدر ضئيل جدا من تلك المادة خلافا للحقيقة ، وقد يكون السبب في هذا التصرف هو نمو العبء الضريبي الذي يؤدي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة وبالتالي لا تدفع الضرائب وبالتالي فمحاولة القضاء علي الغش والتهرب الضريبيين ليس بالأمر الهين لذلك تسعى الحكومة جاهدة بكل الطرق الممكنة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة ، ولا نغني بمكافحة أو معالجة التهرب الضريبي القضاء عليه بل التخفيف منه فالقضاء النهائي على التهرب الضريبي أمر شبه مستحيل ولكن الإقلال من حالات التهرب والحد من آثاره أمر ممكن

ولمحاربة التهرب الضريبي يجب معالجة الأساليب والدوافع التي تحمل المكلف للجوء إلى مثل هذه الظواهر والتي قد تكون الوضعية الاقتصادية المزرية وعدم مرونة واستقرار القوانين إلى جانب النظرة التشاؤمية والخلفية السيئة التي يراها المكلف بالضريبة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب تنمية الوعي لدى المواطنين وبيان أهمية الضرائب في تمويل عملية التنمية وما يعنيه ذلك من مستقبل باسم بالنسبة للمكلفين بالضرائب وأولادهم

وإذا كانت الرقابة الجبائية من أنجع الوسائل لمحاربة التهرب إلا أنها تبقى قاصرة وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني.

7. قائمة المراجع المعتمدة

- 1-أحمد خضراني. (2001). ، النظام الجبائي المحلي على ضوء التشريع المغربي والمقارن منشورات ، العدد 22، المغرب. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- 2-المديرية العامة للضرائب . (2013). ، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة .
- 3-محمد طاقة وهدي العزاوي. (2007). ، " اقتصاديات المالية العامة ، عمان ، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 4-أحمد بساس. (2014). " أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الأغواط.

- 5-بساس أحمد. (2006). "فعالية التحقيق المحاسبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي". مذكرة ماجستير. جامعة عمارثليجي الأغواط.
- 6-بعون يحيوي نصيرة. (2010). "الضرائب الوطنية والدولية". الجزائر: الأوراق الزرقاء.
- 7-بن عمارة منصور. (2001). ، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية. ، دار هومة الجزائر.
- 8-بوشري عبد الغني. (2011). "فعالية الرقابة الجبائية وأثرها على مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999. 2009. ، مذكرة ماجستير. ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان.
- 9-خالد شحاته الخطيب ، أحمد زهير شامية. (2005). "أسس المالية العامة". عمان : دار وائل الطبعة الأردن.
- 10-خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية . (2007). "أسس المالية العامة". الأردن: دار الميسر، ، الطبعة الأولى.
- 11-صفوت عبد السلام عوض الله. (2002). ،الاقتصاد السري، ، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- 12-عباس عبد الرزاق. (2012). "التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي. عين ميلة الجزائر: "دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط.
- 13-عبد المنعم فوزي . (بلا تاريخ). ، المالية العامة والسياسات المالية ، الطبعة 1 ، منشأة المعارف الإسكندرية.
- 14-عناية غازي. (2003). " النظام الضريبي في الفكر الإسلامي" ، . مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، .
- 15-قتال عبد العزيز. (2009). " أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين" حالة الجزائر. ، مذكرة ماجستير. ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، مدية.
- 16-لياس قلاب ذبيح. (2011). "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية. ، مذكرة ماجستير. ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 17-محمد لعلاوي. (2015). " دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب في الجزائر".، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- 18-منصور ميلاد يوسف. (1994). "مبادئ المالية العامة". منشورات الجامعة المفتوحة .
- 19-يوسفي نور الدين. (2009). "الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر" دراسة تقييمية للفترة 2000 . 2008. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير والعلوم التجارية، بومرداس.

الثقافة السياحية ودورها في تدعيم المنتج السياحي الوطني

Tourism culture and its role in strengthening the national tourism product

د. بلواضح الجيلاني*

جامعة مسيلة – الجزائر

Belouadih dj@gmail.com

Received: 29/10/2018

Accepted: 07/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص: لم تعد السياحة ترفها بل أصبحت صناعة اقتصادية تهتم بها الدول التي تتميز بهذا النوع من السياحة وتنفق عليها أموالا ضخمة وذلك لمدودها الاقتصادي والاستثماري الكبير، ولأن السياحة أصبحت خيارا اقتصاديا واجتماعيا مهما فقد أصبح من الدول أن تواكب الثقافة والوعي السياحي لدى المجتمع، بدأت الدول في إصلاح المشروع السياحي وتطويره، إذ تعد الثقافة السياحية القاعدة التي تبنى عليها أسس السياحة السليمة والمستدامة في أي بلد من البلدان. الغرض من هذه الدراسة هو معرفة دور وأثر الثقافة السياحية للمجتمع في دعم وتطوير المنتج السياحي الوطني. الكلمات المفتاحية: الثقافة السياحية، المجتمع، المنتج السياحي، السياحة المستدامة.

تصنيف L83,A10:JEL

Abstract:

Tourism is not entertainment anymore, but it has become an economic industry which is interested by countries that are characterized by this type of tourism and spend the huge amounts of money and that is for its huge economic and investment payback, and because tourism has become an important option socially and economically, Countries has to keep pace with culture and touristy awareness awareness within the community, Countries has began to reform and develop touristy project as the touristy culture is the base upon which the foundation of a sound and sustainable tourism in any country is built. The purpose of this study is to know the role as well as the effect of touristy culture for the community in the support and development of the national touristy product.

*المؤلف المرسل: د. بلواضح الجيلاني ، الإيميل: Belouadih dj@gmail.com

Key words: Touristy culture, community, touristy product, sustainable tourism.

Jel Classification Codes: L83,A10

1. مقدمة:

لقد أصبحت السياحة في الوقت الراهن تعد من بين الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تحرص أغلب دول العالم على تنميتها، حيث تعتبر موردا اقتصاديا يُسهم بشكل معتبر في زيادة الدخل القومي لهذه المجتمعات، وذلك من خلال الإيرادات السياحية المتنامية بتزايد تدفق العملات الأجنبية التي ينفقها السياح خلال مدة إقامتهم في الأماكن السياحية مقابل انتفاعهم من مزيج متنوع مؤلف من مختلف سلع وخدمات ومعارف، والذي يرتبط بالحقائق الجغرافية والطبيعية والاقتصادية البشرية، إضافة إلى حقائق التاريخ الحضاري والثقافي والإنجازات المعاصرة المختلفة لكل بلد. فاستغلال الموارد السياحية في تفعيل حركات التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة وتحقيقها على مستوى مختلف أقاليمها لم يعد كافيا إذ أصبح من الضروري أن يرافقه الوعي السياحي لدى المجتمع أو ما يعرف بالثقافة السياحية للمجتمع من أجل خلق منتج سياحي من شأنه بناء الجسر الذي يربط الشعوب والثقافات والمجتمعات المحلية في العالم بأسره، ليكون الموجه الجديد للاقتصاد في ظل تراجع نمو القطاعات التقليدية الأخرى وتوليد أكبر لفرص التشغيل وتحسين للمستوى المعيشي.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

ما هو دور الثقافة السياحية للمجتمع في دعم المنتج السياحي الوطني؟

وللإجابة على السؤال المطروح تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

- مفاهيم أساسية حول السياحة وخصائص المنتج السياحي.

- دور الثقافة السياحية في تدعيم المنتج السياحي.

2. مفاهيم أساسية حول السياحة وخصائص المنتج السياحي.

1.2. مفاهيم أساسية حول السياحة

1.1.2. مفهوم السياحة والسائح:

1.1.1.2. تعريف السياحة : لقد تطور مفهوم السياحة وفقا لتطور الظاهرة نفسها، إذ ظهرت العديد

من التعاريف المختلفة حسب وجهة نظر كل باحث: (ماهر عبد العزيز، 2008، صفحة 22)

- هناك من عرفها من وجهة نظر اجتماعية على أنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها.
- ويذهب العالم النمساوي هيرمن فوشوليرون في تعريفها من وجهة نظر اقتصادية على أنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة داخل حدود منطقة أو دولة معينة.
- كما توجد تعريف من وجهة نظر صناعية أهمها أنها صناعة تستثمر ثرواتها عن طريق استيراد المستهلكين للمنتج في منطقة معينة بدلا من تصدير المنتج النهائي للمستهلكين.
- وهناك من عرف السياحة على أنها نظام مفتوح يتكون من أربعة عناصر هي: المنطقة الجاذبة للسياح أنفسهم والمؤسسات السياحية والحكومات التي تفرض الرقابة على النشاط السياحي والناس القاطنين في المناطق التي يزورها السياح، وهذه العناصر تتفاعل معا تبعا للارتباط الوظيفي والمكاني بينها (نسرين رفيق اللحام،، 2007، صفحة 5)

2.1.1.2 تعريف السائح

يمكن وضع تعريف شامل للسائح على أنه: الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني)، أو داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي)، لفترة تزيد عن أربع وعشرين ساعة، وإن قلت عن ذلك فهو متنزه وتقل عن اثنا عشر شهرا على أقصى تقدير وإن زادت عن ذلك فهو مقيم (مروان صحراوي، 2012، صفحة 14)

2.1.2 مقومات الجذب السياحي وأنواع السياحة:

1.2.1.2 مقومات الجذب السياحي

يتم توجه السائح إلى مناطق معينة دون غيرها بناء على مقومات أو عوامل الجذب السياحي التي تتوفر عليها المنطقة المقصودة والتي يمكن تقسيمها إلى: (محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، 2001، صفحة 48)

المقومات الطبيعية: والتي تشمل العديد من العوامل نذكر منها:

- الموقع الجغرافي: للموقع الجغرافي أثره على السياحة حيث كلما كان موقع منطقة الجذب السياحي قريبا من مصادر تصدير السائحين بحيث يمكن الوصول إليه بسرعة وبتكاليف قليلة كلما كان إقبال السائحين عليه كبيرا.

- المناخ: وهو أكثر العوامل الطبيعية تأثيراً على الموارد السياحية، فالمناخ الجيد يعد أحد عوامل الجذب في أي منطقة سياحية.
- الجبال: الأماكن الجبلية مناطق جذب سياحية لأكثر من سبب كجمال المناظر وارتباطها ببعض الرياضيات كتسلق الجبال والتزلج وغيرها.
- البحار: إذ تلعب السواحل دوراً هاماً في اجتذاب السياحة الداخلية والخارجية على السواء لارتباطها بالعديد من الأنشطة الإستجمامية من سباحة، صيد وغيرها.
- مقومات جذب من صنع الإنسان: وتضم الآثار التاريخية، طريقة معيشة الشعوب وعاداتها وتقاليدها كما تضم هذه العناصر أيضاً الصناعات التقليدية وصناعة التذكارات السياحية والمهرجانات الثقافية وغيرها من المقومات.

2.2.1.2. أشكال السياحة

لقد تعددت أنواع السياحة بتعدد المعايير المتبعة لتقسيمها، ومن هذه المعايير والتقسيمات ما يلي:

- معيار الهدف: وهو الأكثر شيوعاً وأهمية، ومن خلاله تقسم السياحة إلى: (محمد منير حجاب، 2002، صفحة 54)
- السياحة الترفيهية: وهو نمط يلجأ إليه السائح غالباً للخروج من نمط الحياة الروتينية الذي يعيش ويعمل فيه، إلى مكان آخر يقضي فيه إجازته قصد استعادة نشاطه، والاستجمام من عناء العمل، والتمتع بالراحة الذهنية وبالمنتجات السياحية المختلفة (وفاء زكي إبراهيم، صفحة 138)
- السياحة الثقافية: وتكون الزيارة فيها للمناطق الأثرية المشهورة بآثارها القديمة، من أجل تنمية المعارف الثقافية للسائح، من خلال التعرف على الحضارات القديمة وثقافة الشعوب المختلفة.
- السياحة الدينية: ويكون الغرض منها هو زيارة الأماكن الدينية المقدسة من أجل أداء الشعائر الدينية كالحج عند المسلمين وزيارة القدس بالنسبة للديانات الثلاثة (المسلمين، المسيحيين، اليهود).
- السياحة العلاجية: والهدف منها العلاج أو قضاء فترات النقاهة، وتعتمد هذه السياحة على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة اعتماداً رئيسياً مثل المناخ الدافئ، الرمال الدافئة وينابيع المياه المعدنية.

- السياحة الرياضية: وتهدف إلى إشباع رغبات السائحين في ممارسة رياضتهم المفضلة، سواء كانت تحتاج إلى استغلال عناصر طبيعية كالترجل والتسلق وغيرها، أو تلك التي تتطلب إمكانيات مادية خاصة مثل الملاعب والصالات الرياضية وغيرها.
- سياحة المؤتمرات: وهي سياحة حديثة ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري والاقتصادي الذي شهده العالم وما تبعه من تطور ونمو كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين مختلف دول العالم.
- معيار العدد: والمقصود به هو عدد الأشخاص المسافرين، ونجد الأنواع التالية:
- سياحة فردية: عادة ما تكون غير منظمة يقوم بها شخص أو عائلة، حيث لا يعتمد على أي برنامج محدد مسبقا.
- سياحة جماعية: وهي سياحة منظمة حيث تقوم بتنظيمها الشركات السياحية، وتتميز بانخفاض تكاليفها.
- معيار نوع وسيلة النقل: نجد الأنواع التالية:
- سياحة برية: والتي تتم بوسائل النقل البرية.
- سياحة بحرية: والتي تتم بوسائل النقل البحرية.
- سياحة جوية: وتتم بالطائرات المختلفة.
- معيار المناطق الجغرافية: حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:
- سياحة داخلية: ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه.
- سياحة إقليمية: وهي السفر والتنقل بين دول متجاورة.
- سياحة خارجية: ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما، وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه لما تدره من عملات صعبة.

3.2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة:

أصبحت السياحة من الصناعات التصديرية الأولى في العالم مع نهاية القرن العشرين ولا يوجد هناك أدنى شك فيما لها أهمية على الاقتصاد بسبب تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونها مصدرا مهما للدخل بصفة عامة وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما تعد عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الناتج

المحلي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة. كما لا نغفل الآثار الاجتماعية والبيئية للسياحة التي تعمل على تحقيق التواصل والارتباط الاجتماعي والحضاري على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل العولمة التي أدت أيضا إلى خلق منافسة شديدة بين الدول السياحية في جلب أكبر عدد ممكن من السياح من مختلف دول العالم (مروان صحراوي، 2012، صفحة 23)

1.3.2. المنتج السياحي وخصائصه:

1.1.3.2. مفهوم المنتج السياحي:

يعرف المنتج السياحي بأنه: مجموعة من العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة في البلد المزار التي يمكن أن ترى وتلاحظ من السائح بسعر معين، ويعتبر العنصر الأول من عناصر المزيج التسويقي السياحي وهو خليط من الظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والبيئية والحضارية والدينية والاجتماعية وغير ذلك من المقومات بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات السياحية مثل المرافق العامة الأساسية (خالد مقبل، فيصل الحاج ديب، 2000، صفحة 108)، ويمكن أن نقول أن المنتج السياحي هو عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتواجد لدى الدولة فتكون بمثابة مصدر جذب سياحة عامة تعتمد عليها في إثارة الطلب السياحي الخارجي. (محسن أحمد الخضري، صفحة 84) حيث صنفت منظمة السياحة العالمية المنتج السياحي إلى العناصر الآتية: (صليحة عشي، 2006، صفحة 32)

- التراث الطبيعي وما يحتويه من مقومات سياحية طبيعية، كالبحار والأنهار والصحاري والجبال؛
- التراث الطاقوي التقليدي، مثل الطرق المستخدمة في استخراج المياه؛
- التراث البشري، وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات والتقاليد وغيرها؛
- الجوانب التنظيمية والإدارية والسياسية؛
- الجوانب الاجتماعية، مثل بنية المجتمع، العرق، الدين واللغة؛
- الأنشطة الاقتصادية والمالية؛
- التسهيلات الخدمية، كوسائل النقل، الإيواء والمطاعم.

2.1.3.2. خصائص المنتج السياحي:

يتميز المنتج السياحي بالخصائص التالية: (مروان صحراوي، 2012، صفحة 22)

- غير قابل للتخزين: فالزبون مضطر للتنقل للحصول على استهلاكه؛

- التمرکز المؤقت: يختلف استهلاك المنتج السياحي مقارنة مع استهلاك المنتجات الأخرى، فالمنتج السياحي يخضع للتغيرات المناخية وأوقات الفراغ، ولذا فإن استهلاكه يكون في فترات محدودة تتميز بالموسمية؛
- يستوجب المنتج السياحي حضور الزبون؛
- يكون كل من الإنتاج والاستهلاك في نفس المكان وفي نفس الوقت؛
- إمكانية الإحلال بين المنتجات الفرعية فيما بينها.

3.1.3.2. دورة حياة المنتج السياحي:

تتكون دورة حياة المنتجات السياحية من أربعة مراحل، نوجزها فيما يلي: (مروان صحراوي،

2012، صفحة 23)

أولاً: مرحلة النمو المبكر (التقديم)

في هذه المرحلة تكون الخدمة في تطور مستمر، بحيث يبدأ السياح بالسماع عن منطقة ما، أو مشاهدة صورة لهذه المنطقة، وذلك من خلال الاستخدام المكثف لوسائل الإعلان المختلفة. بحيث يتم إعطاء تفاصيل أكثر عن هذه المنطقة، حيث يبدأ بالتدفق لزيارتها، وهنا تبدأ الخدمات بالتنوع والازدهار، بحيث تكون المنافسة ضعيفة وتكون الأسعار مرتفعة، وتبدأ حصة السوق من السياح تزداد.

ثانياً: مرحلة النمو السريع

في هذه المرحلة تكون المنطقة السياحية معروفة لدى السياح، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح، وهنا تبدأ الخدمات بالتوسع أكثر وتزداد المنافسة، مما يتطلب التركيز على الإعلان وبشكل أكبر.

ثالثاً: مرحلة النضج

في منتصف هذه المرحلة تبدأ الأرباح بالانخفاض بسبب انخفاض حصة السوق من السياح، وفي هذه المرحلة لابد من تنوع الخدمات السياحية وإدخال بعض التعديلات على المنتج السياحي بهدف المحافظة على حصة السوق وذلك بسبب تميز هذه المرحلة بازدياد المنافسة مما يتطلب التركيز على الإعلانات والاهتمام بالترويج وتخفيض الأسعار.

رابعاً: مرحلة التدهور

في هذه المرحلة تبدأ الأسعار بالهبوط السريع وتقل حصة السوق من السياح، وتحتاج هذه المرحلة إلى جهود كبيرة وإلى بحوث تسويق وإلى تخطيط سياحي.

ويمكن الإشارة إلى أن بعض المنتجات السياحية كالأثار، فإنها تستثنى من دورة الحياة، حيث أن هذه المنتجات بمرور الزمن تزداد قيمتها وأهميتها للسياح، ما دامت تلقى العناية اللازمة والكافية.

3. دور الثقافة السياحية في تدعيم المنتج السياحي

يعتبر السائح إثر دخوله لأي وجهة سياحية ضيفا، حيث يتوقع من المجتمع المضيف أن يوفر له الخدمات والجو المناسب من خلال قواعد أصول الضيافة، التي إذا ما أحسنها المجتمع في المناطق السياحية كسب مودة ثقة هذا السائح الذي يصبح ذو نفع كبير للوجهة السياحية. إضافة إلى أنه سيكون السفير الناقل لصورة البلد من خلال الانطباع الذي يأخذه، وبالتالي فهو يروج بصورة مباشرة أو غير مباشرة للبلد المضيف له وبعبارة أخرى فهو يروج للمنتج السياحي لهذا البلد المستقبل، وهذا ما يؤدي إلى جلب مزيد من السياح الجدد.

1.3. تعريف الثقافة السياحية:

الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف، والمعلومات، والمفاهيم، والمهارات، والاتجاهات والقيم، التي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المشتكلات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط، والتنظيم، والتعامل، مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح وعرفها آخرون على أنها عملية اكتساب الفرد لمعلومات سياحية عن البيئة التي يعيش فيها، وبالتالي مساعدته على توظيف هذه المعلومات والاستفادة منها بما يؤدي إلى النهوض بالمنتج السياحي (هناء حامد زهران،، 2004، صفحة 24)

2.3. جوانب الثقافة السياحية:

يمكن أن نذكر جوانب الثقافة السياحية كما يلي: (هناء حامد زهران،، 2004، صفحة 25)

أولاً: الجانب المعرفي

تعتمد الثقافة السياحية على الجانب المعرفي لأن المعلومات والمفاهيم هي أساس المعرفة والبحث، ويحتوي هذا الجانب على التعريف بالسياحة ومفهومها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، وعوامل الجذب السياحي، وأهمية السياحة الداخلية، وصناعة السياحة، والتخطيط السياحي ومستقبل السياحة في البلد.

ثانياً: الجانب المهاري

المهارة هي الأداء الذي تعلمه الفرد، ويقوم به بسهولة وفهم، ويؤدي بصورة عقلية أو بدنية، ويركز الجانب المهاري للفرد على هذا الأداء، من خلال الثقافة السياحية التي يجب أن تكون لدى الفرد، وقدرته

على إعداد وتخطيط برنامج سياحي متكامل، وقدرته على التعامل مع السائحين، بالإضافة إلى قدرته على قراءة الخريطة السياحية وحسن استخدامها.

ثالثاً: الجانب الوجداني

وهي اكتساب الأفراد سلوكيات إيجابية ومرغوب فيها نحو السياحة والسياح، لكي يكون مساهم فعلي في التنمية السياحية وإيجاد حلول لتطوير صناعة السياحة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

3.3. مبادئ الثقافة السياحية:

تقوم الثقافة السياحية على مجموعة من المبادئ، هي: (مروان صحراوي، 2012، صفحة 102)

- الثقافة السياحية تكامل معرفي مهاري ووجداني؛
- تنمية الثقافة السياحية لدى الأفراد مسؤولية على عاتق الدولة ومؤسساتها؛
- مشاركة الهيئات والمؤسسات في تنفيذ برامج الثقافة السياحية؛
- إقامة خطط مستقبلية خاصة ببرامج التنمية الشاملة للثقافة السياحية لدفع عجلة التنمية؛
- الثقافة السياحية تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع؛
- المحافظة على البيئة والاهتمام بها؛
- تبني نظرة مستقبلية من أجل ثقافة سياحية أفضل للفرد؛
- إشراك أفراد المجتمع والمثقفين في إعداد برامج تنمية الثقافة السياحية.

4.3. أهمية الثقافة السياحية:

للثقافة السياحية أهمية كبرى يمكن ذكرها فيما يلي: (هناء حامد زهران، 2004، صفحة 26)

- فهم وتنمية التراث: إن الذاكرة التاريخية لأي دولة هي تراثها الحضاري، والتي تعمل الثقافة السياحية على تنميته والمحافظة عليه، من خلال تعريف المجتمع به، وكيفية المحافظة عليه واستغلاله بطريقة أمثل، وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهميته.
- عالمية الثقافة السياحية: أصبحت الثقافة السياحية تقدم المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات لجميع أفراد المجتمع، محلياً ودولياً، وذلك من خلال ما أصبح اليوم يسمى بظاهرة العولمة. وزوال الحدود السياسية للدول.
- حاجة المجتمع للتغيير: إن المجتمع في حاجة إلى ضرورة التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية، والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال التغيير الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

- ضرورة الثقافة السياحية للتنمية: تعمل على إحلال قيم وتقاليد جديدة، تتماشى مع البيئة المحيطة بالفرد، والتي هدفها التغيير ورفع مستوى المعيشة.
- الثقافة السياحية نشاط اجتماعي: الثقافة السياحية ضرورية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية السياحية، حيث أن مشاركة الجماهير في إعداد برامج التنمية أمر مهم.

5.3. مسؤولية نشر الثقافة السياحية لدعم المنتج السياحي الوطني:

يتطلب نجاح أي سياسة سياحية جهوداً جبارة في مجال "إعادة تكوين الإنسان"، وهو العمل لا يمكن إنجازه بين ليلة وضحاها، بل هو عمل ينطلق منذ نشأة الطفل الأولى في أسرته الأولى ليستمر الجهد بعد ذلك في مختلف الأوساط التي تدخل في تربية الطفل من الوسط المدرسي إلى الوسط الاجتماعي المتعدد الأوجه.

ويمكن ذكر الجهات التي لها دور هام في خلق الثقافة السياحية كما يلي:

أولاً: المؤسسات التربوية:

من خلال المناهج والمواد التدريسية، وتنويع طرق التدريس لتنمية الثقافة السياحية لدى طلاب المدارس بما يعرف بالتربية متعددة الثقافات.

— المدرسة:

من خلال تزويد المتدربين بالمعلومات والمفاهيم والمهارات السياحية وإدراجها ضمن البرامج التدريسية، وتعليمهم ضرورة حسن التعامل مع السياح وحثهم على زيارة الأماكن الحضارية للبلاد.

— الجامعة:

يجب أن لا يقتصر دور الجامعة على إعداد الخبراء السياحيين فقط، بل يجب عليها أن تقوم بإعداد مواطنين مثقفين سياحياً من خلال تعريف الطلاب بأهمية السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني، والتأكيد على ضرورة النهوض بالقطاع.

وتنمي الثقافة السياحية لدى طلاب الجامعة من خلال إعداد برامج خاصة أو من خلال إدراجها ضمن المقررات الجامعية، كذلك من خلال الندوات، والمحاضرات، المؤتمرات، الجمعيات، ويجب أن لا يقتصر ذلك على الطلاب فقط، بل حتى على الأساتذة، كما تعمل الثقافة السياحية السليمة على تجنب التصادم، والصراع الفكري بين الشعوب، من خلال غرس القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية بين أفراد المجتمع والشباب خاصة.

ثانيا: الأسرة

تعد الأسرة المدرسة الحقيقية لأي فرد، فهي التي تؤثر بصورة مباشرة على سلوكه، ومسؤولية على تشكيل اتجاهات الناشئين، وعليه فلأسرة دور مهم وكبير في تنمية الثقافة السياحية من خلال تنمية اتجاهات وقيم إيجابية لدى الأطفال والشباب عن السياحة وفائدتها على الفرد والمجتمع، كما للأسرة دور تربوي أيضا من خلال إكساب الأفراد كيفية التعامل مع السياح وحسن استقبالهم، وتنمية السلوك الحضاري بالمحافظة على المكتسبات السياحية والبيئية.

ثالثا: وسائل الإعلام

- تقديم البرامج الثقافية عن المعالم السياحية في البلاد؛
- التعريف بالحضارات المتعاقبة على البلد؛
- التوعية والتحسيس للمحافظة على المناطق السياحية في البلد؛
- تشجيع المواطنين للعمل في مجال السياحة؛
- حث المواطنين على السياحة الداخلية؛
- تعمل الصحافة على التأثير على أفكار القراء ومعتقداتهم نحو السياحة؛
- تزويد قراء الصحف والمجلات عن الأماكن السياحية؛
- فهم سلوك السياح وكيفية التعامل معهم.

4. الخاتمة:

نخلص مما سبق إلى أن المؤهلات السياحية لابد وأن تترافق جنبا إلى جنب مع الثقافة السياحية للمجتمع من أجل تحقيق موردا تمويليا حقيقيا يتمثل في المنتج السياحي، إذ لابد من تفعيل الثقافة السياحية على المستوى المحلي ومحاولة إدخالها ضمن سلوكيات المواطنين اليومية، كون دعم المنتج السياحي والنهوض به يفرض تحضير المجتمع وهيكلته بالكيفية التي تناسب تطور القطاع السياحي، فلا المعالم ولا الفنادق ولا جمالية المنطقة يجذب السياح ويدعم المنتج الوطني السياحي، بل الثقافة والوعي السياحي من يسهم في ذلك مع التغلب على الخلفية الثقافية السلبية السائدة بالمجتمع، وبناءا على ذلك يمكن طرح بعض التوصيات والمقترحات على الشكل التالي:

- ضرورة تحقيق التكامل بين الثقافة السياحية والسياحة، حيث أن البلدان التي لا تملك مقومات ثقافية لا تستطيع الترويج لسياحتها؛
- لن يكتمل الانتعاش الاقتصادي ويحقق الأهداف المرجوة منه، سوى عبر رؤية واضحة بالمردود السياحي، وبأهمية الجذب السياحي للبلدان؛
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والثقافية والدينية في ترشيد الوعي الثقافي السياحي؛
- الرقي بأساليب التسويق السياحي إلى مستويات عليا من الأداء، تتجاوب بشكل فعال وسريع وكفء مع احتياجات الزبائن؛
- تحسين جودة الخدمات السياحية؛
- استخدام الوسائل المختلفة والفاعلة للترويج والتسويق السياحي وتوسيع وتنويع فعاليات وأساليب الترويج السياحي.

5. قائمة المراجع المعتمدة

- 1- خالد مقبلة، فيصل الحاج ديب، (2000). صناعة السياحة في الأردن، . دار وائل للنشر، عمان.
- 2- صليحة عشي، (2006). ، الآثار التنموية للسياحة، . مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة.
- 3- ماهر عبد العزيز، (2008). ، صناعة السياحة، . دار زهرا للنشر، عمان.
- 4- محسن أحمد الخضري، (بلا تاريخ). ، التسويق السياحي، . مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 5- محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، (2001). ، جغرافية السياحة، . القاهرة.

- 6- محمد منير حجاب. (2002). ، الإعلام السياحي.. دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، .
- 7- مروان صحراوي. (2012). ، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي، ، - مذكرة ماجستير غير منشورة.. جامعة تلمسان.
- 8- نسرين رفيق اللحام.. (2007). التخطيط السياحي للمناطق التراثية، الطبعة الأولى، . دار النيل للنشر، القاهرة.
- 9- هناء حامد زهران.. (2004). الثقافة السياحية وبرامج تنميتها.. الطبعة الأولى، دون دار نشر، القاهرة، .
- 10- وفاء زكي إبراهيم. (بلا تاريخ). ، دور السياحة في التنمية الاجتماعية.. المكتب الجامعي الحديث.

التهيئة الإقليمية وإشكالية التباين التنموي الجغرافي في الجزائر

Regional development and the problem of geographical development disparity in Algeria

د. بشرول فيصل	د. رملوي عبد القادر*	د. بن نعمان محمد
جامعة معسكر – الجزائر	جامعة معسكر – الجزائر	جامعة معسكر – الجزائر
fay_bec@yahoo.fr	aeqramlaoui09@yahoo.com	benmoha22@hotmail.fr
Received:25/10/2018	Accepted:28/11/2018	Published: 31/12/2018

ملخص:

يعتبر التباين التنموي ظاهرة سلبية تمس الكثير من الدول خاصة النامية منها، حيث يجعل مؤشرات التنمية في مناطق أفضل من أخرى في نفس الدولة، تتعدد أسباب هذا التباين منها ما هو تاريخي يرتبط بنشأة الدولة وتطورها ومنها ما هو اقتصادي أو اجتماعي وقد برزت العديد من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة. تعاني الجزائر من هذا المشكل منذ الاستقلال وهو مرتبط أساسا بالتنظيم العنصري الذي اتبعه الاستعمار بتفضيله للمناطق التي يتواجد فيها المعمرون الأوروبيون وإهماله لباقي المناطق خاصة الجنوبية منها، لذلك بذت الجزائر جهودا عدة منذ الاستقلال لتخفيف حدة التباين التنموي خاصة المتعلقة بالتهيئة الإقليمية وكذا تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل تنمية لاقت بعض هذه الجهود نجاحا في حين واجهت الكثير منها صعوبات وعراقيل جعلتها غير فعالة.

الكلمات المفتاحية: التباين التنموي، التوازن الجغرافي للتنمية، التهيئة الإقليمية

تصنيف P25:JEL

*المؤلف المرسل: د. رملوي عبد القادر ، الإيميل: aeqramlaoui09@yahoo.com

Abstract:

Developmental disparity is a negative phenomenon affecting many countries, especially developing countries, where the development indicators in areas better than others in the same country, the reasons for this variance vary, there are historical reasons related to the emergence of the state and its development and also there are economic or social reasons, and there are many theories explaining this phenomenon. Algeria has been suffering from this problem since independence and is linked mainly to the racial organization followed by colonialism by favoring the areas where the European settlers are located and neglecting the rest of the regions especially the southern, Therefore, Algeria has exerted great efforts since independence to alleviate development disparities, especially with regard to regional planning, as well as encouraging investment in less developed regions. Some of these efforts have been successful, while many have faced difficulties and obstacles that have rendered them ineffective.

Keywords: Developmental disparity, geographical balance of development, regional planning

Jel Classification Codes:P25

1. مقدمة:

من بين أبرز المشاكل التي يتم طرحها في إطار الجهود التنموية هو مشكل التباين الجغرافي للتنمية، فتحقيق تنمية غير متوازنة جغرافيا يجعلها تنمية مشوهة، لأنها تسمح بتحسين حياة فئة من المجتمع دون أخرى.

تتعدد النظريات المفسرة للتباين التنموي، حيث يحدث هذا التباين كنتيجة لمزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى التاريخية، كما تتعدد الحلول المقترحة للتعامل مع هذا المشكل خاصة ما يعرف بالتهيئة الإقليمية التي تسمح بخلق نوع من التوازن التنموي بين الأقاليم. بالنسبة للجزائر فإنها تعاني من هذا المشكل منذ الاستقلال والسبب الرئيسي في ذلك عامل تاريخي، وهو طريقة التنظيم التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي التي جعلت التنمية مركزة في مناطق تواجد الأوربيين على حساب باقي المناطق خاصة الجنوبية منها، وقد ساهمت عوامل أخرى في تعميق هذا المشكل كالتزوح الريفي مثلا. شكل هذا التباين تحد بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال لذلك فقد نال حيزا واسعا في مختلف

السياسات الحكومية منذ الاستقلال وحتى الآن، حيث اتخذت إجراءات عدة في سبيل الحد من هذا المشكل أو حتى التخفيف من حدته.
بناء على ذلك يتبادر السؤال الآتي:

ماهي الجهود التي بذلتها الجزائر للحد من التباين التنموي منذ الاستقلال؟
يهدف البحث لإلقاء الضوء على ظاهرة التباين التنموي الجغرافي في الجزائر وكذا الحلول المقترحة لمعالجتها في إطار أسلوب التهيئة الإقليمية وللإجابة على إشكالية البحث سيتم معالجة الموضوع وفق النقاط الآتية:

- مفهوم التباين التنموي
- أسباب التباين التنموي الجغرافي ونتائجه
- التهيئة الإقليمية كأداة لمعالجة التباين التنموي الجغرافي
- التباين التنموي في الجزائر
- آليات معالجة التباين التنموي

2. مفهوم التباين التنموي:

يقصد بالتباين التنموي أو التفاوت التنموي بين المناطق، وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحية الجغرافية (محمد بلقاسم حسن بهلول،، 1990، صفحة 334) ، ويستدل على ذلك من خلال قياس التباين بين المناطق في عدة عوامل كمستوى المعيشة، عدد السكان وكثافتهم، مستويات البطالة والقدرة على خلق مناصب شغل، وبشكل عام في مدى توفر مقومات التنمية.

ويمكن النظر إلى التباين التنموي من عدة زوايا: (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 249)

- التباين بين أقاليم الدولة.
- التباين داخل الإقليم الواحد.
- التباين بين الحضر والريف.
- التباين الريفي.
- التباين الحضري.

وغالبا ما يتم تناول المشكل من زاوية التباين بين الريف والحضر أو المدينة سواء على مستوى الإقليم الواحد أو على مستوى أقاليم الدولة.

يختلف تحليل التباين التنموي بين المناطق في الدول المتقدمة عما هو في الدول المتخلفة وإن تشابه من حيث المفهوم والآليات العامة التي ينتج عنها، ففي حين تطرح إشكالية تنمية الأسواق المالية في الريف وتوفير خدمات مالية ملائمة على مستوى الأرياف بالنسبة للدول المتقدمة، لازال الحديث عن توفير بعض أبسط المرافق الأساسية بالنسبة للدول المتخلفة، وبذلك فإن المشكل أعمق في الدول المتخلفة عما هو في الدول المتقدمة بل ويعد التفاوت الحاد بين مناطق الدولة الواحدة أحد سمات التخلف.

2. أسباب التباين التنموي الجغرافي ونتائجه

هناك عدة عوامل تؤدي إلى وجود تنمية غير متوازنة جغرافية منها ما هو تاريخي ومنها ما يرجع لظروف طبيعية، وغيرها من العوامل. يؤدي هذا الشكل من التنمية إلى نتائج سلبية يصعب حلها كلما تفاقمت.

1-2- أسباب التباين التنموي الجغرافي:

يفسر التباين أو التفاوت بين الريف والحضر بعدة عوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو التاريخي كما فسرت بعض النظريات ذلك.

يلعب حجم السكان دورا كبيرا إذ غالبا ما يتأثر مستوى النمو في منطقة ما بحجم السكان فيها، فتَوَاجَد عدد كبير من السكان في منطقة ما يجعلها في محور اهتمام الدولة، كما يجعلها تشكل سوقا أكبر وعامل جذب لمختلف العوامل المساعدة على التنمية، وتلعب المظاهر التضاريسية دورا مهما في جذب أو هجرة السكان في المناطق الريفية ولقد وجد بأن هناك علاقة طردية حيث كلما كانت الأرض سهلية كلما زاد تركيز السكان فيها إذ تحتوي السهول على خصائص اقتصادية تجعلها صالحة للزراعة (محمد جاسم شعبان العاني، 2007، صفحة 125). إضافة إلى المناخ وطبيعة التربة ووفرة المياه كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على استيطان الإنسان في الأرياف، بالتالي فإن وجود منطقة لا تتمتع بعوامل جذب طبيعية سيقلل من عدد السكان فيها فغالبا ما تكون مهمشة. وتاريخيا فإن الدول التي شهدت نزاعات أو عدم استقرار فإن مناطق التركيز السكاني بها ستتأثر حتما، إذ تسبب هذه النزاعات هجرات من مناطق لأخرى حيث يصبح أمن المنطقة واستقرارها هو المعيار الوحيد لاختيار منطقة للاستيطان.

كما أن الدول التي تضم عدة توجهات إيديولوجية بحيث تقسم بشكل نظري إلى مناطق كل منطقة تتبنى إيديولوجية، فإن ذلك قد يطرح مشكل تفاوت تنموي بين مناطقها في إطار انحياز المسؤولين لمنطقة دون غيرها خدمة لتوجه معين، وتعد لبنان والتي تضم عدة أديان وعدة طوائف من كل دين مثالا على ذلك، فالمشكل بها مطروح بغض النظر عن وجوده فعلا أم لا.

وتعاني الدول التي شهدت فترة استعمارية أكثر من غيرها من مشكل التباين التنموي بين المناطق، حيث تسعى الدولة المستعمرة إلى الاستيلاء على مناطق ذات أهمية اقتصادية تتمتع بموقع جيد أو تضم أراضي خصبة؛ وتقوم بذلك بتوطين سكان من مواطنها وبذل جهود لتنميتها بإقامة مرافق ضرورية واستثمارات واستغلالها بعد طرد سكانها الأصليين، وغالبا ما يلجأ السكان الذين طردوا إلى مناطق محيطة ريفية يصعب فيها حتى ممارسة الزراعة ويتم تهيمشها وهو ما يشكل بمرور الوقت مناطق ريفية في شكل قرى تفتقر لأدنى شروط الحياة الضرورية.

فكلما حظيت المنطقة بنصيب أكبر من الهياكل القاعدية كلما كانت جاذبة للعوامل الضرورية للتنمية على حساب مناطق أخرى لم يكن لها نصيب وافر من الاهتمام.

ويرجع البعض التباين التنموي إلى استقلالية تطور الأقاليم في الدولة الواحدة (Philippe Aydalot, 1984, p. 109) فكل منطقة وكل مجتمع يتبع مراحل تطور مستقلة عن غيره من المناطق، هذه الفكرة مستقاة من نظرية مراحل النمو لـ "روستو" حيث يرى أن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل هي : (سماعيل شعباني، 1997، صفحة 97) المجتمع التقليدي، التهيؤ للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال وأخيرا الاستهلاك الواسع، بالتالي فإن التخلف الذي يعاني منه إقليم ما في الدولة هو تخلف مرحلي مرتبط بدورة حتمية .

كما تناولت بعض النظريات التباين التنموي بين المناطق محاولة تفسيره ومنها:

2-1-1- نظرية أقطاب النمو:

ساهم في هذه النظرية عدة باحثين أبرزهم (Gunnar MYRDAL)، (Jacques BOUDEVILLE) (Albert HIRSCHMAN)، وقد قدموا في إطار النظرية تفسيراً لاختلال التوازن التنموي بين المناطق. يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي الفرنسي (François PERROUX) فهو أول من استخدم مفهوم أقطاب النمو من خلال مقاله الشهير (Note Sur La Notion De Pole De Croissance) سنة 1955، ومنطلق هذا المفهوم أن التنمية تحصل في مناطق محددة سميت أقطاب، حيث يحصل فيها

استقطاب فتركز فيها التنمية بشكل كبير على حساب مناطق أخرى مجاورة، ما يخلق حالة من التباين بين المناطق المركزية التي حصل فيها استقطاب وما جاورها من المناطق .

وفق François PERROUX فإن القطب هو مشروع صناعي سماه صناعة قيادية تجتذب صناعات أخرى مرتبطة تؤدي إلى تنمية في المنطقة التي تتواجد بها الصناعة، ولكنه لم يتناول الموضوع من زاوية المكان أو الحيز الجغرافي، وهو ما تطرق إليه من تلاه من الباحثين حيث اعتبروا أن القطب هو منطقة جغرافية.

2-1-1-2- تفسير (Gunnar MYRDAL) سنة 1957م :

أكد ميردل أن التنمية تظهر في نقاط محددة سماها بالمدن، يحدث فيها تركيز تنموي نتيجة ما أسماه التراكم السببي أو السببية التراكمية (Causalité cumulative)، "حيث يفترض أن الأماكن والمراكز التي فيها مستوى معين من عناصر التنمية (المراكز الحضرية) ستتكثف فيها التنمية أكثر بمرور الزمن فيحصل تأثير جذب على المناطق الأخرى والتي سماها الهوامش (الأرياف)، حيث تحدث هجرة منتقاة للأيدي العاملة وحركة رؤوس الأموال وحركة التجارة (البضائع)، وهي الآلية التي ينتج عنها التباين في مستويات التنمية بين المناطق" (نائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 240) وقد وضع ميردل ما سماه التراكم السببي في المخطط الآتي :

```

graph TD
    A[موقع صناعة جديدة] --> B[توسيع السكان والعمالة المحلية]
    A --> C[تنمية الاقتصاد الخارجي لإنتاج الفلاح]
    A --> D[تنمية الصناعات المساعدة]
    B --> E[زيادة العمالة المحلية المدربة]
    B --> F[توسيع الموارد المحلية من خلال زيادة العائدات المحلية من الضرائب]
    E --> B
    F --> G[توسيع الصناعة الخدمية وغيرها من الصناعات التي تخدم السوق المحلي]
    G --> H[توسيع ثروة المجتمع]
    H --> I[تزويد السكان والتنمية الصناعية برأس المال الاجتماعي]
    I --> A
    
```

وقد سعى ميردال مجموع العوامل التي تؤدي إلى هذا التباين بالآثار الخلفية السالبة (Effet de reflux) . وأضاف ميردال أنه مع مرور الوقت ينتج عن التراكم المتزايد تضخم اقتصاد هذه المناطق وتزاحم الأنشطة الاقتصادية فيها، فيحصل تشبع فيها فيقل الاستثمار إضافة إلى زيادة في المشاكل الاجتماعية فيها، يؤدي ذلك إلى تشكل قوى معاكسة تؤدي إلى انتقال التنمية من هذه المناطق إلى المناطق المهمشة بحصول هجرة منتقاة عكسية، وقد سعى هذه القوى بالآثار الإنتشارية الموجبة (Effet de diffusion)، حيث تصبح المناطق المهمشة مناطق جذب يحصل فيها تراكم للنمو هي الأخرى .

2-1-1-2- تفسير (Albert HIRSCHMAN) سنة 1958م:

جاءت إضافة هرشمان سنة 1958 م حيث بين أن المناطق التي تظهر فيها التنمية هي المناطق التي تتمتع ببعض الميزات الاقتصادية كوجود موارد طبيعية وانخفاض تكاليف الإنتاج بها، يؤدي ذلك إلى حدوث هجرة منتقاة إليها من مناطق أخرى مجاورة ما يؤدي إلى تركيز التنمية في المناطق ذات الميزات الاقتصادية على حساب المناطق المجاورة وهو ما سماه هرشمان بالاستقطاب (Polarisation) بالتالي نشوء ظاهرة المدينة القطب، ومع مرور الوقت يولد ذلك عدة سلبيات كارتفاع أسعار الأرض وعوامل الإنتاج والتلوث والازدحام نتيجة تكتل الأنشطة الاقتصادية، وقد أكد هرشمان أن كل تلك المشاكل تشكل بمرور الوقت قوى عكسية سماها أثر التدفق المندفع للأطراف (Effet de contagion)؛ حيث يحدث انتقال عكسي باتجاه المناطق الهامشية للعوامل التي سبق استقطابها إلى المركز وهو ما يؤثر على التفاوت بين المناطق إيجابا، كما قد تتدخل الدولة في إطار سياساتها لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توجيه الإستثمار إلى مناطق هامشية باستخدام عدة آليات (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، الصفحات 224-225).

بالتالي فوفق مفهوم أقطاب النمو يمكن التغلب على التباين التنموي الذي يحصل بين المناطق بشكل حتي انطلاقا من فهم العوامل التي أدت إلى حدوث الاستقطاب والعمل على الحد منها.

2-1-2- نظرية التحيز الحضري:

صاحب هذه النظرية هو البريطاني Michael LIPTON، والذي فسر التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، حيث يرى أن هناك تحيزا باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، والسبب في ذلك هي مصالح النخب وصناع القرار سواء أكانوا سياسيين أو رجال أعمال والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد خصوصا الحكومية منها، (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 169) حيث يتركز معظمهم في المدن وهم يدفعون باتجاه تركيز النخب ورأس المال في المدن على حساب مناطق أخرى، ويمكن القول أنهم يقفون حائلا حتى أمام الآثار الانتشارية الموجبة التي سبق وأن تحدث عنها ميردال والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين، حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتركة في المدن. بالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة وهو عبارة عن تخلص نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 169).

2-2- نتائج التباين التنموي:

إن ظاهرة التباين التنموي بين المناطق تخلق عدة مشاكل، وتعد هجرة السكان بين المناطق المشكل الرئيس الذي بدوره يُخلف مشاكل أخرى متعددة، حيث أن هجرة السكان نحو المدن تسبب ضغطا عليها وتفاقم مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية كمشكل البطالة، توفير السكن وغيرها، إضافة إلى المشاكل البيئية كالتلوث.

يتشكل مجموع المهاجرين من عدة أصناف فمنهم ذوي الشهادات المتعلمون أو أصحاب الخبرات أو فلاحين (محمد بلقاسم حسن بهلول،، 1990، صفحة 345) أو أصحاب رؤوس أموال، والذين يتجهون نحو المدن بحثا عن فرص أفضل وهو ما يعد خسارة في رأس المال البشري والمادي بالنسبة للمناطق التي هاجروا منها، واختلال في التوازن القطاعي بنمو قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي يعد النشاط المهيمن في الأرياف ما يعمق مشكل التباين التنموي أكثر، كما أن هذه الهجرة المتزايدة تنعش أكثر القطاع غير الرسمي في المدن نتيجة تزايد الطلب على العمل، وتشير عدة دراسات أن القوة العاملة في الحضر التي تنخرط في أنشطة القطاع الغير رسمي آخذة في التزايد في معظم الدول حيث تتراوح بين 30 و70% " (ميشيل ب. تودارو، 2006، صفحة 351) ورغم إيجابيات هذا القطاع إلا أن سلبياته كثيرة أقلها تشجيع هجرة السكان

إضافة إلى ذلك فإن زيادة عدد السكان يفاقم أزمة السكن والتي غالبا ما تعاني منها المدن بشكل أكبر، كما يخلق المزيد من البناءات الفوضوية ومزيدا من المشاكل المترتبة عنها، لعل أبرزها مشاكل بيئية كالتلوث الذي يسببه البناء الفوضوي والعشوائي.

تعد المشاكل السابقة الذكر أبرز ما ينتج عن ظاهرة التباين التنموي بين المناطق، وهي بدورها تسبب مشاكل أخرى وهكذا، وبذلك فإن عدم التدخل لحل هذا المشكل وإهماله يفاقم الأوضاع و يجعل معالجتها أمرا بالغ الصعوبة، وهو ما تشهده عدة دول رغم أن مؤشرات التنمية الكلية جد إيجابية، ففي تونس مثلا طرح كثيرا موضوع التوازن التنموي إذ تتمتع الولايات الشمالية السياحية بمستوى تنموي جد مرتفع وجهود التنمية مركزة عليها، بينما الولايات الجنوبية تزرع في فقر مدقع على الرغم من أن مؤشرات التنمية الكلية المعلنة كانت جد إيجابية، بل وكانت تونس نموذجا تنمويا، ولكن هذه الوضعية تفاقمت وخلفت عدة مشاكل، ويعد هذا التباين التنموي أحد الأسباب التي أدت إلى الأحداث التي شهدتها تونس سنة 2011 .

3- التهيئة الإقليمية كأداة لمعالجة التباين التنموي الجغرافي

تشكل التهيئة الإقليمية أحد أبرز الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي بما تتيحه من إمكانية معرفة خصائص كل منطقة على حدى وتخطيط تنميتها بناء على حاجاتها وبمساهمة سكانها، وتعد التنمية الريفية المتكاملة أحد أبرز أساليب التهيئة الإقليمية كونها تتعلق بمعالجة مشكل التفاوت بين الريف والحضر.

3-1- مفهوم التهيئة الإقليمية

التهيئة لغويا مشتقة من هيئ وتعني حضر وجهز، دبر، وضع، رسم. وهي توجي بالإعداد والتخطيط. تستخدم عدة مصطلحات ماثلة لمصطلح "التهيئة الإقليمية" منها "التهيئة المجالية (Aménagement du l'espace)، تنظيم المجال (Organisation de l'espace)، وتستخدم معظم المراجع باللغة العربية مصطلح "التخطيط الإقليمي" وهو المصطلح المستعمل بالنسبة للغة الإنجليزية (Regional planning)، وفي الجزائر يُستخدم مصطلح "التهيئة الإقليمية" نقلا عن المصطلح الفرنسي (Aménagement du territoire).

اختلف تعريف التهيئة الإقليمية باختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم كونه على علاقة وطيدة بعدة علوم خاصة الجغرافيا ومن بين التعاريف المقدمة ما يلي:

- تعريف (GILLEI) "هي قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات المنو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك" (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 69)

- تعريف (LOGAN): "هي أسلوب تخطيط تنموي، ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتفعيل دورهم في عملية التنمية، وتعزيز اعتمادهم على الذات، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة" (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، صفحة 101)

وبشكل عام يمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها "دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض تتميز بميزات خاصة، وتواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستثمارها في النهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة" (صبري فارس الهيتي، 2009، صفحة 22)

ظهرت التهيئة الإقليمية سنة 1930م في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المتردية، بعد الأزمة العالمية في سنة 1929م حيث شهدت تلك الفترة استفحال هذا المشكل خاصة بين المناطق الريفية والحضرية، بعد ثورة صناعية حولت دولا كثيرة من اقتصاد ذو طابع زراعي إلى اقتصاد ذو طابع صناعي، وقد انعكس هذا التباين أساسا في معدلات البطالة في كل منطقة والتي كانت مرتفعة جدا في الأرياف، وهو ما كون مشكلا حقيقيا أمام حكومات الدول، وفي ظل النظرية الكينزية التي سادت في تلك الفترة والتي نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد ظهرت التهيئة الإقليمية كتدخل من طرف الدولة للحد من التباين بين مختلف المناطق وتحقيق الاستقرار المطلوب وقد اتخذت معظم الدول الصناعية خطوات في سبيل ذلك معظمها لم تُبنى على أسس علمية.

ولعل أول خطوة عملية قائمة على أسس علمية مدروسة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933م حيث أنشأت سلطة وادي تنسي "Tennessee valley authority" من أجل بدء عملية تنموية كبيرة في منطقة تنسي تقوم على أساس استغلال مياه نهر تنسي (Nicole de Montricher., 1995, p. 3).

3-2- أنواع التهيئة الإقليمية:

يمكن التمييز بين نوعين من التهيئة الإقليمية هما:

3-2-1- التهيئة الإقليمية بين الأقاليم:

يُتخذ هذا النوع من التعامل مع مشاكل التفاوت بين أقاليم البلاد وهو يدرس المشاكل والقضايا الإقليمية الآتية: (عثمان محمد غنيم، 1999، صفحة 74)

- الفوارق الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها لتحقيق المساواة والتوازن الإقليمي.

- حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة والآثار الناجمة عن ذلك.

- مشكلات الفقر والبطالة وسبل مكافحتها والتغلب عليها.

- توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

3-2-2- التهيئة الإقليمية داخل الإقليم الواحد:

الهدف الأساسي من هذا النوع هو الربط المخطط بين الموارد المتاحة على مستوى الإقليم الواحد والانتفاع بها من أجل تحقيق توازن بين مختلف أجزائه، وتشكل الخطة الإقليمية داخل الإقليم حسب طبيعة المشاكل السائدة في الإقليم من أجل إيجاد حلول ناجعة لها.

3-3- أساليب التهيئة الإقليمية:

تتعدد أساليب التهيئة الإقليمية وتختلف باختلاف الدول والمناطق ضمن هذه الدول وكذا الفترات الزمنية وهي لا تتعارض؛ وإنما تستخدم وفق الحاجة ويستخدم أحيانا أكثر من أسلوب في نفس الوقت، وهي تشترك كلها في نفس الهدف، وهذه الأساليب منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، وكل نوع من أنواع التهيئة الإقليمية سواء بين الأقاليم أو داخل الإقليم، يناسبه أساليب محددة من ضمنها وأبرز هذه الأساليب نجد: (ثائر مطلق محمد عياصرة، 2009، الصفحات 115-117)

3-3-1 التخطيط الإقليمي لاستخدام الأرض:

يقوم على أساس اعتماد خطة وطنية لاستخدامات الأرض في المدن والقرى حيث يتم تقسيم الأرض إلى مناطق تعطى كل منطقة وظيفة معينة وذلك لتنظيم استغلالها استغلالا يخدم العملية التنموية ويسمى هذا التخطيط أحيانا بالتخطيط الحضري إذا كان يهدف إلى تنظيم المناطق الحضرية.

3-3-2 تخطيط الموارد الطبيعية:

يهتم هذا الأسلوب بتخطيط الموارد الطبيعية كالمياه والتربة والغابات ودراسة أساليب الاستغلال الأمثل لها في التنمية، واشتهر هذا الأسلوب باستخدامه في الولايات المتحدة في تخطيط استخدام نهر تنسي في منطقة تنسي.

3-3-3 التخطيط الاقتصادي الإقليمي:

وهو أحد أقدم الأساليب يهدف أساسا إلى تنمية جوانب اقتصادية كتقليل مستويات الفجوة في معدلات الدخل بين الأقاليم المختلفة، ومواجهة بعض المشكلات الاقتصادية كال فقر والبطالة، فالتركيز يكون على جوانب اقتصادية .

3-3-4 التخطيط الإقليمي المجزأ:

وهو يقوم على أساس تجزئة الخطة الوطنية الشاملة إلى خطط إقليمية لتسهيل التنفيذ وضبط الإنفاق ويسمى هذا التخطيط (التخطيط من أعلى إلى أسفل) وهو يناسب حالات وجود مركزية في السلطة خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية .

3-3-5 التنمية الريفية المتكاملة:

وهي من بين الأساليب الحديثة والتي يعتمد عليها لتنمية المناطق الريفية وصولا بها إلى مستويات تنموية تتجانس مع غيرها من المناطق، حيث تعتمد على فكرة استخدام الموارد المحلية للمناطق الريفية وبمشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق التنموي فيها.

4- التباين التنموي في الجزائر

ورثت الجزائر باستقلالها مناطق جد متباينة من حيث تنميتها نتيجة طريقة التسيير التي اتبعتها فرنسا بدعم مناطق تواجد الأوربيين على حساب مناطق تواجد الجزائريين خاصة الأرياف، ما خلق مناطق نامية على حساب أخرى جد متخلفة أغلبها من الأرياف إضافة إلى اختلال كبير في توزيع السكان. وقد تعقد الوضع أكثر بعد الاستقلال فقد أنشأت الدولة أقطاب صناعية في بعض الولايات على أساس أن تصبح مراكز تنموية تنساب التنمية منها إلى ما جاورها، ولكن هذه المناطق أصبحت تستقطب عددا كبيرا من السكان ما تسبب في هجرة أكبر، وقد قدر عدد النازحين من الأرياف خلال السبعينات بـ 170000 شخص نازح في السنة (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 30)

طرح مشكل التباين التنموي وتخلّف مناطق دون غيرها ضمن المخططين الرباعين الأول والثاني في إطار ما سمي بالتوازن الجهوي، ويقصد به التوازن بين مختلف جهات الوطن تجسد ذلك في شكل مشاريع بنية تحتية توجه للمناطق الأكثر حرمانا لمعالجة مشكل التخلف في هذه المناطق، فقد تضمن المخطط الرباعي الأول مجموعة استثمارات موجهة لولايات وبلديات محددة تعاني من هذا المشكل في إطار سياسة محو الفوارق الجهوية، وأبرز هذه الاستثمارات: التموين بالماء النظيف (350 مليون دينار جزائري)، الاستصلاحات (60 مليون دينار جزائري)، التجهيز الاجتماعي (45 مليون دينار جزائري) وغيرها من الاستثمارات (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 236)

وفي إطار المخطط الخماسي الأول طرحت التهيئة الإقليمية كأداة لتنمية المناطق المتخلفة في الجنوب والشمال، على أساس أن إنعاش الحركة الصناعية في هذه المناطق سوف تمكنها من الاستفادة من التشغيل وارتفاع الدخول النقدية للعائلات وتحسين مستوياتها المعيشية وتشجيعها على الاستقرار الاجتماعي وصولا إلى تحقيق التوازن الإقليمي، وقد كانت الأداة التي برمج الاعتماد عليها في ذلك هي تشجيع الاستثمارات الصناعية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق المتخلفة عبر قناتين الأولى هي الجماعات المحلية والتي تمثل قطاع الدولة والثانية هي القطاع الخاص مع تحديد مجال نشاطه كمكّمل للإنتاج الصناعي لقطاع الدولة في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والحديدية أو كمتعاقد بالباطن مع قطاع الدولة (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، صفحة 30) ذلك أن النهج الاشتراكي المتبع فرض تحديد مجال تدخل القطاع الخاص بشكل كبير.

بشكل عام فإن مشاريع البرامج التنموية خلال الثمانينات قد عرقلها كثيرا انخفاض أسعار البترول بالتالي لم يحقق المخطط الخماسي الثاني الكثير من أهدافه وقد بقيت الفوارق التنموية قائمة.

فف سنة 1991 م صاءر مرسوم رقم 91- 321 المؤرخ فف 14 سبأمبر 1991 م فآعلق بالتهبئة العمرانبفة آم بموجه إءراج ما كان فسمى (مناطق مأرومة، مناطق الجنوب، مناطق أقصى الجنوب، مناطق معزولة) وهف المناطق الأقل انمفة، آم إءراجها آأ مسمى جءفء وهو(مناطق فجب أرقفآها) وهف مأمومة بلءفاء آأءء قائمآها وآراج بناء على مقاففس ءفمغراففة واجآماففة وماءفة واآآصاءفة ومالفة باسآشارة السلطاء المألفة، هءه المقاففس مأءءة بالآفصفل فف الماءة 2 من المرسوم 91- 321 وفف سنة 1993م صاءر المرسوم الآشرفعف رقم 93-12 المؤرخ فف 5 أكتوبر 1993 المآعلق بأرقفة الاسآآمارة، آم ففه:

- اسآأاء مسمى " مناطق الآوسع الاآآصاءف "، وهف مناطق آآكون من فضاءاء جفو اآآصاءفة انطوف على آصائص مشآركة من الآجانس الاآآصاءف والاجآمافف أو مآكاملة، وآآآر بطاقات من المواء الطبعفة والبشرفة أو الهفاكل القاعءفة المآلوب آشءها ورفع شأنها أو الكفلفة بآسهفل إقامة الأنشطة الاآآصاءفة لإناآ السلف والآءماء وآطوفرها (الجرفءة الرسمفة، 1994). وآأء هءه المناطق بناء على مقاففس معفنة هف مفصلفة فف الماءة 5 من المرسوم الآنففءف رقم 94- 321 المؤرخ فف 17 أكتوبر 1994م.

- آصنف " المناطق الواجب أرقفآها " إضافة إلى " مناطق الآوسع الاآآصاءف " على أنهما " مناطق آاصة "، وآصصآ اآمفازاء معآبرة لمن فسآآمرف فف هءه المناطق آأءء فف إطار قانون الاسآآمارة الجءفء، هءف هءه الامآفازاء هو آوففه وآركفز الاسآآمارة فف هءه المناطق من أجل آآقفق معءلاآ انمفة بها آفوق ففرها من المناطق وذلآ لآلق الانسجام والآوازن المآلوب فف انمفة. إن آقءفم اآمفازاء للمسآآمرفن فف المناطق الآاصة فبمسء الآوجه الجءفء للجزائر، آفآ أن سفاساآها فف ظل الآوجه الاسآراكف كانت آقوم على الآءآل المباشرف بإقامة اسآآمارةآ آأ إشراف السلطاء؛ ففنا آءآلها فف ظل نظام اآآصاء السوق هو غالباف بشكل ففر مباشر عن طرقف الآأفر، كالأآففضاء الضرفبفة والإعانات ومنآ القروض وففرها من الوسائل.

آم آشآفص الآفاوا الآناموف فف الجزائر فف شكل آصنففن لبلءفاء وولافاء الوطن فف ءراسة أآرف على مأموع بلءفاء الوطن سنة 1996م من طرف المركز الوطنف للءرساءا والآآالل الآاصة بالآآطفط، فعطف الجءول الموالف صورة عن الآرفطة الآناموفة فف الجزائر، إذ فبءوا جلفاف عءم آوازن انمفة بفن مأآلف الولافاء والأقالفم فف الوطن.

الجدول رقم (01) تصنيف بلديات وولايات الجزائر وفق درجة التنمية بها

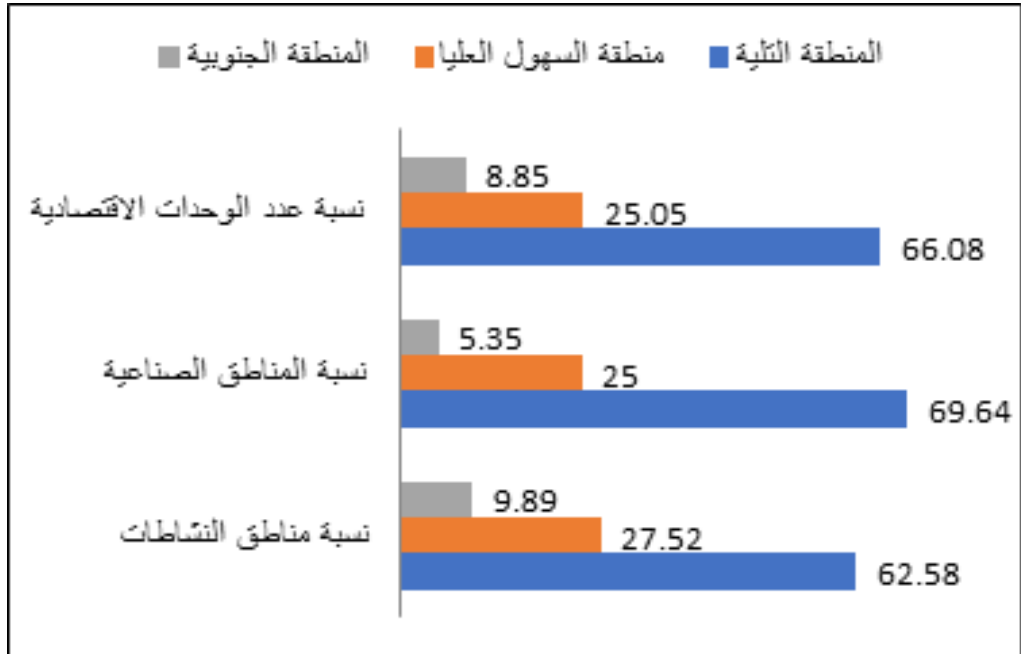
التصنيف الثاني				
المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	المجموعة الخامسة
ولاية الجزائر	ولاية إيزي	13 ولاية حضرية تمثل الصناعة النشاط الرئيسي بها وهي : بجاية، البليدة، تلمسان، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران، بومرداس، الطارف، تيبازة، غيليزان، سكيكدة	23 ولاية صحراوية وهي مناطق فلاحية ورعوية : أدرار، الشلف، الأغواط، أم البواقي، بسكرة، تيبازة، تمنراست، تبسة، تيارت، الجلفة، سعيدة، سيدي بلعباس، قالم، مستغانم، معسكر، البيض، الوادي، خنشلة، سوق أهراس، عين الدفلى، النعامة، غرداية.	09 ولايات في المناطق الجبلية والهضاب العليا يرتبط النشاط الأساسي فيها بالفلاحة و هي : البويرة، باتنة، البويرة، جيجل، سطيف، المدية، المسيلة، برج بوعريج، تسمسيت، ميلة.

المصدر: خميسي مقداد ، واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990 م - 2008 م)
حالة ولاية البليدة، رسالة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009 م .

حيث تشير التقارير الإحصائية إلى تركيز غالبية النشاطات والمناطق الصناعية بالإضافة إلى الوحدات الاقتصادية في المناطق التلية، إذ نجد أن ما يزيد عن 60% من النشاطات و69% من المناطق الصناعية وعن 66% من الوحدات الاقتصادية تتركز في المناطق التلية و بينما في المناطق السهول العليا تتركز فيها 27.52% من مناطق النشاطات، 25% من المناطق الصناعية و25.05% من عدد

الوحدات الاقتصادية بينا المناطق الجنوبية لا يتواجد سوى 9,89 % من مناطق النشاطات و 5,35 % من المناطق الصناعية و 8,85 % من عدد الوحدات الاقتصادية فالنشاطات الاقتصادية الأساسية موزعة توزيعا متباينا جدا كما هو مبين في الشكل أدناه.

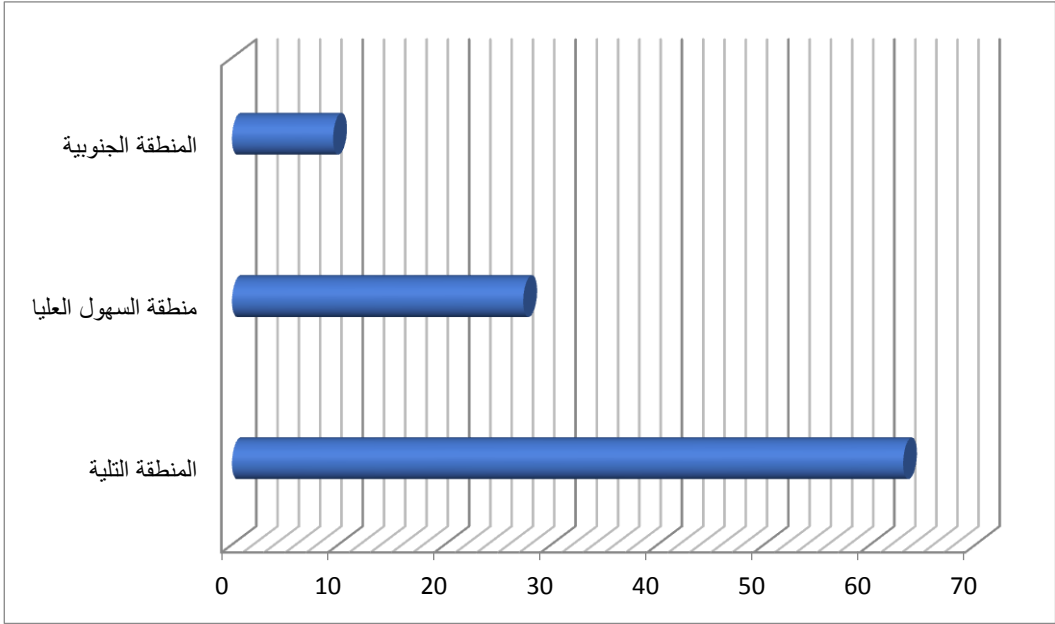
الشكل رقم (02): توزيع مناطق النشاطات والمناطق الصناعية في الجزائر حسب المناطق



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على جدول رقم 02، فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر الواقع والأفاق، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 26، مجلد 15-2018، ص: 120.

ولعل كذلك من الأسباب التي أدت إلى زيادة تباين في الفوارق الإقليمية بين الشمال والجنوب هو استمرار الفوارق الجهوية في المجال الوطني فبعد الاستقلال اتجهت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بتنمية الأقاليم المتطورة نسبيا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي لقيت دعما في الحقبة الاستعمارية من خلال استفادتها من قانون التكتل والتركز وهذا ما زاد في عمق الفوارق الإقليمية. ، وقد نتج عن ذلك تزايد حجم النزوح الريفي ، حيث يبدو بوضوح الاختلال الكبير بين المناطق الشمالية والجنوبية في الجزائر من حيث توزيع السكان بين مناطق الشمال والوسط والجنوب كما هو مبين في الشكل رقم (03) إذ ما يفوق 60% يتمركزون في المناطق الساحلية 27.37% يعيشون في مناطق السهول العليا وما يمثل 9.5% يقطنون في المناطق الصحراوية والتي تشكل حوالي 83% من المساحة الإجمالية.

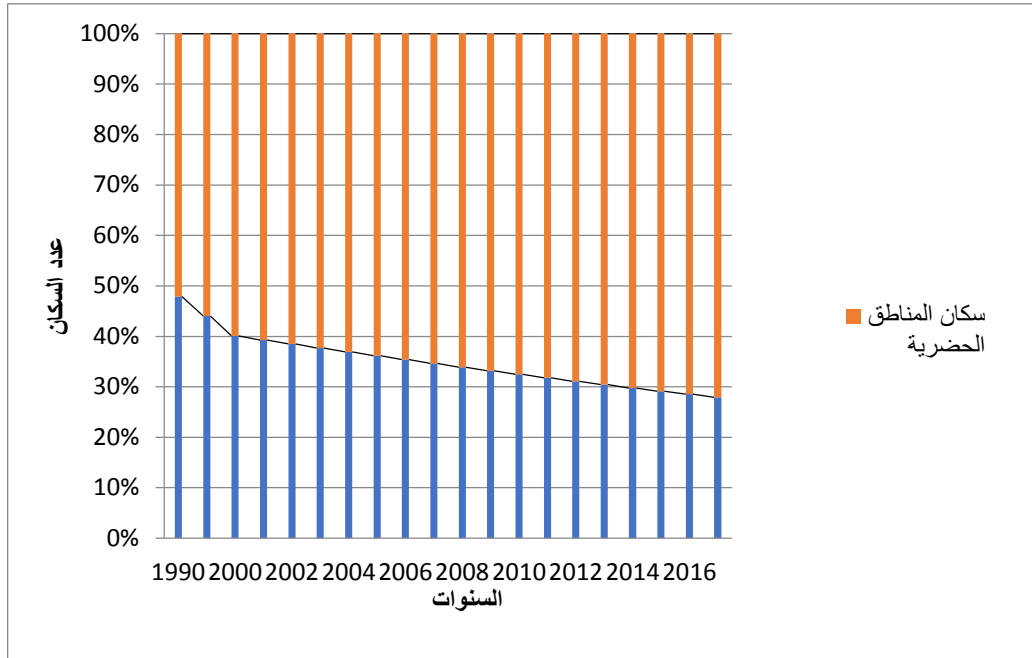
الشكل رقم (03): توزيع السكان حسب المناطق في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على جدول رقم 01 فاتح حاجي، *الجهوية في الجزائر الواقع والأفاق*، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 26، مجلد 15-2018، ص: 120.

وبالنظر لتطور أعداد سكان الحضر والريف يبدو جليا التزايد في عدد سكان الحضر مقارنة بسكان الريف كنتيجة للتباين التنموي بين مختلف المناطق، بحيث أن القاطنين في المدن الحضرية أخذ منحى متزايد فبعد ما قدر عدد سكان هذه المنطقة سنة 1990 حوالي 13,5 مليون نسمة ارتفع ليصبح 18,7 مليون نسمة سنة 2000 وأكثر من 29,7 مليون نسمة سنة 2017، بمعدل نمو قدر بـ 120,58% في سنة 2017 مقارنة بسنة 1990. بينما في المناطق الريفية فقد انتقل عدد السكان من 12,4 مليون نسمة سنة 1990 إلى 12,5 مليون نسمة سنة 2000 و11,54 مليون نسمة سنة 2017، إذ انخفض بمعدل نمو قدره 7% بين سنة 1990 و2017، والشكل التالي بين ذلك.

الشكل رقم (04) تطور نسبة سكان الريف والحضر في الجزائر من 1990-2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على

إحصائيات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/indicator>،
اطلع عليه بتاريخ 2018/11/15.

5- التهيئة الإقليمية في الجزائر

شكلت التهيئة الإقليمية محورا أساسيا في سياسات الحكومات الجزائرية المتعاقبة بعد الاستقلال، وقد اتخذت جهود عدة في هذا الصدد، اختلفت باختلاف طبيعة الاتجاه المتبنى في الجزائر. ظهرت التهيئة الإقليمية في الجزائر في ظل المخطط الخماسي الأول في إطار سياسة التوازن الجهوي المعلنة والهادفة لتحقيق تنمية منسجمة بين مختلف مناطق الوطن، وقد تم في سنة 1979م إنشاء وزارة

التخطيط والتهيئة العمرانية والتي ساهمت إلى حد كبير في وضع المخطط الخماسي الأول، كما تم تأسيس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية سنة 1981م دورها تمثل في الإشراف على إعداد مخططات التهيئة العمرانية، كذلك تم استحداث المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة في نفس السنة كأداتين للتهيئة الإقليمية، إضافة إلى استحداث مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن، وفي 1987 صدر القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي شكل

الإطار العام لاستراتيجية التهيئة الإقليمية في الجزائر، وإشارة إلى الهدف العام لها جاء في المادة الثانية من القانون 87-03 ما يلي " تهدف التهيئة العمرانية إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلية والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة " (الجريدة الرسمية، 1987)، وقد ورد في المادة الثامنة منه تفصيل أكثر حول هدف التهيئة الإقليمية حيث جاء فيها " ترمي التنمية العمرانية إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها ووتيرتها " (الجريدة الرسمية، 1987)

ولكن التهيئة الإقليمية في ظل نظام اشتراكي تختلف عما هي عليه في ظل نظام رأسمالي ففي ظل النظام الاشتراكي توضع وتنفذ المخططات الإقليمية بشكل مركزي يغفل كثيرا من خصوصيات الأقاليم، ويعطي الأولوية للجانب الكلي على الجانب الإقليمي حتى بوجود مساهمة من السلطات المحلية ومهما كانت درجة اللامركزية، وهو ما عاشته الجزائر خلال فترة الثمانيات بالنسبة للتهيئة الإقليمية، أدى ذلك إلى عدم تحقيق الأهداف الموضوعية المتعلقة بتحقيق التوازن التنموي خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة نتيجة انخفاض أسعار البترول المورد الرئيسي لتنفيذ مشاريع التنمية .

بحلول التسعينات تعمق كثيرا مشكل التباين التنموي في الجزائر، فقد أدت الأزمة الأمنية آنذاك إلى عزل المناطق المتخلفة أكثر وخاصة الريفية منها، نتيجة عدم توفر الأمن بهذه المناطق والذي يعد شرطا من شروط التنمية، حيث أدت تلك المشاكل إلى موجة من الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن وظروف معيشية أفضل، وهو ما أثر سلبا على كل الجهود التي بذلتها الدولة سابقا في سبيل التقليل من التباين التنموي.

إضافة إلى ذلك فإن الجزائر عاشت مرحلة انتقالية بداية عقد التسعينات حيث حصلت تحولات اقتصادية وسياسية هامة خاصة الانفتاح الاقتصادي وتغير دور الدولة في الاقتصاد، وهو ما وجه اهتمام الحكومة نحو تحديات أخرى بغية تحقيق الاستقرار المطلوب بعد هذا التحول، لذلك لم تشهد هذه الفترة اهتماما بمشاكل كالتباين التنموي لأن تلك التحديات كانت أكثر أولوية.

تم سنة 1994 إنشاء وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بموجب المرسوم التنفيذي 94-240 المؤرخ في 10 أوت 1994 ، بذلك عاد الاهتمام بالتهيئة الإقليمية إلى الواجهة، بعد أن كانت توكل مهمتها إلى وزارات أخرى كمهام ثانوية خلال فترة التحول الذي عاشته الجزائر، فتنامي الاهتمام بها تدريجيا حتى

صءور القانون رقم 01-20 المؤرخ فف 2001 والمعلق بتهيئة الإقليم وتنمفئه المسءءامة، هءف هءه السفاسة كما ورف فف الماءة الرابعة من هءا القانون هو " تهءف السفاسة الوطنفة لتهيئة الإقليم وتنمفئه المسءءامة إلى تنمية مءموم الإقليم الوطنف تنمية منسءمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوى " وقء بنفء هءه السفاسة على المبادئ الآففة:

- ءبافء الءولة بهءه السفاسة وءفرها.
- ءسفر هءه السفاسة بالاءصال مع الجماعات المءلفة فف إطار اءخصائص كل منها، وبالأشاور مع الأعوان الاقاءفاء والاءتماعففن للئنفة.
- فساهم المواءون فف إءاءاء هءه السفاسة وئنفرها طبقا للءشرف والئنظفم المءمول بهما.

وفلاءظ هنا ءوءفه نءو إشراك المءءمع المءلف من مسفرن مءلففن ومواءفن فف إءاءاء السفاسات الئنموفة المءلفة المنءرءة فف إطار هءا القانون، بما فسمح باسءغال أفضل للموارد والطاقات المءاحة مءلفا.

فف سنة 2010م ءم المصادقة على السفاسة الوطنفة لتهيئة الإقليم وقء صءر القانون 10 - 02 المؤرخ فف 29 ءوفلفة 2010م المنءضمن المصادقة على المءطط الوطنف لتهيئة الإقليم، ءضمن ءشخفصا ءفصفلفا لوءفعفة ءبافن بفن مءءلف الأقالفم فف الجزائر إضافة إلى الآفارات المءاحة ففما فءعلق بمعالءة هءا المءكل، وقء كان الآفارفءمءل فف ءءفن مزدوء للإقليم بإنشاء أقطاب للءوازن ءضمن تنمية الهضاب العلفا والءنوب من ءهة وإعاءة هفكلة الشرفط الساءلف والءلف من ءهة أخرى، ولا ءقءصر هءه النظره على إعاءة الءوازن بفن الساءل والءاءل، بل ءشمل أفضا الءوازن بفن الءضرف والرففف والءوازن المسءءام للإقليم، وءعء مراعاة سقف طاقة الاسءقبال والءءمل للشرفط الساءلف أساسا لذلك.

فف سنة 2006م ءم ءبف سفاسة تنمية رفففة مءكاملة عرفء بـ " سفاسة ءءءفء الرفف " فف إطار المءطط الوطنف لتهيئة الإقليم الءف صءر فف القانون رقم 01-20 المؤرخ فف 2001م، ءهءف إلى ءءقق تنمية رفففة مءكاملة ءضمن تنمية مءوازنة للأقالفم، مع الأخء فف الءسبان خصوصفائها، ومؤهلاتها ومعوقاتها.

تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية متكاملة تضمن تنمية متوازنة للأقاليم، مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها، ومؤهلاتها ومعوقاتها.

تقوم هذه السياسة على تبني مفهوم " الأقاليم الريفية " وتكريس النظرة إلى العالم الريفي على أنه فضاء خاص ذو معطيات خاصة به والانتقال من نظرة " الفضاء اللاحق للمدينة "، وهي النظرة التي كانت سائدة والتي تعتبر الريف منطقة تمارس فيه نشاطات فلاحية تكون تابعة للمدينة، إلى نظرة " الفضاء الخاص" التي تعتبر الريف كيانا جغرافيا خاصا.

تقوم سياسة التجديد الريفي على أربع برامج ولائحة بالأهداف للتنمية الريفية المتكاملة (Programmes de développement rurale intégré de wilaya) حيث أن كل المشاريع التي يُبادر بها محليا تندرج في إطار هذه البرامج الرئيسية الأربعة وتسمى مشاريع جوارية متكاملة للتنمية الريفية مجمعة حسب الأهداف والبرامج (PPDRI)

(programme)، هذه البرامج هي: (اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، 2006، الصفحات 83-86) projets de proximité de développement rurale intégré à fédérer par objectifs et par)

- البرنامج الأول:

يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف فهو يختص بتحديث الأرياف خاصة فيما يتعلق بالسكن الريفي وإزالة الأحياء القصديرية.

- البرنامج الثاني:

يتعلق بتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي ويشمل كل ما يتعلق بضمان دخل بديل لسكان المناطق الريفية بواسطة مشاريع لإدخال أنشطة اقتصادية جديدة، وتقنيات جديدة.

- البرنامج الثالث:

يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي وبتثمينها، بالنسبة لحماية الموارد الطبيعية فإنه يتضمن مكافحة التصحر، حماية أحواض المنحدرات ومكافحة انجراف التربة في المناطق الجبلية وحماية الواحات، وبالنسبة لحماية التراث الريفي فهو يتعلق بالمباني التي تشكل ما يسمى الهندسة المعمارية الريفية (قرى، تجمعات سكنية ومباني متفرقة، المناظر التي تشكلت بمرور العصور، المنتجات التقليدية المتكيفة مع الظروف المحلية).

- البرنامج الرابع:

يتعلق بتدعيم القدرات البشرية والمساعدة والتقنية يمكن أن يتم تنشيطه على المستوى المركزي وتدعيمه على مستوى الولايات.

وتندرج سياسة التجديد الريفي في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وفق المخطط العام التالي :

الشكل رقم (05): المخطط العام لسياسة التجديد الريفي



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، *التجديد الريفي*، الجزائر: المطبعة الرسمية، 2006 .

تم الإنطلاق فعليا في البرامج المتعلقة بهذه السياسة في 2009 ، يوضح الجدول الموالي مجموع المشاريع التي تم صياغتها خلال سنوات ثلاث سنوات من 2009 إلى 2011 .

الجدول رقم (02):

عدد المشاريع الجوارية المصاغة والموافق عليها والتي تم إطلاقها خلال سنوات مختارة

عدد المشاريع التي تم إطلاقها			عدد المشاريع التي تم الموافقة عليها			عدد المشاريع التي تم صياغتها			وضعية المشاريع كل سنة
2011	2010	2009	2011	2010	2009	2011	2010	2009	المحاور (الأهداف)
5	30	186	23	105	260	76	248	281	1- تحسين ظروف العيش لسكان الريف
32	77	402	138	315	554	293	784	581	2- تنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي
36	55	683	204	492	972	570	1071	1051	3- حماية الموارد الطبيعية
1	11	65	9	42	105	35	115	123	4- إعادة تأهيل التراث الريفي المادي و اللامادي
74	173	1336	374	954	1891	974	2218	2036	المجموع

المصدر من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، *التجديد الريفي*،
الجزائر: المطبعة الرسمية، 2006 .

- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **réunion d'évaluation trimestrielle de la mise en œuvre des contrats de performance du nouveau rural**, 23-24 octobre 2010.
- Ministère de l'agriculture et du développement rural, **réunion d'évaluation trimestrielle de la mise en œuvre des contrats de performance du nouveau**

urale, 23-24 Avril 2011, Disponible sur : (<http://www.dgf.gov.dz>) (consulté le 16 octobre 2018).

يظهر من خلال الأرقام في الجدول الاتجاه التنازلي لعدد المشاريع التي تم صياغتها والموافق عليها من سنة 2009 إلى سنة 2011، حيث نلاحظ تحسنا طفيفا من سنة 2009 إلى 2010 قد يرجع إلى وجود استجابة من طرف سكان الأرياف والهيئات المحلية تجاه سياسة التجديد الريفي، من خلال طرح مشاريع وأفكار لمعالجة مشاكلهم، وهو ما يعد المحرك الرئيسي لهذه السياسة، ولكن سنة 2011 شهدت انخفاضا محسوسا في عدد المشاريع المصاغة والموافق عليها وحتى التي تم إطلاقها. وبذلك فإن الأرقام المستهدفة لم يتم الوصول إليها فقد تم برمجة 12148 مشروع للفترة 2009 – 2014 في المحاور الأربعة، على أن يتم تحقيق 33 % (3976) منها في الفترة 2009 – 2010 وهو ما لم يتم الوصول إليه فقد بلغ مجموع المشاريع التي تم إطلاقها سنتي 2009 و 2010 مجموع 1509 مشروع فقط . إن معرفة سبب التراجع المذكور يتطلب دراسة معمقة تبين أسباب تراجع عدد المشاريع الموافق عليها وكذا التي تم إطلاقها.

6. خاتمة:

تعتبر ظاهرة التباين التنموي من أخطر الظواهر المهددة لجهود التنمية، وبغض النظر عن أسبابها أكانت اقتصادية، اجتماعية أم تاريخية فإن الحد من منها يعد الخطوة الأولى في أي سياسة تنموية من أجل نجاحها، والتعامل مع هذا المشكل يتعلق أساسا بفهم العوامل المسببة له من أجل تحقيق حلول جذرية، تعتبر التهيئة الإقليمية أحد أبرز الأدوات المستخدمة في ذلك حيث تقوم على معرفة الموارد والطاقات التي يتميز بها الإقليم عن غيره، وبالتالي الاعتماد عليها في التنمية، فالبرامج التنموية يفترض أن تكون مختلفة من إقليم لآخر حسب إمكانيات كل إقليم . تتسم الجزائر بتنوع أقاليمها تنوعا شديدا وهو ما أنتج اختلافا في الموارد والطاقات التي يملكها كل إقليم، لذلك فقد سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى فهم هذا التنوع ومحاولة وضع برامج تنموية تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم، وقد انعكس ذلك جليا في الإجراءات المتخذة وخاصة في القوانين الصادرة كالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، وسياسة التجديد الريفي التي تهدف لتنمية الأقاليم الريفية اعتمادا على نقاط قوتها وهي الأنشطة الفلاحية.

اعتمدت الجزائر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2001 كأداة تهيئة إقليمية للحد من التباين التنموي بين أقاليمها، وقد تضمن هذا المخطط عدة آليات لتحقيق ذلك خاصة سياسة التجديد

الريفي التي بدأ العمل بها منذ 2006، وبالنظر لما تم تحقيقه يمكن القول أن تنفيذ البرامج المندرجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يواجهه صعوبات جمة، لعل أبرزها صعوبة مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية نظرا لانخفاض مستوى الوعي لديهم بأهمية المشاركة أو لانخفاض المستوى التعليمي في بعض الحالات، الذي يصعب عليهم الانخراط في هذه البرامج بفاعلية، فكما هو معلوم فإن التهيئة الإقليمية مبنية لحد كبير على مشاركة المجتمع المحلي في صياغة البرامج التنموية المختلفة. إضافة لعدم انخراط المسيرين المحليين (مسيري البلديات) في هذه البرامج في كثير من الأحيان، وهو ما يعيق نجاحها. لذلك فإن نجاح التهيئة الإقليمية كأداة لتخفيف حدة التباين التنموي يتطلب وعيا أكبر لدى أفراد المجتمع المحلي وتضافرا للجهود أي مشاركة واعية وفعالة منهم من جهة، ويتطلب من جهة ثانية دراسات معمقة حول خصوصيات مختلف الأقاليم من حيث الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بها، بما يسمح بوضع برامج واقعية قابلة للتطبيق .

7. قائمة المراجع المعتمدة

-1

الجريدة الرسمية. (1994). الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها،، رقم 67، 14 أكتوبر 1994 ، المادة. لمرسوم التنفيذي.

2-الجريدة الرسمية.. (1987). الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، رقم 05، 28 جانفي 1987م، المادة رقم 02 .

3-اللجنة الوطنية للتنمية الريفية. (2006). بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التجديد الريفي، الجزائر: المطبعة الرسمية .

4-ثائر مطلق محمد عياصرة. (2009). التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية،، . عمان : دار الحامد.

5-سماعيل شعباني. (1997). ، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، ، . الطبعة الثانية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

6-صبري فارس الهيتي. (2009). ، التخطيط الحضري،، . عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

- 7-عثمان محمد غنيم. (1999). مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي . ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع..
- 8-محمد بلقاسم حسن بهلول. (1999). ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،، .، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: الجزء الثاني..
- 9-محمد بلقاسم حسن بهلول.. (1990). الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي " مثال الجزائر "،،. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 10-محمد جاسم شعبان العاني. (2007). ، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس- نظريات وأساليب. ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع..
- 11-ميشيل ب. تودارو. (2006). ، التنمية الإقتصادية، . الرياض: دار المريخ، : ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق.
- 12-Nicole de Montricher. (1995). L'aménagement du territoire. Paris : éditions la découverte.,
- 13- Philippe Aydalot. (1984). , économie régionale et urbaine, ., paris : Economica.

التعلم التنظيمي وعلاقته بتمكين العاملين

دراسة ميدانية على عمال مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء بولاية الأغواط

Organizational learning and its relationship to empowering workers

A field study on workers of the Gas and Electricity Distribution

Corporation in the wilaya of Laghouat

أ. ذرذاري موسى

جامعة الأغواط – الجزائر

Djab333@yahoo.fr

Received:07/12/2018

أ. جوادي بلقاسم*

جامعة بسكرة – الجزائر

Abdnourmohamed04@gmail.com

Accepted:27/12/2018

Published: 31/12/2018

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين لدى عينة من عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالأغواط ، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي أو التخصص الوظيفي في المفهومين ، ولتحقيق أهداف الدراسة انتهجا الباحثان المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على مقياس التعلم التنظيمي المعتمد من الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير المعد سنة 1998 والمعدل سنة 2002 وجميع أبعاده تتعلق بمتغير التعلم التنظيمي (ديناميكية التعلم ، إدارة المعرفة ، التكنولوجيا المعلوماتية ، تحول المنظمة ، الذاكرة التنظيمية) ، أما المقياس الخاص بتمكين العاملين تم إستخدام المقياس المعد من طرف (الساعدي 2011) وشمل الأبعاد التالية (إمتلاك المعلومات وتوفرها ، الإستقلالية وحرية التصرف ، إمتلاك المعرفة ، العمل الفرقي) ، وقد تم التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياسين على البيئة المحلية ، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالأغواط والبالغ عددهم (327) عامل ، اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغ عدد مفرداتها(111) ، وقد تمكن الباحثان من استرجاع (92) مقياس صالح للدراسة ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن :

- توجد علاقة إرتباطية موجبة بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين لدى عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الأغواط .

*المؤلف المرسل: أ. جوادي بلقاسم ، الإيميل: Abdnourmohamed04@gmail.com

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعلم التنظيمى بين عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الأغواط تعزى إلى المؤهل العلمى.
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعلم التنظيمى تعزى إلى التخصص الوظيفى.
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تمكين العاملين تعزى إلى المؤهل العلمى .
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تمكين العاملين تعزى إلى التخصص الوظيفى .
- الكلمات المفتاحية: التعلم ؛ التمكين؛ التعلم التنظيمى .

تصنيف M12:JEL

ABSTRACT :

This study aimed to uncover the relationship between Organizational Learning and Empowering Employees in the Electricity and Gas Distribution Directorate of Laghouat, , and whether there are statistically significant differences among the study sample due to the qualification for job specialization. And to achieve the objectives of the study the student researcher followed the analytical descriptive approach based on two questionnaires: one for organizational learning and the other for special empowerment of workers. The study population included all workers of the Distribution of Electricity and Gas Directorate in Laghouat , totaling (327) worker, and the study sample was chosen in a simple random fashion and consisted of (111) workers to whom the study tools were distributed, the student researcher being able to retrieve 95 of them, of which 92 questionnaires were suitable for data analysis;

The results of the study indicated the existence of correlation between organizational learning and the empowerment of workers, , while the level of organizational learning appeared to be average along a level of empowerment of workers being acceptable, which reflects the role and efficacy of organizational learning in increasing the feeling of confidence and freedom of decision making among workers and the development of their level of empowerment.

Mots-clés: Learning; empowerment; organizational learning.

Jel Classification Codes:M12.

1. مقدمة:

تمثل الموارد البشرية الركيزة الأساسية للمنظمات على اختلاف أنواعها وأشكالها، ففعالها تقاس بمدى كفاءة وقدرة هذه الموارد على الأداء الجيد، إذ أنها هي من يعكس صورة المنظمة ويترجم سياساتها إلى أفعال وإنجازات، وحتى تتمكن المنظمات من بلوغ أهدافها وتنفيذ برامجها لابد لها من العمل على توفير كل ما من شأنه أن يرتقي بمستوى أفرادها وينعكس إيجاباً على ممارساتهم، كما أن عالمنا اليوم يشهد تقدماً علمياً وتقنياً هائلاً، انعكس على الحياة الإنسانية في جميع مجالاتها، مما خلق تحديات للمنظمات للبحث عن طرق ووسائل وآليات جديدة تستطيع من خلالها مجابهة هذه التحديات، وقد عجلت هاته التطورات الهائلة بضرورة إعراف القائمين على شؤون إدارة الأفراد العاملين، بأن المورد البشري هو وحده مصدر الميزة والمعرفة والمهارة وأنه يجب الاستثمار فيه للاستفادة منه إلى أقصى حد، وإعتبره كأصل قيمي من أصول المنظمة التي يجب الإستثمار فيها، والنظر إليه كعقل لا كساعد فقط، يتلقى الأوامر والتعليمات ويقوم بتنفيذها وترجمتها إلى أفعال، والتخلي عن الأساليب الكلاسيكية في إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي والتي تعتبر الفرد كلفة يجب التخفيض منها بتبني المداخل الحديثة لتعظيم دوره في الحياة التنظيمية حتى تتمكن من كسب ولاء وثقته.

1.1 إشكالية الدراسة:

إن المحيط الذي تعمل فيه المنظمات خاضع للتغير والتقلب السريع، تغير تخطى حدود العلم والثقافة والسياسة والإقتصاد، كما يشهد ظهور مفاهيم جديدة كالعولة، رأس المال الفكري، إدارة التنوع، التعاقد الخارجي، إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي....، وأصبح ينظر للمعرفة كأداة حاسمة في توليد كل ثروة وقوة، وأصبحت مشاركة جميع أفراد المنظمة في تنمية واستثمار الرصيد المعرفي هي سمة التقدم الحقيقي، وبما أن الموارد البشرية هي رأسمال المنظمات ووسيلتها التي يمكن السيطرة بها على الأحداث من حولها، وجب الإعتناء بها وحسن إدارتها وتوفير كل ما من شأنه أن يزيد من قدرتها على التكيف ومواكبة هذا التسارع، والنظر إليها كمورد ديناميكية متغيرة باستمرار، والعمل على توفير وتفعيل الآليات التي تسمح لها بالاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن، وهذا لن يتأتى إلا بإعتماد الأساليب والإتجاهات الإدارية الحديثة إذا ما أرادت لنفسها البقاء والتميز وتحويل التحديات الخارجية إلى فرص للإستثمار فيها وتحقيق الأهداف بواسطتها.

وجدير بالذكر أن المنظمات الجزائرية كغيرها معرضة لهذا الزخم المعرفي والتكنولوجي، مما يترتب عنه نتائج غير سارة في حالة عدم الرصد البيئي المتفحص لأثار وتبعات هذا التغير والتقدم مما قد يعيقها من التحكم بمخرجاتها، ولا مناص من الإعتماد على كفاءات قادرة على التسيير والتأثير في المخرجات، مشبعة بالمعرفة والمهارات والمعلومات ومصدر قوتها رأس مالها الفكري، قادرة على التكيف مع أكبر التحديات التي تواجهها من خلال تبني أساليب تدريبية وتعليمية وتطويرية تمكنها من استباق الأحداث وتعطيها نظرة إستشرافية للمستقبل للزيادة في كفاءتها وفعاليتها.

وتعد مؤسسة سونلغاز إحدى المؤسسات الجزائرية ذات الطابع الخدماتي والتجاري من القطاعات الإستراتيجية في الوطن لما يضطلع به من أدوار داخل المنظومة الإقتصادية للبلد، كما أنها تقدم خدمات يومية وأنية لمختلف شرائح المجتمع، فإن عمالها في حاجة إلى تحسين وتطوير أساليب العمل والسعي إلى الاستزادة والإستفادة من مختلف المعارف لتمكينهم من القدرة من تحسين الخدمات المقدمة للزبائن وتلبية طلباتهم، وتنمية وعيهم بالمشكلات التي تواجه مؤسساتهم والطريقة التي يمكن بها معالجتها حتى يستطيعوا الإرتقاء بمنظمتهم إلى مستوى الأداء المطلوب، وهو ما يمكن بلوغه بواسطة الإهتمام بهم فرديا وجماعيا، وتوفير بيئة تنظيمية تتيح لهم فرص التعلم والمعرفة.

ويعتبر التعلم التنظيمي أحد المداخل الحديثة التي يمكن لمؤسسة الكهرباء والغاز اعتمادها كإستراتيجية لمواكبة هذا التغير السريع، إذ أن توفير بيئة تنظيمية تسمح بتبادل الأفكار والخبرات وتناول المعلومات ومشاركة الجميع فيها يؤدي إلى خلق تصورات إيجابية لدى العمال كما يمكن أن يحقق التوازن والتكامل بين مختلف الأقسام والمستويات الإدارية، فالاهتمام بالفرد وتنميته واستثمار طاقته وقدراته الذهنية يخلق ثروة معرفية وقوة حقيقية تستطيع المنظمات من خلالها قيادة الحاضر وتأمين المستقبل، والتعلم التنظيمي يزيد من ولاء والتزام العاملين للمنظمة لإحساسهم بأهميتهم ويمنحهم شعورا بالقوة نتيجة امتلاكهم للمعرفة والمعلومات ويمكنهم من القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والسريعة كما يتيح لهم فرص المشاركة في وضع الخطط ورسم البرامج وتحديد أهداف منظمتهم، وتصبح لديهم القدرة على تحمل المسؤولية بشكل أفضل بما يؤدي إلى أداء أفضل ويحقق الرضى، فكلما أحس الموظف أنه مسيطر على مخرجات عمله ومتحكم في أدائه كرس كل طاقاته وإمكانياته لخدمة منظمته والتضحية من أجل بقائها ونجاحها وازدهارها.

إن دراسة موضوع التعلم التنظيمي وعلاقته بتمكين العاملين يعد من الموضوعات الحديثة في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، والتي لم تحظ حتى الآن باهتمام الباحثين والدارسين رغم

أنه تناول فى الأدب النظرى السيكولوجى بصبغة نظرية، والذى لم تدعم بدراسات ميدانية كافية – خاصة فى البيئة المحلية – على حد علم الباحثين، ونظرا للطبيعة الخدمية والتجارية لقطاع الكهرباء والغاز وانفتاحه على البيئة الخارجية سيحاول الباحثين تناول هذا الموضوع بدراسة ميدانية فى مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط نظرا لأهمية هذا القطاع الإستراتيجى والحيوى محاولا الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين التعلم التنظيمى وتمكين العاملين لدى عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط ؟
 - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط فى مستوى التعلم التنظيمى تعزى إلى المؤهل العلمى ؟
 - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط فى مستوى التعلم التنظيمى تعزى إلى التخصص الوظيفى ؟
 - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط فى تمكين العاملين تعزى إلى المؤهل العلمى ؟
 - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط فى مستوى تمكين العاملين تعزى إلى التخصص الوظيفى ؟
- 2.1. فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين التعلم التنظيمى وتمكين العاملين لدى عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية الأغواط .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى التعلم التنظيمى بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز تعزى إلى المؤهل العلمى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى التعلم التنظيمى بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز تعزى إلى التخصص الوظيفى.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى تمكين العاملين بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز تعزى إلى المؤهل العلمى .
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى تمكين العاملين بين عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز تعزى إلى التخصص الوظيفى .

3.1. أهمية الدراسة: تبلور أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية المتغيرين موضوع الدراسة وحساسيتهما وحداثتها وقلة الدراسات التي تناولتها إن لم نقل ندرتها على مستوى البيئة المحلية .
- تشخيص مستوى التعلم التنظيمي وتمكين العاملين بمؤسسة سونلغاز بالأغواط.
- محاولة جديدة ومتواضعة لإثراء المكتبة الجامعية ببحوث نوعية منبثقة من المداخل الإدارية الحديثة للسلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية .

4.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى التعلم التنظيمي وتمكين العاملين لدى عمال مديرية التوزيع للكهرباء والغاز سونلغاز الأغواط .
- الكشف عن العلاقة بين التعلم التنظيمي بمختلف أبعاده وتمكين العاملين، وتوضيح أهمية ذلك للمسؤولين ومتخذي القرار في المنظمة مكان الدراسة.
- من المؤمل أن تفيد نتائج الدراسة المسؤولين في السعي إلى بناء نموذج للتعلم التنظيمي.

5.1. التعاريف الإجرائية لمغيرات الدراسة:

1.5.1. التعلم التنظيمي: هو إمداد العمال بالمعلومات والمعارف والمهارات والتكنولوجيا اللازمة التي تسمح لهم بالتعامل الجيد مع مختلف المواقف ويتيح لهم القدرة على التكيف معها ، وذلك من خلال استثمار خبرات العاملين وتجارب المنظمة ورصدها في ذاكرة المنظمة، وهذا يساهم في تحول المنظمة من منظمة تقليدية إلى منظمة متعلمة ويقاس من خلال الأبعاد التالية (ديناميكية التعلم ، التحول في المنظمة ، إدارة المعرفة ، التكنولوجيا المعلوماتية ، الذاكرة التنظيمية) .

2.5- تمكين العاملين: إتاحة درجة مناسبة من حرية التصرف للموظفين والاستقلالية في الأعمال المرتبطة بمناصب عملهم مع مسؤولياتهم عن النتائج معززين بنظام فاعل للمعلومات وتشجيعهم على حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة ، دون الرجوع إلى مدراءهم أو لمن هم أعلى منهم. ويقاس من خلال الأبعاد التالية : (الإستقلالية وحرية التصرف ، إمتلاك المعلومات ، إمتلاك المعرفة ، العمل الفرقي) .

2. إجراءات الدراسة الميدانية :

1.2- الدراسة الإستطلاعية :

الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة : تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة إستطلاعية قدرها (23) عاملا وذلك للتحقق من صلاحية إستخدام هذه الأدوات والتعرف على الصعوبات التي من الممكن أن تواجهنا

- صدق أداة الدراسة : قد قام الباحثين بالتأكد من صدق أدوات الدراسة بالطرق التالية :

أ-الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية) :

قمنا بمقارنة متوسطات درجات أفراد العينة الاستطلاعية ممن تمثل درجاتهم 27% من الدرجات العليا، وممن تمثل درجاتهم 27% من الدرجات الدنيا في المقياسين وأبعادهما الفرعية، وهذا للتحقق من قدرة المقياس على التمييز بين المستويات المختلفة من التعلم التنظيمي وتمكين العاملين لدى أفراد العينة وكانت النتائج كما يظهر في الجدول رقم (01) .

الجدول رقم (01) يوضح دلالة الفروق بين متوسطات المجموعتين الطرفيتين لأفراد العينة الاستطلاعية على مقياسي الدراسة

العينة المقاييس	المجموعة العليا ن=06		المجموعة الدنيا ن=06		قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
التعلم التنظيمي	94.16	5.94	62.50	4.23	10.62	10	0.01
تمكين العاملين	76.16	2.92	73.33	4.22	10.87	10	0.01

يتضح من الجدول رقم (01) أن قيمة (ت) المحسوبة دالا إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

بين المجموعتين في الدرجة الكلية، مما يعني أنهما يتمتعان بقدرة تمييزية جيدة بين المجموعتين الطرفيتين.

ب-صدق الاتساق الداخلي (Internal Validity)

قام الباحثين من التأكد من صدق الأداة أيضا من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة ودرجة جميع العبارات التي يحتويها البعد الذي تنتهي إليه، وقد جاءت

نتائج التحليل الإحصائي تؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق عند مستوى دلالة (0.01) و (0.05) والجدول رقم (02) يوضح درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة. الجدول رقم (02) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه لمقياس التعلم التنظيمي

* دال عند مستوى دلالة 0.05 . (الفقرة رقم 05، 09 ، 11)

دينامكية التعلم		إدارة المعرفة		التكنولوجيا المعلوماتية		تحول المنظمة		الذاكرة التنظيمية	
رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط
01	0.80	06	** 0.62	12	** 0.77	17	** 0.72	22	0.72
02	** 0.80	07	** 0.63	13	** 0.87	18	** 0.63	23	0.63
03	** 0.54	08	** 0.73	14	** 0.85	19	** 0.59	24	0.72
04	** 0.56	09	* 0.50	15	** 0.85	20	** 0.63	25	0.87
05	* 0.43	10	** 0.61	16	** 0.70	21	** 0.56	-	-
-	-	11	* 0.47	-	-	-	-	-	-

** دال عند مستوى دلالة 0.01 . (جميع الفقرات المتبقية)

يتضح من الجدول رقم (02) أن جميع معاملات ارتباط العبارات بالأبعاد التي تنتمي إليها دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ، ومستوى دلالة (0.05)، وهذا يعد مؤشرا جيدا على التجانس الداخلي للمقياس ، ويعكس مدى صدق عباراته .

* دال عند مستوى دلالة 0.05 .

** دال عند مستوى دلالة 0.01 .

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات ارتباط العبارات بالأبعاد التي تنتمي إليها دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) و (0.05) وهذا يعد مؤشرا على صدق التجانس الداخلي لأبعاد المقياس ، وتعكس درجة الصدق لعباراته.

الحرية والاستقلالية		إمتلاك المعلومات وتوفرها		إمتلاك المعرفة		العمل الفرقي	
رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط	رقم الفقرة	الارتباط
01	**0.84	08	* 0.49	14	** **0.61	21	* 0.48
02	**0.79	09	** **0.68	15	** **0.73	22	**0.67
03	* 0.44	10	** **0.56	16	** **0.71	23	* 0.42
04	** **0.78	11	** **0.72	17	* 0.49	24	**0.65
05	** **0.82	12	** **0.56	18	* 0.46	25	**0.69
06	** **0.69	13	** **0.69	19	** **0.61	-	-
07	** **0.67	-	-	20	** **0.64	-	-

- ثبات أداة الدراسة: وقد قام الباحثين بحساب ثبات الأداتين بالطرق التالية :

أ- معامل ثبات ألفا كرونباخ :

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج spss v20، وقد جاءت معاملات ثبات جميع الأبعاد كما يظهر في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05). يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد التعلم التنظيمي

المتغيرات	الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
التعلم التنظيمي	ديناميكية التعلم	0.64	05
	إدارة المعرفة	0.63	06
	التكنولوجيا المعلوماتية المتاحة	0.86	05
	تحول المنظمة	0.52	05
	الذاكرة التنظيمية	0.72	05
	المقياس ككل	0.90	26

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ بين أبعاد مقياس التعلم التنظيمي تراوحت بين (0.52-0.86) وهي معاملات ثبات مقبولة، كما بلغ معامل الثبات الكلي للمقياس أي بجميع بنوده (0.90) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الجدول رقم (06) معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد تمكين العاملين

المتغيرات	الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
تمكين العاملين	الحرية والاستقلالية	0.85	07
	المشاركة بالمعلومات	0.71	07
	إمتلاك المعلومات وتوفيرها	0.65	06
	العمل الفرقى	0.53	06
	المقياس ككل	0.81	26

يتضح من الجدول أعلاه تمتع كل الأبعاد بدرجة مقبولة من الثبات وهو مؤشر على صلاحيتها للدراسة، وقد كانت نتائجها تتراوح ما بين (0.53-0.85) ، كما بلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.81) وهو مؤشر دال على درجة مرتفعة من الثبات.

نلاحظ أن عامل ثبات المقياسين جيد جدا وهو دال عند مستوى دلالة إحصائية (0.01)

ب- طريقة إعادة التطبيق:

حيث تم التأكد من ثبات المقياسين بتطبيقهما على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (23) مفردة ، ثم إعادة تطبيقهما على نفس هاته العينة بفواصل زمني بينهما قدره 15 يوم، وقد جاء معامل ثبات الاختبارين جيد جدا ، وحسبما يظهره الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07) معامل الثبات بطريقة إعادة الاختبار لمقياسي الدراسة

المتغير	معامل الارتباط
التعلم التنظيمي	0.92 **
تمكين العاملين	0.92 **

** دال عند مستوى دلالة 0.01 .

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على نتائج الدراسة الاستطلاعية
نلاحظ أن معامل ثبات المقياسين يفوق (0.90) بطريقة إعادة الاختبار عالي ودال عند مستوى دلالة (0.01).

3. منهج الدراسة :

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة ظاهرة لها خصائصها وأبعادها في إطار معين وبتحليلها استنادا للبيانات ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها ، ونظرا لأهداف الدراسة وللإجابة عن فرضياتها فإن المنهج الوصفي هو المنهج المناسب الذي تبناه الباحثان في هذه الدراسة

4- حدود الدراسة :

1.4-الحدود المكانية : مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الأغواط (سونلغاز)

2.4-الحدود الزمانية : جرت هاته الدراسة في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي 2014

5- مجتمع الدراسة وعينته :

أختيرت العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من بين موظفي مديرية توزيع سونلغاز الأغواط ، وذلك بعد الحصول على قائمة بأسماء جميع العمال من خلال قاعدة البيانات في مصلحة المستخدمين والبالغ عددهم (327) موظف وذلك بجميع مستوياتهم وتعدد مناصبهم وإختلاف أقسامهم ومصالحهم ، وبعدها قمنا بترقيم تسلسلي لكافة مجتمع الدراسة ، تم اختيار نسبة قدرها 34% من مجتمع الدراسة مايعادل (111) مفردة من مجتمع البحث عن طريق القرعة لتكون عينة البحث ، ثم قمنا بتوزيع أداة الدراسة على العينة المختارة

الجدول رقم (08): خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والتخصص الوظيفي

المتغير	عدد الأفراد في كل مستوى	النسبة %	المتغير	عدد الأفراد في كل تخصص	النسبة %
المؤهل العلمي	متوسط 13	11.96 %	التخصص الوظيفي	إستغلال الكهرباء 28	30.43 %
	ثانوي 22	20.24 %		العلاقات التجارية 32	34.78 %
	ليسانس 38	41.30 %		إستغلال الغاز 21	22.82 %
	مهندس 14	12.88 %		دراسات الكهرباء والغاز 07	07.60 %
	ماجستير 05	04.66 %		الإعلام الآلي 04	04.34 %
المجموع	92	100 %		92	100 %

1.5.- أداة الدراسة :

تم إستخدام مقياس التعلم التنظيمي للجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير **The American Society for Training & Development (ASTD)**، المعد سنة 1998 والمعدل سنة 2002 وهو مترجم وجميع أبعاده تتعلق به وهي: ديناميكية التعلم، إدارة المعرفة، التكنولوجيا المعلوماتية المتاحة، تحول المنظمة، الذاكرة التنظيمية. وهو يتميز بالواقعية والشمولية وسهولة التطبيق، وقد قام الباحثين بالتعديل فيه وتكييفه حسب البيئة المحلية، كما إستطاع الباحثين الحصول على مقياس لتمكين العاملين معد من طرف (الساعدي، 2011) خصيصاً لهذا الغرض، وتشمل جميع أبعاد تمكين العاملين التي ستعتمدها هذه الدراسة: امتلاك المعلومات وتوفرها، الاستقلالية وحرية التصرف، امتلاك المعرفة، العمل الفرقي وتتم الإستجابة على المقياسين وفقاً لمقياس ليكرت (أنظر الملاحق).

2.5.- الأساليب الإحصائية :

- النسب المئوية لوصف خصائص مجتمع وعينة الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ لحساب درجة ثبات مقاييس الدراسة.
- إختبار **Ttest** لحساب صدق أدوات الدراسة.

-معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين.

-إختبار التباين الأحادي One Way Anova لقياس دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للمجموعات لمتغيري المؤهل العلمي والتخصص الوظيفي .

6- عرض ومناقشة وتفسير النتائج :

1-6 عرض ومناقشة الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباطية موجبة بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين لدى عمال توزيع الكهرباء والغاز بولاية الأغواط .

لقياس العلاقة الارتباطية بينهما تم حساب معامل الارتباط بيرسون وقد جاءت النتائج وفق ما يظهره الجدول رقم (09) :

الجدول رقم (09) معامل الارتباط بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين .

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	ن
التعلم التنظيمي وتمكين العاملين	0.650	0.01	92

يلاحظ من الجدول رقم (09) أن علاقة الارتباط بين التعلم التنظيمي وتمكين العاملين قد بلغت (0.650)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهو ارتباط طردي يدل على أن التعلم التنظيمي يساهم في تمكين أفراد عينة البحث، وأن مستوى التعلم التنظيمي ينعكس على مستوى شعور العمال بالتمكين، وبناء على ذلك فإن الفرضية الأولى قد تحققت ، وهذه النتيجة تتطابق مع ما جاءت في نتائج دراسة (العدوان وعبابنة، 2008) التي دلت على وجود علاقة ارتباطية بين التعلم التنظيمي والتمكين وفي مستواه الذي كان متوسطاً ، في حين نجد عدة دراسات تناولت التعلم التنظيمي والتمكين محاولة الكشف عن مستواهما أو علاقتهما ببعض المتغيرات التنظيمية الأخرى (كالتغيير الإستراتيجي ، بناء المنظمة المتعلمة ، النجاح التنظيمي، جودة الخدمة وثقافة التميز، المسار الوظيفي، القيادة التحولية ، الأداء المنظمي ، الإبداع التنظيمي ،الخ)، والتي دلت نتائجها أنها تتفق جزئياً مع نتائج الدراسة الحالية والتي أثبتت على وجود علاقة محورية للتعلم التنظيمي بمختلف المتغيرات، كدراسة (فييرا وماري، 2005) التي توصلت إلى أن للقيادة دور بالغ الأهمية في التعلم التنظيمي ، وكذلك دراسة (العصيمي، 2006) لتكشف عن أهمية قصوى للتعلم التنظيمي في التغيير الإستراتيجي، فيما كانت نتائج دراسة (الكبيسي وعبدالستار، 2007) تشير إلى أن مستوى التعلم التنظيمي كان مقبولا في الشركات المبحوثة وأن التعلم التنظيمي يؤثر معنوياً في نجاحها ، كما حاولت

دراسات أخرى لدراسة علاقته بالأداء كدراسة (خيرة، 2010) والتي دلت على علاقة قوية بين التعلم التنظيمي والأداء المؤسسي رغم أن مستواه كان متوسطاً، وقد دلت نتائج دراسة (الخالدي، 2012) أن قدرات التعلم التنظيمي تساهم في تطوير ثقافة التميز، وأظهرت دراسة (ديوب، 2013) وجود علاقة قوية بين نمط التعلم التنظيمي وتطوير المسار الوظيفي، ودراسة (آل فطيح، 2013) جاءت لتؤكد وجود علاقة طردية موجبة بين التعلم التنظيمي والقيادة التحويلية، وأيضاً دراسة (الفيقي، 2005) والتي جاءت نتائجها لتؤكد على وجود علاقة إيجابية لكل من أسلوب القيادة والهيكل التنظيمي مع كل من تمكين العاملين ومشاركة المعلومات، ونجد أيضاً دراسة (جمعة، 2008) التي توصلت لنتائجها على وجود علاقة ارتباط وأثر بين إستراتيجية تمكين العاملين وأبعاده والإبداع إجمالاً، ونجد دراسة (أنيس وعباس، 2009) والتي دلت نتائجها على وجود علاقة قوية بين تمكين العاملين والأداء المنظمي لآراء القيادات العلمية بجامعة بغداد، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن ممارسات التعلم التنظيمي لدى عينة البحث تسهم في شعورهم بالتمكين على الرغم من مستواه الذي جاء متوسطاً، ومستوى تمكين العاملين الذي كان مقبولاً إلى حد ما، مما يعكس دور وفعالية التعلم التنظيمي في زيادة الإحساس بالثقة والحرية وشعور العمال بتنمية مستوى التمكين لديهم.

2-6 عرض ومناقشة الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعلم التنظيمي بين عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الأغواط تعزى إلى المؤهل العلمي.

للإجابة على هذه الفرضية استعان الباحثين بأسلوب تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق لدرجات التعلم التنظيمي للمقياس ككل تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وقد جاءت نتائج تحليل التباين الأحادي حسب ما يظهر في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): تحليل التباين الأحادي للتعلم التنظيمي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	484.09	121.02	4	0.646	0.631
داخل المجموعات	16309.85	187.47	88		
المجموع	16793.95		92		

يتضح من الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للمجموعات لأن قيمة F المحسوبة (0.646) أصغر من قيمة F الجدولة وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ولما كانت نتائج التحليل التباين تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة البحث في مستوى التعلم التنظيمي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي فإن تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية، وهذا ما يعني أن المنظمة تتبنى إستراتيجية واحدة لجميع الفئات العاملة ولا تفرق بين عمالها رغم التباين في المستويات التعليمية، وتوفر لهم ما يحتاجونه من معارف ومعلومات حتى ترتقي بمستواهم، ولها رؤية جيدة وقدرة على إدراك البيئة من حولها وتحاول توفير الجهود من خلال نظرة شاملة تعتمد على سياسات وأفكار وعمليات خاصة بالتعلم التنظيمي، وهذه النتائج لا تتفق مع دراسة (الخرشوم ودره، 2011)، ودراسة (آل فطيح، 2013) حيث جاءت نتائجهما تدل على وجود فروق في التعلم التنظيمي حسب المؤهل العلمي وهذا لصالح من هم بمستوى أعلى، وهذا الاختلاف بين نتيجة الدراسة الحالية ونتائج بعض الدراسات السابقة يعود ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة للتعلم التنظيمي أن لكل منظمة إستراتيجيتها ونموذجها الخاص للتعلم التنظيمي، بما يتفق مع طبيعة أنشطتها وأهدافها، وما تمتلكه من مهارات وقدرات، وتجارب وخبرات، والمستوى التعليمي لمواردها البشرية، والإمكانيات المادية والمعنوية لممارسة عملية التعلم التنظيمي.

3-6 عرض ومناقشة الفرضية الثالثة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التعلم التنظيمي تعزى إلى التخصص الوظيفي.

استعان الباحثين بأسلوب تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في استجابات عينة البحث على هذا المقياس، وقد جاءت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية حسب ما يظهر في الجدول رقم (11) :

الجدول رقم (11) تحليل التباين الأحادي للتعلم التنظيمي تبعاً لمتغير التخصص الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1470.83	367.70	4	2.13	0.083
داخل المجموعات	14981.82	172.20	88		
المجموع	16452.65		92		

تشير نتائج التحليل التباين الأحادي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة البحث في مستوى التعلم التنظيمي تبعاً لمتغير التخصص الوظيفي لأن قيمة F المحسوبة (2.13) أصغر من قيمة F الجدولة ، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ، فقد رفضت الفرضية الثالثة التي تنص على وجود فروق في مستوى التعلم التنظيمي تبعاً للتخصص الوظيفي ، ويفسر الباحثان على رغم من عدم تساوي عدد العمال في كل تخصص واختلاف طبيعة الأعمال المنوطة به ، فتخصص الإعلام الألي يؤدي مهام تقنية بحتة وعمله يكون داخل المكاتب ولا يمكنه من التفاعل مع المحيط الخارجي ، هو عدد قليل جداً مقارنة بالتخصصات الأخرى ، بينما تخصصي استغلال الغاز واستغلال الكهرباء يعملان في مجموعات وفرق عمل تمكنها من التواصل والتفاعل وتبادل المعرفة والمعلومات وهو ما يزيد ويعزز من فرص تعلمها ، أما تخصص دراسات أشغال الكهرباء والغاز هو في علاقة مستمرة ودائمة مع المحيط الخارجي مما يضفي إلى حركية دائمة في أداء عماله ، هذا كله لم ينعكس على مستوى تعلم أي تخصص ، وهذا يوحي بوجود نفس النظرة لدى قيادة المنظمة إتجاه عمالها في تزويدهم بالآليات والوسائل التي يستطيعون من خلالها الإرتقاء بمستوى تعلمهم التنظيمي ، وهذه النتيجة لا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أل فطيح، 2013) حيث أظهرت نتائجها وجود فروق في مستوى التعلم التنظيمي تبعاً للتخصص الوظيفي .

4-6 عرض ومناقشة الفرضية الرابعة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تمكين العاملين تعزى إلى المؤهل العلمي .

لإختبار دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة تمكين العاملين تبعاً للمؤهل العلمي، فإنه تم استخدام تحليل التباين الأحادي للفروق وجاءت نتائجه حسب ما يظهر في الجدول رقم (12):

الجدول رقم : (12): تحليل التباين الأحادي على مقياس تمكين العاملين تبعاً للمؤهل العلمي

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	797.21	4	199.30	1.127	0.379
داخل المجموعات	15385.09	88	176.84		
المجموع	16182.30	92			

تظهر النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة ف المحسوبة (1.127) أصغر من قيمة ف الجدولة وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وعليه فإنه لا توجد فروق في مستوى تمكين العاملين تبعاً للمؤهل العلمي لدى عينة الدراسة، والتي جاءت نتائجها غير دالة إحصائياً والفروق تكاد تكون منعدمة لدى عينة الدراسة في مستوى هذا المتغير، ويعزو الباحثين هذا أن الشعور بحرية التصرف وإملاك المعلومات والمعرفة هو نفسه لدى جميع أفراد الدراسة، وإن حجم المعلومات والمعرفة التي يمتلكونها تكون نفسها وهي مرتبطة بمجال عمل كل فرد رغم تباين المستويات التعليمية، فهناك الإطارات العليا وهناك العمال التنفيذيون إلا أن الفرق غير موجود وبالتالي فالمنظمة تمكن كل فرد حسب مستواه وحسب العمل الذي يؤديه مما يزيد في حرية أدائهم لمهامهم دون مراجعة الرؤساء المباشرين، رغم أن عينة البحث كان جلها من العمال التنفيذيين، ولا تتفق هذه نتيجة مع نتيجة دراسة (أل فطوح، 2013) التي جاءت نتائجها تدل وجود فروق لدى عينة البحث في مستوى التمكين تبعاً للمؤهل العلمي.

5-6 عرض ومناقشة الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تمكين العاملين تعزى إلى التخصص الوظيفي.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للتعرف على دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية وجاءت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية حسبما يظهر في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13): تحليل التباين الأحادي للتخصص الوظيفي على مقياس تمكين العاملين

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	690.26	172.56	4	0.881	0.479
داخل المجموعات	17047.85	195.94	88		
المجموع	17377.85		92		

نلاحظ أن قيمة ف المحسوبة (0.881) أصغر من قيمة ف الجدولة وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، وعليه فإن الفرضية الرئيسية الخامسة التي تنص على وجود فروق في مستوى تمكين العاملين تبعاً للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة قد تم رفضها، تبين فروق المتوسطات في مستوى تمكين العاملين تبعاً للتخصص الوظيفي لدى عينة الدراسة أنها غير دالة إحصائياً رغم

التباين في التخصصات وطبيعة المهام التي يؤديها كل تخصص ، وهذا يعني أن مؤسسة سونلغاز تضع جميع المعارف والمعلومات في متناول عمالها وتمكن جميع التخصصات منها دون إستثناء ، كما أنها تتيح لهم الحرية والتصرف اللازمين لتأدية مهامهم وذلك نظرا للطبيعة الخدمية للمنظمة والتي يحتاج فيها العامل إلى جميع المعلومات حتى يستجيب بشكل فوري وآني لطلبات الزبائن ، كما أن المنظمة تسهل من عملية الوصول إلى المعلومات والإستفادة من الإرث المعرفي المخزن في أرشيف المنظمة ، حتى يستطيع الموظفون من التكيف مع المستجدات والتعامل معها بمرونة ، ولا تتفق هاته النتيجة مع نتيجة دراسة (أل فطيح ، 2013) حيث أظهرت نتائجها وجود فروق لدى عينة البحث في مستوى التمكين تبعا للتخصص الوظيفي.

7. خاتمة :

- في ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يوصي الباحثين بما يلي :
- العمل على تطوير أنظمة ونظم معلومات و شبكة داخلية تتيح للعمال سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات داخل المنظمة ، والاستفادة منها .
 - القيام بدراسة خاصة بالتعلم التنظيمي و الربط بالبعد الإستراتيجي للمنظمة في محاولة لاستشراف المستقبل وذلك نظرا للأهمية الحيوية لمؤسسة سونلغاز .
 - توظيف التكنولوجيات الحديثة لزيادة و تفعيل فرص التعلم التنظيمي وربط المصالح والأقسام بشبكة داخلية (Intranet) وذلك في محاولة لتشكيل فرق متعددة المهام لمواجهة المستجدات البيئية .
 - منح المزيد من الاستقلالية وحرية التصرف للفرق التنفيذية بمؤسسة سونلغاز .
 - خلق مناخ تنظيمي يدعم ويدرك أهمية التعلم التنظيمي في تعزيز فرص التمكين .

8. قائمة المراجع المعتمدة

- 1- الساعدي ، مؤيد نعمة ، (2011)، مستجدات فكرية معاصرة في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 2- آل فطيح ، حمد بن قبلان ، (2013)، علاقة القيادة التحويلية بالتعلم التنظيمي في الأجهزة الأمنية دراسة مقارنة على المديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة للجوازات بالرياض، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية بمكة المكرمة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، السعودية.

- 3- الجعبرى ، دعاء عبدالعزيز، (2010) ، واقع تمكين العاملين فى الجامعات العامة الفلسطينية العاملة فى الضفة الغربية من وجهة نظر عاملها الإداريين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمى، جامعة الخليل ،فلسطين.
- 4- الخالدى ، عيبر بشيت ، (2012)، دور أبعاد الخدمة وقدرات التعلم التنظيمى فى تطوير ثقافة التميز فى الشركات الصناعية المدرجة فى سوق الكويت للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 5- خيرة ، عيشوش.(2011)، التعلم التنظيمى كمدخل لتحسين أداء المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، جامعة تلمسان الجزائر.
- 6- رضا، نعيجه، (2012)، التعلم التنظيمى فى المؤسسة الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك فرع التنقيب O C Touat أدرار، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- 7- الرقب ، محمد أحمد الصادق ، (2010)، علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين فى الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة ، رسالة ماجستير غ م. ، قسم إدارة الأعمال ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة ،فلسطين .
- 8- العصيمي، عواطف بنت أحمد ،(2006)، التعلم التنظيمى ودوره فى عملية التوجه الإستراتيجى فى الجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- 9- عبابنة ،رائد إسماعيل و العدوان ياسر ، المناع ، (2008)، العوامل المؤثرة فى ممارسة التعلم التنظيمى فى البلديات الأردنية ، دورية الإدارة العامة ، المجلد 48 ، العدد 03
- 10- الرقاد ، وأبودية هناء ،(2012)، القيادة التحويلية لدى القادة الأكاديميين فى الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بتمكين أعضاء هيئة التدريس ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، نابلس ، المجلد 26 ، العدد 05 .
- 11- الفقى ، شيرين فتحى ، (2005)، أثر العوامل التنظيمية على تمكين العاملين فى المنظمات الخدمية : دراسة ميدانية على الفنادق العالمية بجمهورية مصر العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر.

- 12- ديوب ، أيمن حسن ، (2013) ، أثر التعلم التنظيمي في تطوير المسار الوظيفي : دراسة تطبيقية في قطاع المصارف ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سورية ، المجلد 29 ، العدد 02 .
- 13- جمعة ، محمود حسن ، (2008) ، إستراتيجية تمكين العاملين وأثرها في تحقيق الإبداع التنظيمي: دراسة تطبيقية في شركة دياي العامة للصناعات الكهربائية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة دياي ، المجلد 19 ، العدد 71 .
- 14- فييرا ، دوسيرا وماري ، كروسان ، (2005) ، ترجمة:الشهري ،عجلان ،القيادة الإستراتيجية والتعلم التنظيمي ، دورية الإدارة العامة ، الرياض، المجلد45 ،العدد 22.
- 15- الكبيسي عبد الستار ، إبراهيم ، (2007)، التعلم التنظيمي ودوره في نجاح المنظمات ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 45، بحث مستل من رسالة ماجستير،

*Le diagnostic touristique de la wilaya d'Oran au service de la bonne
gouvernance.*

*The tourist diagnosis of the province of Oran in the service of good
governance.*

Dr : Zouad Rajaa*

Dr. Remmas Mohamed Amine

Université de Saida -Algérie

Université de Saida -Algérie

zouad.rajaa2@gmail.com

Fellagnourredine@yahoo.fr

Received:23/08/2018

Accepted: 25/10/2018

Published: 31/12/2018

Résumé

Depuis quelques années, les pouvoirs publics multiplient les initiatives afin de rattraper le retard pris par l'Algérie dans le domaine du tourisme. Il s'agit désormais de contribuer à rassembler des énergies et des compétences multiples au service des mutations économiques et sociales, vers un rayonnement des territoires. Dans cette perspective, les collectivités locales sont amenées à jouer un rôle prépondérant dans l'application du développement, il convient de se doter d'outils performants, simples, pertinents et cohérents afin de le favoriser. Le diagnostic touristique est l'outil qui permet d'établir cette représentation juste de façon à ce que les engagements et les actions soient pertinents avec la réalité locale.

Le diagnostic permet la rencontre entre une nouvelle culture managériale, celle du management par la connaissance, celle du diagnostic en temps réel, celle de la prospective et la gestion féconde de l'espace.

Partant de ces considérations, l'adoption d'une gouvernance appropriée qui répond aux exigences du développement touristique tout en impliquant tous les acteurs du territoire devient une nécessité primordiale. Dans cet ordre d'idées, la gouvernance doit être acquise à travers l'appropriation des outils efficaces pour une prise en charge des multiples facettes du développement touristique.

L'objet général de notre travail consiste à analyser et caractériser l'effet des diagnostics sur la conduite de la gouvernance touristique.

* Corresponding author: **Dr : Zouad Rajaa**, e-mail: **zouad.rajaa2@gmail.com**

Mots clés : territoire - gouvernance territoriale - diagnostic touristique – potentialités locales, Oran .

Jel Classification Codes:G30,G34,L83

Abstract:

In recent years, the authorities have multiplied initiatives to catch up with Algeria in the tourism sector. It is now a question of helping to bring together multiple energies and skills in the service of economic and social change, towards the influence of the regions. In this perspective, local authorities are called upon to play a preponderant role in the application of development, it is necessary to acquire efficient, simple, relevant and coherent tools in order to favor it. The tourist diagnosis is the tool which enables this fair representation to be established so that the commitments and actions are relevant to the local reality.

The diagnosis allows the meeting between a new managerial culture, that of management by knowledge, that of real-time diagnosis, that of prospective and fruitful management of space.

Based on these considerations, the adoption of an appropriate governance that meets the requirements of tourism development while involving all stakeholders in the territory becomes a primary necessity. In this vein, governance must be acquired through the appropriation of effective tools for taking charge of the multiple facets of tourism development.

The general purpose of our work is to analyze and characterize the effect

Keywords: of diagnostics on the conduct of tourism governance.

territory - territorial governance - tourism diagnosis - local potential, Oran.

Jel Classification Codes:G30,G34,L83

1.Introduction

L'Algérie ont pris conscience de la nécessité du tourisme comme système produisant lui -mêmes du développement, avec ses multiples effets induits pour le fonctionnement, la pérennité et la compétitivité des territoires.

Depuis quelques années, les pouvoirs publics multiplient les initiatives afin de rattraper le retard pris par l'Algérie dans le domaine du développement touristique. Il s'agit désormais de contribuer à rassembler des énergies et des compétences multiples au service des mutations économiques et sociales, vers un rayonnement des territoires. Dans cette perspective, les collectivités locales sont amenées à jouer un rôle prépondérant dans l'application du développement, il convient de se doter d'outils performants, simples, pertinents et cohérents afin de le favoriser. Le diagnostic est l'outil qui permet d'établir cette représentation juste de la collectivité de façon à ce que les engagements et les actions soient pertinents avec la réalité locale. Par définition, le diagnostic est un dispositif d'analyse qui permet de mettre en avant les problématiques et les spécificités économiques, spatiales et sociales d'un territoire, et d'évaluer les potentialités et les contraintes, les forces et les faiblesses, en identifiant les acteurs avec leurs enjeux, stratégies et pratiques.

A partir de cette définition, le diagnostic est considéré comme un préalable indispensable à toute réflexion sur les enjeux de développement et prospection à mettre en œuvre sur le territoire, il prend en compte l'état de l'environnement actuel (social, économique, et territorial) et ses conséquences, tout en anticipant les évolutions futures.

Le diagnostic permet ainsi la rencontre entre une nouvelle culture managériale, celle du management par la connaissance, celle du diagnostic en temps réel, celle de la prospective et la gestion féconde de l'espace.

Partant d ces considérations, l'adoption d'une gouvernance appropriée qui répond aux exigences du développement touristique tout en impliquant tous les acteurs du territoire devient une nécessité primordiale.

Dans cet ordre d'idées, la gouvernance doit être acquise à travers l'appropriation des outils efficaces pour une prise en charge des multiples facettes du développement touristique.

Cette nouvelle approche d'appréhension se propose de relier la veille et l'action publique au service du développement économique et culturel du territoire, avec un prolongement du diagnostic vers la prospective touristique . En outre, l'imprégnation par cette nouvelle culture impose des préalables en matière de gouvernance, en phase avec les chantiers de modernisation du pays.

Cette nouvelle approche se repose deux formes de gouvernance. La première qui se situe au niveau du pouvoir, elle est basées sur le traitement des différents types du territoire. Quant à la deuxième forme de gouvernance, elle se situe à plusieurs niveaux en cherchant une meilleure adaptation aux différentes échelles territoriales. En effet, une gouvernance des potentialités touristiques pour être efficace, doit se baser sur un diagnostic permettant ainsi la mise en avant des problématiques et des spécificités économiques, spatiales et culturel d'un territoire.

La gouvernance territoriale est devenue un processus non seulement de coordination des acteurs mais aussi d'appropriation des ressources et de construction de la territorialité. Dans ce contexte, le territoire ne se réduit pas à un simple échelon spatio-administratif, mais s'impose au contraire comme un construit social culturel permanent, un processus de discrimination et de construction d'un « dedans » par rapport à un « dehors ».

C'est dans ce contexte que s'inscrit la présente communication, l'objet général de notre travail consiste à analyser et caractériser l'effet des diagnostics sur la conduite de la gouvernance touristique de la wilaya d'Oran.

Pour ce faire nous présentons dans une première partie le cadre théorique afférent à la question du diagnostic touristique ; en suite nous proposons d'effectuer ce diagnostic sur la wialay d'Oran dans le but de tracer les grands traits d'une gouvernance touristique dans un cadre de développement durable .

2. Concepts et méthode du diagnostic et de la gouvernance Touristique :

Dans un monde où la nécessité du développement ne peut plus être ignorée et où les collectivités locales sont amenées à jouer un rôle prépondérant dans l'application du développement, il convient de se doter d'outils performants, simples, pertinents et cohérents afin de le favoriser.

Le diagnostic touristique est l'outil qui permet d'établir cette représentation juste de la région de façon à ce que les engagements et les actions soient pertinents avec la réalité locale.

2.1. Le territoire :

Théoriquement, la notion de territoire renvoie à une triple approche (géographique, administrato-institutionnelle et socio-économique). Cette approche définit le territoire en tant qu'espace économique, à la fois comme un espace "géographique et homogène", un espace "plan", soumis à un seul centre de décision et un espace "champ de forces" de plusieurs acteurs (entreprises, ménages, collectivités).

Par ailleurs, le territoire est aussi un système de relations économiques et sociales qui contribue à la formation du capital relationnel et/ou social et dont la cohérence et l'efficacité des actions de l'ensemble de ses agents économiques découlent du degré de bonne gouvernance locale.

Dans une économie de plus en plus ouverte, et dans le cadre de la mondialisation et

l'ouverture croissante des espaces (P. Veltz, 2000), le recours au local devient une nécessité dans la mesure où le développement par le bas prend un intérêt particulier et répond aux nouvelles exigences de la mondialisation des économies qui réduit les pouvoirs du marché liés à la proximité, aiguise la concurrence et oriente de plus en plus vers la différenciation par la qualité, les délais, la variété et l'innovation.

2.2. La gouvernance territoriale :

La question de la gouvernance se pose aujourd'hui avec force dans les territoires, ceux-ci font face aux nouvelles données imposées par le contexte actuel de la mondialisation et l'ouverture des marchés. Ces évolutions interrogent leurs formes de gouvernement. Les acteurs locaux sont appelés plus que jamais à prendre connaissance de leur territoire dans

toutes ses dimensions, il s'agit désormais pour eux d'évaluer le degré de développement et de situer les atouts et les handicaps du territoire, estimer le retard de développement, donc le besoin de développement. Cet état des lieux veut apporter des éléments de réponse à la question: où en est le territoire?

C'est de cette manière-là que les décideurs du territoire (les élus, les responsables des corps constitués, publics, professionnels, associatifs) assurent une bonne gouvernance de leur territoire (A.FERGUENE, 2003). En effet, Le diagnostic est réalisé en concertation avec les décideurs du territoire où sont impliqués tous les secteurs.

La gouvernance territoriale est devenue une thématique importante qui désigne des mécanismes, des processus et des instruments d'action permettant de créer une capacité d'action collective en opposition au gouvernement qui décrit l'ensemble des institutions politiques qui participent à la direction, l'orientation et l'intégration d'un espace donné.

Cette forme particulière de gouvernance est comprise comme un processus non seulement de coordination des acteurs mais aussi d'appropriation des ressources et de construction de la territorialité. Dans ce contexte, le territoire ne se réduit pas à un simple échelon spatio-administratif, mais s'impose au contraire comme un construit social culturel économique permanent, un processus de discrimination et de construction d'un « dedans » par rapport à un « dehors ».

La coordination par création de groupe se construit non seulement par l'identification d'un problème commun mais aussi à travers la métamorphose des ressources, c'est-à-dire la transformation et l'appropriation par les acteurs locaux des ressources touristique non valorisées des territoires.

Partant de ces considérations, le diagnostic constitue un outil fondamental de la gouvernance et la mise en valeurs des potentialité touristique . Il est le point de départ de la réflexion conduisant à la mise en œuvre des stratégies de développement, c'est un élément clé pour adapter la gouvernance au développement.

2.3. Le diagnostic comme outil de la bonne gouvernance touristique:

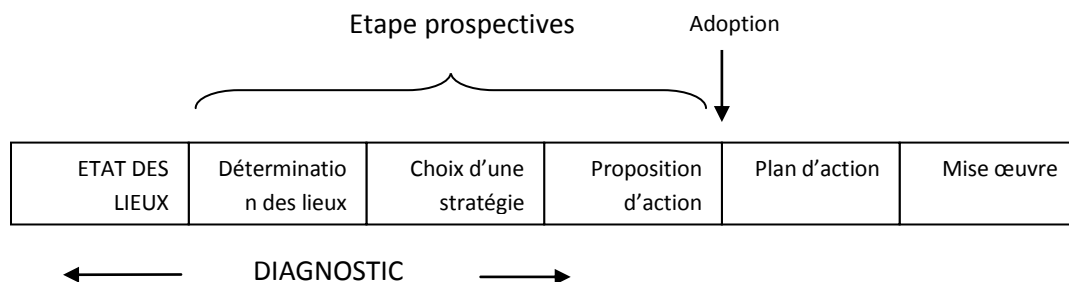
Le diagnostic est un dispositif d'analyse qui permet de mettre en avant les problématiques et les spécificités économiques, spatiales et culturel d'un territoire, et d'évaluer les potentialités et les contraintes, les forces et les faiblesses, en identifier les acteurs avec leurs enjeux, stratégies et pratiques. L'objectif est de déboucher sur la promotion et la valorisation des territoires en partant d'une vision prospective.

Dans le contexte territorial, l'importance de la relation entre le diagnostic et l'élaboration des stratégies en vue d'actions est soulevée par Rouxel et Rist (2000), qui définissent le diagnostic comme un « état des lieux s'inscrivant dans une démarche stratégique de développement du territoire ; le diagnostic n'est pas une monographie ou une simple description soit disant objective d'un territoire, il est le référentiel qui prépare le débat concernant un espace habité et doué d'une identité, aménagé et supportant des logiques de développement ». En résumé, le diagnostic est un préalable nécessaire autant qu'une composante déterminante des processus de décision dans le domaine de la gestion et de la planification du territoire (Roche et Hodel, 2004).

Comment réaliser un diagnostic Territorial ?:

Les méthodes proposées pour réaliser un diagnostic sont souvent peu précises et se résument à « ça dépend du milieu ». Mais de manière générale les étapes illustrées dans le schéma sont indispensables pour chaque diagnostic à savoir :

Figure 1: les étapes du diagnostic



Source : Géocarrefour vol 80/2/2005

Pourquoi un diagnostic territorial ?:

L'objectif d'un diagnostic de territoire est de permettre l'appropriation par les acteurs de terrain d'une même vision de leur territoire et de son avenir. Donc, il doit être participatif et se présenter de manière intégrée et prospective : il s'agit d'une vision stratégique et non d'un simple descriptif.

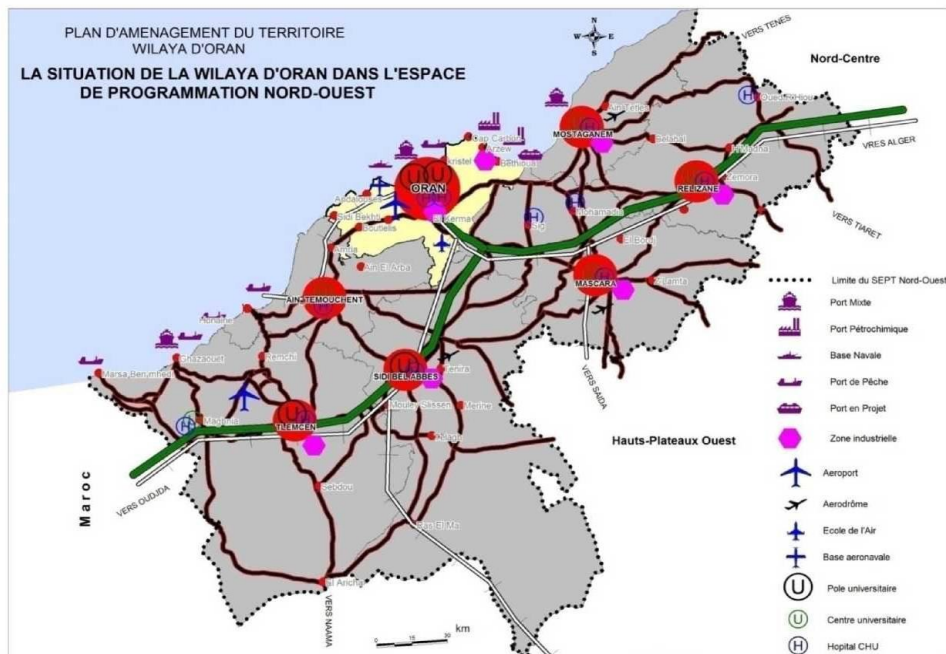
3. Diagnostic touristique de la wilaya d'Oran :

3.1.Présentation de la wilaya d'Oran:

Le territoire sur lequel on va établir le diagnostic est la wilaya d'Oran Celle-ci couvre une superficie de 2.121 km², elle est bordée au nord par la Mer Méditerranée, à l'est par la wilaya de Mostaganem, au sud-est par la wilaya de Mascara, au sud-ouest par la wilaya de Sidi-Bel-Abbès et à l'ouest par la wilaya d'Ain- Témouchent. Elle est située dans la partie ouest du pays et fait partie de la région programme Nord Ouest. Elle y occupe une position stratégique et se discrimine nettement des autres Wilayas de la région, au plan paysager, potentialités et ressources.

la carte suivante présente l'importance de la wilaya d'Oran dans la région nord ouest

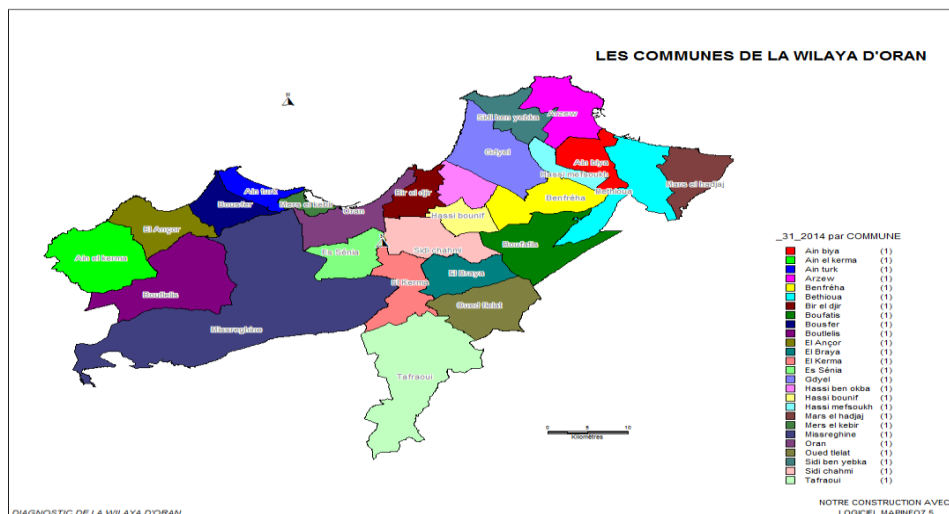
Figure: L'importance de la wilaya d'Oran dans la région nord ouest



Source : ANAT

Oran est constituée administrativement de 26 communes et de 09 daïras subdivisées .la carte suivante présente la wilaya d'Oran avec ces communes.

Figure : carte de la wilaya d'Oran



Source : notre construction à partir des données de DPSB

3.2.Le cadre physique:

La wilaya d'Oran est présentée selon six composantes naturelles, comme suit :

a- La bordure côtière : On distingue : Les côtes rocheuses s'étalant des monts d'Arzew jusqu'à Mers El Kebir à l'Ouest et du Cap Lindles jusqu'à Cap Sigal, limite administrative de la wilaya. Les plages sableuses de la basse plaine de Bousfer-les Andalouses et de la baie d'Arzew.

b - Les collines du Sahel : constituées par : Les monts d'Arzew : Ensemble de hautes collines bordant toutes les falaises abruptes allant d'Arzew à Canastel (Est d'Oran). Le Murdjadjo et ses prolongements à l'Ouest : son versant septentrional fortement escarpé domine la plaine de Bousfer-les Andalouses avec ses prolongements les djebels Djorf et Lindles et à l'Est le djebel Santon.

c - La basse plaine littoral de Bousfer-Les Andalouses : Ensemble pénéplan déclinant vers le Nord, très abrité par les collines sahéniennes disposées en

amphithéâtre. Un seul cours d'eau important draine cette basse plaine à l'Ouest, l'oued Sidi Hammadi près du complexe touristique des Andalouses.

d - Le plateau d'Oran-Gdyel : S'étendant sur une vaste superficie, des piémonts du Murdjadjo, jusqu'au Sahel d'Arzew. Ce plateau est marqué par une absence de drainage et de nombreuses dépressions plus ou moins salées : la grande Sebkha d'Oran qui marque la limite du Plateau à l'Ouest, la Daya Morsli, le lac Télamine, les Salines d'Arzew limite du plateau à l'Est.

e - La partie orientale de la plaine de la M'leta : Coincée entre les piémonts Sud de Tessala, les côtes aux de la forêt de Moulay Ismail et la bordure immédiate de la grande Sebkha. Le relèvement léger du relief aux abords de la sebkha fait que plusieurs cours d'eau y ont formé d'importantes dayate (daïet OumEl Rhelaz, daïet Sidi M'Hamed, daïet El Bagrat).

f - La grande sebkha d'Oran et les salines d'Arzew :

La grande sebkha d'Oran est une dépression située à 80 m d'altitude d'une étendue dépassant les 30 000 Ha (près de 1/6 de la surface de la wilaya).

Les salines d'Arzew s'étendant au pied de la forêt de Moulay Ismail, d'orientation similaire à celle d'Oran.

Le Climat :

*Le climat de la wilaya est méditerranéen classique marqué par une sécheresse estivale, des hivers doux, un ciel lumineux et dégagé. Pendant les mois d'été, les précipitations deviennent rares voire inexistantes, et le ciel est lumineux et dégagé. L'anticyclone subtropical recouvre la région oranaise pendant près de quatre mois. En revanche la région est bien arrosée pendant l'hiver. Les faibles précipitations (**420 mm** de pluie) et leur fréquence (72,9 jours par an) sont aussi caractéristiques de ce climat.*

4.ACTIVITE TOURISTIQUE :

Le territoire de la wilaya d'Oran forme le centre principal du pôle touristique d'excellence Nord-Ouest identifié par le SDAT, compte tenu du potentiel riche et

diversifié dont elle bénéficie par rapport aux autres sites des sept Wilayas de l'Ouest. Grace { sa situation, Oran dispose d'atouts dont le balnéaire en est parmi les plus importants :

- une situation géographique de confluence pouvant constituer une étape vers le sud ;

- une zone balnéaire de près de 50 km de long avec plus de 23 Plages ;

- un patrimoine culturel varié et riche avec des sites répertoriés et des spécificités singulières ;

- un patrimoine naturel intéressant même s'il est en voie de dégradation (zones

humides caps rocheux, îles, forêts, criques, baies) ;

- des infrastructures de liaisons assez développées : aéroport international d'Oran,

autoroute Est-ouest, des routes express en 2x2, et ports et des ports de plaisance en projet ;

- des infrastructures hôtelières et des capacités d'hébergement en progression constante ;

- un potentiel foncier conséquent dans les ZET ou le long de la côte ;

- des infrastructures en NTIC qui se développent régulièrement ;

Tous ces atouts sont insuffisamment valorisés, pouvant donner une opportunité de diversifier ses activités et ses ressources de la wilaya.

Tout le territoire de la wilaya recèle de sites et de paysages pouvant concourir à la consolidation de l'activité touristique ; mais il y a des zones plus désignées que d'autres pour développer un tourisme de standard international.

Le tourisme balnéaire se concentre essentiellement dans la partie Ouest, dite la corniche oranaise reconnue { l'échelle nationale. Les infrastructures touristiques se développent à Oran essentiellement dans la ville, ce sont de

nouveaux hôtels de meilleure qualité qui s'érigent (Sheraton, hôtel royal, Phénix et Méridien) est organisent leurs espaces respectifs. Les projets en cours et les demandes d'investissement sont nombreux dont le projet du village touristique de Madagh, dans la commune d'Ain El Kerma semble répondre aux normes d'un tourisme international

Les sites naturels, historiques et les traditions culturelles :

La wilaya d'Oran recèle de sites naturels et d'un patrimoine de grande valeur, témoignages d'une longue. Elle accueille également des manifestations événementielles liées aux traditions culturelles. Les composants naturels constituent des repères caractérisant sont nombreux : la mer, les côtes sauvages, les caps, les falaises abruptes, les montagnes couvertes de forêts, la sebkha et les dayas.

Chaque composant a ses particularités et offre des avantages et des contraintes :

- Les golfes d'Oran et d'Arzew, ont permis la réalisation des plus importants ports dupays. Toute la zone côtière constitue le domaine de la pêche, de l'aquaculture et dutourisme balnéaire, très sollicité en période estivale. Disposant d'un potentielsylvicole, très peu intégré aux besoins récréatifs et de loisirs de la wilaya qui peutproduire un cadre de vie agréable { travers les microclimats qu'il produit ;
- Les côtes rocheuses, marquées par des pointes et des caps, témoignent par leursformes et leurs aspects, des effondrements qui leur ont donné naissance. A Oran, lepiton de Santa Cruz se détache de la masse lourde du Murdjajo, lui conférantpittoresque et grandeur ;
- La cote dunaire qui traverse La commune de Marsat El Hadjadj où les dunes stabilisées sont couvertes par une véritable forêt côtière.
- Les principales dépressions sont des zones de subsidence fermées, Sebkha, Daya Morsly, Lac de Télamine, Daya d'Oum El Ghelaz, Salines d'Arzew.
- Les îles des Habibas, Plane (a Arzew) offrent un atout important pour le Tourisme et un abri contre les vents.

C'est ce potentiel naturel qui crée des conditions exceptionnelles pour le tourisme, {condition de protéger ses plages, ses forets et sa biodiversité.

Les composants patrimoniaux : Oran en tant que ville méditerranéenne a

connu une histoire similaire aux autres villes du littoral algérien. La direction de la culture en collaboration avec l'agence de l'archéologie ont répertorié une liste de sites et monuments historiques localisés dans la zone littorale qui ont enrichi le patrimoine culturel et cultuel de la ville d'Oran.

Cependant certains sites romains se trouvent confrontés aux problèmes des extensions urbaines. La majorité des sites romains et monuments historiques se trouve localiser à l'intérieur de l'agglomération d'Oran. Le site romain Portus Magnus se trouve à l'intérieur de la zone industrielle d'Arzew. Tous les sites romains et les sites historiques nécessitent des études de restauration de protection et de valorisation.

Tableau : liste des sites et monuments historiques

SITES HISTORIQUES	MONUMENTS HISTORIQUES
Les sites Numides (berbère) : - Foyer Numide à El Ançor (Djerfe El Allia), - Foyer Numide { forêt de M'sila. les sites phéniciens et romains : - Le comptoir phénicien des Andalouses, - Le complexe touristique, - Portus Magnus, - Portus divine. les sites myrénides : - Le fort de Mers El Kébir, - Les donjons rouges, - Les grandes murailles de la casbah. les sites espagnols : - La garnison militaire, - Les bains de la reine (dada yoube), - Fort de Santa Cruz,	les églises : - L'église de St Louis, - La chapelle de notre dame de salut (Santa Cruz). Les mosquées : - La mosquée de Bacha, - La mosquée de Imam El Houari, - La mosquée d'Otmane Bay (place de laperle), - La mosquée du Bah Mohamed. Les portes : - La porte de Canastel, - La porte de Santons (Mesa), - La porte de manutention (St Bonito), - La porte de château neuf, - La porte d'Espagne (Tlemcen). - La porte de la Casbah,

- Fort de St Grégoire, - Fort de St Philipe, - Fort de St Andrée, - Fort de St Tiago, - Fort de St Fernando, - Fort de Rosa El Ksars, - Fort de Lamoune, - Fort de Santos, - Fort de la Campana.	- La porte de Caravansérail. - les palais du Bey : - Le palais de Bey Bouchlaghem, - Le palais du Bey (château neuf), - Le Casbah, - La maison Turc de la rue Bassano. - les sites de l'époque française : - Le théâtre régional d'Oran, - La mairie, - Le conservatoire musical, - La cathédrale, - Le boulevard front de mer, - Le boulevard Malakoff
--	---

Source : Direction de la Culture

Tableau : Liste des sites classés

COMMUNE	DESIGNATION	DATE de Classement	JOURNAL OFFICIEL
Bethioua	- Reste d'une ville romaine	Liste 1900	N°7 du 23.01.1968
Oran	- Abri Alain - Grottes d'El Cuertal - Mosquée Mohamed Kébir - Mosquée du Pacha - Minaret du campement - Minaret de la Mosquée du Pacha	16.06.1952 23.03.1954 24.12.1903 06.08.1952 - liste 1900 29.12.1906	// // // // // //

- Caravansérail			
- Maison du Bey			
- Porte Espagnole du château dit (porte d'Espagne)			
- Pavillon de la Favorite	19.01.1952	//	
- Mosquée	23.02.1954	//	
Mohamed El	29.12.1906	//	
Houari	23.07.1952	//	
- Porte de la manutention militaire	29.12.1906	//	
	26.11.1907	N°7 23.01.1968	
- Ecusson espagnole sculpté sur l'extérieur du mur d'enceinte du château neuf	23.07.1952	//	
	02.01.1952	//	
	//	//	
	06.08.1953	//	
	//	//	
	//	//	
- Tambour de St José			
- Fontaine de la place émirat,			
- Porte du Santon,			
- Porte de Canastel,			
- Porte d'entre château neuf			
- Posada espagnole	23.02.1954	N°7 23.01.1968	
- Chapelle de Santa Cruz	06.10.1950	//	
	21.10.1952	//	
- Inscription de la rue du vieux château	23.07.1952	//	
	20.12.1952	//	
	//	//	

- Echauguette	23.07.1952	//	
d'angle du mur	06.10.1950	//	
d'enceinte du	23.07.1952	//	
château neuf			
- Collection			
préhistorique			
déposée au musée			
d'Oran			
appartenant { l'état			
- Mosaique			
provenant d'une			
maison de			
Bethioua déposé au			
musée d'Oran			
appartenant { l'état			
- Promenade de			
l'étang			
- Site du Murdjajo			
Cimetière dit			
<<des			
cholériques>> au			
ravin			
de Ras El Ain			

Source : Direction de la Culture

La richesse évènementielle et particularités culturelles qui persistent encore et se

présentent dans les grandes manifestations culturelles de niveau régional ou national.

Le festival du rai, le festival international du cinéma arabe, les manifestations culturelles,

les expositions organisées en collaboration avec des organismes nationaux et internationaux, sont autant d'occasions pour conserver et valoriser la diversité

culturelle de la ville.

Potentiel des ZEST La zone littorale d'Oran recèle de fortes potentialités touristiques nécessitant une préservation et une valorisation. En effet, plusieurs Zones d'Expansion et de services Touristiques (ZEST) ont été dégagées dans le cadre de l'étude du schéma directeur d'aménagement touristique élaboré par l'ENET, dont huit (08) ZEST ont été identifiées avec vocation dominante { travers l'ensemble du territoire de la wilaya, localisées le long de la cote oranaise et qui sont : Madagh, Cap Blanc, les Andalouses, Cap Falcon, Ain Franine, Kristel, Cap Carbon et Mars El Hadjadj.

Tableau : Situation des zones d'expansion et services touristiques

COMMUNES	DENOMINATION ZEST	ACCESSIBILITE	SUPERFICIE (ha)	CAPACITE BAIGNEURS	VOCATION TOURISTIQUE		
ZEST	TERRAINS CONSTRUCTIBLE	PLAGE					
Ain El Turck	Cap Falcon	CW84	335	35	16	Hébergement limité Activité journalière	
El Ançor	Andalouses	CW84	455	45	15	5 000	Station balnéaire
Ain El Kerma	Madagh	CW20A	180	25	2,4	2 400	Station balnéaire et thermalisme

Cap Blanc	CR.3	312	30	0,7	700	Tourisme de jeune Structures légères	
Hassi Ben Okba	Ain Franine	Piste à Partie CW75	87	05	0,5	500	Thermalisme Structures légères
Gdyel	Kristel	CW75	110	15	1,4	1 400	Tourisme populaire
Arzew	Cap Carbon	En projet CW75	105	05	1,6	1 600	Activité Journalière Capacité d'hébergement limité
Mars El Hadjad j	Mars El Hadjadj	RN 11 (voie express)	410	40	120	4 000	Station balnéaire
Total	1994	200	157,6	15 600			

Source : Etude d'ENET

Sur ces huit (08) ZET, trois (03) ont été déclarées prioritaires ou des études sont en

cours de lancement : Madagh, Kristel, Ain Franine,

Les infrastructures touristiques existantes dans la wilaya.

Près de 158 hôtels (toutes catégories confondues) existent aujourd'hui dont une

quinzaine est fermé soit 143 hôtels totalisant 13460 lits et 8285 chambre. La ville d'Oran regroupe 56% des hôtels et presque autant pour le nombre de lits. Outre

l'histoire urbaine, c'est l'importance de la ville d'Oran et son rôle qui explique cette

suprématie. Son parc hôtelier a doublé en moins de dix ans.

Tableau 63 : Capacités d'hébergement

TYPE D'HOTELS	NBRE D'HOTELS	NOMBRE DE CHAMBRE	NBRE DE LITS
Hôtels classés	82	4017	5487
Hôtels non classés	76	4268	7953
Total des hôtels	158	8285	13460

Source : Direction du Tourisme

Sur l'ensemble des 158 hôtels, 82 sont classés. A Oran, il n'y a que trois hôtels cinq

étoiles, Les hôtels quatre étoiles sont au nombre de quatre, tandis que les hôtels trois

étoiles ont connu la plus forte progression soit 9 hôtels. Dans la corniche oranaise, ce sont des hôtels de catégories inférieures à quatre étoiles, des pensions familiales ou des

bungalows qui dominent.

Nombre d'hôtels classés La répartition spatiale des infrastructures

hôtelières fait ressortir que les anciens établissements sont plutôt urbains tandis que les nouvelles

réalisations sont balnéaires; Oran constitue une exception à cette tendance car elle assiste { l'émergence d'un tourisme d'affaires. Globalement on assiste à un regain

d'intérêt pour la réalisation des équipements touristiques. Cette évolution positive et perceptible, intéresse surtout Oran, Ain et Ain Turck.

En conclusion : La wilaya d'Oran dispose de grands atouts pour le développement touristique qui reste peu ou sous valorisés. Toutefois les opportunités d'investissement doivent s'inscrire dans une vision de

préservation de l'environnement et des ressources naturelles.

Le développement touristique exige la réalisation d'un ensemble de travaux en infrastructures de base pour les sites identifiés et destinés à accueillir des investissements touristiques. Des études sont en cours doivent fixer la nature des aménagements et la typologie des activités des infrastructures projetées.

5.Conclusion

Comme nous l'avons expliqué et démontré, le diagnostic est un préalable indispensable à tout projet de développement. Ce dispositif d'analyse permet de mettre en avant les spécificités et les problématiques touristique d'un territoire; afin de définir par la suite un projet de développement claqué sur les priorités locales, mis en avant par les acteurs locaux.

Le présent article s'est fixé pour objectif de développer un diagnostic touristique, décrivent la situation de la wilaya d'Oran, en vue de renforcer son développement . Nous avons fait ressortir les principales caractéristiques touristiques pour évaluer les changements qui ont marqué et qui marqueront l'évolution de son développement

L'examen de l'état des lieux à travers ces indicateurs met en exergue, que La wilaya d'Oran recèle des sites naturels et un patrimoine de grande valeur,

témoignages d'une longue histoire . Elle accueille également des manifestations événementielles liées aux traditions culturelles. Ses composants naturels

constituent des repères caractérisant sont nombreux : la mer, les côtes sauvages, les caps, les îles, les falaises abruptes, les montagnes couvertes de forêts, la sebkha et les daias offrent des vues paysagères d'une beauté exceptionnelle qui conforte la wilaya dans sa vocation touristique, d'ailleurs elle est la plus importante dans toute la région.

Huit zones d'expansion et de services touristiques (ZEST) sont identifiées dont celle des Andalouses, la première à bénéficier de réalisation de résidences

touristiques, d'hôtels et des complexes touristiques; Suivie par la ZEST de

Cap Falcon ayant fait l'objet d'occupations arrivant { sa saturation. Le potentiel identifié est de 157,6 ha de plages ayant une capacité de 15 600 baigneurs, dans des sites d'une superficie globale de 1994 ha dont 1369 (70

%) ha se trouvent dans la partie orientale. De même qu'une superficie de 200 ha est prévue pour la construction.

La commercialisation d'un tel programme doit se traduire par une croissance tant en matière d'emplois et d'équipement que dans la consommation qu'il

faudrait intégrer dans les besoins de la wilaya (AEP, besoins alimentaires...).

Pour l'ensemble, les accès sont aisés { partir des chemins de wilaya qui les relie aux routes nationales et la plupart des réseaux sont proches .

La vocation touristique de la partie Ouest de la wilaya est d'intérêt national et elle ouvre droit au tourisme balnéaire de niveau international.

Enfin nous avons pu relever plusieurs réalités grâce au diagnostic qu'on a établi. Ceci atteste de l'intérêt de cet outil dans l'élaboration des politiques de développement ainsi dans la bonne gouvernance. En effet ; les aménageurs sont appelés à maîtriser et utiliser le diagnostic pour une meilleure connaissance du territoire en identifiant ses ressources ; ses atouts et ses potentialités à partir desquels ils construisent leurs stratégi

6.Bibliographie :

- A. Diop, (2008) Développement local, gouvernance territoriale enjeux et perspectives, KARTHALA Editions .

- A. Ferguène, (2004) Gouvernance locale et développement territorial le cas des pays du sud, l'Harmattan

- A.FERGUENE (2003)« Gouvernance locale et développement territorial. Le cas des pays méditerranéens », Colloque international à Constantine (Algérie) sur le thème « Gouvernance locale et développement territorial. Le cas des pays méditerranéens » tenu les 26 et 27 avril

- F. Leloup , La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ? Géographie, économie, société 2005/4 (Vol. 7)

- P. Aydalot, (1987), *Le concept de région dans la définition de la planification régionale*, revue canadienne des sciences régionales,
- P. Veltz,(2000) *Mondialisation, villes et territoires l'économie d'archipel*, PUF
- S. Ehlinger,(2007) *Quelle gouvernance pour les réseaux territorialisés d'organisations ?* Revue française de gestion 2007/1 (no 170) 202 pages.
- S.COISSARD, “*La nouvelle économie géographique de Paul Krugman* “, *Revue D'économie Régionale Et Urbaine N°1*,
- *Monographie de la wilaya d'Oran* ; 2016.
- *L'Office Nationale des Statistiques* www.ons.dz
- *Direction de la planification et de l'aménagement de territoire (DPAT) de la wilaya d'Oran.*
- *Recensement Général de l'Habitat et de la Population(2008). RGPH 2008*
- *Plan d'Aménagement de la wilaya d'Oran Phase I et II* , ANAT.2010.